تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد السادس

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والعشرون

الملحق رقم ٢٣ (A/ 9623/Rev.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٦

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الامم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى ستة مجلدات . يضم هذا المجلد منها الفصول من الثالث والعشرين الى التاسع والعشرين * ؛ ويضم المجلد الاول الفصول من الاول الى الثالث ؛ والمجلد الثاني الفصول من الرابع الى السادس ؛ والمجلد الثالث الفصول من السابع الى الرابع عشر ؛ والمجلد الرابع الفصول من الخامس عشر الى العشرين ؛ والمجلد الخامس الفصلين الحادى والعشرين والثاني والعشرين.

---

* هذا النص للفصول من الثالث والعشرين الى التاسع والعشرين عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة A/9623/Add.6 (Part I) المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ؛ A/9623/Add.6(Part II) المؤرخة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ؛ A/9623/Add.7 المؤرخة في ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ .

Digitized by UNOG Library

المحتويات

المجلد السادس

(الفصول من الثالث والعشرون الى التاسع والعشرون)

		الفقرات	الصفحة
الفصل الثالث والعشرون	— برمودا [A/9623/Add.6 (Part I)]	١ — ١١	١
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ١٠	٢
	باء — قرار اللجنة الخاصة	١١	٣
	مرفق — ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		٦
الفصل الرابع والعشرون	— جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة		
	[A/9623/Add.6 (Part I)]	١ — ٩	٣١
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٨	٣١
	باء — قرار اللجنة الخاصة	٩	٣٢
	مرفق — ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		٣٥
الفصل الخامس والعشرون	— جزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان وجزر مونتسيرات وتركس وكايكوس		
	[A/9623/Add.6 (Part I)]	١ — ٩	٦٠
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٨	٦٠
	باء — قرار اللجنة الخاصة	٩	٦١
	مرفق — أوراق العمل التي أعدتها الأمانة العامة		٦٥
الفصل السادس والعشرون	— جزر فلكلاند (مالفيناس)		
	[A/9623/Add.6 (Part II)]	١ — ٥	١٢٧
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٤	١٢٧
	باء — قرار اللجنة الخاصة	٥	١٢٧
	المرفق الأول — ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		١٢٨

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	المرفق الثاني — رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ وجهها الى الأمين العام الممثل الدائم للارجنتين لدى الأمم المتحدة		١٤٠
الفصل السابع والعشرون	— بليز [A/9623/Add.6 (Part II)]	١ — ٤	١٤٢
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٣	١٤٢
	باء — قرار اللجنة الخاصة	٤	١٤٢
	مرفق — ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		١٤٣
الفصل الثامن والعشرون	— انتيغوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ، وسانت لوسيا [A/9623/Add.6 (Part II)]	١ — ٤	١٦٠
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٣	١٦٠
	باء — قرار اللجنة الخاصة	٤	١٦٠
	مرفق — ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		١٦١
الفصل التاسع والعشرون	— المعلومات المرسلة بمقتضى الفقرة (هاء) من المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/9623/Add.7)	١ — ٧	٢٣٠
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٦	٢٣٠
	باء — قرار اللجنة الخاصة	٧	٢٣١
	المرفق الأول — تقرير الأمين العام		٢٣٣
	المرفق الثاني — رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٤، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة		٢٣٨

Digitized by UNOG Library

الفصل الثـالث والعشـرون

[A/9623/Add.6 (Part I)]

بـرمـــودا

المحتويـات

	الفقـــرات	الصفحة
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ ـ ١٠	٢
بـــاء ـ قرار اللجنة الخاصة	١١	٣
مرفـق ـ ورقـة عمل أعدتها الأمانة العامة		٦

Digitized by UNOG Library

ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ — في الجلسة ٩٥٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، قررت اللجنة الخاصة ، لدى موافقتها على التقرير الحادى والسبعين للفريق العامل (A/AC.109/L.920 و Corr.1) ، في جملة ما قررته ، احالة مسألة برمودا الى اللجنة الفرعية الثانية للنظر فيها واعداد تقرير بذلك .

٢ — ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ٩٥٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ، وجلساتها ٩٧٥ الى ٩٧٧ المعقودة في ١ تموز/يوليه ، و ٢٠ و ٢٢ آب/اغسطس .

٣ — ولدى النظر في مسألة الاقليم ، أخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار احكام القرارات المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ، وخاصة القرار ٣١٦٣ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذى رجت الجمعية العامة في الفقرة ١١ منه اللجنة الخاصة" مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) و ٢٦٢١ (د — ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين". كما أخذت اللجنة في الاعتبار قرارات أخرى صدرت عن الجمعية العامة ، وخاصة القرار ٣١٥٧ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن ستة أقاليم ، منها برمودا ، الذى رجت الجمعية العامة اللجنة في الفقرة ١١ منه " مواصلة النظر بكل اهتمام في هذه المسألة ، ولاسيما في أمر ايفاد بعثات زائرة الى هذه الاقاليم .... " .

٤ — ولدى النظر في مسألة الاقليم كان معروضا على اللجنة الخاصة ورقة عمل أعدتها الامانة (انظر مرفق هذا الفصل) تحتوى على معلومات عن آخر التطورات المتعلقة بالاقليم .

٥ — وفي الجلسة ٩٥٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير أبلغ الرئيس اللجنة الخاصة انه تلقى طلبا للاستماع الى افادة بشأن برمودا من السيد و . ج . براون ، الامين العام لمؤتمر دستور برمودا ، اشار فيه الى رغبته في استماع اللجنة اليه في تلك الجلسة ان أمكن ذلك . وبعد بيان كل من ممثل الهند والرئيس (A/AC.109/PV.952 و Corr.1)، قررت اللجنة الموافقة على الطلب . وقد ألقى السيد و.ج . براون بيان (A/AC.109/PV.952 و Corr.1).

٦ — وفي الجلسة ٩٧٥ المعقودة في ١ تموز/يوليه قام مقرر اللجنة الفرعية الثانية ، في بيان الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.975 و Corr.1) ، بعرض تقرير تلك اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.949) ، الذى يشتمل على سرد لوقائع نظرها في مسألة الاقليم (A/AC.109/SC.3/SR.195 و196 و202 و203).

٧ — وفي الجلسة نفسها ، بعد بيان الرئيس ، أبلغ ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اللجنة الخاصة انه نظرا لاستعداد حكومته بشكل صريح للتعاون في أعمال اللجنة فيما يتصل بالموضوع ، كما يتضح في رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه موجهة الى الرئيس من الممثل

Digitized by UNOG Library

الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة (A/AC.109/450) ، فان وفده يرحب بفرصة دراسة التقرير والتعليق عليه في الوقت المناسب اذا دعا الامر الى ذلك (A/AC.109/PV.975 و Corr.1).

٨ — وفي الجلسة ٩٧٦ ، المعقودة في ٢٠ اب/اغسطس ، ادلى ممثل المملكة المتحدة ببيان (A/AC.109/PV.976 و Corr.1). وفي الجلسة نفسها ادلى الرئيس ايضا ببيان (A/AC.109/PV.976 و Corr.1).

٩ — وفي الجلسة ٩٧٧ ، المعقودة في ٢٢ اب/اغسطس، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية الثانية وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ١١ أدناه) ، علما بأن التحفظات التي أعرب عنها الاعضاء وممثل الدولة القائمة بالادارة ستدرج في محضر الجلسة . وقد أدلى كل من ممثلي الدانمرك واستراليا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ببيانات (A/AC.109/PV.977) .

١٠ — وفي ٢٣ اب/اغسطس احيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة ليطلع حكومته عليها .

باء — قرار اللجنة الخاصة

١١ — فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ٩٧٧ المعقودة في ٢٢ آب/اغسطس والمشار اليها في الفقرة ٩ أعلاه .

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وان اللجنة الخاصة، اذ تدرك جيدا الظروف الخاصة للاقليم ، التي تعزى الى عوامل تتعلق بحجمه وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده المحدودة ،تؤكد من جديد الرأي القائل بأن هذه الظروف يجب الا تؤخر بأى حال من الاحوال التحقيق السريع لعملية تقرير المصير عملا بالاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د — ١٥) الذى ينطبق تماما على الاقليم. وفي هذا الصدد يجب على الدولة القائمة بالادارة ان تسعى ، بالتشاور مع شعب الاقليم واللجنة الخاصة ، الى ايجاد اسلوب بناء لحل مشاكل الاقليم .

(٣) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد أسفها العميق لاستمرار رفض المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، التعاون مع اللجنة في تنفيذ الاعلان والقرارات الاخرى المتصلة به الصادرة عن الجمعية العامة فيما يتعلق باقليم برمودا ، وتزويد اللجنة بالمعلومات المستكملة المتصلة بالموضوع عن الاقليم لتمكين اللجنة من تقييم الحالة في الاقليم تقييما كاملا والاضطلاع بما تقوم به هي من دور المساعدة في توجيه الشعب لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . وكذلك تأسف اللجنة لانها حرمت ، تبعا لذلك ، من المعلومات الاساسية التي من شأنها مساعدة اللجنة في صياغة التوصيات الرامية الى التنفيذ الكامل السريع

Digitized by UNOG Library

للاعلان فيما يتعلق بالاقليم . وبناء عليه تحث الدولة القائمة بالادارة على اعادة النظر في موقفها وعلى المشاركة الكاملة في النظر في مسألة الاقليم الذى تقوم بادارته .

(٤) وتشير اللجنة الخاصة ، مع الاسف ، الى انه منذ أن نظرت آخر مرة في مسألة برمودا لم تحدث أية تطورات دستورية في الاقليم . وقد أدخلت بعض التعديلات الدستورية البسيطة التي بدأ سريانها في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٣ ، لكن السلطات الواسعة مازالت في يد الحاكم . وبما أن استقلال جزر الباهاما قد أعطى دفعة جديدة لشعب برمودا في سعيه من اجل تحقيق الحرية والاستقلال فان اللجنة الخاصة تحث الدولة القائمة بالادارة على ادخال اصلاحات دستورية في الاقليم على غرار تلك التي أدخلت في جزر الباهاما قبل استقلالها ، بغية زيادة مسؤولية برمودا واشرافها في مجالات الدفاع والشؤون الخارجية والامن الداخلي وقوات الشرطة .

(٥) وتأسف اللجنة الخاصة لان الحاكم لم يذكر ، في خطابه لدى افتتاح الدورة التشريعية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، أية معلومات عن المستقبل الدستورى للاقليم . وفي رأيها ان تمتع الاجانب بحق الانتخاب سيعيق بشكل واضح منح الاستقلال لبرمودا . اذ تلاحظ البيانات التي أدلى بها مؤخرا زعماء حزب المعارضة حول مسألة الاستقلال ، تعتبر اللجنة الخاصة انه لابد للهيئة التشريعية في الاقليم من سن تشريعات من شأنها ازالة عدم التكافؤ هذا ومنع الاجانب من الاحتفاظ بالوضع القائم .

(٦) وتعرب اللجنة الخاصة عن قلقها ازاء عدم بذل الجهود الكافية من اجل تطوير الوعي السياسي وتشجيعه بين البرموديين .

(٧) واذ تشير اللجنة الخاصة الى أن تآكل القانون والنظام هو اخطر مشكلة يواجهها الاقليم ، فهي تعتبر انه يجب اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف حدة الاضطرابات الموجودة على مايبدو في بعض قطاعات السكان .

(٨) وتشير اللجنة الخاصة الى أن القنصل العام للولايات المتحدة الامريكية في برمودا قد صرح في شهر آيار/مايو ١٩٧٣ انه من المحتمل مناقشة مسألة اعادة جزء من احدى القاعدتين العسكريتين التابعتين للولايات المتحدة في الاقليم الى برمودا ، ولكن اللجنة تأسف لانه لم تجر حتى الان أية مفاوضات من هذا القبيل .

(٩) وتشير اللجنة الخاصة ، مع القلق ، الى أن اقتصاد برمودا مازال يعتمد اعتمادا كليا أو يكاد على النشاطات المتقلبة للسياحة والتمويل الدولي ، وهي حالة سوف تحول دون بلوغ البرموديين للاكتفاء الذاتي . واذ تشير كذلك الى تعاظم النشاط السياحي في اوائل عام ١٩٧٤ تعتبر انه يجب ان يكون للبرموديين نصيب أوفر من الرقابة على الارباح التي تحققها الصناعة السياحية ، وتعتبر ان بيع الاراضي الى غير البرموديين وانشاء ملاذ ضريبي في الاقليم سيواصلان الحاق الضرر ببنائه الاقتصادى .

(١٠) واللجنة الخاصة اذ تشير الى التشريع الذى صدر مؤخرا لزيادة الرسوم السنوية المفروضة على الشركات الدولية زيادة ملموسة ، تعتقد ان هذا التشريع سوف يساعد على مقاومة انشاء ملاذ ضريبي في برمودا .

Digitized by UNOG Library

(١١) وتشير اللجنة الخاصة الى أن نقص التنويع هو السبب في ركود الاقتصاد ككل ، وسرعة التضخم ، وخطورة ميزان المدفوعات الدولية ، والضعف الخطير للموقف المالي في الاقليم . وتشير ايضا الى أن مكتبا لشؤون المستهلكين قد انشيء لدراسة شكاوى الجمهور ، وأن خطة انماء خمسية جديدة قد أعدت . وتأمل ان تضع هذه الخطة بعض التركيز على قطاعات اقتصادية أخرى مثل الزراعة وصيد الاسماك والصناعات التحويلية . ويسعدها أن تشير الى أن المزارعين في جزيرة سميث توصلوا الى طرق لانتاج الخضراوات بوفرة مع تخفيض اليد العاملة ، وان أحد الخبراء يقوم بدراسة تهدف الى اقامة صناعة لصيد الاسماك على أسس رشيدة .

(١٢) وتشير اللجنة الخاصة الى أن الدولة القائمة بالادارة لم تساعد برمودا حتى الان في تطوير اقتصاد منوع ، وتؤكد ان حكومة المملكة المتحدة عليها التزام بتنمية الاقليم وحماية موارده الانتاجية من أى سوء استغلال ، والحيلولة دون هيمنة المصالح الاجنبية على القطاعات الاقتصادية الهامة فيه .

(١٣) واللجنة الخاصة اذ تدرك ضرورة الاسراع في التقدم الاجتماعي ، تشير مع ذلك الى أن هنالك بعض التطورات التعليمية المشجعة ، وتمتدح البرنامج الموضوع بكامله وهو البرنامج الذى يؤكد على التعليم كوسيلة لاعداد البرموديين لمناصب محددة داخل المجتمع في مختلف المستويات ، بما فيها مناصب الاشراف .

(١٤) واللجنة الخاصة اذ تأخذ في اعتبارها أن البعثات الزائرة التي قامت مؤخرا بزيارة الاقاليم الصغيرة قد أثبتت فائدتها ، تؤكد من جديد اعتقادها الراسخ بأن البعثات الزائرة هي عنصر حيوى في مساهمة الامم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار ، ولاسيما في جمع المعلومات الضرورية حول ارادة الشعب وامانيه . ولذا فان اللجنة الخاصة تحث بشدة الدولة القائمة بالادارة على اعادة النظر في موقفها والسماح لمثل هذه البعثات الزائرة بدخول برمودا لتمكين اللجنة من الحصول على معلومات مباشرة كافية عن الحالة السائدة في الاقليم ، والتحقق من آراء الشعب وأمانيه الفعلية بشأن مستقبله .

Digitized by UNOG Library

مرفـــــق *

ورقــة عمل أعدتهــا الأمانـــة العامـــــة

المحتويات

		الفقـــــرات
١ —	نظـرة عامـــة	٢
٢ —	التطورات الدستورية والسياسية	٣ — ٢٠
٣ —	الاوضاع الاقتصادية	٢١ — ٦١
٤ —	الاوضاع الاجتماعيـــة	٦٢ — ٧٨
٥ —	الاوضاع التعليميـــة	٧٩ — ٨٥

* صدر سابقا تحت الرمـز A/AC.109/L.927 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

١ — ترد المعلومات الاساسية عن برمودا (أ) في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب). وفيما يلي معلومات اضافية عنها.

١ — نظرة عامة

٢ — ترد نتائج آخر تعداد أجرى في الاقليم عام ١٩٧٠، في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين (ج). وحسب البيانات الاضافية التي تم الحصول عليها، فان السكان المدنيين المقيمين يتألفون من ٣٠ ٨٩٧ من غير البيض و ٢١ ٤٣٣ من البيض واخرين. ومن بين السكان البالغ عددهم ٥٢ ٣٣٠ نسمة هنالك ١٤ ٤٩٦ مولودون في الخارج (بما في ذلك ١٠ ٤٣٨ مهاجرا لا يتمتعون بالاهلية البرمودية). ومن بين السكان المولودين في الخارج هنالك ٥ ٢٣٢ شخصا من المملكة المتحدة، و ٢ ٣٦٣ من الولايات المتحدة الامريكية، و ٢ ٣٥٠ من جزر فرجن والبرتغال، و ٢ ٣٠٩ من منطقة الكاريبي، و ١ ٢٢١ من كندا، و ١ ٠٢١ من بلدان أخرى. ويقدر أن عدد السكان المدنيين المقيمين قد ارتفع من ٥ ٢ ٦١٠ نسمة في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ الى ٥ ٣ ٢٣٠ نسمة في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٢.

٢ — التطورات الدستورية والسياسية

ألف — الدستور

٣ — ويجدر بالذكر (د) انه، بناء على طلب حكومة برمودا، تم اعتماد تعديلات على دستور عام ١٩٦٨ دخلت حيز التنفيذ في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٣. واضافة الى استبدال لقب الامين الاول بنائب الحاكم، وزعيم الحكومة برئيس الوزراء، والمجلس التنفيذي بالوزارة، واعضاء المجلس بالوزراء، فان الدستور المعدل ينص على أن يرأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الوزارة. كما ينص

(أ) استقيت المعلومات الواردة في هذه الورقة من التقارير المنشورة والمعلومات التي احالتها الى الامين العام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢.

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والعشرون، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1)، المجلد الخامس، الفصل ٢٣، المرفق.

(ج) المرجع نفسه، الدورة السابعة والعشرون، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1)، المجلد الخامس، الفصل ٢٢، الملحق، الفرع باء، الفقرة ٤.

(د) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والعشرون، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1)، المجلد الخامس، الفصل ٢٣، المرفق، الفقرات ٢٢ — ٢٥.

Digitized by UNOG Library

على انشاء مجلس منفصل للحاكم ، يتألف من الحاكم رئيسا ، ورئيس الوزراء وما لا يقل عن وزيرين ولا يزيد عن ثلاثة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد التشاور مع رئيس الوزراء . ومن مهام المجلس النظر في الامور التي هي من مسؤولية الحاكم (كالدفاع ، والشؤون الخارجية ، والامن الداخلي ، والشرطة) واسداء المشورة اليه بشأنها . بيد أن الحاكم غير ملزم باتباع مشورة المجلس. ويتألف المجلس، الذى أنشيء في تموز/يوليه ١٩٧٣ ، من الحاكم ورئيس الوزراء ووزير المالية ووزير التنظيم .

٤ — ولم يطرأ أى تغيير على صلاحيات السلطة التشريعية وتكوينها . فلها أن تسن القوانين في مجال السلم والنظام وحسن ادارة الاقليم ، شريطة موافقة الحاكم عليها . وتتكون من مجلس تشريعي يتم اختيار اعضائه بالتعيين ومجلس نيابي منتخب . ويتكون المجلس التشريعي ، الذى له صلاحية تأخير التشريع واصدار القوانين وتعديلها ، من ١١ عضوا يعينهم الحاكم (خمسة بمحض اختياره وأربعة بناء على مشورة رئيس الوزراء واثنان بناء على مشورة زعيم المعارضة) . ويتكون المجلس النيابي من ٤٠ عضوا يتم اختيارهم عن طريق الاقتراع العام للراشدين في ٢٠ دائرة انتخابية ذات مقعدين . وفي الانتخابات العامة الاخيرة ، التي جرت في ٧ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، فاز حزب برمودا المتحد بنفس عدد المقاعد البالغ ٣٠ التي كان يحتلها قبل حل المجلس النيابي . واحتفظ حزب العمال التقدمي بالمقاعد العشرة الباقية التي كان يحتلها من قبل . وبعد الانتخابات أعيد تعيين السير ادوارد ريتشاردز من حزب برمودا المتحد زعيما للحكومة ، وهو اللقب الذى استبدل فيما بعد بلقب رئيس الوزراء (انظر الفقرة أعلاه) ، وعين السيد والتر روبنسون من حزب العمال التقدمي زعيما للمعارضة .

٥ — وتتألف الوزارة من رئيس الوزراء وستة أعضاء آخرين في السلطة التشريعية على الاقل . ويقوم الحاكم بتعيين زعيم الاغلبية في المجلس النيابي رئيسا للوزراء ، الذى يقوم بدوره بتعيين اعضاء الوزارة الاخرين . وتتألف الوزارة الحالية من الاعضاء الاحد عشر التاليين بالاضافة الى رئيس الوزراء :

أعضاء الوزارة	الوزارة
ج . هـ . شارب	المالية
ج . ر . بلومان	التنظيم
غلوريا ماك في	التعليم والمكتبات
ف . ج . باريت	الخدمات البحرية والجوية
ل . ى . سوان	الشباب والرياضة
س . ف . وولروج	العمل والهجرة
د . ف . و . تريمنغهام	السياحة
ك . ل . ادنيس	الصحة والخدمات الاجتماعية
ى . و . ب . فيسي	التخطيط

Digitized by UNOG Library

ر. أو . مارشال — النقـــل

ج .م.س. بلاتون — الاشغال والزراعة

وجميع أعضاء الوزارة هم اعضاء في المجلس النيابي باستثناء السيد بلومان فهو عضو في المجلـــس التشريعي .

٦ — وهنالك اثر رئيسي آخر لتعديلات عام ١٩٧٣ على الدستور وهو اعادة النظر في الترتيبات الانتخابية بحيث يتم تغيير حدود الدوائر الانتخابية في المستقبل بصرف النظر عن المقيميـــن المؤقتين الذين لا يحق لهم التصويت .

باء — وضع الاقليم في المستقبـــل

٧ — وكما اشير آنفا (هـ) ، فان طلب ادخال تغييرات دستورية الذى تقدمت به حكومة برمـــودا قد ورد في اقتراح تقدم به السير ادوارد ريتشاردز الى المجلس النيابي في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢ . واثناء المناقشة تقدم حزب العمال التقدمي بتعديل للاقتراح يقضي بالاستعاضـــة عـن التغييرات المقترحة بتغيير واحد أعم يستهدف عقد مؤتمر في لندن" بغية التوصل الى اتفاق حـــول دستور جديد لبرمودا تتاح بموجبه لحكومة برمودا فرصة اختيار الاستقلال ، الى جانب أمور أخـرى ". وصرح السير ادوارد بأن الحكومة لم تستطع الموافقة على نص التعديل لان حزب برمودا المتحد كـان قد ذكر في برنامجه الانتخابي انه لن يطلب الاستقلال .

٨ — واشارت البيانات التي ادلى بها زعيما الحزبين الرئيسيين في عام ١٩٧٣ بشأن مسألـــة الاستقلال الى وجود اختلاف ملحوظ فيما يتعلق بالتوقيت. وفي ٧ ايار/مايو ذكر السيـــر ادوارد في بيان عام انه يجب عدم اتخاذ اى قرار في هذه المسألة دون معرفة ما اذا كان التحرك نحـــو الاستقلال من شأنه ان يحسّن الاوضاع بالنسبة لشعب الاقليم . ومع انه يدرك أن الشعب " يـــود ان يشعر بانه حر " وان الاستقلال سوف يمنحه هذا الشعور فانه يؤكد وجوب اخذ الامور الهامـــة الاخرى التالية بعين الاعتبار : (أ) اثر مثل هذا التحرك على البنيان الاقتصادى للاقليـــم ؛ (ب) وتكاليف انشاء بعثات دبلوماسية في الخارج ؛ (ج) والتدابير الواجب اتخاذها لمعالجة مشاكل الامن . واستعاد السير ادوارد الى الاذهان ما أبداه من قبل من ملاحظات امام السلطة التشريعية تفيد بأن الدستور الحالي للاقليم ربما بلغ درجة التطور التي تسمح بها الظروف ، دون بلـــوغ مستوى الاستقلال ، وقال ان اى قرار بادخال المزيد من التغيرات الدستورية يجب ان ينبثق اصـــلا عن رغبات شعب برمودا ، وان الحكومة الحالية تتخذ موقفا متفتحا لمثل هذه التغييرات .

٩ — أما السيدة لويس براون — ايفانز ، نائبة زعيم المعارضة ، فقد اشارت الى زيارتها الاخيـرة لجزر باهاما لحضور احتفالات الاستقلال ، في بيان لها امام المجلس النيابي في ٢٠ تموز/يوليـــه

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٣ — ٢٤ .

Digitized by UNOG Library

وقالت انه يجب ان يقتصر التصويت على البرموديين ، والى أن يتم ذلك فان برمودا لن ترى اية تغييرات دستورية. واعربت عن املها في أن يتحد حزبا برمودا للسير قدما نحو الاستقلال ، الامر الذى قالت المملكة المتحدة انها " تريده لمستعمراتها " . واعربت عن رأيها في أن حزب برمودا المتحد هو وحده الذى يعارض الاستقلال المبكر للاقليم .

١٠ — وفي مقال نشرته صحيفة " ذى برمودا صن ويكلي " في ٤ اب/اغسطس صرح السيد روبنسون ، زعيم المعارضة ، ان اعظم تبرير لرغبة اى شخص في أن يرى بلده مستقلا هو انه لا يريد أن يسمح بوجود اى نوع من الاشراف عليه من قبل دولة اجنبية . وهو يرى ان المملكة المتحدة هي دولة اجنبية بالنسبة لبرمودا. كما قال انه حان الوقت لكي يقوم البرموديون بادارة بلدهم ولا يستسلمون لاقناع اولئك الذين يستفيدون من وجود الحكم الاستعمارى واستمراره بأن برمودا لا تستطيع ان تتحمل تبعات الاستقلال .

١١ — وفي الخطاب الذى القاه السير ادوين ليذبر ، وهو عضو سابق في برلمان المملكة المتحدة تقلد منصبه كحاكم جديد في ١٦ تموز/يوليه ، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، لم يذكر اى شيء عن مستقبل الاقليم الدستورى . واثناء المناقشة التي دارت في المجلس النيابي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر اكد السيد روبنسون على الحاجة الى معلومات حول هذا الموضوع ، وسأل عما اذا كانت الحكومة تنوى السير قدما بالتطور الدستورى . واكد ان " المملكة المتحدة يتوجب عليها ، بموجب التزاماتها الدولية ، ان تسعى لحصول هذا البلد على استقلاله". وصرح السيد ادوارد ريتشاردز ، في معرض اجابته ، ان الحكومة تدرس موضوع الاصلاح الدستورى ، وستبلغ المجلس النيابي حين يتحدد موقفها . وفيما يتعلق بالوضع الدستورى الحالي ، اشار السيد ج . هـ. شارب ، وزير المالية وهو ايضا عضو في مجلس الحاكم ، الى انه يجب على الحاكم الان استشارة المجلس قبل ممارسته لصلاحياته الخاصة ، وقال انه لا يعتقد ان هنالك مناسبة واحدة تصرف فيها الحاكم ضد مشورة الحكومة . وقال ايضا انه " من غير الواقعية ان نعتقد بأننا سنبقى في وضعنا الدستورى الحالي الى مالا نهاية ".

جيم — الامن الداخلي والشرطة

١٢ — ومن الجدير بالذكر (و) ان حكومة برمودا اعلنت حالة الطوارئ في شهر اذار/مارس ١٩٧٣ اثر اغتيال الحاكم السابق ومساعده . وذكر السير اليك دوغلاس هيوم ، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث ، في معرض حديثه في مجلس العموم للمملكة المتحدة ، ان حالة الطوارئ قد اعلنت من اجل تخويل الشرطة صلاحيات خاصة اوسع ؛ وان كل الجهود الممكنة ستبذل لمحاكمة القتلة ؛ وان السلطات البرمودية تدرك تماما الحاجة الى الامن . واضاف انه ليس هنالك اى دليل على الاطلاق يشير الى اى اضطراب عام في الاقليم.

(و) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٦ — ٢٧ .

Digitized by UNOG Library

١٣ — وفيما بعد اتخذت الحكومة المزيد من التدابير لتعزيز الامن في الاقليم. ومن بينهـــا : (أ) تمديد حالة الطوارئ لفترة اضافية لا تتجاوز ثلاثة اشهر، ابتداء من ١٨ نيسان/ ابريـــل، ١٩٧٣ ؛ (ب) موافقة السلطة التشريعية خلال الشهر نفسه على (الاحكام المؤقتة) لقانون الاسلحة ١٩٧٣، التي تحظر على الجمهور امتلاك او حيازة الاسلحة النارية والذخيرة حتى نهاية العـــام ؛ (ج) وقيام دائرة الشرطة بتوظيف الضباط والرجال المحليين والاجانب لكي تبلغ قوة رجال الشرطة في برمودا المستوى المقرر لها وقوامه ٣٩٩ رجلا ؛ (د) وتنفيذ خطط الامن على مستوى الاقليـم. وفي أوائل شهر تشرين الاول/ اكتوبر أدلى السيد ج.ر. بلومان، وزير التنظيم، وهو ايضا عضـــو في مجلس الحاكم، ببيان عام ذكر فيه ان تآكل القانون والنظام يعد اخطر مشكلة تواجـــه الاقليـم، بل ربما اتت هذه المشكلة "في الترتيب قبل الاستقلال".

١٤ — وذكر السيد ريتشاردز، رئيس الوزراء، في معرض تعليقه على الحالة في مؤتمر صحفي عقـد في تشرين الاول/اكتوبر، ان الحكومة تشعر بقلق عميق ازاء الاحداث الاخيرة، واكد ان الـــوزارة تتابع التطورات باستمرار. وصرح ان الوزارة قررت بالاجماع، بعد استماعها لعرض موجز تقدم بـــه مفوض الشرطة، ان رجال الشرطة يبذلون قصارى جهدهم لالقاء القبض على المجرمين ؛ وان الجمهور كان متعاونا ومساعدا في هذا الصدد وانه يتم احراز التقدم. وخلصت الشرطة الى القول بـــأن اعمال العنف اقتصرت على مجموعة صغيرة من العناصر المعادية للمجتمع وليس هنالك اى دليل يشيـر الى مسؤولية اشخاص من الخارج، ومع ذلك لا يستبعد ان يكون للتأثيرات الخارجية ضلعا فـــي المسألة. وقال ان مصدر معلوماته هو نفس مصدر معلومات الحاكم، لكنه اشار الى أن الدستـــور الحالي ترك مسائل الشرطة خارج سيطرة رئيس الوزراء. وهو مقتنع بأن مناقشة المسألة في السلطـة التشريعية ستكون دون جدوى. واعرب عن أمله في أن يتم التوصل في وقت مبكر الى حل لمشكلـــة الجرائم، ولكنه يعتقد ان حلا كهذا "يستغرق وقتا طويلا في بعض الاحيان".

١٥ — وقال الحاكم في خطابه لدى افتتاح الدورة التشريعية ان الحكومة تدرك ان اعمال الاجرام العنيفة التي حدثت مؤخرا هي مشكلة كبرى بالنسبة لبرمودا. وصرح ان الحكومة ستواصل تقديـــم المساعدة المطلوبة الى الشرطة، كما اثنى على الشرطة لجهودها في احتواء اعمال العنف التـــي وقعت مؤخرا. واردف يقول ان الحكومة تنوى اقتراح تشريع جديد يرمي الى : (أ) تحديد الكفالات والغرامات والعقوبات لمن يدلي بافادات متناقضة في مختلف جلسات المحاكم ؛ (ب) واعادة مزاولـة نشاط اندية الرماية المؤسسة حسب الاصول والمعترف بها، وفي نفس الوقت الحفاظ على حظـــر الملكية الخاصة للاسلحة النارية والذخيرة ؛ (ج) والسماح بدفع تعويض للاشخاص الابرياء الذيـن يصابون نتيجة جرائم الاخرين.

١٦ — واثناء مناقشة خطاب الحاكم في المجلس النيابي في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ذكـــر السيد روبنسون، زعيم المعارضة، انه يقوم بالتحقيق فيما بلغه من ان الشرطة لجأت الى استعمال الاسلحة لاكراه شخص على اعطاء معلومات. وبعد ذلك، اشار في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبـــر، الى احتمال ان يكون مفوض الشرطة متورطا في الحادث. وبعد ادعاء ان التوضيح الذى تقدم به المفوض علنا يختلف الى حد كبير عن المعلومات التي تلقاها، وطالب السيد روبنسون باجراء تحقيق في المسألة من قبل السلطات المعنية.

Digitized by UNOG Library

١٧ — وصرح السيد شارب ، وزير المالية ، في معرض اجابته انه اذا كان لدى زعيم المعارضة حقائق جديدة فليتقدم بها الى رئيس الوزراء بدلا من اثارتها في المجلس. ولقي السيد شارب تأييدا من عضوين آخرين في المجلس اشارا الى أن موقف المعارضة كان منذ فترة طويلة يناهض اشراف الحاكم على الشرطة . وفي رأيهما ان رئيس الوزراء كان باستطاعته معالجة المسألة بشكل أفضل ، ولكنهما أكدا ان الايماء بوجود سوء نية من جانب الشرطة لا يخدم المصالح العليا للاقليم.

١٨ — وذكر ممثل المملكة المتحدة ، في بيانه امام اللجنة الرابعة للجمعية العامة في جلستها ٢٠٦٥ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر (ز) ان سبب اغتيال حاكم برمودا السابق ومساعده لا يزال غامضا ، ولكن ليس هنالك مايدل على ان الدافع كان سياسيا . واشار الى أنه ليس هنالك اى دليل يؤيد الاستنتاج الوارد في التقرير السابق للجنة الخاصة بوجود اضطراب اجتماعي في الاقليم (ح) .

دال — المنشآت العسكرية

١٩ — وكما ذكر آنفا (ط) ، ينص اتفاق ٢٧ اذار/مارس ١٩٤١ ، بصيغته المعدلة (١٩٤٨—١٩٧٢) ، المعقود بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، على انشاء قاعدتين عسكريتين للولايات المتحدة في برمودا تشغلان مساحة ٢٢٩٧ ميلا مربعا ، أى حوالي عشر مجموع مساحة الاقليم . وتستخدم الطائرات المدنية ايضا القاعدة الجوية البحرية .

٢٠ — وفي ١٠ ايار/مايو ١٩٧٣ نفى قنصل عام الولايات المتحدة في برمودا الانباء القائلة بتهيئة الجانب الشرقي من احدى القاعدتين (قاعدة كينغز بوينت البحرية) لاعادته الى برمودا . غير انه لم يستبعد احتمال اجراء مناقشات حول هذا الموضوع خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وستة اشهر. وفي هذه الاثناء قدم اقتراح بأن منطقة كينغز بوينت من القاعدة تعتبر مثالية لانشاء ميناء لاستقبال البواخر حاملة أوعية النقل ، وبناء مدينة جديدة للمساعدة في حل مشكلة المساحة المتناقصة.

٣ — الاوضاع الاقتصادية

ألف — نظرة عامة

٢١ — كانت برمودا تتمتع بتوسع اقتصادى سريع خلال الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ . ونتيجة لهذا ارتفع مستوى الدخل المحلي ومستوى المعيشة ارتفاعا ملحوظا . وقدر الناتج القومي الاجمالي

(ز) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٠٦٥ .

(ح) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل ٢٣ ، الفقرة ٩ (٥) .

(ط) المرجع نفسه ، المرفق ، الفقرة ٢٨ .

Digitized by UNOG Library

في ١٩٧١ بمبلغ يتراوح بين ٢٢٥ و ٢٤٥ مليون دولار برمودى (ى) ، مما يشير الى أن متوسط الدخل الفردى الذى يتراوح بين ٤٢٠٠ و ٤٥٠٠ دولار برمودى يعد من بين اعلى المتوسطات في العالم. ويساهم قطاع السياحة بنسبة ٤٤ في المائة ، وقطاع التمويل الدولي بنسبة ١٣ في المائة في الناتج القومي الاجمالي ؛ ويتكون الباقي من القطاعات الصغيرة الاخرى ، كالزراعة وصيد الاسماك والصناعات التحويلية .

٢٢ — وحسب الدراسة التي قامت بها الحكومة مؤخرا ، فان فترة التوسع الاقتصادى السريع اعقبتها فترة تدعيم اقتصادى. وقد واجهت الفنادق عام ١٩٧٢ صعوبات نتيجة ارتفاع التكاليف وانخفاض الطلب ، مما ادى الى انخفاض الارباح . كما تباطأ نمو قطاع التمويل الدولي نتيجة تناقص الزيادة الصافية في عدد الشركات الاجنبية المسجلة . ومن المحتمل ان يزداد تضاؤل الطلب الخارجي على خدمات برمودا . وفي السنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٢ ارتفع الرقم القياسي لاسعار التجزئة في برمودا بنسبة ٣٥ في المائة وارتفع مثيله في الولايات المتحدة بنسبة ٢٠ في المائة. ويعتقد أن مواطني الولايات المتحدة الامريكية ، وهم من أهم زبائن الاقليم ، غير متحمسين للشراء في برمودا طالما أن الهوة بين معدلات التضخم في البلدين مستمرة في الاتساع .

٢٣ — وخلصت الدراسة الى أنه من الصعب مجاراة الزيادات العامة في الدخل الحقيقي التي تحققت خلال فترة التوسع . لذا أكدت الحكومةضرورة تدعيم قدرة الاقتصاد على المنافسة وذلك عن طريق مراقبة التضخم .

٢٤ — كما انعكس الاداء الاقتصادى السيئ في عام ١٩٧٢ في تدهور الوضع التجارى للاقليم . اذ قدرت الواردات بمبلغ ١٣٤ر١ مليون دولار برمودى (١٠٨ر٥ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧١) بينما بلغت قيمة الصادرات ٣٤ر١ مليون دولار برمودى (٩١ر٦ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧١) ، مما ادى الى حدوث عجز بمبلغ ١٠٠ مليون دولار برمودى (١٦ر٩ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧١). وكما هو الحال في الماضي ، تكاد تكون جميع صادرات الاقليم في شكل اعادة تصدير ، بينما تحتل صادرات الاقليم بالذات (١٧٦ ٠٢٨ دولارا برموديا ، اى اقل منها في السنة السابقة بمبلغ ٦٧٣ ٢٨٢ دولارا برموديا) المقام الاخير ، وتأتي مستحضرات التجميل على رأس هذه الصادرات. واهم الواردات هي السلع المصنوعة والمواد الغذائية والمحروقات. ويتم التبادل التجارى بالدرجة الرئيسية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا . ورغم تزايد العجز في الميزان التجارى للاقليم، فان العائدات الصافية من الحسابات غير المنظورة عوضت تماما الاتفاق على البضائع المستوردة . واهم بندين من بنود هذه العائدات هما الانفاق السياحي وتدفق رؤوس اموال الاستثمارات الاجنبية .

(ى) كان الجنيه الاسترليني يعادل ٢ر٤٠ دولار برمودى لغاية ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، حين قررت حكومة برمودا تثبيت سعر الصرف للدولار البرمودى بسعر دولار الولايات المتحدة وللاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل ٢٣ ، المرفق ، الفقرات ٤٢ — ٤٤ .

Digitized by UNOG Library

٢٥ — وبعد دراسة التطورات النقدية المحلية والدولية الاخيرة اتخذت الحكومة تدابير في عام ١٩٧٢ لحماية المصالح البرمودية . وكان أحد هذه التدابير ربط سعر العملة المحلية بدولار الولايات المتحدة بدلا من الجنيه الاسترليني . ومن شأن هذا التدبير ان يربط اقتصاد الاقليم بشكل اوثق من أى وقت مضى مع اقتصاد الولايات المتحدة . واثر تعويم دولار الولايات المتحدة في ١٩ اذار/مارس ١٩٧٣ ، اصبحت برمودا تواجه مرة اخرى تقلبات الوضع النقدى الدولي .

٢٦ — وخلال عام ١٩٧٣ استمر الاقتصاد بصفة عامة راكدا . وحسب قول رئيس الوزراء فان عدد السائحين الذين زاروا الاقليم قد ازداد ، لكن مجموع انفاقهم قد تناقص . وادى الارتفاع الهائل في معدلات الفائدة في جميع انحاء العالم الى تحويل الاموال من برمودا الى مناطق اخرى . كما شعرت الحكومة بالقلق ازاء استمرار ارتفاع الاسعار . وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة ١٦ في المائة بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق . واعلن في شهر كانون الاول / ديسمبر ان التضخم الداخلي قد يتفاقم نتيجة مايتوقع من قيود على الامدادات بالوقود ، الامر الذى يجعل الوضع الاقتصادى في عام ١٩٧٤ غير مضمون .

باء — السياسات والبرامج

٢٧ — وذكر الحاكم في خطاب ألقاه مؤخرا ان التضخم يمثل مشكلة رئيسية تواجه برمودا . وكان التضخم المحلي النتيجة الحتمية لنقص السلع الاساسية في العالم بأسره الى جانب ازدياد الطلب وتقلبات اسعار العملات على الصعيد الدولي وارتفاع الاجور ارتفاعا سريعا مما أدى الى زيادة تكاليف الخدمات المحلية . وكانت الحكومة قد اعادت النظر في مسألة الرقابة على الاسعار والاجور ، ولكنها مازالت عند رأيها من ان تدابير الرقابة ستكون معقدة وتكاليف ادارتها عالية ، ومن المستبعد ان يكون لها اكثر من أثر مفيد مؤقت على أحسن الاحتمالات . وقد أنشأت الحكومة مكتبا لشؤون المستهلكين من مهمته تلقي شكاوى الجمهور ودراستها ووضع برنامج لتزويد المستهلك بالمعلومات وتثقيفه .

٢٨ — ونظرا لازدياد الاجور في القطاع العام زيادة ملموسة خلال السنوات الاخيرة ، ولان تكاليف هذه الزيادة تقع على عاتق افراد المجتمع ، فقد حاولت الحكومة في مفاوضاتها مع موظفيها وضع صيغة من شأنها الحد من معدل التضخم باسلوب معقول ، وفي الوقت نفسه حماية الموظفين من التزايد غير المتوقع في تكاليف المعيشة . واستطرد يقول ان سياسة الحكومة في الحد من الاجور ستصاحبها دراسة دقيقة مستمرة لانفاق الحكومة . كما تنوى الحكومة اقتراح تشريع يتناول الرقابة على الائتمان والاستمرار في تطبيق قانون مراقبة زيادة الايجار (العقارات الاهلية) ، ١٩٧١ ، حتى نهاية عام ١٩٧٤ .

٢٩ — وقال الحاكم انه يتم حاليا اعداد خطة انماء خمسية جديدة ، وانه سيكتمل اعدادها في وقت قريب . ويرد في الفقرات التالية بعض الاقتراحات المحددة التي تقدم بها الحاكم فيما يتعلق بالسياحة والاستثمار الاجنبي .

Digitized by UNOG Library

٣٠ — واثناء مناقشة خطاب الحاكم التي جرت مؤخرا في المجلس النيابي ، صرح رئيس الوزراء السير ادوارد ريتشاردز أن سياسات الحكومة محددة بشكل واضح ، وهي ترمي الى استمرار نمو الاقتصاد بصورة منظمة ، وتوفير الخدمات الاجتماعية والعامة ، والحفاظ على البيئة ، وتطوير السياسات والخطط الطويلة الاجل . ولذا فانه لا يرى أية ضرورة لذكر هذه المسائل في خطاب الحاكم.

٣١ — وانتقد حزب العمال التقدمي المعارض ، خطاب الحاكم للمعلومات المحدودة نسبيا التي قدمها بشأن السياسة الاقتصادية للحكومة فالخطاب يوضح انه لاتوجد أدنى علامة تشير الى التخطيط الطويل الاجل . وفي رأيه انه يجب على الحكومة ان تسارع الى اتخاذ بعض التدابير الايجابية فيما يتعلق بالتضخم . وصرح وزير المالية ردا على ذلك بأن اهداف الحكومة الطويلة الاجل معروفة جيدا ولا حاجة الى تكرارها . وانتقل الى موضوع التضخم فقال ان هوامش الارباح قد تقلصت الى حد كبير خلال السنوات القليلة الماضية وان التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف ادى الى ازدياد المقاومة لدى المشترين . واضاف ان مكتب شؤون المستهلكين سيكون ذا اهمية عظيمة في تقرير ما اذا كانت الحاجة تدعو الى اتخاذ تدابير اضافية . وقد علم أن الحل المنصف لهذه المسألة قد يكون بوضع معدلات متفاوتة للفائدة وكشف النقاب كاملا عن تكاليف الائتمان . وفيما يتعلق بتشريع الرقابة على الايجار ، صرح انه قد اصبح من الواضح وجوب ادخال تحسينات وانه قد تم تنفيذ بعضها .

٣٢ — وفي بيان القاه مؤخرا ممثل المملكة المتحدة أمام اللجنة الرابعة (انظر الفقرة ١٨ أعلاه) صرح ان حكومته احاطت علما بقلق اللجنة الخاصة ازاء اعتماد برمودا على قطاعات كالسياحة والتمويل الدولي . ومع أن المملكة المتحدة تدرك هذه المشاكل الا انها تود الاشارة الى أنها لاتستطيع التدخل في ادارة الشؤون الاقتصادية للاقليم ، اذ أن هذه المسألة تقع في دائرة اختصاص حكومة برمودا .

جيم — السياحة

٣٣ — وكما ذكر اعلاه ، فان الفترة من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧١ شهدت توسعا سريعا في قطاع السياحة ، وهو العماد الاساسي للاقتصاد البرمودى ، الا انه في عام ١٩٧٢ هبط متوسط المعدل السنوى لنمو هذا القطاع من نحو ٦ الى ٢ في المائة . وحسب المعلومات التي تصدرها الحكومة ارتفع مجموع عدد الزائرين خلال الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٧٣ بنسبة ١٠ في المائة بحيث بلغ ٤١٢٦٠٣ زائرا ، الا ان انفاق السائحين قد تناقص ، الامر الذى أعرب بشأنه حزب العمال التقدمي المعارض ، عن قلقه اثناء مناقشة خطاب ألقاه الحاكم مؤخرا امام المجلس النيابي . ويعتقد حزب العمال التقدمي انه يجب ايلاء أولوية عالية الى ايجاد مصدر جديد للدخل . كما يعتقد انه يجب على الحكومة دراسة امكانية مساعدة البرموديين في شغل مناصب عالية في الفنادق .

٣٤ — وفي الخطاب المشار اليه أعلاه ، صرح الحاكم أن الحكومة لاتزال ملتزمة بسياسة تدعيم القطاع السياحي والعمل على استقراره . ولسوف يستمر العمل بتدابير الرقابة التي اتخذت في الماضي، كما سيدخل تعديل على قانون الفنادق (الترخيص والرقابة) ، ١٩٦٩ ، لكي يكفل رقابة اكثر فعالية على ملكية الفنادق .

Digitized by UNOG Library

٣٥ — وتعليقا على آراء حزب العمال التقدمي المشار اليها اعلاه ، صرح وزير السياحة انه يجرى بذل المحاولات لمعالجة مشاكل هذا القطاع. وتضاعف الحكومة جهودها بغية زيادة عدد الزائرين. واكد انه من اجل دعم قدرة برمودا على المنافسة ينبغي على اصحاب الفنادق ان يسعوا جاهدين اكثر من أى وقت مضى لتقديم أفضل الخدمات لقاء ماينفقه السائحون ، والا يرفعوا الاسعار اكثر مما يلزم ؛ وان على البرموديين الوفاء بما قدموه من وعود في برنامج النهوض بالسياحة . أما بالنسبة للزائرين المنتظمين ، وهم المصدر الرئيسي للدخل من السياحة ، فقد ذكر أن الهدف هو زيادة المعدل السنوى لشغل اسرة الفنادق من ٦٦ في المائة في عام ١٩٧٢ الى نسبة عام ١٩٧١ اى ٧٣ر٣ في المائة في عام ١٩٧١ . وقد تحقق هذا الهدف في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ حينما بلغ متوسط معدل الشغل ٧٧ر١ في المائة . وفي هذا الصدد اضاف ان الحكومة تعلق اهمية كبرى على تجميد عمليات بناء الفنادق ، الذى تم تحديده مؤخرا حتى عام ١٩٧٨ .

٣٦ — وفي اوائل كانون الاول/ديسمبر صرح السيد وولردج ، وزير العمل والهجرة ، ردا على اسئلة وجهت اليه في المجلس النيابي ، ان تراخيص العمل للعمال الاجانب قد رفض منحها في بعض الحالات بسبب تسريح زهاء ١٥٠ من عمال الفنادق . وصرح وزير المالية انه يتعين على البرموديين في هذه الايام المتقلبة ان يجدّوا في عملهم ويقدروا وظائفهم ؛ وانه يجب على صناعة الفنادق التي تعد اكبر مصدر توظيف لليد العاملة في برمودا ، ان تزيد كفائتها . وهنالك تسهيلات تتيح لمن يرغب من البرموديين تدريبا في صناعة الفنادق .

دال — التطورات المالية

المصارف والتمويل

٣٧ — لقد تم انشاء اربعة مصارف تقدم الخدمات المصرفية الكاملة والتسهيلات الائتمانية ، وتقع مكاتبها الرئيسية في العاصمة هاملتون . ولقد تباطأ المتوسط السنوى لمعدل النمو في قطاع المصارف من حوالي ٣٧ في المائة اثناء الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٠ الى ١١ في المائة اثناء الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٢ . وفي عام ١٩٧٢ بلغ مجموع موارد هذا القطاع ٧٠٢ر٥ مليون دولار برمودى (٦٣٤ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧١) ، بلغت حصة " بنك أوف برمودا ليمتد " ٣٣٦ر٤ مليون دولار برمودى (٣١٩ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧١) ؛ و " بنك أوف ان تي بترفيلد آند سون ليمتد " ٢٧٢ر٥ مليون دولار برمودى (٢٤٩ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧١) ؛ و " برمود ناشيونال بنك ليمتد " ٥ر٤٨ مليون دولار برمودى (٣١ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧١) ؛ و " ذى برمودا بروفدنت بنك ليمتد " ٣٨ر٨ مليون دولار برمودى (٣٥ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧١) . ويملك البرموديون غالبية الاسهم في المصرفين الاول والثاني ، بينما تعود ملكية الاسهم في المصرفين الثالث والرابع الى الاجانب بالدرجة الاولى . وفي تموز/يوليه ١٩٧٣ قررت الحكومة عدم السماح في ذلك الوقت بانشاء مصرف خامس في الاقليم يرتبط بـ " فرست ناشيونال سيتي بانك أوف نيويورك " لانه اعتبر أمرا " غير مرغوب فيه بالنسبة للمصلحة العامة " .

Digitized by UNOG Library

٣٨ — وكان مجموع موارد هذا القطاع يتزايد بمعدل أبطأ ، مما يعكس بالدرجة الاولى تباطؤ أنشطة الشركات الدولية الموجودة في برمودا ، والتي تزودها المصارف المحلية بمختلف الخدمات. وقد ازداد عدد هذه الشركات من ٧٥٨ في عام ١٩٦٧ الى ١٨٩١ في عام ١٩٧١ والى ٢١٠٧ في عام ١٩٧٢. وصرح وزير المالية في حديث له في اجتماع عقده الحزب الحاكم ، حزب برمودا المتحد ، في نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، ان الصفقات الدولية حافظت على معدل نمو معقول رغم توقف تدفق رؤوس اموال الاستثمار الاجنبي .

العملة والائتمان

٣٩ — وصرح الحاكم في خطابه لدى افتتاح الدورة التشريعية انه سيتم سن تشريع يؤثر في معدلات الفائدة والبيع بالتقسيط وغيرها من أمور الائتمان ، وانه من المتوقع ان تؤدى الادارة النقدية بعد اعادة تشكيلها دورا هاما في الرقابة على الائتمان وسعر النقد الاجنبي . وفضلا عن ذلك قررت الحكومة تخفيض احتياطيها من الجنيه الاسترليني وتنويع استثماراتها ، رغم أن حكومة المملكة المتحدة عرضت عليها تمديد الضمان القصير الاجل على ارصدتها من الاسترليني .

٤٠ — وفي ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر علم أن معظم استثمارات الحكومة حولت مؤخرا من الجنيه الاسترليني الى دولارات الولايات المتحدة ، وانه من اصل مبلغ يزيد على ١٣ مليون دولار برمودى يدعم عملة برمودا وتشرف عليه الادارة النقدية لم يبق اكثر من ١٫٥ مليون دولار برمودى بالجنيه الاسترليني . وعلى حد قول السيد روبا كليفورد ، المدير المنتدب للادارة النقدية ، فان الادارة اتخذت هذه الخطوات مراعاة منها لاستصواب الحفاظ على صلة بين الدولار البرمودى ودولار الولايات المتحدة ، ومراعاة التقلبات في اسعار الصرف .

هاء — الزراعة وصيد الاسماك والصناعات التحويلية

٤١ — تعثر الانماء الزراعي نظرا للمساحة المحدودة من الاراضي القابلة للزراعة (٣٠٤ هكتارات في عام ١٩٧٢) ، ونقص اليد العاملة وصغر نطاق المشاريع الزراعية. وفي عام ١٩٧٢ قدر الانتاج الزراعي بحوالي ٢٫٤ مليون دولار برمودى ، أى أقل من العام السابق بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ دولار برمودى. بيد ان المزارعين في جزيرة سميث وجدوا اساليبا لانتاج مختلف الخضراوات بوفرة مع تخفيض اليد العاملة . وقد صرح السيد اى.و. هيوغ، نائب مدير الزراعة ، في بيان له في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، انه يجب على الاقليم ان ينتج اكبر قدر ممكن من الاغذية التي يستهلكها ، اذ ان هذا اصبح الان اقتصاديا . واشار الى أنه يتم انفاق حوالى ٢٫٣ مليون دولار برمودى على الواردات من الخضراوات ، وهو يعتقد انه يمكن انتاج معظم هذه الاغذية في برمودا . وصرح وزير المالية ، مؤيدا وجهات نظر السيد هيوغ ، ان الحكومة ترحب بفكرة زيادة دعم اساليب الزراعة الكثيفة عن طريق ادارة الزراعة .

٤٢ — وورد في تقدير حديث العهد ان معدل نمو الانتاج التجارى لصيد الاسماك يساوى تقريبا معدل الزيادة في سكان الاقليم . ويغطي هذا الانتاج حاليا ثلث استهلاك برمودا من الاسماك .

Digitized by UNOG Library

وفي بيانات ادلى بها السيد ستانلي مورتون ، عضو المعارضة ، امام المجلس النيابي في اواخر عام ١٩٧٣ ، اقترح ان تدرس الحكومة امكانية اقامة صناعة لصيد الاسماك تقوم على اسس رشيدة وذلك بمساعدة الامم المتحدة . ويقوم الان خبير كندى بدراسة مجموع الانشطة البحرية في برمودا ، بما فيها صناعة صيد الاسماك ، بغية مساعدة الحكومة في صياغة السياسات المتعلقة بالموضوع .

٤٣ — وقد حاولت الحكومة النهوض بالتنويع الصناعي مما أدى الى انشاء عدد من الشركات الصغيرة نسبيا ذات الاشراف المحلي ، ومن بين هذه الشركات يقتصر التصدير على تلك التي تقوم بانتاج الزيوت العطرية المركزة ومستحضرات التجميل والمستحضرات الطبية ، وفي اواخر عام ١٩٧٣ تم افتتاح مجمع صناعي تبلغ مساحته هكتارين ونصف في ساوثامبتون .

فاء — المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٤٤ — هنالك ٢١١ كيلو مترا من الطرق الرئيسية العامة المرصوفة وحوالى ٤٠٠ كيلو متر من الطرق الخاصة ، ومعظمها معبدة . وبلغ عدد السيارات المرخصة ٣٨ ٣٥٩ في عام ١٩٧١ و ٣٤ ٥١٣ في عام ١٩٧٢ . ومما يذكر (ك) ان الحكومة نشرت في اواخر عام ١٩٧٢ تقريرا عن مسح الطرق في الاقليم ومشاكل حركة المرور . وعلى اساس هذا التقرير اتخذت الحكومة الخطوات التالية في عام ١٩٧٣ : (أ) خصصت ٤ر٥ مليون دولار برمودى لصيانة شبكة الطرق وتحسينها اثناء السنة المالية الجارية ؛ (ب) واصدرت قانونا للحد من مستويات الضوضاء وذلك بمنع استعمال الدرجات النارية الكبيرة تدريجيا ؛ (ج) وابقت على الحد العام للسرعة القصوى وهو ٢٠ ميلا في الساعة واستمرت في تقييدها في بعض اجزاء محددة من الطرق الرئيسية بحيث لاتتعدى ١٥ ميلا في الساعة . كما اعلنت الحكومة انها ستخفض عدد السيارات الخاصة عن طريق تحديد ملكية هذه السيارات بمعدل سيارة واحدة لكل وحدة سكنية مقدرة بدلا من سيارة واحدة لكل عائلة ، وانها ستعمل على تحسين خدمات النقل المشترك وذلك بالقيام بابحاث ترمي الى تبسيط نظام التذاكر وربما زيادة خدمة الحافلات على معظم الخطوط .

٤٥ — وثمة ثلاثة موانئ في برمودا هي : هاملتون اكبرها ، وسان جورج وفريسبورت . وفي الطرف الشرقي لميناء هاملتون هنالك منطقة لاتتجاوز مساحتها هكتارا واحدا تستخدم لاستقبال السفن حاملة اوعية النقل . وقد تم تشييد مرافق اضافية لهذه السفن في هاملتون (تغطي حوالي هكتارين ونصف من الارض) في نهاية عام ١٩٧٣ بلغت تكاليفها ٣ ملايين دولار برمودى . وفي ذلك الوقت تم تسجيل ٥١ سفينة ذات ملكية اجنبية في برمودا يبلغ مجموع حمولتها ٥٦٨ ٠٠٠ طن . وفي عام ١٩٧٢ رست ٧٩٢ سفينة في الاقليم وتم التخليص على مجموع حمولتها البالغ ٥ر٥ اطنان اجمالية من الشحنات بينما بلغ عدد السفن في السنة السابقة ٨٩٣ حمولتها ٦ر٦ اطنان اجمالية .

(ك) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٦ .

Digitized by UNOG Library

٤٦ — وفي شهرى حزيران/يونيه و تموز/يوليه ١٩٧٣ حدث تطوران هامان يؤثران على نشاط النقل البحرى الدولي . وكان التطور الاول هو موافقة السلطة التشريعية بالاجماع على قانون النقل البحرى التجارى . واثناء مناقشة هذا القانون ذكر السيد باريت ، وزير الخدمات البحرية والجوية ، ان القانون سوف يضمن " استيفاء اجراءات تسجيل السفن لدينا للمقاييس الدولية ". واضاف أن الحكومة تنوى تطبيق الاتفاقية الدولية لسلامة الارواح البشرية في البحر. وهذا يعني اصدار شهادات سلامة للسفن المسجلة في الاقليم معترف بها من قبل الدول الاخرى الموقعة على الاتفاقية وعددها ٨٥ . وهو يعتقد ان التشريع الجديد سيكون ذا اثر ايجابي على اقتصاد برمودا . وكان التطور الهام الثاني هو اصدار قانون التلوث الناتج عن الزيوت ، ويخول هذا القانون الحكومة سلطات واسعة لحماية سواحل الاقليم وشواطئه ، وبالتالي النشاط السياحي ، من خطر السفن التي تلقي الزيوت في مياه برمودا .

٤٧ — ان المطار الوحيد في الاقليم هو القاعدة الجوية البحرية التابعة للولايات المتحدة (أنظر الفقرة ١٩ أعلاه) . والخطوط الجوية التي تخدم برمودا هي ايركندا وبريتش ايرويز ودلتا ايرلاينز وايسترن ايرلاينز وبان امبركان ووردل ايرويز وكانتاس ايرويز. وفي عام ١٩٧٢ هبطت في برمودا ٨١٩ ٥ طائرة (٥١٨ ٥ في عام ١٩٧١) بلغ عدد ركابها ٩٣٤ ٩٩٣ (٣٠٤ ٩٢٠ في عام ١٩٧١) وبلغت حمولتها ٥٢ر١١ مليون كيلو غرام من البضائع والبريد (٤٨ر١١ مليونا في عام ١٩٧١) .

٤٨ — وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٣ ادلى السيد باريت امام المجلس النيابي ببيان يتعلق بالمحادثات التي جرت مؤخرا مع حكومة المملكة المتحدة التي يعتقد انها ستكون بداية هامة للجهود المبذولة لمواجهة التغيرات السريعة في الطيران المدني . وفي شهر اذار/مارس توجه وفد يرأسه زعيم الحكومة آنذاك الى لندن لاجراء مباحثات مع حكومة المملكة المتحدة في هذا الموضوع والامور الاخرى المتعلقة به . وقال السيد باريت ان حكومة المملكة المتحدة " أبدت تقديرها لوجهة النظر العامة التي اعربت عنها حكومة برمودا بشأن رغبتها في أن تخول مزيدا من السلطات في شؤون الطيران المدني " . واضاف انه " من المعلوم منذ البداية ان حكومة برمودا ليس بوسعها في هذه المرحلة ان تضطلع بالاشراف المباشر على اتفاقات الطيران المدني القائمة بين المملكة المتحدة والبلدان الاخرى فيما يتعلق ببرمودا ، اذ أن الدستور قد نص على هذه المسألة " .

٤٩ — لكن الطرفين اتفقا على اجراء مناقشات في فريق عامل يتكون من ممثلي الحكومتين وينعقد في لندن في شهر تموز/يوليه ، لان برمودا ترغب في تحقيق مايلي :

(أ) السعي الى ايجاد تفاهم جديد مع المملكة المتحدة في ضوء تقدم (ف) الطيران الحديث وفي ضوء الحالة العالمية الراهنة مع الاهتمام خاصة بأوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة الكاريبي وموقع برمودا الجغرافي ونموها الاقتصادى ؛

(ب) اقامة تمثيل مباشر مع المملكة المتحدة وان يكون لها كلمة مسموعة في اى اتفاق جديد بشأن الطيران المدني مع البلدان الاخرى ، وادخال التعديلات الملائمة على أى من الاتفاقات القائمة بشأن الطيران المدني في الامور المتعلقة ببرمودا ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) وتحقيق رغبتها في الاشراف على مجالها الجوى ، بما في ذلك النواحي التنفيذية والتقنيـــة ؛

(د) واقامة اجهزة من اجل التشاور مباشرة فيما يتعلق بمعدلات وأجور السفر فـــي الخطوط المحلية ومن اجل الاتصال الوثيق بادارة الطيران المدني في المملكة المتحدة فيما يتعلق بسياساتها وقراراتها ؛

(هـ) ومناقشة اصدار تشريع جديد بشأن الطيران المدني المحلي يشمل عمليات المطار وترخيص النقل الجوى ؛

(و) ووضع اهداف عريضة لسياسة عامة من شأنها ضمان مستقبل خدمة جوية مناسبة الى برمودا ومنها كمحطة توقف متفق عليها .

٥٠ — وبما ان عدة شركات طيران اعلنت عن تخفيض عدد رحلاتها وتقليصها ابتداء من كانـــون الثاني /يناير ١٩٧٤ نظرا لنقص الامدادات العالمية من الوقود ، فقد أعلم وزير السياحة المجلـس النيابي في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ انه ينوى توثيق الصلة مع وزارة الخدمات البحريـــة والجوية وكذلك مع الوكالات الاخرى المعنية لضمان اجدى استخدام لموارد برمودا . فاذا لجـأت شركات الطيران الى تخفيض عدد الاماكن المعدة للركاب في المستقبل القريب فان الحكومة ستأخـذ بعين الاعتبار ان عدد الاماكن المتوفرة في فنادق الاقليم سوف ينخفض بمقدار ٤١١ ليصل الـــى ٨ ٤٥٧ في شهر كانون الثاني/يناير (انظر كذلك الفقرات ٣٤ — ٣٦ أعلاه) .

٥١ — وفي التقرير الذى قدمته شركة برمودا للهاتف ، وهي شركة محلية عن السنة الماليـــة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٣ ذكرت الشركة انها وسعت خدماتها باضافة ٢ ٠٤٥ خطا جديدا (اى بزيادة ٦ر٣ في المائة عن السنة السابقة) ، بحيث بلغ مجموع الخطوط ٣٤ ٣٣٦ ، واحتفظـت برمودا بترتيبها الخامس في العالم من حيث نسبة ملكية الهاتف لعدد السكان ، كما استمر تزايـد المكالمات الخارجية بانتظام ، واصبح متوسطها حاليا نحو ٢ ٣٠٠ مكالمة يوميا . وذكرت شركـــة الهاتف ايضا انها اتخذت الترتيبات مع احد المصارف في نيويورك للحصول على قـــرض مقـــداره ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي . وسيستخدم هذا القرض جزئيا لتمويل شراء المعدات خلال السنـوات القليلة القادمة ، التي سيخصص نصيب وافـر منها لتجهيز مركز هاملتون الثالث للاتصالات الهاتفيـة ومعدات الاتصالات الخارجية المباشرة التـي سيتم تركيبها في اوائل عام ١٩٧٥ . وثابرت شركـــة البرق واللاسلكي (وست انديز) المحدودة على استخدام احدث سبل الاتصالات الخارجية . وفـــي ١٦ تشرين الاول/اكتوبر اعلنت الشركة عن عزمها على تركيب مركز للمبرقة الكاتبة الآلية (تيلكـــس) في الاقليم يعمل بواسطة الحاسبة الالكترونية وتبلغ تكاليف هذا المركز ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار برمودى .

٥٢ — وتقوم شركة برمودا للنور الكهربائي بتوفير الطاقة الكهربائية في جميع انحاء الاقليم . وخلال الفترة ١٩٤٩ — ١٩٧٣ ازدادت قوة محطة التوليد من ٠٠٠ ١٠ الى ٠٠٠ ٩٠ كيلو واط ، كمـــا ازداد الحد الاقصى للطلب من ٠٠٠ ٨ الى ٠٠٠ ٥٤ كيلوواط . ومن المتوقع ازدياد الطلب الـــى ٠٠٠ ١٠٠ كيلوواط خلال السنوات السبع أو الثماني القادمة .

Digitized by UNOG Library

٥٣ — وباستثناء بعض المصادر الخاصة فان الحكومة تعتبر دون منازع اكبر جهة تقوم بامداد برمودا بالمياه. وفي عام ١٩٧٢ ازداد الانتاج في محطة التنقية من ٠٠٠ ١٣٥ الى ٠٠٠ ١٧٠ غالون يوميا. وفي ايار/مايو ١٩٧٣ كان نصف المياه المباعة من المياه المنقاة والنصف الاخر من مياه الابار. واذ تدرك الحكومة ضرورة مواجهة مشكلة نقص المياه ، فانها تقوم بأعمال المسح للتأكد من وجود آبار صالحة من مختلف أنحاء الاقليم .

زاى — الماليـــة العامـــة

٥٤ — بلغ مجموع النفقات في تقديرات الميزانية التي تمت الموافقة عليها لعام ١٩٧٤/٧٣ ٢ر٤٦ مليون دولار برمودى (٤ر٤٦ مليون دولار برمودى في العام السابق) خصص منها ٩ر٤ ملايين دولار برمودى للتعليم ، و ٢ر٨ ملايين للصحة والخدمات الاجتماعية (بما فيها المستشفيات) و ٣ر٨ ملايين للشرطة ، و ٤ر٥ ملايين للاشغال العامة ، و ٣ر٤ ملايين للسياحة ، و ٦ر١ مليون للنقل العام و ٦ر١ مليون للدين العام ، و ٦ر١ مليون للزراعة وصيد الاسماك . وخلال هذه الفترة قدر أن الايرادات ، الناجمة اساسا من الرسوم الجمركية ، قد ارتفعت من ٤ر٤٨ الى ٦ر٤٨ مليون دولار برمودى .

٥٥ — ولدى تقديم تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٤/٧٣ الى المجلس النيابي صرح السيد شارب، وزير المالية ، انه قد تم العمل كما اعلن سابقا بسياسة ضريبية جديدة . وقد تمت صياغة هذه السياسة على اساس تقرير أعدّه السيد و. أ. ماكدونالد (وهو خبير كندى عينته الحكومة مؤخرا كخبير في الضرائب) . وترمي هذه السياسة الى تحصيل ايرادات اضافية ، بحيث يمكن تحقيق فائض في الميزانية خلال السنة .

٥٦ — وفيما يلي موجز للتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير ماكدونالد :

(أ) ينبغي في الوقت الحاضر انتهاج مسلك أبسط واكثر مرونة في فرض الضرائب ولكن يجب مواصلة الدراسات خلال السنوات القليلة القادمة بالنسبة لكل من اشكال الضرائب التالية : ضريبة الدخل ، وضريبة القيمة المضافة ، وضريبة المبيعات العامة أو ضريبة الايرادات الاجمالية أو ضريبة الثروة .

(ب) ويجب فرض ضريبة على المرتبات والاتعاب المدفوعة مقابل خدمات في جميع المؤسسات التجارية والمهن الحرة في برمودا التي يتجاوز حجمها حدا معلوما وذلك بنسبة مقترحة قدرها ٥ في المائة .

(ج) ويجب زيادة ضريبة الاراضي ، وخاصة على الاشخاص الاكثر قدرة على تحملها ، مع السماح بخصومات تعويضية تقتضيها ظروف الاسرة .

(د) ويجب اعادة ترتيب رسوم الجمارك لزيادة (ف) تصاعدها ، وفي نفس الوقت زيادة ايراداتها بعض الشيء .

Digitized by UNOG Library

(هـ) ويجب على الحكومة الاستمرار في دراسة مسألة الرسوم التي تفرضها مقابل بعض الخدمات العامة بغية تحقيق التوازن بين الرسوم والتكاليف .

٥٧ — وذكر السيد شارب ان الحكومة قبلت الى حد كبير التوصيات الواردة في تقرير ماكدونالد لانها تتناسب واوضاع برمودا الحالية. وفي تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٤/٧٣ اقترحت الحكومة، في جملة امور ، مايلي :

(أ) تدعيم مكاسب السنوات الاخيرة ، وارجاء تنفيذ المشاريع الكبرى الجديدة بغية التعمق في دراستها ، وتحسين البرامج القائمة .

(ب) وفرض ضريبة في نيسان/ابريل ١٩٧٣ تسمى ضريبة العمالة وتفرض على ارباب العمل بنسبة ٥ في المائة من قيمة مجموع ما يدفعونه من مرتبات واجور الى موظفيهم .

(ج) وتقديم خطة نهائية لاصلاح ضريبة الاراضي ترمي الى زيادة الايرادات وتحقيق مزيد من العدالة عن طريق الحسميات او الخصومات .

(د) واتخاذ تدابير ترمي الى زيادة تخفيض الرسوم الجمركية او الغائها ، على السلع الاساسية مثل بعض المواد الغذائية ومواد البناء الرئيسية وملابس الاطفال ، مع ادخال تعديلات مقابلة في الرسوم المفروضة على معظم انواع السيارات والبنزين والتبغ والمشروبات الروحية .

(هـ) ومواصلة دراسة مسألة الرسوم الحكومية المفروضة على الخدمات العامة بغية تحقيق التكافؤ بين التكاليف والرسوم ، او تقديم الاعانات الى هذه الخدمات .

٥٨ — وفي نيسان/ابريل ١٩٧٣ اصدرت هيئتا السلطة التشريعية ، رغم معارضة حزب العمال التقدمي ، قانون ضريبة العمالة مع ادخال بعض التعديلات عليه. واثناء المناقشة في المجلس النيابي اكد وزير المالية ان الضريبة لن تؤدى الى زيادة سرعة التضخم ولن تسبب البطالة. ولكنها قد تضطر ارباب العمل الى بذل المزيد من الجهود لتحقيق وفورات وزيادة الكفاءة. واضاف انه يعتقد ان ارباب العمل سيعمدون في معظم الحالات الى استيعاب الضريبة كليا او جزئيا في تكاليف الانتاج . ولاتتعدى نسبة الضريبة ٥ في المائة كما انها لاتنطبق على جميع المهن او جميع المقيمين . فاذا لم تؤد زيادات الاجور في السنوات الاخيرة الى حدوث بطالة فانه من المستبعد جدا ان تؤدى الضريبة الى حدوثها . واضاف ان الطلبات الواردة من رجال الصناعة للحصول على اعفاءات ضريبية ستؤخذ دوما بعين الاعتبار.

٥٩ — وان التشريع المعدل ، الذى دخل حيز التنفيذ في ١ ايار/مايو ، يفرض ضريبة شهرية على ارباب العمل بنسبة ٥ في المائة من قيمة مرتبات الموظفين اذا تجاوزت هذه القيمة ١٨٠٠٠ دولار برمودى سنويا . ويعفي جميع ارباب العمل من الضريبة على شريحة اولى قدرها ١٢٠٠٠ دولار برمودى من المبلغ الخاضع للضريبة . وفي حالة من يعمل لحسابه الخاص يجرى تقدير قيمة خدمات هذا الفرد واضافتها الى مجموع المرتبات . اما الفنادق ودور الاستضافة والمطاعم فيفرض عليها ضريبة بنسبة ٢ في المائة من قيمة المرتبات . ويشمل الاعفاء من الضريبة عدة فئات من ارباب العمل ،

Digitized by UNOG Library

وخاصة سائقي سيارات الاجرة وصيادى الاسماك والشركات المعفية . ولا تفرض ضريبة على مرتبات الطلاب النظاميين لدى توظيفهم اثناء العطلة او على اجور الموظفين الذين يلتحقون بأحد البرامج التدريبية التي توافق عليها الحكومة .

٦٠ — وفي تموز/يوليه وافقت السلطة التشريعية على قانون ضريبة الاقامة في الفنادق وعلى قانون مرافق يحدد معدل ضريبة الاقامة بنسبة ٢ في المائة . وبموجب هذين القانونين اللذين دخلا حيز التنفيذ في ١ اب/اغسطس يخضع كل فندق مرخص او دار ضيافة مرخصة لدفع هذه الضريبة التي يضيفها صاحب الفندق الى حساب النزيل . وترمي هذه الضريبة الى تعويض الخسارة ، وقدرها ٣ في المائة ، الناتجة عن تخفيض ضريبة العمالة بالنسبة للفنادق ودور الضيافة .

٦١ — وصرح السيد شارب في اجتماع عقده الحزب الحاكم ، حزب برمودا التقدمي ، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ان سنة ١٩٧٣ كانت سنة حافلة بالصعوبات . فقد كانت كلها نفقات الاقليم وايراداته لغير صالح الحكومة . وتبعا لذلك فانه من المحتمل ان يصل العجز الى رقم قياسي قدره ٦ ملايين دولار برمودى في نهاية السنة المالية الجارية ، بدلا من الفائض البالغ ٢ مليون دولار برمودى الذى ادخلته الحكومة في الميزانية . ولا بد من مواجهة هذا العجز باللجوء الى الاقتراض .

٤ — الأوضاع الاجتماعية

ألف — اليد العاملة

العمالة والهجرة

٦٢ — وفي حزيران/يونيه ١٩٧٣ ترأس السيد س. ف. وولروج ، وزير العمل والهجرة ، وفد برمودا المراقب في المؤتمر السنوى لمنظمة العمل الدولية الذى يعقد في جنيف . وفي خطابه امام المؤتمر ذكر ان الاقليم لا يزال يتمتع " بعمالة زائدة " وان مجموع السكان العاملين قد بلغ ٢٧ ٠٠٠ فرد (اى حوالي نفس العدد في عام ١٩٧٠) . ومن اصل هذا المجموع هنالك حوالي ٩ ٠٠٠ (٩ ٦٢٦ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢) من غير البرموديين ، وهم من موظفي الخدمة المدنية وعمال الفنادق وموظفي الشركات المعفية والممرضين والممرضات والشرطة والمدرسين . ومن أجل الحصول على ترخيص بتوظيف شخص غير برمودى يتوجب على رب العمل ان يثبت للوزارة انه اعلن عن الوظيفة الشاغرة ولم يتمكن من تشغيل برمودى مؤهل لها . ورغم ان وزارته تدرك ان نظام الاقتصاد الحر لا يمكن ان يقوم الا على عناصر أكفاء ، فانها تمنح تراخيص العمل للاجانب شريطة تدريب البرموديين ليشغلوا هذه الوظائف في المستقبل .

٦٣ — واشار السيد وولردج الى انه تم اغلاق ثماني فئات عمل امام الاجانب وانه سيتم اغلاق المزيد منها حينما تدعو الضرورة الى ذلك . وهو يعتقد بضرورة ان تصبح " البرمودة " جزءا هاما من برنامج الحكومة وأكد أن الحكومة جعلت من نفسها قدوة في هذا المضمار ، اذ أن ٧٨ في المائة من موظفيها هم من البرموديين ، كما تلقى ٤٠٠ من السكان المحليين منحا خاصة ومنحا

Digitized by UNOG Library

دراسية للدراسة في المعاهد العالية في الخارج . واخيرا صرح بأن الحكومة عينت موظفا للتدريب الصناعي مسؤولا عن ادارة البرامج التدريبية للبرموديين ، وان مدرسة الفنادق والمطاعم تواصل تقديم التدريب الاساسي لعمال الفنادق .

٦٤ — وصرح حزب العمال التقدمي في بيان صدر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر انه ينبغي على الحكومة "تشديد القيود على المهاجرين من جميع البلدان" . واضاف ان ذلك سوف يخدم المصلحة العليا للبرموديين اذ انه من الواضح ان الاقليم "يتجه نحو فترة من الركود". وردا على هذا البيان صرح السيد وولروج ان هذه الاجراءات غير ضرورية لان الحكومة تتشدد في سياستها الخاصة بالهجرة منذ فترة من الزمن وذلك فيما يتعلق بتراخيص العمل . واوضح ان العمال الاجانب الذين يشغلون وظائف يمكن ان يشغلها البرموديين لا تجدد تراخيص عملهم بصورة تلقائية ، اما الاخرون ، وخاصة في صناعة البناء ، فانهم يعطون مهلات قصيرة لتنظيم امورهم قبل سحب تراخيصهم بصورة نهائية . واضاف السيد وولردج ان سياسة الحكومة ترمي الى التلاؤم مع تقلبات اوضاع العمالة (انظر كذلك الفقرة ٣٦ اعلاه) .

العلاقات الصناعية وقانون العمل

٦٥ — شهد عام ١٩٧٣ نشاطا عماليا قويا . فبالاضافة الى عدد من المنازعات العمالية الاخرى ، قام الاتحاد الصناعي البرمودي ، وهو اكبر منظمة عمالية في الاقليم ، تبلغ عضويته ٥٠٠ عاملا (٤٣٥ ٤ في عام ١٩٧١) ، باعلان الاضراب العام لمدة اربعة ايام فور اصدار المجلس التشريعي في ١٥ اب/اغسطس قانونا ينص على تعديل قانون النقابات العمالية لعام ١٩٦٥ . وقد اعفي عدد غير معلوم من اعضاء الاتحاد الذين يعملون في الخدمات الاساسية بموجب القانون من الاضراب، لان القانون يستوجب تقديم انذار لهم قبل ٢١ يوما من بدء الاضراب . ويسمح القانون المعدل بالتمثيل النقابي الخالص اذا صوت العمال لصالح ذلك ، ولكنه يعطي غير النقابيين الخيار بين دفع المساهمات الى النقابة او الى جمعية خيرية يختارونها .

٦٦ — وفي بيان صدر في ١٨ اب/اغسطس احتج حزب العمال التقدمي بأن" قانون التمثيل النقابي الخالص الذى صدر على عجل من شأنه ان يخدم مصالح ارباب العمل ومؤيدى حزب برمودا المتحد بدلا من ان يضع قانون عمل فعالا يستهدف خدمة المصالح العليا لهذا البلد". وامتدح حزب العمال التقدمي الاتحاد لما اظهره من ضبط للنفس وانضباط اثناء الاضراب العام. واصدر حزب برمودا المتحد بيانا نفى فيه مزاعم حزب العمال التقدمي واتهمه " بمحاولة تقسيم البلد " (انظر كذلك الفقرة ٦٩ ادناه) .

٦٧ — وفي الاجتماع الشعبي الذى عقد في ٢٠ اب /اغسطس ، اتخذ مجموع اعضاء الاتحاد قرارا طلبوا فيه من المجلس العام للاتحاد " ان يتخذ الخطوات الضرورية ليعرض على الحكومة مطالب الاتحاد بأن تقوم الهيئتان التشريعيتان بنقض التشريع الحالي بخصوص التمثيل النقابي الخالص قبل نهاية عام ١٩٧٣ ، واصدار تشريع بديل ينص على انه كلما وجد اتفاق حول التمثيل النقابي الخالص لابد من ان ينص ضمن شروط التوظيف على ان يقوم جميع الاعضاء غير النقابيين الذين يشملهم الاتفاق الجماعي بدفع مبلغ الى النقابة المعنية مباشرة يعادل رسوم العضوية

Digitized by UNOG Library

التي ينص عليها دستور النقابة ". وقد ورد هذا القرار في نهاية بيان اصدره الاتحاد في ٢٣ آب/اغسطس وذكر فيه "بكل وضوح ان الاتحاد سيواصل كفاحه من اجل البقاء ومن اجل حقه في تشكيل اعضائه بشكل مناسب وفعال ".

٦٨ — وفي بيان صدر في اليوم التالي صرحت الحكومة بانه يجب عليها ان تمارس مهامها دون خوف او محاباة وانه لا شأن للاتحاد بأن " يطلب " نقض تشريع التمثيل النقابي الخالص . ولفتت الانتباه الى بيان ألقاه مؤخرا وزير العمل والهجرة في المجلس النيابي صرح فيه " بأنه مستعد لاعادة النظر في هذا التشريع في الوقت المناسب في ضوء مطالب تقدم بها اليه كل من الاتحاد وارباب العمل نتيجة خبرتهما " .

٦٩ — وفيما يلي بعض التطورات التي أدت الى اقتراح واصدار تشريع التمثيل النقابي الخالص :

(أ) في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢ اعلن عن اعداد تشريع من شأنه مواصلة حماية حقوق ومصالح العمال وارباب العمل ، والسعي ايضا لتوسيع نطاق حماية المجتمع من الاضرابات والتوقف عن العمل في الخدمات الاساسية او في الخدمات التي لا صلة لها بالنزاع الحقيقي (ل) .

(ب) تم ارسال وثيقة توجز مقترحات الحكومة الى المجلس الاستشاري للعمل في ٤ ايار مايو ١٩٧٣ للنظر فيها ثم مناقشتها في ١٧ ايار/مايو . واتفق في ذلك الاجتماع على عقد اجتماع اخر في ٥ تموز/يوليه . وطلب الى كل من ارباب العمل والنقابات ان يتقدموا بتعليقات خطية حول الاقتراحات قبل الاجتماع ، الا انهم لم يتقدموا بها ، وأرجئ الاجتماع الى ١٩ تموز/يوليه . وتقدمت مجموعة ارباب العمل بتعليقات مفصلة في ١٧ تموز/يوليه ، بينما تقدم الاتحاد " بمذكرة أولية لمجرد الاعراب عن معارضته للتشريع المقترح .

(ج) وفي هذه الاثناء قامت النقابات وارباب العمل بالتوقيع على اتفاقات التمثيل النقابي الخالص التي تنص على ان يساهم الموظفون في النقابات او يفصلون من عملهم . ونظرا لضيق الوقت اللازم لاعداد تشريع شامل خلال الدورة الصيفية للسلطة التشريعية ، واحتمال تعرض بعض الموظفين ذوى الخدمة الطويلة للفصل نتيجة الاتفاقات ، فقد رأت الحكومة من الضرورى ان تقترح هذا القانون لتنظيم عملية التمثيل النقابي . واكدت الحكومة من جديد أن هذا القانون قد اقترح وتم اصداره لضمان حرية الانتماء النقابي للسكان بموجب الدستور . واخيرا حثت كلا من اتحاد برمودا الصناعي ومجلس ارباب العمل في برمودا على العمل بروح من المسؤولية البناءة .

٧٠ — وقبل الاضراب العام المشار اليه اعلاه وبعده اصدر مجلس ارباب العمل في برمودا ثلاثة بيانات : اتهم في احدها اتحاد برمودا الصناعي " بالتخلي الكامل عن مسؤوليته بموجب اتفاقاته الجماعية الموقعة " وذلك باللجوء الى التهديد ودون وجود أى نزاع عمالي مع أى رب عمل

(ل) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٠ .

Digitized by UNOG Library

وفي البيانين الاخرين اتهم المجلس الاتحاد بخرق هذه الاتفاقات ، ونفى انه قام بصياغة القانون المذكور اعلاه واعرب عن معارضته للتمثيل النقابي الخالص أو أى تشريع ينال من حرية العمال الفردية في الاختيار.

٧١ — وصرح الحاكم في الخطاب الذى ألقاه مؤخرا انه لدى الانتهاء من المشاورات مع كل من العمال وارباب العمل ، سيقترح تشريع عمل جديد ينص على قدر أكبر من الحماية لافراد المجتمع. كما اقترحت الحكومة انشاء محكمة للعلاقات الصناعية تتناول المسائل الهامة المتعلقة بالعلاقات الصناعية وتساعد في تسوية المنازعات .

باء — الاسكان

٧٢ — وافق المجلس النيابي والمجلس التشريعي على قانون مؤسسة برمودا للاسكان لسنة ١٩٧٣ ، وذلك في ١٣ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٣ على التوالي . ومن أهم وظائف المؤسسة توفير الاسكان في برمودا ، وتنفيذ خطط الاسكان ، وتشجيع ملكية المساكن بمساعدة الناس في شراء أو بناء مساكنهم ، والتكفل باسكان موظفي الحكومة ، والمساعدة في تحسين المساكن ، وتشجيع صناعة البناء على زيادة كفائتها . وسيكون في مقدور المؤسسة ان تتسلم الاراضي التي تملكها الحكومة وان تقترض مبلغا يصل الى ٥٠ مليون دولار برمودى للاضطلاع بالمهام المذكورة اعلاه . ومع انها ستكون مؤسسة لاتستهدف الربح ، الا انه يتوقع منها أن تسيّر اعمالها كمؤسسة تجارية عادية . وسيضطلع بادارتها مدير عام ويحكمها مجلس ادارة لا يتجاوز عدد اعضائه ستة اشخاص تعينهم الحكومة وثلاثة اعضاء بحكم الوظيفة (وهم مديرا الاشغال العامة والتخطيط والسكرتير المالي) .

٧٣ — وأثناء المناقشة التي جرت في المجلس النيابي اشار السيد شارب ، وزير المالية ، وهو المسؤول عن التشريع المقترح ، الى خطة اعلنها في ايار/مايو ١٩٧٢ لتخفيف حدة نقص المساكن في برمودا (م). وذكر ان الحكومة تتوقع بناء ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة سنويا لفترة السنوات العشر القادمة على الاقل ، اى ضعف عدد المساكن التي تبنى حاليا . واعربت بحرية الولايات المتحدة عن استعدادها لانشاء ٢٥٠ مسكنا في القاعدة البحرية الجوية وكذلك تقوم السلطات العسكرية الكندية بتوفير الاسكان . وتأمل الحكومة بأن يتركز الاهتمام الاساسي للمؤسسة على مساعدة الناس في امتلاك مساكنهم الخاصة بهم ، وهو شعور حظي بالموافقة العامة لمعظم اعضاء المجلس النيابي .

٧٤ — ووافق السيد شارب على ان تتخذ المؤسسة التدابير التى من شأنها ازالة الاثار الاجتماعية والبيئية غير المرغوب فيها او تجنبها لدى بناء المساكن . واكد على الحاجة الى اشتراك موظفين عموميين في مجلس ادارة المؤسسة نظرا لصغر مساحة برمودا وتلافيا لازدواج العمل . وكما هو الحال

(م) المرجع نفسه ، الفقرتان ٦١ — ٦٢ .

Digitized by UNOG Library

في المجلس النيابي اعرب بعض اعضاء المجلس التشريعي عن تحفظات فيما يتعلق بتكوين المؤسسة . وذكر السيد بلومان ، وزير التنظيم ، في معرض اجابته ، ان مجلس الادارة سيضم اغلبية من الموظفين غير المدنيين وان كل عضو بحكم الوظيفة سيؤدى فرضا ضروريا ومحددا .

٧٥ — وذكر الحاكم في خطابه الذى القاه مؤخرا انه عهد بمسؤولية المؤسسة الى وزير التخطيط ، الذى سيتخذ الخطوات الضرورية لتشغيلها ، وانه سيستمر العمل في برنامج الحكومة لبناء المساكن .

جيم — الصحة العامة

٧٦ — كان هناك ، في عام ١٩٧٢ ، ٧ أطباء حكوميين و ٣٦ طبيبا خاصا . وتتألف المؤسسات الطبية من ثلاثة مستشفيات هي (أ) مستشفي الملك ادوارد السابع التذكارى (٢٣٠ سريرا) ، وهو مستشفى عام يقدم خدمات مختصة ، ويشتمل على جناح لطب الشيخوخة يضم ٩٠ سريرا ؛ (ب) ومستشفى بروسبكت (٣٦ سريرا) الذى اغلق ثم اعيد افتتاحه كمركز موسع لرعاية المرضى المسنين ؛ (ج) ومستشفى سان بريندان (٢٤٠ سريرا) الذى يقوم بمعالجة الامراض العقلية . وفي جميع المستشفيات يقوم المرضى بدفع تكاليف العلاج ، ولكن المرضى غير القادرين على دفع كامل التكاليف يتلقون المساعدة من المنح الحكومية ومشاريع التأمين والمساهمات الطوعية ومجالس الابرشية (الكنيسة) وبواسطة مشروع لمعالجة المرضى الخارجيين الفقراء .

٧٧ — وفي ١ اب/اغسطس ١٩٧٣ تم تعديل رسوم المستشفى لكي تتمكن المستشفيات من تسديد نفقاتها بدلا من معاناة العجز كما هو الحال حتى ذلك الحين . وفي هذه الزيادات ، وهي الاولى منذ نيسان/ابريل ١٩٧١ ، تضاعفت بعض الرسوم ضعفين وثلاثة امثال ، بينما ازدادت الرسوم اليومية بنسبة ٢٣ الى ٣١ في المائة .

٧٨ — وقدرت نفقات الحكومة في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية في عام ١٩٧٤/٧٣ بمبلغ ٨ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار برمودى . وليست هنالك احصائيات مماثلة بالنسبة للسنة السابقة .

٥ — الحالة الاجتماعية

٧٩ — ان التعليم اجبارى من سن ٥ الى ١٦ سنة ، وهو مجاني في المدارس المعانة جزئيا او كليا التي تديرها المجالس الادارية المحلية ووزارة التربية والمكتبات . وتعتمد هذه المدارس في سيرها على الاموال التي تقدمها الحكومة ، بينما تستثنى من ذلك المدارس الخاصة . وفي عام ١٩٧٢ كان هنالك ٦ مدارس معانة جزئيا (كما في عام ١٩٧١) ، و ٣٤ مدرسة معانة كليا (٣٥ في عام ١٩٧١) ، و ٤ مدارس خاصة (كما في عام ١٩٧١) .

٨٠ — وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧١ باشرت الحكومة تنفيذ خطتها لاعادة تنظيم التعليم الابتدائي للاسراع بمعدل الادماج العنصرى خلال فترة خمس سنوات . ولدى انتهاء الخطة سيصبح عدد المدارس الابتدائية ١٧ بدلا من ٢٥ . وفي عام ١٩٧٢ تم ادماج اربع مدارس ابتدائية كليا مع

Digitized by UNOG Library

مدارس أخرى. وتوفر المدارس المعانة جزئيا او كليا التعليم حتى المستوى "العادى" من شهادة الدراسة العامة (G.C.E.) والمركز التعليمي للسنة التكميلية (السادسة) الذى يعد الطلاب لدخول الجامعة بعد مستوى "ألف" من شهادة الدراسة العامة. وهنالك دورات في الاعمال المكتبية تقدم في خمس مدارس، وتعليم تجارى عالي في المعهد التقني وتدريب مهني في كلية الفندقة. وبلغ مجموع الطلاب المسجلين في جميع المدارس ١٢ ٨٨٠ طالبا (١٣ ٢٤٢ في عام ١٩٧١). وخلال هذه الفترة تناقص متوسط عدد الطلاب في المدارس المعانة جزئيا او كليا من ١١ ٤٨١ الى ١٠ ٣٦١ طالبا.

٨١ — وفي عام ١٩٧٢ كان هنالك ٨٥٨ مدرسا (٦٩٩ في عام ١٩٧١) منهم ٣٧٥ (٣٥٩ في عام ١٩٧١) من البرموديين. وشارك عدد من المدرسين في دورات صيفية في برمودا وكندا. وخلال عام ١٩٧٣/٧٢ تابع حوالي ٥٢ برمودى (٥٠ في عام ١٩٧١) دورات لتدريب المدرسين في امريكا الشمالية والمملكة المتحدة. وفضلا عن ذلك اوفد خمسة مدرسين الى الخارج لتلقي المزيد من التدريب. وتشارك الحكومة والمنظمات الخاصة في ايفاد حوالي ٤٠ طالبا سنويا الى الخارج للتدريب على المستوى الجامعي. ويشتمل هذا العدد على عدة منح لتدريب المدرسين.

٨٢ — ومن الجدير بالذكر (ن) انه في ايار/مايو ١٩٧٢ اقترح لاول مرة ادماج المركز التعليمي للسنة التكميلية (السادسة)، والمعهد التقني، وكلية الفندقة لتكوين كلية برمودا وبدئ بتنفيذه. وفي نيسان/ابريل ١٩٧٣ انشئ مجلس ادارة الكلية، ويتألف من ١٢ عضوا من ذوى المناصب الهامة في ميادين التجارة والصناعة والسياحة. وتضم الكلية ثلاثة اقسام (الدراسات النظرية، التجارة والتكنولوجيا، وتكنولوجيا الفنادق)، وتكون الدراسة فيها على مستوى عال. وازداد عدد الطلاب النظاميين المسجلين في الكلية بحوالي ٨٠ طالبا بحيث بلغ ٥٠٠ طالب في عام ١٩٧٣. وعلاوة على ذلك هنالك حوالي ١٠٠٠ طالب آخر يحضرون الدورات المسائية.

٨٣ — وصرح الحاكم في الخطاب الذى القاه مؤخرا بأنه سيوصي باصدار تشريع يرمي الى وضع نظام اساسي للكلية لكي تنشئ رسميا المزيد من التعليم وان يكون هدفها الرئيسي تدريب البرموديين لشغل مناصب محددة في المجتمع على مختلف المستويات. واثناء مناقشة الخطاب في المجلس النيابي اتفقت السيدة غلوريا ماك في، وزيرة التربية والمكتبات، في الرأى مع زعيم المعارضة بأن بعض الطلاب يحتاجون الى الذهاب الى الخارج لتلقي تدريبهم المهني. اما بالنسبة للآخرين فان الكلية ستتطور لتصبح كلية مجتمعية تزود التدريب المهني. وفور انتهاء المناقشة اعلنت انه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ سيباشر خبير كندى مهامه كمدير للكلية على اساس مؤقت. ومن اصل القروض البالغ عددها ٨٣ التي وافقت عليها الوزارة مؤخرا لمواصلة الدراسة في الخارج خلال العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣، منح ١٧ قرضا للطلاب في مجالي التجارة والتكنولوجيا والباقي لغيرهم ممن ينوى متابعة الدراسة الجامعية. وفضلا عن ذلك منحت الوزارة بعثات دراسية لـ ١٢ برموديا لمساعدتهم في الحصول على المؤهلات المهنية والتقنية في الخارج.

(ن) المرجع نفسه، الفقرة ٧٢.

Digitized by UNOG Library

٨٤ — واقترحت السيدة ماك ادخال المزيد من التغييرات على النظام التعليمي منها : (أ) طلب المشورة بشأن مشكلة عدم الانضباط في المدارس من خبير من الولايات المتحدة (الذى وصل الى برمودا في اوائل تموز/يوليه ١٩٧٣) ؛ (ب) وزيادة اشتراك المجتمع في نشاط المدارس ؛ (ج) وانشاء المزيد من مدارس الحضانة الحكومية ، مدرسة واحدة على الاقل في كل ابرشية ؛ (د) وتحسين التدريس التقليدى ؛ (هـ) وتشجيع البرموديين على التمهن كمدرسين ؛ (و) والبدء بحملة لتدبير المدرسين من كندا ؛ (ز) ووضع خطوط توجيهية للمدارس الثانوية ، بغية اعتماد شهادة انهاء الدراسة الثانوية في ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ لدى الغاء شهادة الدراسة العامة.

٨٥ — وقدرت نفقات الحكومة على التعليم في عام ١٩٧٤/٧٣ بمبلغ ٩ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار برمودى (١٠ ملايين في عام ١٩٧٣/٧٢) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابـع والعشـرون

[A/9623/Add.6 (Part I)]

جزر فرجـن التابعة للولايات المتحدة

المحتويات

	الفقـرات	الصفحة
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٨	٣١
بـاء ـ قرار اللجنة الخاصة	٩	٣٢
مرفـق ـ ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		٣٥

Digitized by UNOG Library

ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ — في الجلسة ٩٥٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير قررت اللجنة الخاصة ، لدى موافقتها على التقرير الحادي والسبعين لفريق العمل (A/AC.109/L.920 و Corr.1) في جملة أمور ، احالة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الى اللجنة الفرعية الثانية للنظر فيها وتقديم تقرير بذلك .

٢ — ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ٩٧٥ المعقودة في ١ تموز/يوليه وفي جلستيها ٩٧٦ و ٩٧٧ المعقودتين في ٢٠ و ٢٢ اب/اغسطس .

٣ — ولدى النظر في حالة الاقليم، اخذت اللجنة الخاصة بالاعتبار الاحكام المتصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ، وخاصة القرار ٣١٦٣ (د — ٢٨) المتخذ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١ منه الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) و ٢٦٢١ (د — ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ماتبقى من مظاهر الاستعمار واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين". كما اخذت اللجنة بالاعتبار قرارات اخرى للجمعية العامة، وخاصة القرار ٣١٥٧ (د — ٢٨) المتخذ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن الاقاليم الستة ، ومنها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، الذي طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١ منه الى اللجنة الخاصة " مواصلة النظر بكل اهتمام في هذه المسألة ،ولاسيما في أمر ايفاد بعثات زائرة الى هذه الاقاليم . . . " .

٤ — ولدى النظر في مسألة الاقليم ، كان معروضا على اللجنة الخاصة ورقة عمل اعدتها الامانة (انظر المرفق للفصل الحالي) تشتمل على معلومات عن آخر التطورات المتعلقة بالاقليم .

٥ — وفي الجلسة ٩٧٥ المعقودة في ١ تموز/يوليه ، قدم مقرر اللجنة الفرعية الثانية في بيان امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.975 و Corr.1) ، تقرير تلك اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.955) الذي يحتوي على سرد مداولات نظرها في مسألة الاقليم .

٦ — وفي الجلسة ٩٧٦ المعقودة في ٢٠ اب/اغسطس ادلى ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، وهي السلطة القائمة بالادارة ، ببيان (A/AC.109/PV.976 و Corr.1) كما ادلى رئيس اللجنة ببيان (A/AC.109/PV.976 و Corr.1) .

٧ — وفي الجلسة ٩٧٧ المعقودة في ٢٢ اب/اغسطس اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية الثانية وايدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ ادناه) ، علما بأن التحفظات التي تقدم بها الاعضاء وممثل الدولة القائمة بالادارة ستدون في محضر الجلسة . كما ادلى كل من ممثلي الدانمرك واستراليا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ببيان (A/AC.109/PV.977).

٨ — وفي ٢٣ اب/اغسطس احيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

Digitized by UNOG Library

باء — قرار اللجنة الخاصة

٩ — فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ٩٧٧ المعقودة في ٢٢ اب/اغسطس التي أشير اليها في الفقرة ٧ أعلاه .

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال عملا باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) واذ تدرك تماما الظروف الخاصة السائدة في الاقليم ، نظرا لمساحته وموقعه الجغرافي وعدد سكانه ومواردة الطبيعية المحدودة ، فان اللجنة الخاصة تؤكد من جديد الرأى القائل بأن هذه الظروف يجب الا تعيق بأى حال التنفيذ العاجل للاعلان الذى ينطبق تماما على الاقليم . ومع انها تقدر استمرار مشاركة السلطة القائمة بالادارة في المناقشات المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، فان اللجنة تأمل بتعاظم مثل هذا التعاون بغية تمكينها من تنفيذ المهمة الموكولة اليها والاضطلاع بمسؤوليتها تجاه سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بصورة مرضية. وتحيط اللجنة علما بحضور حاكم الاقليم بصفة غير رسمية الجلسة ٢٠٠ للجنة الفرعية الثانية (١) .

(٣) وتحيط اللجنة الخاصة علما مع الاهتمام بأن ممثل السلطة القائمة بالادارة أشار ، في بيان له امام اللجنة الفرعية (٢) ، الى أنه رغم موافقة المصوتين في الاقليم لدى الاستفتاء الذى جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ على الاقتراحات الاخيرة التي صدرت عن الجمعية الدستورية الثانية فان ممثلين من جميع الاحزاب السياسية قرروا عدم سؤال كونغرس الولايات المتحدة الموافقة على هذه الاقتراحات في الوقت الحاضر ، وان حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وسلطتها التشريعية ، لاتزال تنظران فيما اذا كان من الافضل اعادة طرح هذه الاقتراحات على المصوتين في انتخاب يجرى فيما بعد أم الدعوة الى عقد جمعية دستورية جديدة . وتأمل اللجنة بأن تسرع الولايات المتحدة في اية موافقة قد تكون ضرورية فيما يتصل بالقرار الذى اتخذته حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وسلطتها التشريعية بشأن هذه المسألة .

(٤) وباعتبار ان الاقتراحات الانفة الذكر لم تحظ بتأييد الاكثرية الساحقة من الناخبين فان اللجنة الخاصة ترى انه يجب على السلطة القائمة بالادارة اتاحة كل الفرص امام سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د — ١٥) ، دون ان يضطر الناخبون الى اتخاذ قرار بشأن المسائل الاخرى غير المتصلة بالموضوع في الوقت نفسه .

(٥) وترى اللجنة الخاصة ان بيان رئيس اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الاقاليم والجزر ، التابعة لمجلس النواب في الولايات المتحدة ، الذى ادلى به في اواخر ايلول/سبتمبر

---

(١) انظر الوثيقة (A/AC.109/SC.3/SR.200).

(٢) انظر الوثيقة (A/AC.109/SC.3/SR.198).

Digitized by UNOG Library

١٩٧٣ (٣) ، يشير الى ان خطط التطور الدستورى في الاقليم لاتهدف الى نقل جميع السلطات الى شعب الاقليم . وتؤكد اللجنة الخاصة وجوب اجراء مشاورات بين الدولة القائمة بالادارة والسكان المحليين بشأن مستقبل الاقليم وتأمل بأن يدعى ممثلو اللجنة للحضور حينما يدلي الشعب بآرائه حول مثل هذه المسائل الهامة .

(٦) واذ تلاحظ اللجنة تضارب آراء من ينادى بالاستقلال ومن يود استمرار نوع من الارتباط مع الولايات المتحدة ، فهي ترى انه يبدو أن هنالك جوا من عدم اليقين فيما يتعلق بالمركز المقبل للاقليم ، وانه يجب صياغة دستور جديد يحظى بدعم اغلبية كبيرة من الشعب. وعلاوة على ذلك تعتقد اللجنة ، في هذا الصدد ، ان شرط الاقامة الحالي لمدة ٣٠ يوما من اجل الانتخاب لا يحمي بصورة ملائمة مصالح السكان الاصليين او المقيمين لفترة طويلة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، لاسيما في اتخاذ اى قرار بشأن المركز المقبل للاقليم .

(٧) وتلاحظ اللجنة الخاصة توطيد العلاقات بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية كما يبدو من التطورين التاليين : (أ) الاحتفال بيوم الصداقة السنوى الثاني الذى جرى في شهر تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٣ بغية اقامة روابط دائمة بين الاقليمين ؛ (ب) وعقد سلطتيهما التشريعيتان جلسة مشتركة في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ لمناقشة مسألة رفع القيود عن الهجرة الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، الى جانب مسائل اخرى .

(٨) واذ تدرك انه ، نظرا للصعوبات الاقتصادية الخاصة ، من المحتمل ان يستمر في سنة ١٩٧٤ التدهور الذى اصاب الاقتصاد خلال السنوات الاربع السابقة ، وتتطلع اللجنة الخاصة الى تنفيذ تدابير من شأنها تحسين الوضع. وهي تؤكد من جديد وجهة نظرها بعدم وجوب الاعتماد على السياحة كالمصدر الرئيسي للدخل في الاقليم. وتلاحظ مع الارتياح المحاولات التي تبذل للاسراع بتطوير الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الاسماك .

(٩) وتدعو اللجنة الخاصة السلطة القائمة بالادارة الى صون حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية وذلك باتخاذ التدابير الفعالة لضمان حقه في ملكية موارده الطبيعية والتصرف بها ، ولاقامة نظام اشراف على تطوير هذه الموارد .

(١٠) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه منذ شهر اذار/مارس ١٩٧١ كان ازدياد البطالة بين السكان المحليين مصدر الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، بما فيها موجة الجرائم الاخيرة وسوء العلاقات العنصرية وتأمل بأن تبذل السلطة القائمة بالادارة كل مافي وسعها لمساعدة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في مواجهة هذه المشاكل الخطيرة والملحة. وتأمل اللجنة باتخاذ خطوات على وجه الاستعجال لتدريب السكان المحليين لشغل مناصب الادارة في الصناعات في الاقليم والمشاركة الفعالة في تنمية الاقتصاد . وفي هذا الصدد تأمل اللجنة بأن تزودها السلطة القائمة بالادارة بمعلومات حول مايطرأ من تحسينات على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين ومدى مشاركتهم في النشاط الاقتصادى .

---

(٣) انظر مرفق الفصل الحالي ، الفقرة ١٨ .

Digitized by UNOG Library

(١١) واذ تدرك ان دور البعثات الزائرة التي اوفدت مؤخرا الى الاقاليم الصغيرة قد اثبت جدواه في عملية انهاء الاستعمار ، واذ تذكر ماصرح به ممثل السلطة القائمة بالادارة في عام ١٩٧٣ من ان حكومته تنظر في احتمال السماح لمثل هذه البعثات بزيارة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الامريكية لتمكينها من الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في الاقليم وللتحقق من الاراء والرغبات الحقيقية للشعب فيما يتعلق بمستقبله ، فان اللجنة الخاصة تعرب عن املها بأن تعلن السلطة القائمة بالادارة قريبا عن قرار ايجابي بشأن هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

مرفـــــق*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامـــــة

المحتويـــات

		الفقـــــرات
١ —	نبذة عامة	٢ — ٨
٢ —	التطور الدستورى والسياسي	٩ — ٣٣
٣ —	الأحوال الاقتصاديـــة	٣٤ — ٦٤
٤ —	الأحوال الاجتماعية	٦٥ — ٧٦
٥ —	أحوال التعليم	٧٧ — ٨٧

* سبق اصدارها تحت الرمز A/AC.109/L.930 .

Digitized by UNOG Library

جزر " فرجن " التابعة للولايات المتحدة (أ)

١ — يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين معلومات أساسية عن هذا الاقليم (ب) . وفيما يلي بعض المعلومات التكميلية :

١ — نبذة عامة

٢ — يشمل اقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، الواقع على مسافة ٤٠ ميلا تقريبا شرقي بورتوريكو ، زهاء ٥٠ جزيرة بين كبيرة وصغيرة . والثلاثة الكبرى منها هي سانت كروا (٨٤ ميلا مربعا) وسانت توماس (٢٨ ميلا مربعا) وسانت جون (٢٠ ميلا مربعا) .

٣ — كان عدد سكان هذا الاقليم في حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، حسب بيانات الدولة القائمة بادارته ، يبلغ حوالي ١٠٠ ٠٠٠ نسمة منهم ٤٨ ٠٠٠ في سانت كروا و ٤٦ ٠٠٠ في سانت توماس و ٢ ٠٠٠ في سانت جون .

٤ — تجدر الاشارة (ج) الى ان السيد رونالد دى لوغو ، اول مندوب لهذا الاقليم لا يتمتع بحق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية (د) قال في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ أن كونغرس الولايات المتحدة قد ينظر في امر اتخاذ تدابير تشريعية لمواجهة المشكلة الناشئة عن الزيادة الكبيرة التي طرأت في الفترة الأخيرة في عدد السكان الأجانب بجزر فرجن . وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٧٣ ، وافقت لجنة الشؤون القضائية بمجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون كان السيد

(أ) المعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدة من تقارير منشورة ومن بيانات احالتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى الأمين العام في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، وذلك وفقا للمادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق .

(ج) المرجع نفسه ، الفقرة ٥ .

(د) انتخب السيد دى لوغو في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ، وهو عضو بالحزب الديمقراطي بجزر فرجن . وبعد تقلده مهام منصبه بقليل في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ ، اتخذ مجلس النواب قرارا بتخويله حق التصويت والامتيازات الأخرى كاملة في اللجان التي قد يعين عضوا بها .

Digitized by UNOG Library

دى لوغو قد صاغ احكامه الأساسية ، متضمنا اعطاء تأشيرات هجرة الى البلاد للأجانب المقيمين في الاقليم والى زوجاتهم وأولادهم غير المتزوجين ، وذلك بشروط معينة . وذكر السيد دى لوغو أن تشريعا آخر ، مقدما منه ، " سوف يعالج التوصيات التي قدمها الى لجنة الشؤون القضائية بخصوص عدد الأجانب الذين يدخلون البلاد بطريقة غير مشروعة " . وكان من رأيه الا بد من وقف تدفق مثل هؤلاء الأجانب ، وشدد على ضرورة تعزيز دائرة الهجرة والتجنس الأمريكي بجزر فرجن ، بضم مفتشين محليين اليها .

٥ — ذكرت وزارة العمل بالولايات المتحدة ان امام لجنة الشؤون القضائية بمجلس الشيوخ الامريكي مشروع قانون وافق عليه مجلس النواب مؤخرا ، ومن شأنه ان يمكن الاجانب في جزر فرجن من الحصول على وضع المقيمين الدائمين خلال ثلاث سنوات بشرط (أ) أن يكونوا حائزين لترخيص غير محدد المدة يخولهم حق العمل بالاقليم و (ب) ان يكونوا قد أقاموا فيه بدون انقطاع مدة خمس سنوات على الاقل .

٦ — وفي خطاب موجه الى رئيس الولايات المتحدة نشرته احدى الصحف المحلية يوم ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ، اعلن السيد دى لوغو ان الاقليم يواجه ازمة ناشئة عن موجة الاجرام الحديثة العهد ، وأهاب بالرئيس ان يصدر اوامره الى الدوائر والوكالات الاتحادية المعنية لتقوم بتنفيذ برنامج متكامل ومنتظم لمكافحة العلل الاجتماعية الموجودة في جزر فرجن . فأنشأ رئيس الولايات المتحدة ، استجابة لهذا الطلب ، فريق عمل مكون من أعضاء من مجلسه للشؤون الداخلية ومن مكتب شؤون الميزانية والادارة وكذلك من بعض كبار موظفي وزارات مختلفة (العدل ، العمل ، الداخلية ، الاسكان والصحة ، التعليم ، الرعاية الاجتماعية) . والوظيفة الرئيسية لهذا الفريق هي مساعدة حكومة الاقليم على استخدام الموارد الاتحادية الى أبعد حد ممكن في سبيل ايجاد حل للعلل الاجتماعية التي تعاني منها جزر فرجن .

٧ — وقرر هذا الفريق في اجتماعه الأول ، المعقود في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ، أن يستقصي تأثير الهجرة الى الاقليم على احوال العمالة والاسكان والتعليم وغيرها من الخدمات الحكومية فيه . وقرر السيد دى لوغو انه يوجد في جزر فرجن حوالي ١١٥٠٠ اجنبي يحملون تراخيص عمل ، فضلا عن عدد غير معروف من الأجانب غير الشرعيين وعن المهاجرين ذوى الاقامة الدائمة . وستحاول دراسة الهجرة ، التي امر فريق العمل باجرائها ، ان تضع تصنيفا مفصلا للأجانب الموجودين في الاقليم . واضاف ان الأجانب غير الشرعيين يمثلون مشكلة تطرح نفسها فورا لأنهم يسببون ضغطا على مرافق التعليم وغيرها بالاقليم . وأشار الى ان دائرة الهجرة والتجنس بالولايات المتحدة تتدارس زيادة وحداتها المختصة بالتحريات في جزر فرجن . واستطرد قائلا ان ثمة دراسة أخرى سوف تركز على البطالة التي تفاقمت في الفترة الأخيرة بسبب اغلاق الفنادق وفقدان عمال البناء لأعمالهم .

٨ — وفي مؤتمر صحفي عقد في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعلن الحاكم السيد ملفن هـ . ايفانز ، انه أجرى في واشنطن مناقشات مع أعضاء فريق العمل الذى ينوى ارسال ممثليه الى الاقليم لعقد اجتماعات حول المشكلات الرئيسية التي تواجه سكان جزر فرجن .

Digitized by UNOG Library

٢ — التطورات الدستورية والسياسية

ألف — الدستور

٩ — يتضمن التقرير الأخير للجنة الخاصة (هـ) بيانا موجزا للترتيبات الدستورية الواردة في القانون التأسيسي المنقح لجزر فرجن لعام ١٩٥٤، بالصيغة التي تم تعديله بها في الفترة ٦٨—١٩٧٢ . تتكون الحكومة ، في ايجاز ، من ثلاثة أفرع هي : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية . وينتخب اهالي الاقليم الحاكم ونائب الحاكم لمدة اربع سنوات . وقد اسفرت الانتخابات الأولى التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ لهذا الغرض عن انتخاب السيد ملفن هـ . ايفانز حاكما والسيد ديفيد ج . ماس نائبا للحاكم وكان كلاهما قد رشح نفسه على مبادئ الحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن . وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٣ عيّن عضو مجلس الشيوخ اثنيل اوتلي نائبا للحاكم خلفا للسيد ماس الذي استقال .

١٠ — والحاكم مسؤول عن مباشرة كل انشطة السلطة التنفيذية ، وعن تعيين الموظفين والعاملين في تلك السلطة وعزلهم ، وتنفيذ القوانين الاتحادية والمحلية (بما في ذلك تطبيق دستور الولايات المتحدة وكل تعديلاته في جزر فرجن بقدر ما لا يتعارض ذلك مع مركز الاقليم باعتباره اقليما غير مندمج في الولايات المتحدة) . وللحاكم ان يوصي السلطة التشريعية بمشروعات قوانين ، كما له حق نقض أي تشريع وفقا للقانون التأسيسي المنقح .

١١ — وتتكون السلطة التشريعية من هيئة تتمثل في مجلس واحد يتألف من ١٥ عضوا ينتخبون لمدة سنتين بالاقتراع العام من الناخبين الراشدين : وهم ٧ من سانت كروا و ٧ من سانت توماس ثم واحد يجب ان يكون من المقيمين في سانت جون ، ينتخبهم الناخبون في جميع الجزر . وكل مشروع قانون يجاز يجب ان يوقع عليه الحاكم قبل ان يصبح قانونا . ولا بد من توفر ثلثي الأصوات في الهيئة التشريعية لالغاء النقض الذي يستخدمه الحاكم .

١٢ — وجرت الانتخابات العامة للمقاعد الخمسة عشر للهيئة التشريعية العاشرة يوم ٧ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٢ . وقد تنافست فيها اساسا ثلاثة احزاب رئيسية : الحزب الديمقراطي لجزر فرجن ، وحركة المواطنين المستقلين التي اسسها اعضاء سابقون في الحزب الآنف الذكر ، والحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن . وأسفرت الانتخابات عن حصول كل من الحزبين الأول والثاني على ٧ مقاعد بينما نال الحزب الثالث المقعد المتبقي . وعقدت الهيئة التشريعية العاشرة جلستها الأولى يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ ، حيث انتخب السيد كلود مولوى (من الحركة) رئيسا للهيئة . وفي ٣ ايار/مايو عين الحاكم السيد ريموند سميث (من الحزب الجمهوري التقدمي) ليشغل المقعد الذي أخلاه السيد أوتلي حين اصبح نائبا للحاكم (أنظر الفقرة ٩ أعلاه) . وتوزيع المقاعد بين الأحزاب في الهيئة التشريعية العاشرة حاليا كما يلي : للحركة ٧ مقاعد ، وللحزب الديمقراطي ٦ مقاعد ، وللحزب الجمهوري التقدمي مقعدان .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل الخامس والعشرون ، الفقرات ٧ — ١٥ .

Digitized by UNOG Library

١٣ — أقر كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون يعدّل القانون التأسيسي المنقّح ويسمح للهيئة التشريعية بشغل مقاعدها الخالية بنفسها ، واصدره رئيس الولايات المتحدة كقانون بالتوقيع عليه في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ . وقال السيد دي لوغو — الذي كان قد تبنى مشروع القانون — " ان هذا العمل هام ليس فقط من الناحية التاريخية بل كذلك لأنه يرمز الى رغبة الكونغرس في أن يعمل بسرعة فيما يتعلق بالحاجات التشريعية لجزر فرجن " . وأضاف يقول : " كان الحاكم يملك في ظل القانون السابق ، ان يعين من يشغل المقاعد التشريعية الشاغرة " وان " تخويل الحاكم سلطة تعيين اعضاء الهيئة التشريعية فيه انتهاك لمبدأ الفصل بين السلطات الذي هو مبدأ دستوري أساسي " . وقد وقع الحاكم مشروع قانون يحدد الاجراءات التي تتبع لشغل المقاعد الشاغرة في الهيئة التشريعية ، وكان التوقيع يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، أي بعد مرور شهر على اقرار الهيئة التشريعية العاشرة لمشروع القانون المذكور .

١٤ — ولجزر فرجن الامريكية محكمة منطقة ومحكمة بلدية . وتمارس كل من محكمة استئناف الولايات المتحدة ، بالدائرة القضائية الثالثة في فيلادلفيا ، والمحكمة العليا للولايات المتحدة سلطة النظر استئنافيا في احكام محكمة المنطقة في جزر فرجن .

باء — الاصلاح الدستوري

١٥ — تجدر الاشارة (و) الى ان المؤتمر الدستوري الثاني انعقد في ايلول/سبتمبر ١٩٧١ للشروع في وضع مشروع قانون عن العلاقات الاتحادية ، يحدد اطارا للعلاقات بين الجزر والولايات المتحدة ، وفي وضع مشروع دستور كذلك . وقد اقر المؤتمر المشروعين في ١٠ آب/أغسطس و ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ على التوالي . وقد وافق الناخبون في جزر فرجن في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر على المشروعين بأغلبية ٧ ٢٧٩ صوتا مقابل ٥ ١٨ صوتا ولم يصوت ٣ ٨٠٤ أشخاص . وقد انفض المؤتمر الدستوري يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بعد ان شكل " لجنة الحكومة الدستورية لجزر فرجن " التي أوكل اليها تقديم المشروعين الى كونغرس الولايات المتحدة . وقد اتخذ المؤتمر الدستوري كذلك قبل انفضاضه قرارا بشأن الوضع السياسي للاقليم في المستقبل .

١٦ — وتجدر الاشارة كذلك (ز) الى ان السيد دي لوغو اقترح في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر دعوة مؤتمر دستوري جديد مكون من مندوبين منتخبين انتخابا شعبيا الى الانعقاد لاعادة صياغة الدستور المقترح وطرحه في استفتاء خاص على الناخبين في الاقليم . وقد لاحظ ان المشروعين الدستوريين اللذين اقرا حديثا لم يحصلا على تأييد ساحق من ناخبي جزر فرجن ، وقد عزا ذلك الى العوامل التالية على الأخص : (أ) ان اعضاء المؤتمر الدستوري الاخير قد اختارتهم الاحزاب السياسية اكثر مما اختارهم الجمهور ؛ (ب) وانه لم تجر بين الناخبين الا مناقشات قليلة حول التغييرات الدستورية المقترحة .

(و) المرجع نفسه ، الفقرات ١٨ — ٢٦ .

(ز) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧ .

Digitized by UNOG Library

١٧ — وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، قدم ثلاثة اعضاء من لجنة الحكومة الدستورية (هم السادة فيليز فرانسيس وهنرى روهلسن وباتريك وليمز) تقريرا عن نتيجة المحادثات التمهيدية التي أجروها مؤخرا في واشنطن مع اعضاء من كونغرس الولايات المتحدة وبعض موظفي الحكومة حول الدستور المقترح . وقال اعضاء اللجنة الثلاثية في بيان صحفي ان الوثيقة الجديدة تكون أدنى الى نوال موافقة الكونغرس لو اظهر اهل جزر فرجن انهم " مجمعون على تأييد الوثيقة الجديدة " . ومما استرعى انتباههم " شدة اهتمام القيادة الحكومية بأن يجرى التغيير الدستورى وفقا لارادة شعبنا " .

١٨ — في اواخر ايلول/سبتمبر ، دعا السيد فيليب بيرتون رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الأقاليم والجزر التابعة لمجلس النواب الامريكي الى ادخال مزيد من التنقيح على القانون التأسيسي المنقح بقصد زيادة الحكم الذاتي المحلي . وقال ان القانون المذكور قد جعل الكونغرس بمثابة " مجلس بلدى " لجزر فرجن ، واضاف ان هدفه ان يحذف من القانون ذلك الجزء الذى يعالج المسائل المحلية البحت

جيم — مركز الاقليم في المستقبل

١٩ — في القرار المشار اليه في الفقرة ١٥ أعلاه ، قرر المؤتمر الدستورى الثاني ان " شعب جزر فرجن لا يزال معارضا للاستقلال عن الولايات المتحدة الامريكية " وانه " يرغب في ان يبقى على صلة وثيقة بالولايات المتحدة الامريكية وان يظل اقليما خاضعا للنظام الدستورى للولايات المتحدة مع التمتع الى اقصى حد بالحكم الذاتي الداخلي " .

٢٠ — وفي ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ، قام السيد ماريو مورهد ، مؤسس " حزب الشعب المتحد " وزعيمه ، بتنظيم اول اجتماع للحزب بمدينة فريدريكستيد بجزيرة سانت كروا ، وقد حضره ٣٠٠ شخص . وقال ان دور الولايات المتحدة في الشؤون المحلية يجعل من سكان جزر فرجن " طفيليين " وحثهم على الكف عن الكلام عن الاستقلال باعتباره امرا " لا يمكن ابدا ان يتأتى لجزر فرجن " . وانتقد الزعامة السياسية الحالية " التي تقعدنا عن الحركة اذ تغل ايدينا " ، واشار الى البون الاقتصادى الشاسع بين القادمين من الولايات المتحدة وبين السكان المحليين . وركز السيد مورهد على ضرورة أن تصبح جزر فرجن موطنا لأهلها لا مرتعا للاستثمار المربح للأجانب . ودعا الى اقامة ضرب من الزعامة من شأنه ان يتيح لأهل البلاد ان " يشبوا عن الطوق " ويمكنه ان " يقف ليقول لنا ما هي المشكلات " . وبعد اسابيع قليلة ، عاد في خطاب القاه في جمع غفير بكلية جزر فرجن بجزيرة سانت توماس ، فألح على وجوب ان يسعى الاقليم الى الاستقلال عن الولايات المتحدة .

٢١ — وأشار السيد مولوى ، رئيس الهيئة التشريعية العاشرة ، وعضو " حركة المواطنين المستقلين " في اجتماع لرابطة شؤون الاعلام ، عقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، الى دعوة " حزب الشعب المتحد " الى الاستقلال ، فقال ان الاستقلال عن الولايات المتحدة لن يكون ممكنا لأنها تقدم ٦٠ في المائة من الدخل الاجمالي للاقليم الى جانب فوائد اخرى جانبية . وقد ايد معظم الحاضرين من المشرعين الاحد عشر الآخرين رأى السيد مولوى . وقال السيد بريتن برانت ، عضو الحزب الديمقراطي لجزر فرجن ، انه يعارض الاستقلال ولكنه يؤيد العمل على اكتساب مركز الولاية . وقال السيد الكسندر مورهد الابن (من حركة المواطنين المستقلين) انه يعارض الاستقلال في الوقت الحاضر ولكن اذا لم يستطع الاقليم ان يمارس مزيدا من السيطرة على اقتصاده وشؤون السياسية ، فان الاستقلال قد يكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق تلك السيطرة .

Digitized by UNOG Library

٢٢ — وقال الحاكم ايفانز في مؤتمره الصحفي المنعقد في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، انه يعارض في حصول جزر فرجن على استقلالها وانه لا يتوقع حدوث ذلك في المستقبل المنظور " .

٢٣ — واعرب النائب العام فرن هودج عن رأي آخر في خطاب له امام الغرفة التجارية لسانت توماس — سانت جون ، في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، عندما قال " ... ان ارتفاع الأصوات المنادية بالاستقلال في الفترة الأخيرة ليس أمرا عارضا بل هو المسلك الطبيعي لمن يوقنون ان اهداف البيض لا تتفق وأهداف أهل البلاد وانه لا سبيل الى التوافق بينهما في ظل النظام الحالي " . وكان من رأيه ان دوائر رجال الأعمال " ينبغي ان تشرع في احداث تغيير اساسي في الاوضاع القائمة ، بالتركيز على ازالة المواقف التي تؤثر تأثيرا ضارا على التوافق بيننا " . واضاف كذلك انه اذا اخفقت دوائر الاعمال في القيام بذلك ، فانه يمكن لها ان تتوقع ان يعمد بعض المنادين بالاستقلال الى استعمال العنف ايمانا منهم بأن " الغاية تبرر الوسيلة " .

دال — البرامج التشريعية

٢٤ — بالاضافة الى التشريعات المشار اليها في الفقرات ٤ و ٥ و ١٣ أعلاه ، فثمة ثلاثة مشروعات قوانين معروضة على كونغرس الولايات المتحدة سبق ان اخذت اللجنة الخاصة علما بها (ح) ، وتعالج : اشتراط سن دنيا للعضوية بالهيئة التشريعية للاقليم وحق سكان جزر فرجن في التصويت في الانتخابات الرئاسية والقومية للولايات المتحدة الأمريكية وعدم اخذ الاقليم بنظام التصويت الانتخابي الجماعي المعمول به في الولايات المتحدة . يضاف الى ذلك ان اللجنة الفرعية لشؤون الاقاليم والجزر التابعة لمجلس النواب بالولايات المتحدة وافقت في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ على مشروع قانون مقدم من مندوبي جزر فرجن وغوام التابعة للولايات المتحدة ، من شأنه ان ينقل الى هذين الاقليمين ملكية الأراضي الاتحادية الممتدة من حد اقصى المد على الشاطئ الى ثلاثة اميال داخل البحر .

٢٥ — وخلال ١٩٧٣ ألفت الهيئة التشريعية لأول مرة نقض الحاكم لمشروعي قانون يقضي احدهما بتعديل سلطات وواجبات لجنة خدمات موظفي الحكومة ، والآخر يقضي بانشاء مركز تدريب مهني فيما كان مقرا " لفيلق السلام " في سانت توماس . واقرت الهيئة التشريعية عدة مشاريع قوانين اخرى هامة تتعلق بالممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك والأمن العام . وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ وافقت الهيئة ، بعد عودتها للانعقاد بقليل ، على مشروع قانون يقضي بانشاء لجنة للحقوق المدنية ، مكونة من سبعة اعضاء يختارون من جميع المجموعات السلالية ، ومن الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة . وتمنح تلك اللجنة سلطة التحقيق في حالات التمييز في مجالات العدالة والتصويت والاسكان والعمالة والتعليم واستعمال المرافق العامة . وفي الوقت ذاته ، نظرت الهيئة التشريعية في تشريعات أخرى هامة تهدف الى اصلاح النظام الانتخابي وتعزيز عمليات تطبيق القانون ووضع نظام جديد للمحاكم . واعلن الحاكم ، في خلال الشهر نفسه ، انه سيقدم الى الهيئة التشريعية سلسلة من مشروعات القوانين الرامية الى تحسين الأحوال في الاقليم (أنظر ما يلي) .

(ح) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٩ — ٣٠ .

Digitized by UNOG Library

هاء — رسالة الحاكم عن الحالة في الاقليم

٢٦ — قال الحاكم ايفانز في رسالته السنوية عن الحالة في الاقليم ، التي قدمها الى الدورة الثانية العادية للهيئة التشريعية العاشرة في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، " ان الأضواء سلطت على جزر فرجن في العالم أجمع " باعتبارها مسرحا لمحاكمة قتلة ثمانية اشخاص في " نادى فاونتين فالي للجولف" بجزيرة سانت كروا (ط) ، " وقد نشرت كذلك تكرارا تفاصيل كريهة " عن جرائم اخرى لاحقة . واشار الحاكم الى الدعوة التي تتردد الى اعادة اقرار القانون والنظام ، فشدد على وجوب فرض التدابير الرادعة الى ان يتسنى استئصال جذور الشر البعيدة المدى . وقال ان ثمة جهودا تبذل لتعزيز اعمال القانون وقدرات التحقيق وذلك بتعيين ٩٧ موظف جديد من رجال الشرطة وتحسين برامج تدريب افراد قوة الشرطة ، وتنفيذ خطة لاقامة مقر مركزى للأمن العام في سانت كروا . وأشار الى ان ثمة تقدما يحرز في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار فيها ، ودلت احصاءات الجرائم على " تحسن هام " في عام ١٩٧٣ بالمقارنة مع عام ١٩٧٢ ، فيما عدا حالات التعدى والسطو واسترعى الحاكم الانتباه كذلك الى انجازات اخرى تحققت في عام ١٩٧٣ بما في ذلك انشاء وحدة من الحرس الوطني وانتقد المشرعين لعدم اجازتهم مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة بشأن الاجرام وتطبيق القانون . وقال ان هذه المشاريع كانت تكفل ما يلي : (أ) وضع برنامج لطلبة كلية الشرطة ؛ (ب) ووضع اجراءات لكشف تعاطي الطلبة للمخدرات ؛ (ج) وتوسيع سلطة الشرطة في مكافحة التشرد ؛ (د) انشاء مجلس مراجعة مشترك بين رجال الشرطة والمدنيين ؛ (هـ) وتشديد عقوبات المتاجرة بالمخدرات وجرائم القتل ؛ (و) واقامة محكمة عائلية تعالج حالات الانحراف . وقال الحاكم انه سيعاود اقتراح هذه التدابير التي يعلق عليها اهمية كبرى ، وانه سيقترح مشروع قانون جديد بالترخيص لمدير الامن العام باتخاذ التدابير التأديبية دون تخفيض عدد القوات .

٢٧ — وقال الحاكم ان الاقليم يتعرض لتهديد داخلي من جانب جماعات صغيرة تبث الأحقاد والخلافات والاضطرابات ، بينما يتعرض لتهديد خارجي من جانب اولئك الذين يرون في مشكلاته الداخلية فرصة للانقضاض عليه من الخارج . وفي رأيه ان المكانة " الممتازة " للسياحة وكذلك تقدم الاقليم على درب الحكم الذاتي قد يضاران ، وانه يتعين على الاقليم ان يلتمس حلولا لتلك المشكلات في اطار نظامه الديمقراطي وفي نطاق القانون . ويرد ادناه تلخيص لمعلومات وتشريعات مقترحة اخرى تضمنتها رسالة الحاكم .

واو — بيانات من رئيس الهيئة التشريعية العاشرة

٢٨ — اعرب السيد مولوى ، رئيس الهيئة التشريعية العاشرة ، في بيانات ادلى بها يومي ١٦ و ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ عن رأى مفاده ان رسالة الحاكم ايفانز عن الحالة في الاقليم هي رسالة متوازنة . وقال انه لابد للحكومة ان تؤكد من جديد خلال العام ادراكها لمسؤولياتها وحسن

(ط) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٢ .

Digitized by UNOG Library

ادارتها وكفاءتها وكذلك تفانيها في العمل المخلص لما فيه مصلحة شعب الاقليم . وذكر ان الهيئة التشريعية قد عكفت ، في لجانها ، على دراسة معظم البنود الواردة في البرنامج التشريعي المقدم من الحاكم . ونفى ما يوجه الى الهيئة من اتهام باتخاذ موقف سلبي بشأن التشريع المتعلق بالأمن العام ، مشيرا الى ان مشروع القانون الخاص بتدريب طلبة كلية الشرطة قد أقر ووقع عليه . وأشار السيد مولوى الى الاحصاءات المقدمة من الحاكم اثباتا لتناقص الجرائم ، فقال ان هذه الاحصاءات لا تتضمن الجرائم الكثيرة " التي تبلغ الى الشرطة ولكن لا يعثر على أثر لتحقيقات أجريت فيها " . وتتمثل احدى المعقبات العديدة التي ينبغي التغلب عليها في ارتفاع تكاليف اللوازم الاساسية وذلك امر يلعب ولا شك دورا اكبر مما كان يظن في تزايد حدوث الجرائم . وأعرب عن اعتقاده بأن ضعف العلاقات الانسانية يسهم في حدوث الجريمة ، فشدد على ضرورة تحسين الاتصال والتفاهم بين الناس وتشجيع المجتمع على الاضطلاع بدور ايجابي . وكان من رأيه ان معالجة مشكلة الجريمة تقتضي قرن العقوبة بالتأهيل . ولما كان يدرك انه من الواضح ان ثمة مجالات اخرى عديدة تتطلب اهتماما شديدا ، فقد تعهد بأن تقوم الهيئة التشريعية العاشرة باحداث التغييرات اللازمة عن طريق العمل الدائب لانجاز المهام الموكولة اليها بنجاح .

زاى — الأنشطة العسكرية

٢٩ — في اوائل عام ١٩٦٧ ، نقلت الولايات المتحدة قاعدتها البحرية السابقة في سانت توماس الى يد الحكومة الاقليمية ولكنها احتفظت بحق اعادة احتلال مرافق القاعدة (ى) . وفي ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، اعلن العميد البحرى جيمس د . رامدج ، منسق مناورات التدريب السنوى لأسطول الولايات المتحدة بالمحيط الأطلسي ، ان المؤسسات البحرية للولايات المتحدة في جزر فرجن سوف تتكفل بخدمة ٦٤ سفينة عائمة و ٣ غواصات وأكثر من ١٠٠ طائرة تابعة لبحرية كل من : البرازيل ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا والولايات المتحدة الامريكية ، خلال فترة التدريب من ٢١ كانون الثاني / يناير الى اول آذار / مارس .

حاء — العلاقات مع جزر فرجن البريطانية

٣٠ — وكما سبق ان ذكر (ك) ، فقد التقى السيد ن . د . ماتيوز ، القائم الحاكم بالنيابة لجزر فرجن البريطانية ، والحاكم ايفانز ، والزعماء السياسيون وكبار الموظفين الحكوميين وممثلو منظمات مختلفة في الاقليمين ، في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٢ ، للاحتفال السنوى الأول بيوم الصداقة في رودتاون ، عاصمة جزر فرجن البريطانية . واعلن ان الغرض من هذا الاحتفال هو عقد وشائج دائمة بين الاقليمين . وقد تطلع بعض المشرعين الى اندماج جزر فرجن البريطانية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، ربما خلال خمس سنوات او عشر ، وهي خطوة لا تعارض فيها حكومة المملكة المتحدة . واشترك حاكما الاقليمين مع غيرهما في الاحتفال السنوى الثاني بيوم الصداقة الذى عقد في سانت توماس في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ .

(ى) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٤ .

(ك) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٥ .

Digitized by UNOG Library

٣١ — وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، عقدت الهيئتان التشريعيتان بالاقليمين دورة انعقاد مشتركة في رودتاون . ووافق جميع المشتركين في الدورة ، بعد المناقشة ، على انه من المرغوب فيه رفع القيود التي فرضت في الآونة الأخيرة على هجرة اهالي جزر فرجن البريطانية الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وقد اقر احد اعضاء الهيئة التشريعية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، شأنه شأن سائر المشتركين ، بأن الهجرة من اختصاصات السلطات الاتحادية ، ولكنه اعرب عن اعتقاد بأن " بوسعنا ان نقنعهم (أي سلطات الهجرة بالولايات المتحدة) بما نشعر به من وجود وحدة وثيقة العرى بيننا ، وهو امر أظن أنهم لا يدركونه " .

٣٢ — في دورة الانعقاد نفسها ، تناولت المناقشة ازمة الطاقة التي تواجهها جزر فرجن البريطانية وقد تلمس مشرعو هذا الاقليم المساعدة من مشرعي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في سبيل الحصول على وقود من معمل التكرير الذي تديره شركة " هيس أويل كوربوريشن " بسانت كروا . وذكروا ان مقادير الوقود التي تتلقاها جزر فرجن البريطانية من مصادر اخرى قد لا تلبث ان تصبح قاصرة عن سد حاجتهم .

٣٣ — واعلن عضوان من اعضاء الهيئة التشريعية العاشرة في ٢٢ كانون الثاني/يناير انهما اشتركا في تقديم مشروع قانون يطلب من الحاكم ان ينظر في امكان مساعدة جزر فرجن البريطانية على التخفيف مما تعانية من نقص في الطاقة وان يعقد اجتماعا بممثلي حكومة ذلك الاقليم وبأعضاء الهيئة التشريعية العاشرة ، وبغيرهم ممن يعنيهم الامر ، للنظر في اتخاذ اجراءات محددة . وقد أقر مشروع القانون في ٦ شباط/فبراير .

٣ — الأحوال الاقتصادية

ألف — نبذة عامة

٣٤ — خلال الستينات احرز اقتصاد الاقليم تقدما كبيرا خصوصا في قطاعي السياحة والصناعة . غير ان الصعود في النشاط الاقتصادي الاجمالي اعقبه اتجاه هبوطي خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٢ اذ انخفض متوسط الدخل الفردي من حوالي ٣٨٨٠ دولارا (ل) الى ٢٨٠٠ دولار . واستمر انكماش الاقتصاد في عام ١٩٧٣ مما كان له عواقب وخيمة على العمالة والدخل والتجارة والتقدم الاجتماعي . وكانت نسبة البطالة قد ارتفعت الى ٧ر٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، (وكانت حوالي ٢ في المائة في آذار/مارس ١٩٧١) . ويعزى الانكماش الاقتصادي في الآونة الأخيرة — أساسا — الى هبوط في النشاط السياحي .

(ل) العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٣٥ — وتعمل اهم المنشآت الصناعية في الاقليم في مجال تكرير البترول وانتاج الألومينا وتجميع الساعات ، وتحضير الأنسجة الصوفية المصنوعة بالخارج وفي تقطير الروم . وهي تصدر كل منتجاتها فيما عدا قدرا قليلا من انتاج الروم . ولا تسهم الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية الا اسهاما ثانويا في الاقتصاد ، ولكن ثمة جهودا تبذل لزيادة انتاجها . وفيما عدا بعض موارد البناء المنتجة للسوق المحلية فليست هناك اية معادن ذات اهمية تجارية .

٣٦ — ولقد طرأ في السنوات الأخيرة توسع كبير في تجارة الاقليم الخارجية ، التي جرى جانب كبير منها مع الولايات المتحدة . ويستورد الاقليم كل متطلباته المحلية تقريبا ، وتربو قيمة الواردات دائما على قيمة الصادرات ، ولكن هذا الاختلال في الميزان التجاري يعوضه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى البلاد وانفاق السائحين . وعلى الرغم من عدم توفر الاحصاءات التجارية عن عام ١٩٧٢ ، فانه ليس هناك ما يحمل على توقع حدوث اى تغيير في المعالم الموصوفة أعلاه .

٣٧ — وتكمن نقطة الضعف في تجارة الاقليم في ان مصادر الانتاج فيه لا تكفي لسد حاجاته . ويؤدى عدم كفاية هذه المصادر ايضا الى التعجيل بالتضخم . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لخفض تكاليف المعيشة ، فلا تزال التكاليف المحلية تتزايد .

٣٨ — وقال الحاكم في رسالته الأخيرة عن الحالة في الاقليم ان الصورة الاقتصادية " ليست مشجعة ولا داعية الى التفاؤل بقدر ما كانت منذ عام " . وكان من رأيه ان اهم أسباب " الهبوط الكبير " في السياحة زيادة جرائم العنف وان " السياحة لا يمكن ان تتقدم ولن تتقدم بدرجة ملحوظة الى ان يكبح جماح الاجرام " . وقال انه ثمة دلائل على ان هذا اخذا في الحدوث . وأبدى الحاكم كذلك قلقه الشديد بشأن ما قد يصيب الاقتصاد من جراء النقص في الطاقة ؛ وانذر بأن " هذا النقص سيستمر سنوات " وان " العودة الى الوضع السابق امر مستبعد بغير شك " . واشار الى ان فرصة الحصول على الوقود بفضل وجود واحد من اكبر معامل التكرير العالمية في الاقليم تكاد تتلاشى بسبب ادراج هذا المعمل في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ في برنامج الولايات المتحدة الاتحادى لتوزيع الوقود . بيد ان كل الجهود الممكنة سوف تبذل لتزويد اهالي جزر فرجن بما يلزمهم . وأخيرا ، اعرب الحاكم عن الرأى القائل بأن " تأثير الأحوال الاقتصادية للقارة التي نستمد منها سائحينا قد يكون أوخم عاقبة " .

باء — السياحة

٣٩ — اصيبت صناعة السياحة بنكسة شديدة ، خصوصا بعد وقوع حوادث القتل الأولى في ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ بنادى " فاونتين فالي " للجولف بسانت كروا (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) . ففي خلال العام المنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٣ بلغ عدد الوافدين جوا على الاقليم ٦٨١ ٩٠٨ مقابل ٧٤٢ ٨٥٢ في العام السابق . وكان الانخفاض في عدد الوافدين اوضح بكثير في جزيرة سانت كروا منه في سانت توماس ، واستمر اتجاه الانخفاض خلال الأشهر الستة التالية حيث بلغ مجموع عدد المسافرين الوافدين الى سانت كروا ٨٣ ٨١٢ شخصا (بنقص قدره ٢٣ في المائة عن الفترة المقابلة في عام ١٩٧٢) والى سانت توماس ٢٢٠ ٢٣٤ شخصا (أى بنقص قدره ٦ في المائة عن الفترة

Digitized by UNOG Library

المقابلة في عام ١٩٧٢) . وتزايد بصورة مطردة عدد المسافرين الوافدين في رحلات بالبواخر خلال الجانب الاكبر من عام ١٩٧٣ ، ولكن كان من المتوقع ان يتغير هذا الاتجاه عكسيا خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام حتى ايار/مايو ١٩٧٤ . وكان من جراء ذلك ان اغلقت ثلاثة فنادق ابوابها في سانت كروا بينما خفضت فنادق اخرى من نشاطها .

٤٠ — وعلى الرغم من الأداء السيء لصناعة السياحة في الفترة الأخيرة ، جرى في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ افتتاح فندق " فرنشمان ريف هوليداى إن " بجزيرة سانت توماس الذى يضم ٣٥٠ غرفة والذى استثمرت فيه شركة " أميركان موتور إنز " بالولايات المتحدة ١٢ مليون دولار . وقد كان القصد من انشاء هذا الفندق ، الذى يضم قاعة اجتماعات ذات ٧٠٠ مقعد ، ان يعوض الركود الذى يعترى السياحة في غير الموسم . وبالاضافة الى ذلك استثمرت الشركة الكاريبية الدولية ١١٫٢ مليون دولار في مركزين سياحيين . وكان من المقرر ان يبدأ في آخر تشرين الأول/اكتوبر تشييد المباني الرئيسية في المركز السياحي (يستوعب ٢١٤ سائحا) بسانت كروا كما كان من المتوقع انهاء جزء من اعمال البناء في المركز السياحي في سانت توماس (يستوعب ٢٢٣ سائحا) في آذار/مارس ١٩٧٤ . وتنوى الشركة الكاريبية الدولية ان تبيع " تراخيص قضاء عطلات " للأفراد تخول لصاحب الترخيص الحق في ان يقيم اسبوعا كل عام بأجر يومي رمزى ما دام المركز موجودا .

٤١ — وقرر الحاكم ، تنشيطا لصناعة السياحة ، انه ينبغي فصلها عن وزارة التجارة وأن توضع في يد مدير فني متفرغ . وقد بنى قراره على توصية " مجلس انماء السياحة " المنشأ حديثا ، وهو هيئة رسمية مكونة من طائفة شتى من الأشخاص الذين يمثلون مصالح متباينة ولكنهم جميعا من المعنيين بالسياحة . وقد اقترح التوسع في الخطة الرامية الى اعطاء صورة افضل عن الاقليم الى ان يتم الوصول الى جميع الأسواق والأوساط الرئيسية . وأوصى خصوصا بأن تبذل صناعة السياحة قصاراها كي تقدم للسائحين خدمات ذات قيمة حقيقية مقابل ما ينفقونه من مال ، وبأن يشعر الجمهور الزائرين بحرارة الاستقبال وحسن الضيافة كما اوصى ببذل الجهود لتجميع احصاءات صحيحة ودقيقة عن السياحة . وقد اخذ الحاكم في الاعتبار ، عند تقديمه تلك الاقتراحات ، النتائج التي توصلت اليها " شركة كريساب وماك كورميك وباغت " وهي شركة من الخبراء الاستشاريين الاقتصاديين بالولايات المتحدة ، كانت قد اجرت دراسة بناء على تكليف من الحكومة . على ان هذه الدراسة قد بينت ان من المشكلات الرئيسية التي تواجه صناعة السياحة عدم كفاية المرافق الاساسية لا سيما مرافق المواصلات الجوية والمجرية . وهناك مشكلة اخرى تتمثل في ضرورة التوفيق بين مقتضيات الانماء السياحي والنمط المعيشي للسكان المحليين .

جيم — جزيرة " ووتر آيلند "

٤٢ — تجدر الاشارة (م) الى ان السيد دى لوغو قدم ، في مستهل ١٩٧٣ ، الى مجلس نواب

(م) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الخامس عشر ، المرفق ، الفقرات ٤٦ — ٤٨ .

Digitized by UNOG Library

الولايات المتحدة مشروعات قوانين تتضمن ــ فيما تتضمن ــ الترخيص لوزارة الداخلية بأن تسترد من شركة " ووتر آيل أند بيتش كلوب " حق استئجار جزيرة " ووتر آيلند " ــ رابع جزيرة من جزر فرجن حجما ــ ثم تنقل ملكيتها بعد ذلك الى الحكومة الاقليمية . وفي كانون الأول/ديسمبر ، نشر السيد دى لوغو رسالة من السيد روجرز مورتون وزير الداخلية بالولايات المتحدة ، موجهة الى رئيس لجنة الشؤون الداخلية وشؤون الجزر بمجلس النواب ، يذكر فيها ان الوزارة سوف تؤيد نقل ملكية جزيرة " ووتر آيلند " الى الحكومة الاقليمية ولكنها تعارض بعض أحكام التشريع المقترح الآنف الذكر . وقال الوزير ، في معرض تفسيره لموقف الوزارة ، ان استمرار تملّك الولايات المتحدة لأراض في الاقليم بقصد انمائها ، " عندما لا تكون هذه الأراضي مستخدمة في اغراض حكومية ، يشكل باعثا على التوتر في العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم " . وقال السيد دى لوغو انه يشعر بالارتياح لأن الوزارة قد أقرت ــ من حيث الجوهر ــ الأسباب التي دعته الى تقديم مشروعات القوانين المذكورة، وانه يعتقد ان هذا التأييد سوف يتيح للكونغرس ان يبادر باتخاذ اجراء في هذا الصدد في عام ١٩٧٤ .

دال ــ برنامج حوافز الاستثمار

٤٣ ــ كما سبق ان ذكر (ن) اعلن الحاكم في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ انه سوف يقدم الى الهيئة التشريعية اقتراحات لاعادة النظر في برنامج حوافز الاستثمار الذى وضع في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، بعد اتمام دراسة تحليلية للحوافز التي تقدمها شتى المجالات المتنافسة . وريثما يجرى ذلك ، أرجئ تنفيذ البرنامج .

٤٤ ــ وفي ١١ ايار/مايو ١٩٧٣ ، قدمت " شركة كريساب ومالك كورميك وباغت " تقريرا عن هذا البرنامج الى الحاكم ، قالت فيه انه لا يوجد في الوقت الحاضر مزايا كبيرة للصناعات التي تعمل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة فيما عدا القسم ٣٠١ من قانون الولايات المتحدة الخاص بالتعريفة الجمركية الذى يعفي الواردات الى الولايات المتحدة من الرسوم اذا كانت نسبة ٥٠ في المائة من قيمتها قد اضيفت نتيجة لتصنيعها او تجميعها في جزر فرجن . ومن ناحية اخرى ، وجدت الشركة ان الاقليم في مركز تنافسي ضعيف ازاء مناطق اخرى في البحر الكاريبي من عدة نواح ، منها انخفاض انتاجية القوى العاملة وعدم كفاية بعض المرافق الأساسية ، وضيق مجال السوق المحلية بسبب مستويات الدخل الحالية ، والافتقار الى تخطيط اقتصادى واجتماعي متكامل ، وتزايد القلق الاجتماعي والتوتر العنصرى . ولذا رأت الشركة ان من الضرورى تعديل قانون حوافز الاستثمار لعام ١٩٧٢ بحيث يوفر طائفة اوسع نطاقا من الحوافز لاجتذاب أرباب الصناعة .

٤٥ ــ وفيما يلي ملخص للتوصيات الرئيسية التي قدمتها الشركة :

(أ) يجب ألّا يتضمن القانون الا الأحكام المتعلقة بمباشرة بحوافز الاستثمار والشروط اللازمة للحصول عليها ؛

(ن) المرجع نفسه ، الفقرات ٤٩ ــ ٥١ .

Digitized by UNOG Library

(ب) يجب ان يمنح الاقليم مزايا ضريبية ميّسرة واكثر مرونة لفترة اساس تبلغ ١٠ سنوات مع امكان مدها في حالات معينة ؛

(ج) ينبغي انشاء مؤسسة شبه مستقلة تملكها الحكومة وتسمى " مؤسسة الانماء الاقتصادي "، وتكون مسؤولة عن انشطة التخطيط والبحث والترويج اللازمة لجذب الصناعة ، وعن تقديم المشورة في مسائل الادارة ، والمساعدة في توظيف العاملين وفي برامج تدريبهم ، وعن انماء المواقع الصناعية وتجهيز عنابر المصانع .

٤٦ — وقال الحاكم في رسالته الأخيرة عن الحالة في الاقليم ان الدراسة التحليلية لقانون حوافز الاستثمار لعام ١٩٧٢ ، وكذلك الدراسات الواردة من لجنة حوافز الاستثمار المعينة حديثا ومن مدير برنامج الاستثمار ، قد اظهرت وجود جوانب ضعف في القانون . وينوي الحاكم ان يقوم ، بناء على تقرير " شركة كريساب وماك كورميك وباغت " ، بتقديم مشروع قانون الى الهيئة التشريعية بانشاء " مؤسسة الانماء الاقتصادي " المقترحة التي ستكون وظيفتها استحداث اعمال جديدة وتشجيع التوسع في الصناعات القائمة بالاقليم ،على ان تؤول الى المؤسسة الجديدة كذلك وظائف بعض الوكالات الحكومية المعنية بالقطاعات الاقتصادية غير السياحية .

هاء — الصناعة

٤٧ — كان من شأن السياسة الحكومية في مجال دعم الانماء الصناعي ان اعطت دفعة قوية للصناعات التحويلية التي تعد الآن عماد الاقتصاد . وتوجد بالاقليم منشأتان صناعيتان هامتان كلاهما في سانت كروا . الأولى منهما مصنع للألومينا تملكه شركة " هارفي كوربوريشن للألومنيوم " التابعة لشركة " مارتن ماريتا كوربوريشن " بالولايات المتحدة . وقد اجريت توسعات بهذا المصنع على عدة مراحل منذ افتتاحه في ١٩٦٧ . وكان من المتوقع زيادة طاقته الانتاجية بمقدار ٣٠٠ ٠٠٠ طن بحيث ترتفع الى ٤٥٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٤ . وفي تموز/يوليه ١٩٧٣ ، اعلنت الشركة انها سوف تنفق ١٠٠ مليون دولار على برنامج توسع جديد يهدف الى زيادة انتاج الألومينا الى مليون طن سنويا قبل نهاية عام ١٩٧٩ . وتستخدم الشركة حاليا حوالي ٤٥٠ عاملا تبلغ اجورهم اكثر من ٤ ملايين دولار في السنة . وقد يعني برنامج التوسع استخدام ٣٠٠ عامل جديد .

٤٨ — والمنشأة الصناعية الهامة الأخرى هي معمل لتكرير البترول (طاقته ٦٠ ٠٠٠ برميل يوميا) ، استثمرت فيه شركة " هيس اويل كوربوريشن " وهي فرع لشركة " اميرادا هيس كوربوريشن " بالولايات المتحدة ، مبلغ ٢٥٠ مليون دولار . وقد تضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (س) معلومات عن معمل التكرير المذكور عن المدة السابقة لكانون الثاني/يناير ١٩٧٣ . وفي ١٣ تموز/يوليه ، أعلن السيد اوتلي ، الحاكم بالنيابة ، في مؤتمر صحفي ان الحكومة تلقت توا اتاوات قيمتها ٢٫٩ مليون دولار من شركة " هيس أويل كوربوريشن " ، وان مجموع مدفوعاتها التي انصبت في الاقتصاد قد بلغ ١٨٥٫٤ مليون دولار منذ بدء تشغيل معمل التكرير في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ . وفي كانون

(س) المرجع نفسه ، الفقرتان ٥٢ و ٥٥ .

Digitized by UNOG Library

الثاني / يناير ١٩٧٤ ، تردد ان الشركة تتلقى بترولا خاما من بعض البلاد العربية رغم الحظر المفروض من تلك البلاد على شحنات البترول الى الولايات المتحدة ، وانها لم تخفض انتاج البترول المتخلف من عملية التكرير الا بمقدار ١٠ في المائة تقريبا . وقد ذكر ان الشركة تشغل مساحة ٩٠٠ آكر من الأراضي في سانت كروا وتطالب بأحقيتها في ٣٠٠ آكر اخرى . ويعتبر السكان المحليون ان ذلك يعد استخداما غير اقتصادى للأرض نظرا لقلة عدد العاملين بالشركة (٣٠٠) .

٤٩ — وعارض بعض المقيمين بسانت كروا ، لسبب مماثل ، الاقتراح القائل بأن تقوم شركة معمل تكرير جزر فرجن كوربوريشن (فيركو) ، التي تسيطر عليها مؤسسات بالولايات المتحدة ، بانشاء معمل ثان للتكرير . وقد لاحظت اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (ع) ان مشروع قانون بتنفيذ هذا الاقتراح قد تم اقراره والتوقيع عليه في كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ . واعلنت شركة " فيركو " بعد ذلك انها ستبني معمل التكرير في موقع مساحته ٧٠٠ آكر ملاصق لمعمل شركة " هيس اويل كوربوريشن " . وستربو تكاليف هذه المصفاة على ١٥٠ مليون دولار ، وستبلغ طاقتها ١٠٠٠٠٠ برميل يوميا ، وسيتطلب تشغيلها ٢٥٠ من العاملين على الأقل .

٥٠ — وقد سلم هؤلاء المقيمون انفسهم بأن العوامل الايكولوجية والبيئية كانت اعتبارات هامة في معارضتهم للمشروع ، وان تحويل سانت كروا الى منطقة صناعية من شأنه ان يدمر قيمتها كمركز سياحي . وكان من ضمن المعارضين " لوسيل ووليم هولمز " ، اللذان شرعا في مقاضاة الحكومة في اواخر عام ١٩٧٣ . وهما يدعيان في القضية المرفوعة منهما امورا منها ان الهيئة التشريعية لم تكن منعقدة قانونا يوم اقر مشروع القانون الخاص بانشاء المصفاة الثانية . ودفع المحامون عن شركة " فيركو " وعن الحكومة بأن ٥٣ مشروع قانون آخر قد أقرت خلال المدة ذاتها ، وانها سوف تصبح هي الأخرى باطلة اذا صدر الحكم بعدم قانونية التشريع الخاص بالمصفاة . وكان من جراء هذه القضية ان تعذر على " فيركو " تنفيذ خططها المتعلقة ببناء المرفق الى ان كسبت القضية في اوائل عام ١٩٧٤ .

واو — الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك

٥١ — خلال عام ١٩٧٣ ، جرى تطوير زراعة الباباظ ليكون من المحاصيل النقدية . وزرعت الحكومة الذرة الرفيعة في ٣٦٠ آكرا بينما زرعت مساحة اخرى قدرها ٤٤٥ آكرا بالتعاون مع الزراع . وسوف يغطي برنامج وزارة الزراعة للذرة الرفيعة اكثر من ١٠٠٠ آكر في نهاية الأمر سعيا الى خفض تكاليف الاعلاف لمنتجي الألبان والماشية . وقد اقرت الهيئة التشريعية في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ مشروع قانون يهدف أساسا الى زيادة انتاج الأغذية . ويقضي مشروع القانون — الذى اصبح قانونا بالفعل في ٦ شباط / فبراير — ان يتحصل الحاكم على ٢٠٠٠ آكر من الاراضي تملكها شركة هارفلان بسانت كروا بقصد تأجير معظمها للزراع لتكون مراعي لمواشيهم ولأغراض زراعية أخرى .

٥٢ — وسعت الحكومة ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الى تعجيل انماء صيد الأسماك على النطاق التجارى ، باتباع ما يلي أساسا : (أ) منح صائدى الأسماك قروضا بموجب قانون مصايد

(ع) المرجع نفسه ، الفقرات ٥٣ — ٥٥ .

Digitized by UNOG Library

الأسماك بجزر فرجن لعام ١٩٧٣ ؛ (ب) واجراء تجارب في تربية المحاريّات ؛ (ج) وتحسين طرائق صيد الأسماك ؛ (د) ودراسة امكانية انشاء مزيد من المصايد التجارية وتوسيع نطاقها ؛ (هـ) وتكوين لجان لسانت توماس — سانت جون ولسانت كروا ، تتألف كل منها من ١٤ عضوا على الأكثر يختارون من عدة وكالات ومنظمات ، وتكلف بمساعدة الدائرة المختصة في تعزيز موارد الأسماك بالاقليم وصونها .

زاى — المواصلات والمرافق الأساسية الأخرى

٥٣ — رخّص كونغرس الولايات المتحدة ، في اوائل آب/أغسطس ١٩٧٣ ، ببرنامج لانشاء الطرق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات بتكلفة مقدرة بمبلغ ١٩٫٥ مليون دولار ، منها ١٥ مليونا تقدمها الحكومة الاتحادية . وذكر في ١٥ ايلول/سبتمبر ان وزارة النقل بالولايات المتحدة قد اعلنت ان الحكومة الاقليمية يحق لها الحصول على ٣٥٠٠٠٠٠ دولار لتنفيذ برامج ترمي الى تخفيض عدد حوادث المرور على الطرق الرئيسية .

٥٤ — وقال الحاكم في رسالته عن الحالة في الاقليم ان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تمتلك شبكة من الطرق الممهدة المضاءة التي زادت بمقدار ٣١ ميلا في عام ١٩٧٣ ، وانه يجرى انشاء المزيد من هذه الطرق . وقد قُدم الى الحكومة الاتحادية طلب للحصول على منحة قدرها ١٦٠٠٠٠٠ دولار لغرض دراسة احتياجات جزر فرجن في مجال المواصلات الجماهيرية وايجاد حلول لفترة مستقبلة تتراوح بين ٥ و ٢٠ سنة .

٥٥ — وتستعمل السفن العابرة للمحيطات ميناء " شارلوت أمالي " او ميناء " فريدريكستيد " في سانت كروا بينما تستعمل السفن الاصغر حجما ميناء كريستيانستيد الكائن بسانت كروا ايضا . وكانت دائرة الموانئ بجزر فرجن تزمع ، في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، القيام بعملية كبرى من الحفر والتوسيع والردم بميناء شارلوت أمالي . وتقول رسالة الحاكم ان الحكومة قد توصلت اخيرا الى اتفاق هام مع شركة " هيس اويل كوربوريشن " وشركة " مارتين ماريبتا كوربوريشن " لتشييد المزيد من مرافق الموانئ . ويقضي الاتفاق بأن ينشأ على الساحل الجنوبي لسانت كروا ميناء مخصص لأوعية الشحن ، مزود بكل العتاد اللازم ومجهز للتشغيل ، مع الحصول على مساحة اضافية من الأرض في المنطقة ذاتها لانشاء مرفأ عام وغيره من المرافق . ويتولى المحامون لحساب جميع الأطراف المعنية اعداد المواد التي ستقدم الى الهيئة التشريعية للنظر فيها في القريب العاجل . وسوف يؤدى اتمام هذا الميناء الى تخفيف الضغط على منطقة كريستيانستد ويتيح لسانت كروا ان تصبح نقطة اعادة شحن لكثير من بلاد الكاريبي المحيطة بها . وهناك في الوقت الحاضر ١٢ خطا ملاحيا تقدم خدمات منتظمة الى الاقليم .

٥٦ — والموانئ الجوية الرئيسية هي : مطار هارى س . ترومان بسانت توماس ، ومطار الكسندر هاملتون بسانت كروا . وثمة ست شركات طيران تعمل في الاقليم ، ومرفقان من التاكسي الجوى المنتظم و ١٣ مرفقا من التاكسي الجوى والطائرات المؤجرة غير المنتظمة . وقد اعلنت شركة " بان أمريكان وورلد ايروويز " نيتها ان تخفض الرحلات بين جزر فرجن والولايات المتحدة من ٢١ رحلة الى ١٧ رحلة في الأسبوع ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ بسبب النقص في الوقود . وقد سلمت الحكومة الاقليمية منذ وقت طويل بالحاجة الى النهوض بمطار ترومان الى المستوى الذى يكفل له استقبال الطائرات النفاثة الأكبر حجما والاكثر اقتصادا . وقد كشف الحاكم ايفانز النقاب ، في

Digitized by UNOG Library

١٧ كانون الثاني / يناير ، في حديث تليفزيوني عن تقرير اعدته شركة " ج . أ . جراينر كومباني " بالولايات المتحدة ، يقدم ستة مقترحات تقوم كلها على انشاء مدرج جديد للطائرات طوله ٧٠٠٠ قدم بالمطار يتكلف زهاء ٤٧ مليون دولار تتحمل منها الحكومة الاتحادية ٧٥ في المائة تقريبا . وكان من رأي الحاكم ان اثنين من المقترحات الستة يبدوان معقولين خصوصا لأنهما لا يؤثران في البيئة الا بأدنى قدر ممكن . وابلغ الحاكم المشرعين في اجتماع عقد في ٢٣ كانون الثاني / يناير ان بناء المدرج الجديد يمكن ان يبدأ في عام ١٩٧٥ .

٥٧ — وتزود شركة " هاتف جزر فرجن " وهي شركة تابعة " لشركة الهاتف والبرق الدولية " بالولايات المتحدة ، الجزر الثلاث الرئيسية كلها بشبكة هاتف آلي بينما تتولى خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية الخارجية شركات " الهاتف والبرق الدولية " و " كيبل آند وايرلس / وسترن يونيون انترناشيونال " معا . وقدصدقت الهيئة التشريعية في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ على تعيين باتريك رايس مديرا تنفيذيا للجنة المرافق العامة . وقد اشار رايس الى مرفق الهاتف القائم حاليا بقوله " انه قاصر بصورة مؤسفة " ، وابلغ الهيئة التشريعية بأنه سيتقصى احوال هذا المرفق ويقدم توصيات الى شركة " فيتلكو " ، وسيعقد ، عند الاقتضاء ، جلسات استماع وسيصدر أوامره اليها باتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج اوجه القصور .

٥٨ — وتضمنت رسالة الحاكم عن الحالة في الاقليم المعلومات التالية عن شبكات امداد المياه والقوة الكهربائية وتصريف النفايات : كان النقص في المياه مشكلة كبرى في عام ١٩٧٣ عندما أصيبت وحدات ازالة ملوحة مياه البحر (ثلاث وحدات بجزيرة سانت توماس وواحدة بسانت كروا ، مجموع انتاجها ٤٫٧ مليون جالون من المياه العذبة يوميا) بأعطال متكررة . ويجرى التعجيل بانشاء وحدتين جديدتين تستطيع كل منهما انتاج ٢٫٣ مليون جالون من الماء العذب يوميا . ومن المتوقع ان يبدأ تشغيل وحدة سانت كروا في نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، بينما يبدأ تشغيل وحدة سانت توماس في آخر حزيران / يونيه . وقد تم انشاء خزانين مجموع سعتهما معا ٢١ مليون جالون في كروم باى ، وخزان ثالث سعته نصف مليون جالون في سانت جون . ومن المتوقع بدء تشغيل شبكة توزيع مياه الشرب في كروز باى في شباط / فبراير .

٥٩ — كف الطلب على الطاقة الكهربائية عن التزايد في ١٩٧٣ في جزيره سانت كروا ، بينما طرأت زيادة في هذا الطلب قدرها ١٥ في المائة في جزيرة سانت توماس ؛ وقد ساعد على انتظام التيار الكهربائي — وعلى تحسين الخدمة تبعا لذلك — انشاء توربينة بخارية في اواخر ١٩٧٣ قوتها ٣٥٠٠٠ كيلوواط — أى ما يكفي لامداد سانت توماس وسانت جون .

٦٠ — وفي عام ١٩٧٣ ، انشئت مجار طولها ١٨٫٣ ميلا في سانت توماس وسانت كروا ، وتوقف تصريف النفايات في مياه مرفأى شارلون أمالي وكراون باى . ومن المتوقع ان يبدأ في آذار / مارس ١٩٧٤ تشغيل محطة معالجة النفايات المقامة بسانت توماس . ووجدت صعوبة في العثور على موقع ملائم للتخلص من القمامة في سانت توماس . وتستعمل في الوقت الحاضر مزبلة مؤقتة بينما بدأ العمل في تصميم وتمويل انشاء خزان صندوقي ومزبلة دائمة . وتوجد مزابل مستديمة مستعملة في الجزيرتين الرئيسيتين الأخريين . وقد اعلن في ١٨ كانون الثاني / يناير ان الاقليم سوف يحصل على ٣٫١ مليون دولار من الأموال الاتحادية لانشاء محطات بلدية لمعالجة القمامة في الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ .

Digitized by UNOG Library

حاء — المالية العامة

٦١ — اعتمدت الهيئة التشريعية في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ميزانية قدرها ١٠٧٫٨ مليون دولار للسنة المالية ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، مع ان الحاكم كان قد اقترح ميزانية قدرها ١١٣٫٩ مليون دولار . واذنت الهيئة التشريعية ، في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ، برصد اعتمادات اضافية قدرها ٦٫٨ مليون دولار اى ما يقل بمقدار ٣٫٩ مليون دولار عما طلبه الحاكم . ونتج عن ذلك أن مجموع الاعتمادات المخصصة للسنة المالية ١٩٧٣ — ١٩٧٤ زاد حوالي ١٦ مليون دولار على اعتمادات العام السابق . واهم بنود الانفاق المتكررة في الميزانية هي كما يلي : التعليم ٢٩٫٤ مليون دولار ؛ والصحة ١٨٫٩ مليون دولار ؛ والاشغال العامة ١٣٫٤ مليون دولار ؛ والأمن العام ١٠٫٣ مليون دولار ؛ والمالية ٤٫١ مليون دولار ؛ وكلية جزر فرجن ٣٫٥ مليون دولار ؛ والتجارة ٣٫٤ مليون دولار .

٦٢ — وقال الحاكم في رسالته الأخيرة عن الحالة في الاقليم ان ايرادات الحكومة (المستمدة اساسا من الضرائب المحلية على الدخل) عن المدة من تموز/يوليه الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ قد ارتفعت بمقدار ١٢٫٥ في المائة تقريبا ، ولكن حالة عدم الاستقرار التي يسببها نقص الطاقة " تنطوى على خطورة شديدة " . واشار الى ان الهيئة التشريعية العاشرة قد تجاوزت خلال العام المقدار الذى كانت الحكومة قد اوصت به في المبالغ المقتطعة من " الأموال المقابلة "(ف) . وأشار الى ان هذا التصرف قد ادى الى : (أ) مزيد من التضييق على برنامج تطوير الاقليم ؛ (ب) واستنفاد مورد يمكن في المعتاد اعتباره درعا تدرأ غائلة انخفاض الايرادات .

٦٣ — وانتقد الحاكم " لجنة دراسة الضرائب " التي انشأتها الهيئة التشريعية التاسعة عام ١٩٧٢ لأنها لم تقدم تقريرها التمهيدى الذى كان من المفروض تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ، ولا تقريرها النهائي الذى حان موعده في حزيران/يونيه ١٩٧٣ . وقد ربط هذا الأمر باحجام الهيئة التشريعية العاشرة عن اقرار مقترحات الحكومة الشاملة بخصوص الضرائب في عام ١٩٧٣ . وقد سلم بأنه " من غير المرجح " ان يجاز قانون ضرائبي هام في سنة انتخابية ، ولكنه ركز على ضرورة الاصلاح الضريبي " الذى آن اوانه منذ وقت بعيد " . وقال انه سيقدم الى الهيئة التشريعية مشروع قانون بانشاء مجلس مشترك لاعادة النظر في الضرائب ، مكون من مجالس مستقلة لكل من منطاق سانت توماس وسانت جون وسانت كروا .

٦٤ — وذكر نائب الحاكم ، السيد اوتلي ، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ ، ان التكاليف

(ف) تجبى في الولايات المتحدة الرسوم الضريبية الاتحادية على الواردات من جزر فرجن ، وترد الى الاقليم بوصفها مبالغ مقابلة . ولكي يحصل الاقليم على هذه المبالغ ، يجب أن يجمع، عن طريق الضرائب المحلية ، اموالا تماثل من حيث الكمية الرسوم المستردة . كذلك يجب على الاقليم ان يستخدم هذه المبالغ لتمويل مشاريع التنمية فقط . ولما كانت الهيئة التشريعية العاشرة قد قررت تحويل ٧٫٥ مليون دولار من هذه المبالغ ، فقد صدقت على ميزانية قدرها ٩٫٥ مليون دولار للسنة المالية الجارية . ويخصص الانفاق اساسا لتحسين الطرق ، وامداد المياه ، والتخلص من النفايات .

Digitized by UNOG Library

لو استمرت في التزايد بالمعدل الحالي فان ايرادات الحكومة ستقل بمقدار ١٣ مليون دولار تقريبا عن الاعتمادات المقررة في الميزانية . واعرب عن اعتقاده بأن التوقعات للسنة المالية ١٩٧٤/ ١٩٧٥ ليست افضل من ذلك ، اذ ينبغي الا يغرب عن البال ان مجموع مطالب مختلف دوائر الحكومة من الميزانية يبلغ ١٤٣ مليون دولار ، وهو مبلغ "يجب تخفيضه تخفيضا جذريا حتى يتمشى مع الايرادات المتوقعة" . وقد حذر بقوله : " نظرا للانكماش المتوقع في القارة في الشهور القادمة ، وللأثر السيئ لأزمة الطاقة على جزرنا ، علينا جميعا ان ندرك ان الصعوبات ستتفاقم في المستقبل الوشيك " .

٤ — الأحوال الاجتماعية

ألف — العمالة

٦٥ — تقول وكالة جزر فرجن لتأمين العمالة (التي اصبحت مؤخرا قسما من وزارة العمل بجزر فرجن) انه على الرغم من تزايد النسبة التقديرية للبطالة خلال الشهور التسعة الاولى من السنة ، فان هذه النسبة عادت فانخفضت من ٧ر٧ في المائة الى ٧ره في المائة فيما بين تشرين الأول/اكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ . وخلال الربع الأخير من السنة ، بلغت قيمة اعانات البطالة ٨٣٤ ٧٣٨ دولارا . وكان عمال صناعات التشييد والخدمات هم اشد الطوائف تأثرا بالبطالة . وقد قال الحاكم في رسالته الأخيرة عن الحالة في الاقليم ان الاقتصاد الآخذ في التدهور قد عجز عن توفير العمالة للقوى العاملة المتزايدة . واضاف انه كان ثمة بعض التفاؤل بأن شن هجوم منسق وقوى على المشكلات التي سببت تدهور الاقتصاد يمكن ان يغير هذه الأوضاع . ولكنه اشار الى ان " نقص الطاقة الذى تنامى مؤخرا في القارة بل في العالم اجمع ، قد اتى بعامل يعقد الأمور تعقيدا خطيرا " .

٦٦ — وقد اتخذت الحكومة بعد ذلك في الفترة الأخيرة التدابير الآتية للتخفيف من وطأة البطالة: (أ) تقديم مشروع قانون من قبل الحاكم الى الهيئة التشريعية يقضي بزيادة مدفوعات اصحاب الأعمال الى صندوق التأمين ضد البطالة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا ؛ (ب) وتعيين السيد آلن كريستيان مديرا " لوكالة العمالة الكاملة " الجديدة لوضع برامج للتدريب الوظيفي ولتنمية الوظائف وللتعيين ؛ (ج) قيام وزارة العمل بتجميع سجل يتضمن بيان العاطلين وبيان كل فرص العمل ؛ (د) توجيه دعوة من الحكومة الى " مركز فرص التصنيع " بالولايات المتحدة ، وهو منظمة تدريب على المساعدة الذاتية ، كي يقوم بمسح لاحتياجات الاقليم في مجال التدريب ويوصي بالوسائل الكفيلة بوضع خطة لتلبية تلك الاحتياجات .

٦٧ — وذكر مكتب تسجيل الأجانب بسانت توماس في بيان صحفي صدر في آب/أغسطس ١٩٧٣ ، ان المسؤوليات الرئيسية للمكتب منذ انشأته وزارة العمل بالولايات المتحدة في ايار/مايو ١٩٧٠ ، تمثلت في التعجيل باصدار شهادات اعادة تسجيل للعمال الأجانب غير المقيمين (وعددهم حوالي ١١٥٠٠ عامل ، اى اكثر من ٣٠ في المائة من مجموع القوة العاملة) الموجودين حاليا بجزر فرجن الامريكية على اثر ابلاغ هؤلاء العمال المكتب بأنهم غيروا وظائفهم ؛ وفي ايقاف موجة تدفق هؤلاء

Digitized by UNOG Library

العمال على الاقليم . وأضاف المكتب ان عدد الأجانب الجدد الذين تم تسجيلهم خلال ١٩٧٢ — ١٩٧٣ لم يتجاوز ٢٨ عاملا (كلهم عمال مهرة قادمون اساسا من جزر مجاورة) ، وان مجموع عدد الأجانب الجدد الذين جاءوا فأقاموا بجزر فرجن بقدر ما سمح لهؤلاء الوافدين باستصحاب عائلاتهم معهم — بلغ ٧١ شخصا .

٦٨ — وكما ذكر في الفقرة ٥ أعلاه ، يوجد بين يدى لجنة الشؤون القضائية بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة في الوقت الحاضر مشروع قانون يرمي الى منح مركز المقيم الدائم الى الأجانب الموجودين بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الذين يملكون شهادة غير محددة المدة للعمل هناك واستوفوا شرط الاقامة في الاقليم لمدة خمس سنوات على الأقل . وطبقا لبيانات وزارة العمل بالولايات المتحدة ينطبق مشروع القانون هذا بصفة اولية على ١١٠٢٥ أجنبيا قدموا من بعض جزر الكاريبي . ومن هذا المجموع ، يوجد في سانت كيتس — نيفيس وانغويلا ٤٠٠ أجنبيا ؛ وفي انتيغوا ٦٤٥ ٢ ؛ وفي سانت لوشيا ٦١٥ ١ ؛ وفي دومينيكا ١١٠٠ ؛ وفي غرينادا ٣٣٥ ؛ وفي سانت فنسنت ٢٤٥ ؛ وفي مونتسيرات ٢١٥ ؛ وفي جزر فرجن البريطانية ١٨٥ ؛ وفي الانتيل الهولندية ١٣٠ ؛ وفي غوادلوب ١١٠ ؛ وفي مارتينيك ٥ ؛ بيد ان ٤٤٠ أجنبيا آخر حائزين لتراخيص عمل غير محددة المدة ، لن يتأثروا بمشروع القانون المذكور لأنهم وافدون من بربادوس وجمايكا وترينيداد وتوباغو في نطاق الحصة السنوية البالغة ١٢٠٠٠٠ تأشيرة لمجموع رعايا الدول المستقلة في نصف الكرة الغربي .

٦٩ — وفي ١٧ ايلول/سبتمبر ، علق السيد ادوارد ابونت المدير الاقليمي المساعد لادارة القوة العاملة بوزارة العمل في الولايات المتحدة بقوله " ان قبول عمال اجانب جدد امر يتعارض مع مصالح جميع الأطراف المعنية " نظرا لتزايد البطالة ولما تحدثه مشكلة السكان الأجانب الموجودين بجزر فرجن من ضغط شديد بالفعل على الخدمات والمرافق العامة . ومن رأيه ان احتياجات اصحاب الأعمال المحليين الى اليد العاملة لا يمكن الوفاء بها تماما الا اذا التزم العاملون المقيمون بجزر فرجن التزاما جادا مخلصا بتحقيق هدف العمالة الكاملة .

٧٠ — وقال السيد جورج جودوين رئيس " حركة الدفاع عن مصالح الأجانب " ، في بيان اصدره في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، ان الأجانب لم يلقوا ابدا قبولا كاملا من اهالي جزر فرجن وان " افكارا خاطئة عميقة الجذور " هي التي ادت الى هذه الحال . ومع تسليمه بأن الأجانب يحولون نقودا الى الخارج ليعولوا اسرهم ، فان من رأيه أن كل امرئ يحترم نفسه لا بد ان يسلك مثل هذا المسلك . واشار الى ان " الأجانب يدفعون ضريبة الدخل الشخصي " وقال " اننا لا نتمتع بأى اعفاء ضريبي عمن نعولهم اذا لم يكونوا قاطنين ارضا امريكية " ؛ وان كثيرا من الأجانب يسددون كذلك ضرائب على ممتلكاتهم الكائنة في الاقليم . واستطرد مؤكدا ان " حرماننا من الخدمات التي نعاون على توفيرها انما يكون نكرانا لحقنا في الحصول على معاملة متساوية وهو الحق الذى كفله قانون الحقوق والقانون التأسيسي [المنقح] " . ولذا فقد حث " كل من يعيشون في جزر فرجن على توحيد صفوفهم واعادة بناء مجتمع تتوفر له أسباب البقاء " .

باء — الاسكان

٧١ — أشار الحاكم في رسالته عن الحالة في الاقليم الى الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة

Digitized by UNOG Library

للتغلب على النقص المزمن في الاسكان . وقد تم السيطرة على ازمة المساكن في سانت كروا باتمام انشاء ١٥٠ وحدة سكنية جديدة هناك . واتخذت خطوات لمواجهة الطلب الملح على الاسكان في سانت توماس . وكان مجموع الوحدات السكنية الحكومية التي اتمت في ١٩٧٣ هو ٥٧١ ، بينما كان تشييد ٣٨٨ وحدة اخرى لا يزال جاريا في آخر العام . وتم انشاء ١٤ وحدة من وحدات الشقق السكنية ، كما تم التعاقد على تشييد ١٥ وحدة اخرى . وقد عقدت الحكومة ايضا اتفاقا مع مقاول لبناء ١٠٠ منزل صغير . وتم تشييد زهاء ٥٠٠ وحدة سكنية للمستأجرين ذوى الدخل المتوسط على يد منظمات تعمل لغير غرض الربح . واستمرت سلطات الاسكان في تخصيص قطع ارض لبناء المساكن عليها وفي نقل العائلات من الأكواخ التي هدمت الى مساكن جيدة .

٧٢ — وطبقا لما ذكره الحاكم ، فقد اتجهت الحكومة اتجاها جديدا لسد حاجة الاقليم من المساكن . فقد ظل الهدف منذ وقت طويل يتمثل في اقامة عدد وافر من المباني بالاسمنت المسلح في مناطق معينة تخصص لطبقة واحدة من الناس — هي عادة الطبقة المنخفضة الدخل . وقد نشأت الأحياء المزدحمة المنفصلة " الجيتو " نتيجة الطريقة المصطنعة التي يحشد بها سويا ذوو الدخل المتماثل — وكثيرا ما جرى هذا الحشد دون الانشاءات المساعدة المعتادة من حوانيت ومرافق للترفيه . وأسوأ من ذلك ان الأشخاص الذين كانوا ملاكا لمساكن دون المستوى ، قد اضطروا ان يصبحوا مستأجرين . وكان من نتيجة تشتت العائلات واكتظاظ المناطق السكنية وانعدام روح الكبرياء الناشئة عن الملكية ، والارتباط الاقتصادى الاجبارى ، ان اصبح الكثير من تلك المناطق مباءات للجرائم والاضطرابات . واذ تبينت الحكومة الحاجة الى ازالة حالة الفصل الاقتصادى التي كانت سائدة في الماضي ، فقد شيدت في عام ١٩٧٣ عددا من مشاريع الاسكان مع التركيز على عدد اصغر من الوحدات السكنية المتناثرة في المجتمع وعلى اتاحة تملك المساكن بمساعدة الحكومة .

٧٣ — وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، بدأت اللجنة الدائمة للاسكان والتخطيط التابعة للهيئة التشريعية اجراء استقصاء عن السياسات والاجراءات والممارسات وطريقة العمل في " وزارة الاسكان وتجديد المجتمع " بأمل ان يظهر هذا الاستقصاء وقائع هامة وان تؤدى الى حلول بناءة " للمشكلات التي تحيق بجهود الحكومة في مجال الاسكان بجزر فرجن " . وقد اولت اللجنة بعد ذلك — بايعاز من رئيس الهيئة التشريعية ، الأسبقية الأولى لدراسة الاسكان المنخفض المستوى .

جيم — الصحة العامة

٧٤ — طلبت الهيئة التشريعية من الحاكم — بموجب قرار صدر في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ — ان يتقصى وسيلة لانشاء مرافق مستشفيات كافية في جميع الجزر الرئيسية . ولاحظت الهيئة أن " شركة محترمة في جزر فرجن " قد عرضت ان تبني ثلاثة مستشفيات على اراض تملكها الحكومة وان تستأجرها من الحكومة ، على ان تؤول ملكية المستشفيات بعد ٣٠ عاما الى الحكومة ووفقا لاتفاق التأجير والشراء المقترح .

٧٥ — وجاء في رسالة الحاكم عن الحالة في الاقليم ان الحالة الصحية للسكان ظلت طيبة خلال العام . وتناقصت أعباء مستشفيات جزر فرجن بقدر طفيف في سانت توماس بينما زادت زيادة طفيفة في سانت كروا . واجرى توسع جديد في منشآت المستشفى العام بسانت توماس ، وتحسنت الرعاية الصحية في السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا .

Digitized by UNOG Library

٧٦ — وبلغ مجموع الانفاق على الصحة العام ١٨٫٩ مليون دولار في ١٩٧٣ — ١٩٧٤ مقابل ١٦٫٦ مليون دولار في ١٩٧٢ — ١٩٧٣ .

٥ — أحوال التعليم

ألف — نبذة عامة

٧٧ — ان التعليم الزامي من سن ٥ ½ سنوات الى ١٦ سنة . وتتولى المدارس الحكومية وغير الحكومية (مدارس خاصة ومدارس دينية) التعليم الابتدائي والاعدادى والثانوى والمهني ، كما توجد رياض اطفال في جزيرتي سانت توماس وسانت كروا . اما جزيرة سانت جون فللحكومة فيها رياض أطفال ومدارس ابتدائية واعدادية فقط . وتقول الأرقام التي نشرتها وزارة التعليم في اوائل ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ان مجموع التلاميذ المسجلين في كل المدارس خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ يزيد على ٢٦ ٠٠٠ تلميذ ، منهم ٢١ ٦٠٠ في المدارس الحكومية (مقابل ٢٠ ٧٩٠ في العام السابق) . وذكرت الوزارة كذلك ان عدد من جد توظيفهم من المعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم يناهز ٣٠٠ ، بحيث اصبح مجموعهم أكثر من ١ ٥٠٠ ؛ويعتقد ان موجة الاجرام الأخيرة قد حملت الكثيرين من المعلمين المستقدمين من الخارج على رفض العمل في مدارس الحكومة خصوصا في سانت كروا ، مما سيضطر الحكومة ان تستعيض عنهم بمعلمين ومساعدين مناوبين في مستهل العام الدراسي الحالي ، الى ان تتمكن من توظيف موظفين اضافيين .

٧٨ — وتقدم كلية جزر فرجن بسانت توماس التعليم العالي ومناهج للحصول على شهادة جامعية ، ولها فرع في سانت كروا . وكانت الكلية تضم ٦٠٤ طلبة متفرغين كل الوقت و ١ ٠٩٤ طالبا غير متفرغ في ١٩٧٣ — ١٩٧٤ (مقابل ٥٧٦ و ١ ٢٠٠ على التوالي في ١٩٧٢ — ١٩٧٣) وبدأ في السنة الدراسية الحالية برنامج دراسي للتحضير لشهادة الماجستير في التدريس .

٧٩ — وبلغ الانفاق الحكومي على التعليم ٣٢٫٩ مليون دولار في ١٩٧٣ — ١٩٧٤ (بما في ذلك اعانة قدرها ٣٫٥ مليون دولار لكلية جزر فرجن) ، مقابل ٢٧٫١ مليون دولار في السنة السابقة (بما في ذلك اعانة قدرها ٣٫٦ مليون دولار للكلية) . وتلقت وزارة التعليم معونة طوارئ قدرها ١٫٧ مليون دولار من الولايات المتحدة في تموز/يوليه ١٩٧٣ (ص) .

باء — تدابير اتخذتها أو تنظر في اتخاذها الهيئة التشريعية

٨٠ — قررت الهيئة التشريعية عام ١٩٧٣ ، كما ذكر في الفقرة ٢٥ أعلاه ، التجاوز عن نقض الحاكم

(ص) للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالنداء الذى وجهته الوزارة طلبا لتلك المعونة ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفقرتان ٧٥ — ٧٦ .

Digitized by UNOG Library

لمشروع قرار باقامة مركز تدريب مهني بالمقر الذى كان يشغله " فيلق السلام " بسانت توماس . وترمي مشروعات القوانين الأخرى التي اعتمدت الى تحقيق عدة اهداف ، منها ما يلي : (أ) زيادة انماء التعليم المهني باقامة مراكز التعليم المهني في الجزر الرئيسية الأخرى ؛ (ب) شراء أرض بسانت جون لبناء مدرسة ثانوية عليها في المستقبل . وقد نقض الحاكم كذلك مشروع قانون آخر يقضي باعادة تنظيم جهاز المدارس الحكومية ووضعه تحت اشراف مجلس تعليم مستقل ، اذ وصفه الحاكم بأنه " غير حكيم " ، ملاحظا ان المجلس المقترح لن يملك سلطة فرض الضرائب ، وتكهن بأنه سوف يتخذ من قلة اعتمادات الميزانية ذريعة لتبرير وجوه النقص في المدارس .

٨١ — وقبل ذلك ، كان رئيس الهيئة التشريعية قد دعا لجنة التعليم التابعة لها الى القيام بدراسة متعمقة لتبين ما اذا كان في الاقليم تعليم دون المستوى المنشود ، وكان ذلك ردا على طلب كتابي من احد اعضاء اللجنة بالترخيص بمثل تلك الدراسة اذ بدا " ان وزارة التعليم لا تحقق نتائج جيدة من ناحية الكيف على الرغم من انفاقها كثيرا من المال " .

٨٢ — وخلال الأسبوع المنتهي في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٤ قدم السيد خوان لويس ، عضو الهيئة التشريعية ، مشروع قانون شاركه في تقديمه ثمانية أعضاء آخرون من كل الجزر الرئيسية ، يرمي الى فتح المدارس طوال السنة . واشار السيد لويس الى ان التعليم الزامي حتى سن ١٦ سنة ، لكنه أوضح ان الكثيرين لا تقبلهم المدارس لضيق سعة الفصول الدراسية . وفي اعتقاده ان الصعوبات الاقتصادية الراهنة التي يصادفها الاقليم وتصادفها الولايات المتحدة كذلك " قد تطيح بسهولة " بخطط التوسع التي تضعها وزارة التعليم . ولذا فقد اقترح وضع خطة تنطوى على تقسيم السنة الى اربع فترات ، قدر كل منها ثلاثة أشهر ، تفصل بينها اجازة لمدة ١٥ يوما ، ويكون على التلاميذ الالتحاق بالدراسة خلال ثلاث فترات منها في السنة . وذكر السيد لويس ان من مزايا الخطة المقترحة الحد من أعمال التخريب ومن اوقات الفراغ ، ومن ثم الحد من الانحراف بين صغار السن بفضل استعمال المنشآت التعليمية على مدار السنة (انظر كذلك الفقرة ٨٧ أدناه) . واضاف انه سيكون في ذلك فائدة لأصحاب الأعمال أيضا لأنهم لن يواجهوا " سيلا " من الخريجين الجدد من المدارس الثانوية الباحثين جميعا عن عمل في آن واحد .

جيم — ملاحظات الحاكم

٨٣ — قال الحاكم في رسالته عن الحالة في الاقليم ان الانفجار الطلابي الذى اتسمت به السنوات القلائل الأخيرة قد اخذ يتناقص ، فيما يبدو ، اذ لم يزد مجموع الطلبة المسجلين خلال عام ١٩٧٣ الا بنسبة ٧ في المائة . وأشار الى ان التخطيط الدقيق قد حدّ من الفوضى التي كانت تسود افتتاح العام الدراسي . وانخفض التدريس على فترتين في الفصل الواحد بمقدار ٩٠ في المائة . وما برحت الحكومة ماضية في توسيع المنشآت التعليمية وتحسينها . ومن المنتظر ان يفتتح في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ مركز متعدد الخدمات لأطفال مرحلة الروضة والمرحلة قبل المدرسية تكلف تشييده ٥٠٠ ٠٠٠ دولار . وسيجرى التعاقد وشيكا لبناء المدرسة الأولى من مدرستين جديدتين بسانت توماس على ان تتبعهما مشروعات بناء أخرى .

Digitized by UNOG Library

٨٤ — وفيما يتعلق بتوظيف العاملين اللازمين في مدارس الحكومة ، ذكر الحاكم ان حركة استبدال المعلمين قد انخفضت في سانت توماس ولكن ليس في سانت كروا ، وان الحاجة ستدعو الى استخدام موظفين جدد في كانون الثاني / يناير . واستطرد قائلا ان تدريب العاملين كان ناجحا في كل الجزر وان طلبة الجزر لا يزالون يسافرون الى خارجها للدراسة العليا ، وان ثمة ٢٠ طالبا يحضرون لدرجة الماجستير في التدريس بكلية جزر فرجن .

٨٥ — وشدد الحاكم على اهمية جعل التعليم متمشيا مع حاجات الاقليم ، فقال ان الحكومة واصلت بذل جهودها لاعداد الطلبة للالتحاق بالتعليم العالي او للانخراط في الحياة العملية بمجرد تخرجهم . وهناك في الوقت الحاضر ١ ٢٦٣ تلميذا في مجال التدريب المهني في السنوات من العاشرة الى الثانية عشر من الدراسة . وذكر انهم يتعلمون مهارات في مجالات تتفاوت بين الحرف الآلية والمحاسبة . اما في مستوى الدراسة الثانوية فقد ارتفعت نسبة الطلبة الملتحقين بالبرامج المهنية التحضيرية بمقدار ١٣ في المائة ، اذ بلغ عددهم ٦ ١٢٩ طالبا . واسترعى الأنظار كذلك الى انشاء قسم للتعليم الخاص لمساعدة التلاميذ البطيئي التحصيل .

٨٦ — وفيما يتعلق بالمركز المالي لوزارة التعليم ، قال الحاكم ان نسبة مئوية كبيرة من مجموع الميزانية الحكومية قد خصصت للتعليم في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة . وقد وفق الاقليم توفيقا كبيرا في الحصول على اموال اتحادية لاكمال نفقاته التعليمية . وقد ارتفعت المساعدة الاتحادية بمقدار ٤٠٠ في المائة عام ١٩٧٣ بالقياس الى عام ١٩٧٢ .

٨٧ — وذكر الحاكم ، ختاما ، انه لا بد من تلمس كل الوسائل المعقولة والعملية لرفع نوعية التعليم لأنه مازال هناك الكثير الذى ينبغي القيام به . واشار الى ان تكاليف تشييد مباني المدارس وصيانتها ترتفع ارتفاعا حثيثا ، وان ايجاد المرافق التعليمية وتدريب المعلمين كلاهما يحتاج الى وقت . وأعرب عن اقتناعه بأن المدارس يجب ان تعمل ١٢ شهرا في السنة بدلا من ٩ أشهر كما هي الحال الآن ، قائلا ان الحكومة تدرس هذه المسألة الآن باهتمام شديد .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس والعشرون

[A/9623/Add.6 (Part I)]

جزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان وجزر مونتسيرات وتركس وكايكوس

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٨	٦٠
باء — قرار اللجنة الخاصة	٩	٦١
مرفق — أوراق العمل التي أعدتها الأمانة العامة		٦٥

Digitized by UNOG Library

ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ — في الجلسة ٩٥٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٤، وباقرار التقرير الواحد والسبعين للفريق العامل (A/AC.109/L.920 و Corr.1)، قررت اللجنة الخاصة، في جملة امور، ان تحيل مسألة جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر مونتسيرات وتركس وكايكوس الى اللجنة الفرعية الثانية للنظر فيها وتقديم تقرير عن ذلك.

٢ — ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة هذه الاقاليم في جلستيها ٩٧٦ و ٩٧٧ المعقودتين في ٢٠ و٢٢ آب/اغسطس.

٣ — ووضعت اللجنة في اعتبارها، عند النظر في مسألة الاقاليم، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، بمافي ذلك بصورة خاصة القرار ٣١٦٣ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والذى رجت الجمعية العامة في الفقرة الحادية عشرة منه اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) و ٢٦٢١ (د — ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام، خاصة، بوضع اقتراحات محددة لازالة ماتبقى من مظاهر الاستعمار، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين ". وقد أخذت اللجنة في الاعتبار ايضا قرارات الجمعية العامة الاخرى وبالذات القرار ٣١٥٧ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ المتعلق بستة اقاليم من ضمنها جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر مونتسيرات وتركس وكايكوس، والذى ترجو الجمعية في الفقرة ١١ منه اللجنة " مواصلة النظر بكل اهتمام في هذه المسألة، ولاسيما في أمر ايفاد بعثات زائرة الى هذه الاقاليم ...".

٤ — وعند النظر في مسألة الاقاليم كانت أمام اللجنة الخاصة أوراق عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) وتتضمن معلومات عن أحدث التطورات المتعلقة بالاقاليم.

٥ — وفي الجلسة ٩٧٦ المعقودة في ٢٠ اب/اغسطس، قدم رئيس اللجنة الفرعية الثانية في بيان أدلى به في اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.976 و Corr.1) تقرير لجنته الفرعية (A/AC.109/L.958 الذى يتضمن سردا لنظرها في مسالة الاقاليم (A/AC.109/SC.3/SR.204-206 و 210 و 211).

٦ — وفي نفس الجلسة أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وهي الدولة القائمة بالادارة، ببيان (A/AC.109/PV.976 و Corr.1). كما ان رئيس اللجنة الخاصة أدلى ببيان اخر (A/AC.109/PV.976 و Corr.1).

٧ — ووافقت اللجنة الخاصة، في جلستها ٩٧٧ المعقودة في ٢٢ اب/اغسطس، دون اعتراض، على تقرير اللجنة الفرعية الثانية وايدت ماتضمنه من نتائج وتوصيات (انظر فقرة ٩ أدناه) شريطة أن تسجل التحفظات التي أبداها بعض الاعضاء وكذلك ممثل الدولة القائمة بالادارة في محضر الجلسة. وقد أدلى ببيانات كل من ممثلي الدانمرك واستراليا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا (A/AC.109/PV.977).

Digitized by UNOG Library

٨ - وفي ٢٣ اب/اغسطس احيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للملكة المتحدة لدى الامم المتحدة كيما يسترعي انتباه حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ٩٧٧ ، المعقودة في ٢٢ اب/اغسطس والتي وردت الاشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه .

مقدمة عامة

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعوب جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر مونتسيرات وتركس وكايكوس في تقرير المصير والاستقلال طبقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) واذ تعي اللجنة الخاصة وعيا تاما الظروف الخاصة لهذه الاقاليم، كنتيجة لعوامل مثل حجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، تكرر اعلان رأيها بأنه لا ينبغي لهذه الظروف ان تؤخر، بأى حال من الاحوال التنفيذ العاجل لعملية تقرير المصير بما يتمشى مع الاعلان المتضمن في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذى ينطبق تماما على هذه الاقاليم.

(٣) وتكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن أسفها لكون الدولة القائمة بالادارة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، قد رفضت في الماضي القريب أن تتعاون مع اللجنة في عملها وبصورة خاصة لكونها امتنعت عن الاشتراك في الدراسة التي اجرتها اللجنة للحالة في الاقاليم ، حارمة بذلك اللجنة من الحصول على معلومات جوهرية كان من شأنها ان تمكنها من تقييم الرغبات والمطامح الحقيقية لشعوب تلك الاقاليم تقييما كاملا . على ان اللجنة تحيط علما بأن الممثل الدائم للملكة المتحدة لدى الامم المتحدة اعلن في رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٤ موجهة الى رئيسها (١) ان حكومته تتطلع قدما نحو تعاون أوثق مع اللجنة وانها تفكر في اتخاذ خطوات معينة فيما يتعلق بصلة المملكة المتحدة بأعمال اللجنة . وعليه فان اللجنة تأمل في أن تتمكن في المستقبل من اعداد تقرير، بالتعاون مع الدولة القائمة بالادارة ، يتضمن توصيات من اجل التنفيذ السريع والتام والفعال للاعلان فيما يتصل بالاقاليم المشار اليها اعلاه .

(٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه بمقتضى الترتيبات الدستورية الحالية يحتفظ الحكام في كل من الاقاليم المعنية ، بسلطات واسعة . وتكرر اللجنة رجاءها للدولة القائمة بالادارة اتخاذ

---

(١) A/AC.109/450 .

Digitized by UNOG Library

كافة التدابير الضرورية دون اية شروط او تحفظات ووفقا لارادة ورغبة شعوب تلك الاقاليم، المعرب عنهما بحرية ، لنقل كل السلطات الى تلك الشعوب بغية تمكينها من التمتع بحقها غير القابل للتصرف المنصوص عليه في القرار ١٥١٤ (د — ١٥) . وفي هذا الصدد تهيب اللجنة بالدولة القائمة بالادارة وضع برامج فعالة للتثقيف السياسي الخاص بالحكم الذاتي كيما تصبح الشعوب المعنية مطلعة اطلاعا كاملا ومناسبا استعدادا لممارسة حقها المنصوص عليه في القرار ١٥١٤ (د — ١٥) .

(٥) ومن رأى اللجنة الخاصة أن الوضع الاقتصادي في الاقاليم يمثل واحدة من أكثر الصعوبات الحاحا . وتكرر اللجنة الاعراب عن قلقها الشديد لان كافة الاقاليم المشار اليها اعلاه تشترك في الاعتماد على انشطة اقتصادية متقلبة مثل السياحة واستثمار العقار والخدمات المالية الدولية . ولذا فهي تدعو الدولة القائمة بالادارة ان تتخذ ، دون ابطاء كافة الخطوات الممكنة لتقوية اقتصاد تلك الاقاليم عن طريق تشجيع التنوع الاقتصادي بهدف تقليل اعتمادها على الانشطة الاقتصادية المذكورة اعلاه ، وكذلك لتأمين وحماية حق شعوب تلك الاقاليم في ملكية مواردها الطبيعية وفي التصرف فيها ، ولتثبيت وتوسيع سيطرتها على نمائها الاقتصادي .

(٦) وتحيط اللجنة علما ببعض المشاريع التي يجرى تنفيذها في تلك الاقاليم باشراف الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وهي ترى ان مثل هذه المساعدة مفيدة بالنسبة للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تلك الاقاليم وتأمل في ان تزداد .

(٧) تكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن اعتقادها الجازم بأن البعثات الزائرة هي عنصر هام من عناصر مشاركة الامم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار . وتعرب عن اسفها لان الدولة القائمة بالادارة لم تجد من المناسب في الماضي القريب ان تقوم باستقبال مثل هذه البعثات الموفدة الى الاقاليم . وهي اذ تحيط علما بالموقف الجديد لحكومة المملكة المتحدة من هذه المسألة ، كما هو مشروح في الرسالة الوارد ذكرها في الفقرة (٣) اعلاه ، تأمل في ان تسمح الدولة القائمة بالادارة عن قريب للبعثات بزيارة الاقاليم المذكورة آنفا وذلك بقصد الحصول على معلومات مباشرة وكافية عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ولتتأكد من الاراء والرغبات الحقيقية لشعوب تلك الاقاليم فيما يتعلق بمستقبلها .

جزر فرجن البريطانية

(٨) تأسف اللجنة الخاصة لانه لم يحدث تطور دستوري هام في جزر فرجن البريطانية منذ اخر مرة كان فيها هذا البند موضع دراسة في كل من اللجنة والجمعية العامة ، على الرغم من ان التماسا أرسل الى حكومة المملكة المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٧٣ يطلب منها اعادة النظر في الدستور الحالي وعزل الحاكم على اساس انه ابدى " تجاهلا تاما " للوزراء (٢) .

---

(٢) انظر مرفق هذا الفصل ، الباب ألف ، الفقرة ٤ .

Digitized by UNOG Library

(٩) على ان اللجنة الخاصة تلاحظ انه في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ وصلت الى الاقليم لجنة دستورية عينتها الدولة القائمة بالادارة ، وان تلك اللجنة قامت بعد التشاور مع السكان المحليين ، في جملة امور ، بالتوصية بالحد من سلطات الحاكم وتوسيع عضوية المجلس التشريعي وانتخاب وزير اول عن طريق الاقتراع المباشر بين الاعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي . وتحيط اللجنة الخاصة علما مع الارتياح بانه جرى تطوير الوعي السياسي فيما بين سكان الاقليم وبانهم اصبحوا مستعدين الى ان يخطوا خطوات واسعة نحو تحقيق الحكم الذاتي التام داخليا . وتأمل اللجنة في أن تصبح رغبتهم في ممارسة حقهم المنصوص عليه في القرار ١٥١٤ (د — ١٥) موضع احترام.

(١٠) وتلاحظ اللجنة الخاصة بامتنان الاتجاه نحو الوحدة بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وكذلك المناقشات التي جرت حديثا في الدورة المشتركة المعقودة بين الهيئتين التشريعيتين للاقليمين لتذليل صعوبات الهجرة . وتعتقد اللجنة بان التعاون المتواصل بين الجانبين سوف يتيح لهما ان يعالجا عن طريق نهج مشترك المشاكل البالغة التعقيد التي يصعب على أى من الاقليمين بمفرده ان يحلها .

(١١) وترحب اللجنة بجهود حكومة الاقليم الرامية الى تنويع اقتصاده عن طريق انماء الزراعة ، والمواشي ، ومصائد الاسماك ، والانشطة المالية الدولية ، والصناعات التحويلية واتخاذ تدابير لاقامة مشاريع خالية من التلوث . وتأمل اللجنة في ان يتمكن الاقليم في وقت قريب من ان يوازى التقدم المحرز نحو الحكم الذاتي السياسي بتقدم مساو نحو الاستقلال الاقتصادى .

جزر كايمان

(١٢) تأسف اللجنة الخاصة لانه لم يحصل اى تغيير في النظام الدستورى لهذا الاقليم منذ اعلان الامر (الدستور) الخاص بجزر كايمان في ٢٢ اب/اغسطس ١٩٧٢ ، وتلاحظ ان الحاكم مازال يحتفظ بسلطات واسعة بموجب الامر .

(١٣) وتلاحظ اللجنة الرخاء المستمر للاقليم ولكنها تعتبر الانشطة التي يقوم عليها اقتصاد الاقليم وبالذات السياحة واستثمار العقار والنشاط المالي الدولي ، معرضة الى درجة كبيرة لتقلبات الحالة الاقتصادية الدولية . وعليه فان اللجنة تناشد الدولة القائمة بالادارة ان تعمل على تنويع الاقتصاد وذلك بايلاء مزيد من الاهتمام لقطاعات مثل الزراعة وصيد الاسماك والغابات والصناعات التحويلية حتى يمكن للاقليم ان يحقق الاكتفاء الذاتي .

(١٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع الارتياح التطورات الاجتماعية والتعليمية الاخيرة في الاقليم ، ولاسيما التبرع المتواصل الذى تقدمه حكومة الاقليم لجامعة وست انديز (جزر الهند الغربية) وتدريب اغلبية المعلمين المحليين في منطقة البحر الكاريبي .

مونتسيرات

(١٥) تحيط اللجنة الخاصة علما مرة اخرى وبأسف بانه لم تحدث منذ عام ١٩٦٠ تغييرات

Digitized by UNOG Library

أساسية في الترتيبات الدستورية في مونتسيرات . ومع ذلك فانها ترحب برغبة حكومة مونتسيرات في الاشتراك في برامج التعاون السياسي والاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي . وهو مايدل عليه توقيعها على المعاهدة التي انشات المجموعة الكاريبية الحاوية للسوق الكاريبية المشتركة . وتهيب اللجنة الخاصة بالدولة القائمة بالادارة ايضا ان لا تفرض على الاقليم مركزا مقبلا لا يرضاه السكان بمحض حريتهم .

(١٦) وتعرب اللجنة عن قلقها لكونه يبدو ان هناك قدرا من التوتر العنصري في الاقليم وهو وضع من شانه ان يعيق مونتسيرات عن انجاز الطفرة الاقتصادية اللازمة لبقاء سكانها . وعليه فان اللجنة تأمل في ان لا تألو الدولة القائمة بالادارة جهدا في مساعدة الاقليم في معالجة هذا الوضع .

(١٧) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه رغم ان الهبوط المستمر في النشاط الزراعي قد أضعف موقف الاقليم التجاري في عام ١٩٧٢ فان الاقتصاد ككل مازال يواصل نموه . وتلاحظ اللجنة ايضا بارتياح ان حكومة مونتسيرات ، سعيا منها لتخفيض اعتماد الاقليم المفرط على الاستثمار والمعونات الاجنبية وعلى السياحة ، تبحث عن اساليب لتوسيع قاعدتها الاقتصادية ، مركزة بصورة خاصة على جعل المهن الزراعية اكثر جاذبية بالنسبة الى الشباب وعلى تنشيط انشاء الصناعات الزراعية القاعدة .

جزر تركس وكايكوس

(١٨) تحيط اللجنة علما بالتطورات السياسية الثلاثة التالية في الاقليم : (أ) تم في نيسان/ابريل ١٩٧٣ تعديل الامر (الدستور) الخاص بجزر تركس وكايكوس الصادر في ١٩٦٩ بحيث يتيح من ضمن امور اخرى ، لمجلس الدولة سلطات اوسع في ادارة الشؤون المحلية ؛ (ب) وأعلنت حكومة المملكة المتحدة في الشهر التالي عن تعيين مفوض دستوري ليدرس خطوط التغيير الدستوري المفتوح امام الاقليم؛ (ج) واعلنت الحكومة الكندية في نيسان/ابريل ١٩٧٤ انها لا تعتزم متابعة موضوع احتمال ارتباط جزر تركس وكايكوس بكندا . وتأمل اللجنة في ان تثمر المناقشات التي باشرها الحاكم الدستوري في نهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ عن تقدم دستوري ملموس في الاقليم.

(١٩) وتعتقد اللجنة الخاصة بان جزر تركس وكايكوس تعاني من كثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقاليم الثلاثة الاخرى قيد النظر ، وانه مما يزيد الامر تعقيدا افتقار هذا الاقليم اكثر من غيره للموارد الطبيعية وكذلك الفشل في انماء قطاع زراعي محلي بمقدوره ان يفي بجزء ليس صغيرا من حاجات السكان وهو ما يشكل استنزافا لجزء كبير من مواردها . وتشير اللجنة الى الجهود التي تبذلها الحكومة لاستكمال هذه النواقص عن طريق تطوير صناعتي العقارات والسياحة ، ولكنها ترى انه نظرا لكون هذه الصناعات حساسة للتقلبات يجب متابعة البحث عن وسائل بديلة للتنمية الاقتصادية بأقصى سرعة في كل من الاقاليم الاربعة قيد النظر . اما في حالة جزر تركس وكايكوس فان اللجنة تحث بصورة خاصة الدولة القائمة بالادارة على بذل غاية جهدها للمساعدة في التعجيل بانماء صناعة صيد الاسماك .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

أوراق العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الصفحة
ألف ــ جزر فرجن البريطانية	٦٦
بـــاء ــ جزر كايمان	٨٦
جيم ــ مونتســـيرات	٩٧
دال ــ جزر تركس وكايكوس	١١١

Digitized by UNOG Library

ألف — جـــزر فرجن البريطانيـــة *

المحتويات

	الفقـــرات
١ — مقدمة عامـــة	١ — ٢
٢ — التطورات الدستورية والسياسية	٣ — ٣٢
٣ — الأحوال الاقتصادية	٣٣ — ٧٧
٤ — الأحوال الاجتماعية	٧٨ — ٨٨
٥ — الأحوال التعليمية	٨٩ — ٩٢

* صدرت سابقا حاملة الرمز A/AC.109/L.940 .

Digitized by UNOG Library

١ — مقدمة عامة

١ — ان المعلومات الاساسية عن جزر فرجن البريطانية (أ) متضمنة في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) . وفيما يلي معلومات تكميلية عن هذا الاقليم.

٢ — نقحت في المعلومات الحالية المقدمة من حكومة المملكة المتحدة نتائج تعداد سكان الاقليم لعام ١٩٧٠ المشار اليها في تقرير اللجنة الخاصة الاخير . ووفقا لما جاء في تقرير الدولة القائمة بالادارة فان الرقم الصحيح لتعداد السكان في سنة ١٩٧٠ هو ١٠٢٩٨ . وذكر ان الزيادة البالغة ٤٠ في المائة تقريبا على عدد السكان عام ١٩٦٠ ناتجة في معظمها عن الهجرة التي اعقبت التوسع الاقتصادي السريع والقصير الامد في الاقليم في اواخر الستينات .

٢ — التطورات الدستورية والسياسية

الف — الدستور

٣ — لم تحدث تغيرات أساسية في الترتيبات الدستورية الموضوعة بمقتضى الامر (الدستور) الخاص بجزر فرجن الصادر في عام ١٩٦٧ بوغم ان تعديلات معينة قد أقرت في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ (ج) . وبايجاز يتكون الهيكل الحكومي من حاكم تعينه الملكة ، ومجلس تنفيذي ، ومجلس تشريعي . اما الحاكم فهو مسؤول عن الدفاع ، والامن الداخلي ، والشؤون الخارجية ، والخدمة المدنية ، وادارة المحاكم ، والمالية ويحتفظ بالسلطات التشريعية اللازمة التي تتيح له تصريف المسؤوليات الخاصة المناطة به . اما في الامور الاخرى فالمطلوب منه عادة ان يتصرف وفقا لمشورة المجلس التنفيذي . ويتكون المجلس التنفيذي من الحاكم الذي يكون رئيسا للمجلس وعضوين اخرين بحكم المنصب (وهم المدعي العام والامين المالي) وثلاثة من الوزراء أحدهم الوزير الاول . ويعين

(أ) يرتكز هذا الفرع على التقارير المنشورة وعلى المعلومات التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة في ٩ اب/اغسطس ١٩٧٣ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع ألف .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/0023/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل الثامن عشر ، المرفق الاول — جيم ، الفقرات ٦ — ٩ (احكام عامة) ، والمرجع

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

الحاكم كوزير اول من يبدو قادرا على استقطاب الاغلبية من بين اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين . اما الوزيران الاخران فيعينهما الحاكم بناء على توصية الوزير الاول . ويتكون المجلس التشريعي من رئيس يتم اختياره من خارج المجلس، وعضوين بحكم المنصب (هما المدعي العام والامين المالي) وعضو معين يختاره الحاكم بعد التشاور مع الوزير الاول ، ومن سبعة أعضاء منتخبين من سبعة دوائر انتخابية يمثل كلا منها عضو واحد .

بـــاء ـ التطورات الدستورية الاخـــيرة

٤ ـ كما ذكر سابقا (د) فان لجنة دستورية أنشأها المجلس التشريعي في عام ١٩٧٢ لدراسة المقترحات الخاصة بالتغييرات الدستورية ، كانت تستطلع اراء السكان حول هذه التغييرات في اوائل عام ١٩٧٣ . وفي قرار اتخذ في يوم ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٣ (هـ) قرر المجلس رفع التماس الى حكومة المملكة المتحدة باقصاء الحاكم ديريك ج . كومور نظرا "لتجاهله التام" للوزراء خلال السنتين اللتين قضاهما حاكما للاقليم . وقد اشار الالتماس بصفة خاصة الى ان الحاكم خفف، متجاهلا نصيحة الوزراء ، عقوبة الاعدام الصادرة بحق قاتل ثبتت عليه الجريمة الى السجن المؤبد . وقد احتوى هذا الالتماس الذى رفع في ١٩ نيسان/ابريل عن طريق الحاكم الى السير اليك دوغلاس هيوم، الذى كان حينذاك وزير دولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومونولث في المملكة المتحدة ، المطالبة باقصاء الحاكم واعادة النظر في الدستور الحالي .

٥ ـ غير ان السير اليك اعلن في رسالة مؤرخة في ١٦ ايار/مايو ١٩٧٣ وموجهة الى الحاكم، انه لا يرى اى مبرر لنصح الملكة بالغاء مهمة الحاكم (و) وقال انه لم يتلق دليلا على فشل الحاكم

(تابع الحاشية ج)

نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8423/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق الاول ـ جيم ، الفقرات ٩ ـ ١١ (التعديلات المتعلقة بتوفر شروط الاقامة بالنسبة للاعضاء المنتخبين للمجلس التشريعي وبتوفر شروط الاقامة بالنسبة للاعضاء المنتخبين للمجلس التشريعي وبتوفر شروط الاقامة بالنسبة للناخبين) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم٢٣ (A/8723/Rev.1) المجلد الخامس، الفصل الثاني والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرة ٦ (التعديل الخاص بتعيين المدير الاداري حاكما) .

(د) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع الف ، الفقرة ٦ .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٢ ـ ١٣ .

(و) في ٢٢ اذار/مارس اعلنت وزارة الخارجية والكومونولث في المملكة المتحدة انه

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

في مراعاة احكام الدستور في ادائه لمهام منصبه . واعرب عن اقتناعه بان الحاكم أولى ، عند تخفيفه حكم الاعدام ، جميع جوانب القضية عناية دقيقة للغاية قبل التوصل الى قراره الذى قال السير اليك انه يحظى بتأييده الكامل .

٦ — فيما يختص بطلب اعادة النظر في الدستور الحالى على اساس انه " اثرى ومقيد للحريات" اعلن السير اليك بانه لا يستطيع قبول هذا الطلب خلال عام ١٩٧٣ . ولكنه اضاف انه اذا ارتأى المجلس التشريعي ، على ضوء النتائج والتوصيات التي تتوصل اليها لجنته الدستورية ، انه من المناسب اتخاذ قرار بدعوة حكومة المملكة المتحدة الى اعادة النظر في الدستور الحالي ، فسيكون مستعدا عندها لايلاء هذه المطالب ماتقتضيه من دراسة مناسبة .

٧ — في ٢٢ ايار/مايو وافق المجلس التشريعي بالاجماع على اقتراح تقدم به السيد ويلارد ويتلي الوزير الاول ، ويطالب حكومة المملكة المتحدة بتعيين لجنة دستورية للنظر في الدستور الحالي ورفع توصيات باية تغييرات قد تراها مستصوبة ، آخذة في الاعتبار الرأى العام المحلي .

٨ — وأعلن الحاكم في خطاب القاه امام المجلس التشريعي في ١١ ايلول/سبتمبر انه كانت هناك على الدوام نية باعادة النظر في دستور عام ١٩٦٧ بعد انقضاء فترة تجريبية معقولة . ثم اشار الى ان المجلس امضى نحو ١٨ شهرا في استطلاع آراء السكان حول هذا الموضوع ، وانه وافق في الفترة الاخيرة على الاقتراح المذكور اعلاه . واطلع المجلس على ان وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث قد وافق على تعيين لجنة تعنى باعادة النظر في الدستور .

٩ — في ٢٢ ايلول/سبتمبر ذكر ان السيد اولفر سيلز وزير المواصلات والاشغال والصناعة اجرى محادثات في لندن مع اللورد بالنيل وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث فيما يتعلق باعادة النظر في الدستور .

١٠ — في بداية تشرين الثاني/نوفمبر اعلن ان وزير الدولة قد اخطر حكومة جزر فرجن البريطانية بانه تم تعيين لجنة لاعادة النظر في الدستور وان عضوى اللجنة هما : السير كولفيل ديفيريل الذى عمل في السابق حاكما لجزر ويندوارد ، وحاكما لموريشيوس ومستشارا دستوريا في جزر سيشل ؛ السيد هارفي لويد دى كوستا المدعي العام في الاتحاد السابق لجزر الهند الغربية .

١١ — وعقب هذا الاعلان قال السيد ويتلي في حديث اذاعي انه ينبغي على الاقليم في هذه المرحلة من انمائه ان يسعى نحو تحقيق الحكم الذاتي الداخلي لتوسيع المسؤوليات الوزارية في مجالات مثل المالية والشؤون الداخلية والخدمة العامة وبتقليص سلطات الحاكم الى المدى الذى يجعل مسؤولية الحاكم مقتصرة بصورة اساسية على الدفاع والشؤون الخارجية . ثم اقترح ان تؤخذ النقاط التالية بالاعتبار : (أ) وجود شعور لدى سكان جزر فرجن البريطانية بانه ينبغي لممثلي الاقليم

(تابع الحاشية و)

عند انتهاء فترة خدمة السيدكدمور في تموز/يوليه ١٩٧٤ فان السيد والتر والاس سوف يخلفه كحاكم لجزر فرجن البريطانية . وقد شغل السيد والاس سابقا منصب امين ادارة المستخدمين في جزر البهاما ، كما شغل بعد ذلك منصب امين المجلس التنفيذى في برمودا .

Digitized by UNOG Library

المنتخبين ان يمارسوا درجة اكبر من التحكم في مصيره مما يمكنهم بالتالي من تفادى الاثار الضارة للتقلبات في الاقتصاد مثل تلك التي حدثت في السنوات الاخيرة او التقليل منها ؛ (ب) ونمو الوعي السياسي لدى السكان المحليين ؛ (ج) ونمو المثل الديمقراطية نتيجة لزيادة الاتصال الشخصي بالعالم الخارجي ؛ (د) والتطورات الملحوظة الاخيرة في منطقة البحر الكاريبي مثل استقلال جزر البهاما في عام ١٩٧٣ واستقلال غرينادا في عام ١٩٧٤ .

١٢ — واستنادا الى ماقاله السيد ويتلي فان النظام الدستوري للمملكة المتحدة يحتوى على ثغرات كثيرة خاصة حيثما جرى تطبيقه في الاقاليم الصغيرة التابعة . وينبغي ابتداع نظام يتلاءم مع الاحتياجات التي ينفرد بها الاقليم مع ايلاء اهتمام خاص لصغر حجمه ، وتعدد جزره ، وقلة عدد سكانه وتجانسهم وموقعه الجغرافي ، واحزابه السياسية المتفرقة .

١٣ — وفي الختام اشار السيد ويتلي الى ان هناك حركة نهوض عامة في الاقتصاد وتنبأ بان الاقليم لن يعتمد في نهاية الامر على المعونات المالية التي تقدمها له المملكة المتحدة .

١٤ — ووصلت اللجنة الدستورية الى الاقليم في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر وعقدت اجتماعات في مدينة رود تاون ، العاصمة ، وفي انحاء الجزر حتى ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر . وقد شدد معظم المشتركين في الاجتماعات على الحاجة الى اجراء تغييرات دستورية . ونظرا الى كون عدد كبير من مواطني جزر فرجن البريطانية يقطنون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة فقد دعتهم اللجنة الى الادلاء بارائهم اما شفويا او كتابيا خلال الاسبوع الذى يبدأ في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر .

١٥ — بلغ العدد الاجمالى لمن حضروا الاجتماعات نحو ٧٠٠ شخص . اما الاراء الرئيسية التي عرضوها على اللجنة فكانت كما يلي : (أ) ان الشعور السائد هو ان صلاحيات الحاكم يجب ان تحد كما انه ينبغي ان يكون احد اهالي جزر فرجن البريطانية او جزر الهند الغربية ؛ (ب) وان سن الانتخاب يجب ان تخفض لتصبح ١٨ سنه ؛ (ج) وان عضوية المجلس التشريعي يجب ان توسع بما يسمح بوجود اعضاء يتم انتخابهم بواسطة سكان كل الجزر عامة . وقد ترأس السيد ريشال جورج ، زعيم المعارضة جلستي اللجنة المعقودتين في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر فتحدث باسهاب عن طريقة عمل الدستور وقال ان المصاعب الناتجة ترجع بصورة جزئية الى فشل القائمين بأمر الدستور . ومن ضمن الاشياء التي ذكرها قال ؛ (أ) انه يجب ان تكون للمالية وزارة مستقلة ومن الافضل ان يتولاها الوزير الاول ؛ (ب) وانه ينبغي ان يكون لاينفاذا ممثلها المنتخب ؛ (ج) وان الحاكم يجب ان يعين الوزير الاول بناء على مشورة اعضاء المجلس التشريعي ؛ (د) وان المجلس التشريعي يجب ان يتألف من ١١ عضوا منتخبا وانه ينبغي الاعتراف دستوريا بزعيم واعضاء المعارضة .

جيم — التوصيات الرئيسية للجنة الدستورية

١٦ — اعلنت اللجنة الدستورية في تقريرها المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ان توصياتها مبنية على اعتقادها بان اغلبية مواطني الاقليم لاترى ان الوقت مناسب لممارسة الحكم الذاتي التام داخليا . لذا فقد أوصت اللجنة باجراء بعض التعديلات التي من شانها ان تزود الممثلين المنتخبين بمسؤوليات اضافية بوصف ذلك شرط اساسي لاحراز مزيد من التطور الدستورى .

Digitized by UNOG Library

المالية

١٧ — وأوصت اللجنة الدستورية بان تزاح المالية من قائمة الاعباء الخاصة التي يضطلع بها الحاكم بمقتضى احكام الدستور الحالي ، وان تصبح بعد ذلك جزءا من مسؤوليات الوزير الاول الذى سيصبح لقبه الوزير الاول ووزير المالية . وبهذه الطريقة سيتأكد الناخبون من ان تحديد السياسة وتنفيذها موضوع في ايدى الممثلين المنتخبين .

الاعضاء بحكم مناصبهم

١٨ — سيصبح الامين المالي أمينا دائما للوزير الاول ووزير الاقتصاد وسيحل محله في كل من المجلسين التنفيذى والتشريعي الوزير الاول الذى يكون مسؤولا امام الحاكم عن التنسيق العام للحكومة ويصبح المستشار الرئيسي في الامور الداخلية في نطاق المسؤولية الخاصة للحاكم . اما المدعي العام فسيظل يعمل كعضو بحكم منصبه في كل من المجلسين .

الحاكم

١٩ — تظل مسؤوليات الحاكم الاخرى كما هي دون تغيير .

صلاحية اصدار العفو

٢٠ — يمارس الحاكم بمقتضى الدستور الحالي صلاحية اصدار العفو نيابة عن الملكة . وبرغم انه مطلوب منه ان يستشير المجلس التنفيذى الا انه غير ملزم بقبول نصيحة اعضاء المجلس . وقد اوصت اللجنة ، بعد استعراض الممارسات السائدة في مختلف البلدان ذات المراحل المختلفة من التطور الدستورى واستعراض الوضع الذى ادى الى ارسال الالتماس المشار اليه في الفقرة ٤ أعلاه ، بان يواصل الحاكم ممارسة الرأفة حسب تقديره المتروى . على انه ينبغي ان يستنير برأى مجلس استشارى يتم انشاؤه خصيصا لهذه الغاية ويتكون من المدعي العام ومن ثلاثة الى خمسة اشخاص اخرين يعينهم الحاكم على ان يكون من بينهم طبيب مؤهل واحد على الاقل . ولا يكون اى من اعضاء المجلس التشريعي مؤهلا لعضوية المجلس الاستشارى .

المجلس التشريعي

٢١ — تعتبر عضوية المجلس التشريعي صغيرة جدا بالمقارنة مع المجلس التنفيذى وينبغي توسيعها لتمكينه من القيام بدور اكثر فعالية . وعليه اوصت اللجنة بتوسيع عضوية المجلس لتشمل ثمانية اعضاء من الدوائر الانتخابية الممثلة بعضو واحد لكل منها . واربعة يتم انتخابهم باقتراع شمولى على نطاق الاقليم على ان يتبع في كلا الحالتين نظام التصويت ذو الافضليات المتتالية (انظر الفقرة ٢٤ أدناه) الى جانب العضوين المعينين بحكم المنصب ، اما رئيس المجلس ونائبه فقد أوصت اللجنة بان يجرى انتخابهم حسب الطريقة المتبعة حاليا .

Digitized by UNOG Library

الـــوزراء

٢٢ — ينبغي عقب الانتخابات العامة ان ينتخب الوزير الاول باصوات كافة الاعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي ليعين من قبل الحاكم . وفيما بعد يقوم الوزير الاول باختيار الوزيرين الاخرين حتي يعينهما الحاكم .

الترتيبـات الانتخابية

٢٣ — يجب تخفيض سن الانتخاب من ٢١ سنة الى ١٨ سنة ،على ان تبقى السن القانونية لعضوية الهيئة التشريعية ٢١ سنة .

٢٤ — وأوصت اللجنة بأن يتم انتخاب الاعضاء الثمانية المنتخبين في المجلس التشريعي وكذلك الاعضاء الاربعة الذين يمثلون الاقليم كله حسب نظام الانتخاب ذى الافضليات المتتالية . وفي هذا النظام يبين الناخب افضليات متتالية للمرشحين حسب الترتيب الاختيارى ؛ الاول والثاني والثالث والخ ... . ولكي يفوز اى مرشح ينبغي له ان يحوز على الاغلبية المطلقة للاصوات . وفي حالة عدم حصول اى من المرشحين على الاغلبية ، يستبعد المرشح الذى حصل على اقل عدد من الاصوات وتوزع الاصوات التي حصل عليها على بقية المرشحين حسب ترتيب الافضليات التالية للناخب . وتستمر هذه العملية الى ان يحصل احد المرشحين على اغلبية مطلقة .

قانـون حقوق الافراد

٢٥ — قالت اللجنة ان الدستور في العادة لا يتضمن قانونا لحقوق الافراد قبل ان يتم بلوغ مرحلة الحكم الذاتي الداخلي التام او الاستقلال . على ان اللجنة رأت انه تم بلوغ المرحلة التي أصبح من المناسب معها ادخال قانون حقوق الافراد في الدستور وترسيخه فيه .

دال — الانشطة العسكريـة

٢٦ — في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٣ وقعت حكومة الاقليم اتفاقا مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية يعطي بحرية الولايات المتحدة الاذن باستخدام قطعة ارض صغيرة في انيفادا للاغراض العسكرية وقد صرح متحدث بلسان بحرية الولايات المتحدة بان الاتفاق ينتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤ وانه لن تقام على ارض الجزيرة اية منشات دائمة وان الموقع سيستخدم لاطلاق الاهداف الموجهة توجيها لاسلكيا . وكجزء من الاتفاق تعهدت بحرية الولايات المتحدة باجراء تحسينات ثانوية في مطار انيفادا .

Digitized by UNOG Library

هاء — العلاقات مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٧ — يذكر (ز) انه تم في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢ بمدينة رود تاون اجتماع بين السيد ـيرياك هاتيوس حاكم جزر فرجن البريطانية بالنيابة والسيد ميلفين هـ . ايفانز حاكم جزر فرجن لتابعة للولايات المتحدة وموظفي الحكومة والزعماء السياسيين والاجتماعيين في كل من الاقليمين ، للاحتفال بيوم الصداقة التي تم اعلانه رسميا لاول مرة . وفي ذلك الوقت اعلن بان الاحتفال القادم يوم الصداقة سيجرى في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٢٨ — وقد اصدر حاكما الاقليمين بيانين اعلنا يوم ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر يوم الصداقة . وقدسافر لحاكم تصحبه زوجته السيدة كدمور ومائتا شخص من سكان جزر فرجن البريطانية الى مدينة رد هوك ي جزيرة سانت توماس حيث كان في استقبالهم الحاكم ايفانز والسناتور فرجيل براون وهو من جزر رجن التابعة للولايات المتحدة . وكان وفد الحكومة برئاسة السيد ويتلي الوزير الاول وضم في ضويته السيد لافيتي ستاوت ، زعيم المعارضة في ذلك الحين ، والسيد هـ . ر. بن رئيس المجلس لتشريعي . وقد بلغ مجموع المشتركين في تلك الاحتفالات نحو ٤٠٠ شخص من الاقليمين .

٢٩ — وعقدت بمدينة رود تاون جلسةمشتركة للمجلسين التشريعيين لجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ . وتم بالاجماع اتخاذ قرارين فيما يتعلق بازمة الطاقة وبسياسة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الخاصة بالهجرة . واشترك في ترؤس الجلسة كل من رئيس المجلس التشريعي لجزر فرجن البريطانية ورئيس الهيئة لتشريعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٣٠ — وقد تركزت المناقشات حول ازمة الطاقة التي اصابت جزر فرجن البريطانية ،على نقص الغاز لمستخدم لاغراض الطهو وأنواع الوقود الاخرى وارتفاع اسعار البترول في هذا الاقليم بالمقارنة مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وقد فهم ان شركة هيس اويل في سانت كروا ، وهي فرع تابع لشركة اميرادا هيس بالولايات المتحدة ، قد قطعت الامدادات عن جزر فرجن البريطانية . وقد دعا القرار الى عقد اجتماع يشترك فيه اعضاء الهيئتين التشريعيتين في الاقليمين ، والحاكمان ، وممثل عن شركة هيس اويل واحد موظفي وزارة داخلية الولايات المتحدة .

٣١ — وفيما يتعلق بمسألة الهجرة اشار اعضاء المجلس التشريعي لجزر فرجن البريطانية الى المصاعب لتي يلاقيها مواطنوهم المسافرون الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وناشدوا سلطات ذلك لاقليم العمل باجراءات ايسر . وقد اطلعوا على ان الهجرة من مهام الحكومة الفيدرالية في الولايات لمتحدة وحصلوا على تاكيد بان هذا الامر سيرفع الى السلطات المناسبة .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع الف ، الفقرات ١٤ الى ١٩ .

Digitized by UNOG Library

٣٢ — وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ اجرى وزير الموارد الطبيعية والصحة العامة مباحثات في بورتوريكو مع ممثل لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وممثل لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حول استئناف تصدير المواشي من جزر فرجن البريطانية الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحد وتم الاعراب عن الامل في ان تبدأ التجارة بين الاقليمين في المستقبل القريب .

٣ — الاحوال الاقتصادية

٣٣ — يعتمد اقتصاد جزر فرجن البريطانية اعتمادا شديدا على السياحة والزراعة واستثمار الارض وعلى قطاع صناعي نام . ومن المعتقد ان اضخم الاحتمالات لمساعدة الاقليم على بلوغ اهدافه الانمائية تكمن في السياحة . ولذا فان الحكومة تحاول توفير الحوافز الضرورية لتمكين الصناعة السياحية من العمل طوال العام . بالاضافة الى ذلك فان الحكومة تعمل بنشاط على تشجيع تطوير الزراعة في محاولة للتقليل من استيراد الاطعمة الى الحد الادنى . وقد شملت برامج الانماء الحكومية ايضا تربية المواشي والدواجن وصيد الاسماك . ومن ضمن التدابير التي يجرى اتخاذها دعوة المصالح التجارية الخاصة من امريكا الشمالية الى انشاء مشاريع في الاقليم لاتحدث التلوث .

٣٤ — في عام ١٩٧١ هبطت قيمة الواردات لاول مرة بنسبة ١٥ في المائة من الرقم القياسي الذى بلغته في عام ١٩٧٠ وهو ١٠٢ر٢ مليون دولار (ح) من دولارات الولايات المتحدة ، فأصبحت ٨٧ر٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد ارتفعت قيمة الصادرات والبضائع المعاد تصديرها ارتفاعا ملحوظا اذ بلغت ٣٧١ ٠٠٠ دولار نتج معظمها عن اعادة تصدير الالات والمعدات . وقد بلغت السلع المستوردة من المملكة المتحدة اعلى مستوى لها اذ وصلت الى ٢٥ في المائة في الوقت الذى انخفضت فيه الواردات من الولايات المتحدة وبورتريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحد الى اقل من ٥٠ في المائة بقليل . وقد كان الانخفاض في الواردات محصورا بصورة رئيسية في مواد البناء مما يعكس المستوى الهابط للنشاط الاقتصادى خلال عام ١٩٧١ .

٣٥ — وخلال عام ١٩٧١ واصلت الاغذية المستوردة ارتفاعها كما في السنوات السابقة ، اما البضائع الاستهلاكية فقد بقيت تقريبا على نفس المستوى الذى بلغته عام ١٩٧٠ . وكانت الاسماك الطازجة السلعة المصدرة الرئيسية وكانت تاخذ طريقها ، ومعها البضائع الاخرى المعاد تصديرها ، الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بصورة رئيسية . ورغم ان البيانات الكاملة عن عام ١٩٧٢ غير متوفرة الا انه يبدو انه لم يطرأ تغيير يذكر عن معدلات عام ١٩٧١ .

٣٦ — وفي الربع الاول من عام ١٩٧٣ قدرت قيمة الواردات بـ ١٩ر١ مليون دولار بزيادة طفيفة عن الرقم المسجل في الربع الاول من عام ١٩٧٢ وهو ١٨ر١ مليون دولار . اما الواردات من البضائع الاستهلاكية والمصنعة فقد كانت جميعها اعلى من معدل عام ١٩٧٢ . وبلغت الزيادة في الاغذية المستوردة ١٥ في المائة ، برغم ان نصف هذه الزيادة نتج عن الارتفاع في اسعار الاغذية . وسجلت كميات الوقود المستوردة انخفاضا كبيرا نتج بصفة رئيسية عن التاخر في تخليص بعض الواردات .

(ح) ان العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٣٧ — وقد أعرب الحاكم ، في خطاب له القاه بتاريخ ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، عن ارتياح الحكومة لوجود سوق محلية كبيرة نسبيا لكل المنتجات الزراعية ومنتجات الماشية . وقال ان الواردات من السلع الزراعية بلغت في الربع الاول من عام ١٩٧٣ ٠٠٠ ١٨٥ مليون دولار . وعندما يؤخذ استهلاك الانتاج المحلي في الاعتبار يتضح ان الطلب الاجمالي اعلى مما يدل عليه ذلك الرقم. ثم اشار الى ان الافتقار الى القروض الائتمانية الزراعية هو اكبر العوامل المقيدة وقال ان جهودا تبذل لتأمين دعم مالي من المصرف الكاريبي للانماء .

الف — السياحة

٣٨ — بلغ عدد السياح الذين زاروا جزر فرجن البريطانية في عام ١٩٧٢ نحو ٠٠٠ ٤٥ شخص اى بزيادة قدرها ١٦ في المائة عن عام ١٩٧١ . ويقابل هذه الزيادة في العدد نقص في طول مدة الاقامة . ولم تحدث اية زيادة محسوسة في عدد الفنادق ومرافق الاقامة الاخرى خلال هذه المدة .

٣٩ — وخلال الفترة المستعرضة اتخذت الحكومة الخطوات التالية الرامية الى تشجيع السياحة :

(أ) قام الوزير الاول واعضاء مجلس السياحة بعدة رحلات الى بلدان اخرى ، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، اذ توجد لدى كل من هاتين المنطقتين امكانيات هائلة للسياحة وللاستثمار بشكل عام .

(ب) تمت دعوة مجموعات متعددة من وكلاء السفر لزيارة الاقليم للتعرف على بقاعه الجميلة ودراسة تسهيلاته السياحية .

(ج) نفذت خطط لانماء انيفادا وويكهام كاى (انظر الفقرات ٦٨ — ٧٢ أدناه) .

(د) تم تحسين منشات المطارات .

٤٠ — وخلال النصف الاول من عام ١٩٧٣ ازداد عدد الزوار بنسبة تراوحت بين ١٥ و ٢٠ في المائة عنها لنفس الفترة من عام ١٩٧٢ . ومع ذلك فقد اتضح ان انفاق الزوار اقل من السابق ، الشيء الذى ارجعه الحاكم في خطابه الاخير (انظر اعلاه) الى تكاليف المعيشة المتصاعدة في الولايات المتحدة واوروبا . ومن الناحية الاخرى يرى الحاكم ان الاقليم يمكن ان يستفيد من ارتفاع التكاليف خارج البلاد لان ذلك قد يجعل السياح من امريكا الشمالية يتجهون نحو منطقة البحر الكاريبي في المستقبل لقضاء اجازاتهم . واستنادا الى ما جاء في دراسة حديثة اجرتها مجلة " وكيل السفر" اى The Travel Agent فان عدد السياح القادمين الى الاقليم بطريق الجو من الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ قد ازداد زيادة كبيرة بينما بقي نصيبه من السياحة الجوية مع البلدان الاخرى ضئيلا .

٤١ — في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بدأ اصدار مجلة شهرية باسم " ذى بريتش فرجن ايلاندز" .

Digitized by UNOG Library

٤٢ — وحققت صناعة السياحة بقوة دافعة جديدة نتيجة لعقد وقع في الاونة الاخيرة بين شركة روكريزورتس انكوربوريتد التي تمتلك شركة ليتل دكس للفنادق وبين شركة لوز ريزيرفيشن انكوربوريتد وبمقتضى هذا الاتفاق ستعمل مكاتب لوز الثلاثة عشرة في امريكا الشمالية ومكاتبها الاخرى في اليابان واوروبا كمصادر للمعلومات العامة عن الاقليم.

باء — استثمار الاراضي

٤٣ — صرح الحاكم في خطابه بتاريخ ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ بان وزارة الموارد الطبيعية والصحة العامة ماتزالت تتولى شؤون الاراضي . فقد ثبت انه من غير الميسور تحويل كل ادارة الاراضي والمساحة (باستثناء ما يمس عمليات استثمار الاراضي الرئيسية) الى مكتب الوزير الاول كما كان قد اقترح في العام الماضي . غير انه قال انه ينبغي عدم التخلي عن الاقتراح الداعي الى انشاء ادارة منفصلة تدمج فيها دائرة المساحة الحالية ومكتب تخطيط المدن وبعض الوظائف الاخرى التي تضطلع بها الوزارة .

٤٤ — ويحكم قانون تنظيم حيازة الاجانب للاراضي امتلاك الاشخاص من غير مواطني جزر فرجن البريطانية للاراضي في الاقليم . ولضمان الوفاء بالتزامات الاستثمار التي تقدم عند اصدار تراخيص حيازة الاجانب للاراضي تم اقتراح تعديلات مناسبة لادخالها على القانون .

٤٥ — وقد صدر بموجب هذا القانون ستة وسبعون ترخيصا بحيازة الاراضي في عام ١٩٧٢ بالمقارنة مع ٦٨ ترخيصا في عام ١٩٧١ . وفي الفترة بين كانون الثاني /يناير واب/اغسطس ١٩٧٣ صدر ٥١ ترخيصا من هذا النوع . وقد بلغت قيمة الالتزامات باستثمار هذه الاراضي اكثر من ٥ر١ مليون دولار . ويجرى الان النظر في التعديلات الواجب ادخالها على قانون تنظيم حيازة الاجانب للاراضي بحيث يصبح الوفاء بهذه الالتزامات مضمونا .

٤٦ — واعلنت حكومة جزر فرجن البريطانية في نشرة صحفية صادرة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٣ قرارها التنازل عن قطع معينة من الاراضي فائضة عن حاجتها لمالكي الاراضي في المناطق الساحلية المجاورة لويكهام كاى ،على ان تمنح هذه الاراضي للملاك المجاورين على سبيل الهبة ، وقد جاء في النشرة الصحفية ايضا انه سيجرى تطبيق القرار على كل الحالات دون ابطاء لاداعي له بعد ان تتاكد الحكومة من انه قد تم استيفاء متطلبات شبكات المجارى وتصريف المياه والخدمات العامة الاخرى او اتخذت الاحتياطات اللازمة لاستيفائها .

٤٧ — وقامت شركة تالبوت ديفيلوبمنت في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ باستثمار جزء من ٥ر٢٤ فدانا من الاراضي التي تم استصلاحها في ناني كاى . وقد شيدت اربعين وحدة من المساكن ذات الملكية المشتركة لحساب شركة دريك تشانيل كوند ومنيومز المحددة على قطعة ارض مساحتها ثلاثة افدنة مطلة على مرفأ ناني كاى . ومن المتوقع ان يبدأ قريبا المزيد من هذه المشاريع في مناطق اخرى من ناني كاى القريبة من رود تاون والتي يفضلها اصحاب اليخوت بصورة خاصة بسبب مراسيها المحمية حماية جيدة .

Digitized by UNOG Library

٤٨ — وفي اواخر عام ١٩٧٢ اكمل المشروع الاقليمي للمسح التفصيلي والتسجيل الذى كان قد بدئ في عام ١٩٧١ ، مسح وتسجيل الاراضي في مناطق تشمل جزيرة بيف ايلاند والجزر الصغيرة المحيطة بها وكذلك القسم الشرقي من ترتولا والجزر الصغيرة الجنوبية . وذكر ان اعمال المسح والتسجيل في مدينة رود تاون والاجزاء الوسطى كادت ان تكتمل كما ان العمل في الجزء الغربي الاوسط اصبح في مرحلة متقدمة . وقد كان مقررا ان يبدأ العمل في قسم سيكاو باى في منتصف ايلول/ سبتمبر وان يبدأ ايضا في وست اند والجزر الصغيرة المجاورة بحلول تشرين الاول/اكتوبر . وقال الحاكم في خطابه بتاريخ ١١ ايلول/سبتمبر انه قد تم وضع الاساس لعمل مساحي جيد في المستقبل . فقريبا لن يكون هناك تنازع على ملكية الاراضي وان كل المعاملات في المستقبل ستكون اسهل .

جيم — المؤسسات المالية

٤٩ — تم سن قانون جديد للمصارف خلال عام ١٩٧٢ كان له اثر تنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية الاخرى داخل الاقليم ، وفي حالة المؤسسات المصرفية لجزر فرجن البريطانية ، خارج الاقليم كذلك . وتم في عام ١٩٧٢ تأسيس مصرف ترتولا التجارى المحدود وبذلك اصبح مجموع المؤسسات المصرفية ست هي : بنك فرجن ايلاندز الاهلي ؛ وبنك باركليز انترناشيونال المحدود ، وبنك نوفا سكوتيا وفرع التوفير له ؛ ومصرف تشيز مانهاتن ؛ وشركة بروفدنت ترست (ترتولا) المحدودة ؛ ومصرف ترتولا التجارى المحدود .

٥٠ — وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٣ افتتحت شركة بروفدنت ترست (ترتولا) ، المحدودة ، فرعا جديدا لها تحت اسم " فرع الوكالة العامة لبروفدنت". وقد اشاد السيد كونراد مادورو وزير الموارد الطبيعية والصحة العامة في الملاحظات التي أدلى بها بوصفه الخطيب الضيف ، بشركة بروفدنت ترست لما لها من انشطة تجارية بارزة ولعملها على نشر وعي حقيقي بين السكان في مجالات الاستثمار والمشاركة في المشاريع التجارية .

٥١ — وقال الوزير الاول في خطاب القاه في ٢٨ ايار/مايو ١٩٧٣ ان فريقا لاستقصاء الحقائق مؤلف من عضوين قام بزيارة برمودا اخيرا ليكتسب خبرة مباشرة عن الطريقة التي تعمل بها البلدان التي تعتبر ملاذا من الضرائب . وقد اقر المجلس التنفيذى تقرير الفريق الذى أدرج في جدول اعمال المجلس التشريعي . وشكلت لجنة خاصة لتقدم المشورة الى الحكومة بشأن النتائج التي توصل اليها التقرير التي لم يكشف النقاب عنه بعد .

دال — الزراعة والمواشي ومصائد الاسماك

٥٢ — لم يتعاف النشاط الزراعي بصورة تامة من الهبوط الكبير الذى طرأ عليه في بداية الستينات وعليه لا يمكن اعتبار الاقليم " مجتمعا زراعيا". ويملك معظم الاراضي الزراعية صغار المزارعين الذين يستغلون الارض على اساس التناوب الدورى بين المحاصيل الغذائية والكلأ . وتشمل المحاصيل

Digitized by UNOG Library

التي تزرع الان قصب السكر والليمون والموز وجوز الهند والمحاصيل الجذرية ويجرى تمويل القروض الائتمانية الزراعية ومشاريع تحسين المراعي عن طريق قروض تقدم للمزارعين بضمان قطع الارض . وقد قال الحاكم في خطابه بتاريخ ١١ ايلول/سبتمبر انه تم وضع خطة شاملة للانماء على اساس تقريرين حديثين حول الانتاج الزراعي . وقد اعد احد هذين التقريرين خبير زراعي من جامعة جزر الهند الغربية واعد الاخر مستشار زراعي في قسم الانماء البريطاني في منطقة البحر الكاريبي . ومن المأمول ان يؤدى انجاز الخطة الى زيادة الدور الذى تلعبه الزراعه في الاقتصاد القومي . وفي نفس الخطاب قال الحاكم ان هناك سوقا محلية كبيرة للمنتجات الزراعية ومنتجات الماشية كما يتضح من الكميات الكبيرة من المواد الغذائية المستوردة .

٥٣ — وقال الحاكم ملاحظا ان الافتقار الى القروض الائتمانية هو أحد الاسباب الرئيسية للانتاج الزراعي المتدني ، ان محاولات تبذل للحصول على قرض مقداره ١٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من المصرف الكاريبي للانماء لهذه الغاية . وقد اجاز المجلس التشريعي قانون القروض (مصرف الانماء الكاريبي) بالاجماع (ط) .

٥٤ — ويجرى التوسع في تربية المواشي والدواجن بمساعدة من الحكومة . وقد حققت تربية الاغنام (فرجن غوردا) والابقار (جوست فان دايك) اكبر نسبة من الزيادة (انظر ايضا الفقرة ٣٢ اعلاه) . وخلال عام ١٩٧٢ كانت هناك ست مزارع عاملة لتربية الدواجن . وقد طلبت الحكومة عن طريق برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقدم منحتين تدريبيتين لمواطني جزر فرجن البريطانية تخصص احداهما لدراسة انماء المواشي في الخارج والاخرى لتدريب مساعد بيطرى ،على ان تتاح المنحتان في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

٥٥ — ولقد طرأت على صيد الاسماك كصناعة علامات التحسن اكيده . وقد وصل الى الاقليم في الاونة الاخيرة فريقا دراسات من جامعة ميامي (الولايات المتحدة) وشركة ماريكلتشر المحدودة وهي شركة تقوم بتشغيل مزرعة تجارية لتربية السلاحف البحرية في جزر كايمان وذلك لاجراء دراسات حول امكانية انشاء مزارع بحرية في انيغادا . وقد درس الفريقان امكانية : (أ) تربية الاسماك الزعنفية مثل البنبان والنهاش والدلفين للاستهلاك المحلي وللتصدير ايضا ؛ (ب) وتطوير رياضة صيد الاسماك في المياه المحيطة بانيغادا ؛ (ج) وانشاء مزرعة تجارية لسمك القريدس البحرى وبيضه في البرك المالحة حول انيغادا . وقد رفعت نتيجة الدراسات المختلفة الى الحكومة . وقد طلبت خدمات مستشار في تطوير مصائد الاسماك عن طريق برنامج الامم المتحدة الانمائي بتكلفة اجمالية قدرها ٤٢٠٠٠ دولار لعام ١٩٧٥ .

(ط) في شهر تشرين الاول/اكتوبر اعلن السير ارثر لويس ، رئيس مجلس ادارة المصرف الكاريبي للانماء آنذاك ، انه بسبب النقص في عدد الموظفين ، لم يتمكن المصرف من صرف اكثر من مبلغ ٣ مليون دولار للمشاريع الحكومية المقره وذلك من اموال يقدر مجموعها بين ٦٥ مليون و ٧٠ مليون دولار .

Digitized by UNOG Library

هاء — الصناعة

٥٦ — ان القطاع الصناعي في الاقليم قطاع محدود يعتبر الردم ومواد البناء من اهم منتجاته . وتشمل الصناعات الاخرى مصنعين لانتاج المياه الغازية ، وكسارتي حجارة (تمتلك الحكومة احداهما) وصناعة منزلية لانتاج المصنوعات اليدوية .

٥٧ — وقد زار كل من الوزير الاول ، ووزير المالية السابق امريكا الشمالية في محاولة لاجتذاب الاستثمارات الى الاقليم في شكل مشاريع لاتحدث تلوثا مثل تصنيع الاسماك وانتاج اطعمة الحيوانات المنزلية الاليفة وبناء السفن واليخوت ومجموعة من الصناعات الخفيفة الاخرى .

واو — المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٥٨ — استمرت الحكومة في تحسين وتوسيع الطرق في كل انحاء الاقليم في عام ١٩٧٣ . فقد تم شق وتعبيد طريق ساحلي في جزيرة ترتولا يمتد من مبنى الجمارك الى نقطة دار الحكومة . وقد تم انجاز اعمال واسعة في فرجن غوردا وبيف ايلاند . كما تم الشروع في عمليات مسح لتشييد طرق جديدة ووضعت الخطط للحصول على اموال للعمل .

٥٩ — وفي ١٨ تشرين الاول/اكتوبر تقدم السيد ريسيال جورج زعيم المعارضة بمشروع قرار في المجلس التشريعي يطلب فيه الى وزير المواصلات والاشغال والصناعة اعتماد الاموال للاستمرار في بناء الطرق في فرجن غوردا خلال السنة المالية ١٩٧٣/١٩٧٤ . ووفقا لما قاله السيد جورج فان الحكومة قد أشارت في الميزانية التقديرية للانفاق الرأسمالي لسنة ١٩٧٣ ان عمليات تشييد الطرق ستتوقف بعد عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٦ . وقد رد السيد سيلس وزير المواصلات والاشغال والصناعة بان الحكومة مضطرة الى الالتزام بقرار شعبة الانماء البريطانية في منطقة البحر الكاريبي الخاص بشق وتعبيد الطرق . وقال السيد مادورا وزير الموارد الطبيعية والصحة العامة ان مشروع القرار الذى تقدم به السيد جورج لم يأخذ في الاعتبار الصعوبات العديدة التي تواجهها الحكومة بسبب افتقارها الى الاموال اللازمة . وقد هزم مشروع القرار بأغلبية ٦ أصوات مقابل ٣ .

٦٠ — وتم توصيل شبكات المياه الى باسيا في الشرق وسيلني بوينت في الغرب كما تم تحسين الخزانات وشبكات توزيع المياه لحمايتها من التلوث والركود . وتعمل وحدة جمع البيانات الان بالتعاون مع المعهد الكاريبي للارصاد الجوية في جامايكا في تجميع بيانات عن هطول الامطار والاحصاءات الهايدرولوجية في مختلف جهات ترتولا وفي منطقة امدادات المياه في مدينة رود تاون . وجرت المحافظة على شبكة تصريف المياه والمجارى الحالية في مدينة رود تاون وصيانتها . وطلبت الاعتمادات لتغطية خدمات الاخصائيين اللازمين لاجراء عمليات المسح وتقديم المقترحات الخاصة بمرافق تصريف المياه القذرة في منطقة رود تاون .

Digitized by UNOG Library

٦١ — واعيد تعبيد مدرج المطار في انيغادا ووسع بحيث اصبح طوله ٢٥٠٠ قدم مع اضافة ممرين طول كل منهما ٣٠٠ قدم الى طرفيه واصبح بامكانه الان استقبال انواع اكبر من الطائرات المستخدمة المستخدمة بين الجزر (انظر ايضا الفقرة ٢٦ أعلاه) . وتم اجراء هذه التحسينات بواسطة منح قدمتها شعبة الانماء البريطانية في منطقة البحر الكاريبي وبقرض قدره ١٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة قدمه مصرف سترلنج بنك اند ترست كومباني المحدود في جزيرة كايمان الكبرى . وقد اوضحت دراسة جدوى اجرتها مؤخرا شركة انيغادا كوربوريشن المحدودة (انظر الفقرات ٦٨ — ٧١ أدناه) انه بوسع مطار انيغادا ان يستقبل الطائرات المستخدمة على خطوط الطيران الدولية . وتوقفت التحسينات الجارية على مرافق مطار بيف ايلاند في عام ١٩٧٣ بسبب التأخير في الحصول على مواد البناء من المملكة المتحدة . وكان من المتوقع الانتهاء من هذه التحسينات في اوائل عام ١٩٧٤ .

٦٢ — توفر شركة طيران برناير وشركة ليوارد ايلاندز للنقل الجوى (ليات) خدمات جوية منتظمة . كما ان هناك عددا من طائرات التاكسي الجوى ، وطائرات الايجار تعمل في مطار بيف ايلاند .

٦٣ — هذا وذكر انه تم تدشين الميناء ذى المرسى العميق في مدينة بورت بيورسل في ١٧ اب/اغسطس ١٩٧٢ . وكان العمل جاريا على اعداد مقترحات بشأن ما يجب القيام به من اعمال تهدف الى التقليل من الاضرار الناجمة عن عمليات الشحن والتفريغ العادية وتلك التي تستخدم فيها الاوعية الكبيرة .

٦٤ — واستمر في عام ١٩٧٣ التوسع المطرد في استهلاك الكهرباء . فقد ازداد المستهلك من الوحدات الكهربائية في عام ١٩٧٢ بنسبة ٥٦ في المائة عنه في العام السابق ، وتشير ارقام المبيعات في النصف الاول من عام ١٩٧٣ الى ان زيادة كبيرة سوف تحدث مرة اخرى في عام ١٩٧٣ واتضح ان طاقة التوليد الحالية لن تكون كافية لتغطية الحمولة المتزايدة ، وعليه تم تقديم اقتراح باستثمار مبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار لشراء مولد للطاقة الكهربائية يعمل بالديزل وينتج ١٢٠٠٠ كيلو وات يدخل مرحلة التشغيل الكامل بنهاية عام ١٩٧٤ . ويعمل مجلس الكهرباء الان على مشاريع انمائية لامداد انحاء مختلفة من الاقليم بالقوة الكهربائية . وقد قبلت الحكومة التوصية برفع الاسعار الحالية التي قدمتها مؤسسة انماء الكومونولث . لم يكشف النقاب عن التوصيات النهائية لهذه المؤسسة بشأن السياسة الطويلة الاجل والخاصة بالامدادات الكهربائية .

٦٥ — وتقوم شركة كيبل اند وايرليس (لجزر الهند الغربية) ، المحدودة بتشغيل شبكة اليه للهاتف تربط مابين جميع الجزر الرئيسية في المجموعة ، كما انها توفر خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية من مقرها الرئيسي في ترتولا . وقد افتتحت محطة الارسال الاذاعي التجارية الوحيدة (ز . ب . ف . أ .) في الاقليم في ايار/مايو ١٩٦٥ . وفي تموز/يوليه ١٩٧٣ اعلن ان شبكة تلفزيون جزر الهند الغربية (القناة ٣) ستقيم في ترتولا جهازا للارسال الملون مع هوائي شديد التقوية مصمم خصيصا للمناطق الجبلية في الجزيرة . ومن المتوقع ان تبدأ مشاهدة البرامج في اب/اغسطس ١٩٧٣ .

Digitized by UNOG Library

زاى ـ امدادات الوقـــود

٦٦ ـ اعرب الوزير الاول ، في حديث اذاعي بتاريخ ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ عن قلقه العميق تجاه الاثر الذى سيخلفه النقص في الوقود على الاقتصاد ودعا الى تخفيض استهلاك الطاقة بمقـــدار الثلث على اساس طوعي . وقال ان الحكومة ستلتزم ، من ضمن الاشياء الاخرى ، باتخاذ التدابـــير التالية : تعيين ضابط للامدادات ، بموجب احكام قانون توزيع وتسعير البضائع ، للاشراف على توزيع مخصصات الوقود في الاقليم ؛ تخفيض ساعات العمل في اماكن بيع الوقود ؛ فرض حظر على بيع الوقـود للسفن التي لا تتبع لجزر فرجن البريطانية . ثم مضى قائلا ان هذه التدابير تمثل المرحلة الاولـــى من تدابير الرقابة ، وانها اذا فشلت في احداث الاثر المطلوب منها في مجال الحفاظ على الطاقـة فان الحكومة ستلجأ الى فرض قيود اقسى تشمل قطع التيار الكهربائي من فترة الى اخرى على اســـاس دورى وممارسة رقابة حكومية مباشرة على مرافق الوقود .

٦٧ ـ في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ غادر الوزيرالاول الاقليم في جولة شملت رحلة مقررة مـــن قبل الى ترينيداد وتوباغو ليبحث مع المسؤولين الحكوميين امكانية الحصول على امدادات اضافية مـــن الوقود . وقرر الوزير الاول ايضا الاجتماع مع مديرى شعبة الانماء البريطانية في منطقة البحر الكاريبي وكذلك حضور جلسات مؤتمر لبلدان الكومونولث في منطقة البحر الكاريبي في غيانا وكما ذكر في الفقـــرة ٣٠ أعلاه فان اعضاء الحكومة اجتمعوا في الشهر ذاته باعضاء المجلس التشريعي لجزر فرجن التابعـــة للولايات المتحدة في محاولة لتامين الحصول على الوقود من شركة هيس اويل في ذلك الاقليم.

حاء ـ تعمير انيغادا وبيكهام كاى

٦٨ ـ وافقت حكومة جزر فرجن البريطانية على عرض تقدم به مصرف سترلنغ بنك اند ترست كومبانـــي المحدود ، في غراند كايمان لاجراء دراسة للجدوى الاقتصادية لمشروع تعمير الجزء الغربي مـــن الجزيرة لتصبح منتجعا سكنيا ذا كثافة منخفضة وتأثير ذلك على بقية الجزيرة عموما ومايمكن ان يعـــود به من نفع عام على جزر فرجن البريطانية (انظر ايضا الفقرة ٦١ أعلاه) . وقد تأسست في ترتـــولا في عام ١٩٧٣ شركة تابعة لمصرف سترلنغ بـــنك اند ترست كومباني ، هي شركة انيغادا المحدودة برأسمال قدره ٧٥٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتشرع في تعمير انيغادا وفقا للتوجيهات التي تقررها الحكومة بعد استكمال دراسة جدوى شاملة .

٦٩ ـ وقد انفقت شركة انيغادا حتى الان اكثر من ١٠٠٠٠٠ دولار على جلب الخبراء الى الجزيرة ليقدموا تقارير عن : (أ) متطلبات المطار ؛ (ب) امكانية توليد الطاقة من المصادر التقليدية ومـــن المصادر الاخرى ؛ (ج) انشاء مزارع لتربية الاسماك والسلاحف البحرية ؛ (د) احتمالات تخصيـــص مناطق لمحبي رياضة الغوص العميق والغوص باستخدام القصبة . وقد شملت الدراسات الاخرى الميناء وحوضا للسفن ، والحصول على الماء العذب بازالة ملوحة ماء البحر ، والزراعة في الماء ، وتربية المواشي والمشروعات الهندسية والمجارى والتخلص من النفايات .

Digitized by UNOG Library

٧٠ — وصرح السيد جان دونسيه رئيس مصرف سترلنج بنك اند ترست كومباني المحدود بان العروض النهائية سترفع الى الحكومة في شباط/فبراير ١٩٧٤ . وقال ان التقرير سوف يبين تصاميم المباني السكنية والسياحية ، والمرافق العامة ، وكذلك المخطط الرئيسي لاستغلال وتعمير جزء من الجزيرة. وسيحوى التقرير ايضا تقييما للمنافع الاقتصادية التي ستجنيها حكومة وشعب جزر فرجن البريطانية من مثل هذا المشروع . وقال السيد دونسيه ان المفاوضات حول الاتفاق الاخير ستجرى بعد ان تتوفر للحكومة فرصة دراسة التقرير .

٧١ — ورفضت الحكومة عرضا لانشاء مصفاة بترول في الجزيرة لانها رأت ان ذلك لن يخدم افضل مصالح الاقليم . وكانت شركة مصفاة جزر فرجن في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة قد طلبت منحها حقوقا كاملة في الجزيرة وفي مياهها الاقليمية وتهجير سكانها واعادة اسكانهم في مكان اخر. وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢ ابطل المجلس التشريعي قانون انيفادا لعام ١٩٦١ وتم توسيع مطار انيفادا ليستقبل طائرات من انواع اكبر .

٧٢ — وقال الحاكم في الخطاب الذى القاه في المجلس التشريعي في ايلول/سبتمبر ان مشروع تعمير ويكهام كاى يجرى النظر اليه كمشروع يمول نفسه ذاتيا وعن طريق القروض بصورة جزئية . وقد عينت الحكومة شركة نايت فرانك اند ريتلي لتوفير الخدمات الادارية في المراحل الاولى . وقال الحاكم انه جرى احراز تقدم ملموس في الاتفاق على الشروط التي سيتقيد بها عدد من المستثمرين الذين ابدوا اهتماما في استغلال بعض المواقع الهامة . وقد وقع الحاكم ، نيابة عن الحكومة ،على اول اتفاق لاستغلال الاراضي في ويكهام كاى مع شركة ترتولا لخدمات اليخوت المحدودة . وتبلغ مدة عقد الايجار ٩٩ سنة . وستوفر خطة التعمير المقترحة خدمات شاملة لاماكن رسو السفن . اما اعمال الانشاء في الموقع فقد بدأت بالفعل . وجدير بالذكر ان ثلاثة من مصارف الاقليم الستة موجودة في جزيرة ويكهام كاى .

طاء — المالية العامة

٧٣ — لا تزال جزر فرجن البريطانية تعتمد بصورة اساسية على حكومة المملكة المتحدة في المعونة المقدمة الى الميزانية ولاغراض الانماء . وقد ذكرت حكومة الاقليم انها احرزت تقدما في الرقابة المالية وتحصيل العائدات . ففي عام ١٩٧٢ بلغ اجمالي العائدات المحصلة، لاول مرة منذ سنوات عديدة الهدف الموضوع له . ولكن الارتفاع في اسعار البضائع وتكاليف الخدمات وتسديد القروض المتبقية أتت على ماتحقق من مكاسب .

٧٤ — وفي عام ١٩٧٣ ظل الاقليم يواجه عجزا في الميزانية متراكما منذ عام ١٩٦٩ . فرغم المعونات المالية المقدمة من حكومة المملكة المتحدة والتي بلغت ١ر١ مليون دولار في ١٩٧١ و ٩٠٠ ٠٠٠ دولار في ١٩٧٢ كان العجز في نهاية عام ١٩٧٢ يبلغ ١٤٠ ٠٠٠ دولار . وقال الحاكم في الخطاب الذى القاه في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ان اسباب العجز ترجع اساسا الى تسديد فوائد الديون ودفع المعاشات التقاعدية والمكافات والالتزامات الاخرى .

Digitized by UNOG Library

٧٥ — وفي ميزانية عام ١٩٧٣ قدرت النفقات المتكررة بمبلغ ٤ر٤ مليون دولار (جرى حسابها لاغراض تحديد المعونة المالية) وقدرت الايرادات المتكررة بمبلغ ٣ر٨ مليون دولار. وذكر ان حكومة المملكة المتحدة التزمت بتقديم معونة مالية قدرها ٨٠٠٠٠٠ دولار لسد الثغرة . غير ان الارقام الخاصة بالنصف الاول من عام ١٩٧٣ ، كما اوردها الحاكم ، تدعو الى تفاؤل مشوب بالحذر في عدم حدوث عجز في بنود الميزانية المتكررة في نهاية عام ١٩٧٣ .

٧٦ — وقال الحاكم ان هدف الحكومة هو القضاء على الحاجة الى المعونات المالية في بنود الميزانية المتكررة في المستقبل القريب . وقال انه من المأمول ان تتم الاستفادة من الايراد المتأتي عن اصدار ناجح للفضة لعملة معدنية وعن عدد من اصدارات الطوابع البريدية الخاصة في تغطية العجز الناجم عن ميزانية عام ١٩٧٢ .

٧٧ — وركز كل من الحاكم والوزير الاول على المشكلة التي يواجهها الاقليم نتيجة لتسديد فوائد القروض للتعاقد عليها منذ عام ١٩٦٩ للاغراض الانمائية ، بما في ذلك مشروع توسيع شبكة الكهرباء ومطار بيف ايلاند ، والمرفأ العميق لميناء بورت بيورسيل ، ومشاريع التعمير الرئيسية الاخرى مثل مشروعي انيفادا وويكهام كاى . وفي عام ١٩٧٢ بلغ الانفاق الرأسمالي ٣ر١ مليون دولار تقريبا وهو أقل من كل من عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ (٣ر٣ مليون دولار و ٣ر٢ مليون دولار على التوالي) . وقد بلغ مجموع المنح المقدمة من المعونة البريطانية للانماء مليون دولار . ومن المتوقع ان تؤدى زيادة التسعيرة مع الزيادة المتواصلة في الطلب على القوة الكهربائية الى احداث حيوية تجارية في هذا القطاع . وسيبقى ثالوث الطرق والمدارس والمستشفيات ، وكذلك معظم مشاريع الانماء الرأسمالي الاخرى ، يمول من المنح المالية التي تقدمها حكومة المملكة المتحدة . وقد اجاز المجلس التشريعي في الاونة الاخيرة قانونا يمكن الحكومة من اجراء مفاوضات للحصول على قروض بشروط سهلة من مصرف الانماء الكاريبي لاستخدامها في مشاريع الانماء الزراعي وتقديم القروض الى الطلاب وكذلك في شبكات امدادات الماء على الارجح .

٤ — الاحوال الاجتماعية

ألف — العمل

٧٨ — اعلن في تموز/يوليه ١٩٧٣ انه قد تم نقل دائرة العمل من وزارة المواصلات والاشغال والصناعة الى وزارة الموارد الطبيعية والصحة العامة .

٧٩ — واظهرت دراسة اجرتها مصلحة العمل في حزيران/يونيه في عام ١٩٧٣ ان عدد الاشخاص الموظفين في الاقليم يبلغ ٢١٣٦ من بينهم ٦٤ في المائة من مواطني جزر فرجن البريطانية . وهناك ايضا ٨٠٠ شخص اخرين من اصحاب الاعمال الحرة او العاملين في منازل خاصة . وقدرت نسبة العطالة في الاقليم بحوالي ١٥ في المائة . ووفقا لاحكام قانون ١٩٦٩ الخاص بغير اهالى الاقليم (القيود المتعلقة بالعمالة والمهن) تم استخراج ما مجموعه ١٦٧٨ تصريح عمل خلال السنة . ويتم

Digitized by UNOG Library

استخراج التصريح في الحالات التي لا يوجد فيها كفاءات بين سكان جزر فرجن البريطانية . ويسمح قانون مساعدة الفنادق بان تكون نسبة معينة من موظفي الفنادق من المغتربين وذلك لان بعض الوظائف تتطلب مهارات وخبرات فنية لا يمكن توفيرها محليا .

٨٠ — وفي الاونة الاخيرة تم اعداد مشروع مدونة للعمل الغرض منه ضمان ان يكون جميع مستثمرى الاراضي والمستثمرين الماليين واصحاب العمل على دراية كاملة بممارسات العلاقات الصناعية في الاقليم مما يقلل من عدد المنازعات في المجال الصناعي . وفي عام ١٩٧٢ كان هناك ٦٩ نزاعا عماليا بالمقارنة مع ٥٠ نزاعا في عام ١٩٧١ . وقد تكون اتحادان عماليان جديدان في عام ١٩٧٢ .

باء — الصحة العامة

٨١ — استمر التوسع في الخدمات الطبية في الاقليم وبالذات في مجال الطب الوقائي . وطرأ تحسن عام على صحة المواطنين بفضل استمرار مشاريع التحصين ضد الامراض وبعض التحسينات العامة في نظام جمع القمامة والتخلص منها .

٨٢ — وقد بدأت حملة لابادة بعوضة الحمى الصفراء المصرية " ايديس ايجيبتي ". ومن المتوقع ان تستغرق هذه الحملة عدة سنوات . ويساهم في هذه الحملة كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الامريكية وحكومة المملكة المتحدة وبعض المتبرعين بصفتهم الخاصة .

٨٣ — وقد وضعت لوائح صحية خاصة بالاغذية من شانها ان تساعد على ضمان مستويات اعلى لحفظ ونقل الاغذية . اما اللوائح الخاصة بتربية الحيوانات فيجرى استعراضها حاليا .

٨٤ — اما برنامج الصحة العقلية الذى بدأته الحكومة في ايار/مايو ١٩٧٢ فقد تم توسيعه ليشمل علاج بعض تلاميذ المدارس كما تقرر معالجة جميع المصابين بالامراض العقلية في الاقليم . وفى الفترة بين اذار/مارس وكانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ تم الكشف على ٨٩ مريضا . ومن بين المرضى الثمانية الذين ادخلوا المستشفى نقل اثنان فقط الى مستشفى في انتيغوا .

٨٥ — وقال الحاكم في حديثه الاخير ان مبنى المستشفى الحالي سوف يستبدل بمبنى جديد يحوى عنابر اكبر ومرافق محسنة . وقد مت شعبة الانماء البريطانية في منطقة البحر الكاريبي الاموال اللازمة لغرفة عمليات جديدة وشراء معدات اخرى من شانها تحسين الاوضاع الراهنة في المستشفى الحالى الى ان تنقل الى المستشفى الجديد . واجرى الوزير الاول خلال جولته الاخيرة في امريكا الشمالية مناقشات مع مجموعة من الاشخاص في تورنتر لجمع تبرعات للمستشفى الجديد . وكنتيجة لهذه المناقشات تلقت دائرة الطب والصحة كهدية معدات تستخدم في طب العيون مما سيمكن الدائرة من افتتاح عيادة خارجية للكشف وعلاج امراض العيون . وقد تبرع الدكتور كامبل ماك ارثر وزملاؤه في المهنة في كندا بهذه المعدات .

٨٦ — وتقدم السيد بول ديورش بعرض لانشاء مؤسسة علاجية يتم تمويلها سنويا بمبلغ ١٠٠٠٠ دولار كندى تجمع عن طريق التبرعات . وتعهد السيد ديورش بدراسة امكانية تنظيم يانصيب في كندا كوسيلة لجمع الاموال لهذه الغاية .

Digitized by UNOG Library

٨٧ — واعلنت وزارة الموارد الطبيعية والصحة العامة ان طبيبا مقيما له خبرة واسعة في الجراحة والطب العام والطب النفسي في كل من ايرلندا وانكلترا وكندا والولايات المتحدة تولي مسؤوليتها ملتحقا فرجن غوردا . وسيدفع مرتب هذا الطبيب من تبرعات شهرية ستساهم بها مؤسسات الاعمال وسكان فرجن غوردا في حين تقوم الحكومة بتوفير السكن له .

٨٨ — وقد شكلت حكومة الاقليم لجنة للمساعدة في تجميع المعلومات التي تمكن الحكومة من اعداد تشريع خاص بشان اساءة استخدام العقاقير وهي ظاهرة يبدو انها اخذت تنتشر بسرعة في الاقليم.

٥ — الاحوال التعليمية

٨٩ — احتفظ الوزير الاول بحقيبة وزارة التعليم خلال عام ١٩٧٣ . وبالاضافة الى الهيئات الاستشارية النظامية شكلت لجنة للمراجعة برئاسة السيد ماكويلينفتون تودمان ، وهو احد المحامين المحليين ، لاعداد قانون جديد للتعليم . واعلن الحاكم في خطابه بتاريخ ١١ ايلول/سبتمبر ان هذه اللجنة قد أوشكت على الانتهاء من اعمالها وانه من المتوقع ان ترفع الى المجلس التشريعي مسودة قانون خلال تلك الدورة .

٩٠ — وافتتحت في بيلفيو خلال عام ١٩٧٣ مدرسة ابتدائية وضعت الخطط لبناء مدرستين ابتدائيتين اخريين خلال السنوات الثلاث القادمة . وستحل احداهما محل المدرسة المئوية الموجودة في كاروث باى بينما ستكون الاخرى في فرجن غوردا . وقال الوزير الاول في حديث اذاعي اخير له انه تم اسكان الطلاب من جزيرتي فرجن غوردا وانيفادا في دور داخلية بمدينة رود تاون ليلتحقوا بالمدرسة الثانوية هناك وانه ينظر الان في توسيع مرافق الاقامة الداخلية في المدرسة .

٩١ — في عام ١٩٧٣ منحت مدرسة جزر فرجن البريطانية الثانوية ١٥ دبلوما حسب النظام المعدل . وقد بدأ في ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ تدريس الانكليزية والتاريخ والاقتصاد على المستوى " العالي " بهدف تأهيل الطلاب لدخول المعاهد التعليمية العليا في الخارج . وتقدم كل من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) وجامعة جزر الهند الغربية المساعدة لتحسين طرق تدريس الرياضيات والعلوم. ومن بين ١٨ خريجا كانوا يشكلون في عام ١٩٧٢ الهيئة التدريسية في مدرسة جزر فرجن البريطانية العليا كان ١٦ من مواطني جزر فرجن البريطانية . وبالاضافة الى ذلك كان من المتوقع ان ينضم الى هيئة التدريس في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ستة من مواطني جزر فرجن البريطانية الذين تخرجوا من جامعة جزر الهند الغربية (كيب هيل) .

٩٢ — فيما يتعلق بالتعليم العالي قدمت في عام ١٩٧٢ خمس منح مالية للطلاب بموجب مشروع المملكة المتحدة للمنح الدراسية للكومونولث . وكان هناك اكثر من عشرين طالبا (بعضهم حائز على منح دراسية) في جامعة جزر الهند الغربية. وزادت حكومة فرجن البريطانية المساهمة التي تدفعها لجامعة جزر الهند الغربية من ١٩٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧١/١٩٧٢ الى ٥٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ وذلك لان طريقة التقييم قد تغيرت. واجاز المجلس التشريعي في الاونة الاخيرة قانونا يمكن الحكومة من الاقتراض من مصرف الانماء الكاريبي لتمويل القروض المقدمة الى الطلاب .

Digitized by UNOG Library

باء — جزر كايمان*

المحتويات

	الفقرات
١ — صورة عامة	١ — ٤
٢ — التطورات الدستورية والسياسية	٥ — ٧
٣ — الأحوال الاقتصادية	٨ — ٣٧
٤ — الاحوال الاجتماعية	٣٨ — ٤٣
٥ — الاحوال التعليمية	٤٤ — ٤٩

* صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.936 .

Digitized by UNOG Library

١ — صـــورة عامـــــة

١ — ترد معلومات اساسية عن جزر كايمان (أ) في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة فـــي دورتها الثامنة والعشرين(ب)، وفيما يلي بعض المعلومات التكميلية .

٢ — يتكون اقليم جزر كايمان من كايمان الكبرى وكايمان براك وكايمان الصغرى ، وتعرف الجزيرتان الأخيرتان كذلك باسم "كايمان الصغيرتان" ، وتبلغ مجموع مساحة الاقليم حوالي ١٠٠ ميل مربـــع . وتقع كايمان الكبرى ، وهي الجزيرة الرئيسية ، على بعد ١٨٠ ميلا تقريبا غرب الشمال الغربي مـــن أقصى نقطة غربية في جامايكا وعلى بعد ١٥٠ ميلا من جنوب كوبا . أما كايمان براك فتقع على بعـــد ٨٩ ميلا شرق الشمال الشرقي من كايمان الكبرى ، وتقع كايمان الصغرى على بعد خمسة أميال الـــى الغرب من كايمان براك .

٣ — بلغ عدد سكان الاقليم ، حسب تعداد ١٩٧٠ ، ١٠٢٤٩ نسمة ، موزعين على النحو التالي : كايمان الكبرى ٨٩٣٢ نسمة ، كايمان براك ١٢٩٧ نسمة ، كايمان الصغرى ٢٠ نسمة ، وكـــان ٦٠ في المائة من السكان من أصل مختلط و ٢٠ في المائة أفريقيين و ٢٠ في المائة أوربيين . وفي سنـــة ١٩٧٠ كان عدد سكان جورج تاون ، العاصمة ، حوالي ٤٠٠٠ نسمة ، ولا تشمل أرقـام التعـداد الكايمانيين الذين هاجروا للعمل في الخارج . غير أن الكايمانيين أخذوا ، مع الانماء الاقتصادي السريع الذي بدأ في أواخر الستينـــيات ، يميلون الى البقاء في الجزر والعمل فيها .

٤ — وتشير التقديرات الاخيرة الى أن عدد سكان الاقليم زاد الى ١٣١٠٠ عام ١٩٧٣ ، ومن هذه الزيادة حوالي ١٥٠٠ من الكايمانيين الذين عادوا الى الجزر ، معظمهم من أقطار الكاريبـي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة .

٢ — التطـورات الدستـوريـة والسياسيـة

ألف — الدستـــور

٥ — لم يطرأ تغيير على الترتيبات الدستورية التي تضمنها الأمر(الدستوري)، لجزر كايمان المؤرخ في ٢٢ آب/اغسطس ١٩٧٢ الذي وردت تفاصيله في تقرير اللجنة الخاصة الأخير (ج) . ومجمـــل

(أ) هذا الفرع قائم على أساس التقارير المنشورة والمعلومات المرسلة الى الامين العام من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامـــم المتحدة ، بتاريخ ٩ آب/اغسطس ١٩٧٣ ، عن سنة ١٩٧٢ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقـــم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع (باء) .

(ج) المرجع نفسه ، الفقرات ٥ — ١٣ .

Digitized by UNOG Library

القول ان الدستور الحالي ينص على وجود محاكم ومجلس تنفيذى وجمعية تشريعية . والحاكم مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة والخدمة العامة ، ويحتفظ بالسلطات التشريعية اللازمة لممارسته مسؤولياته الخاصة . على أنه يتوجب عليه عادة فيما يتعلق بالأمور الأخرى ، أن يتشاور مع المجلس التنفيذى في رسم السياسة وممارسة السلطات المخولة له ، ويتكون المجلس التنفيذى من الحاكم بوصفه رئيسا له ، وثلاثة أعضاء رسميين يعينهم الحاكم ، وأربعة آخرين يقوم أعضاء الجمعية التشريعية المنتخبون باختيارهم من بينهم . وتتكون الجمعية التشريعية من (أ) الحاكم ، أو رئيس الجمعية التشريعية اذا وجد من يشغل منصب الرئيس ، و (ب) ثلاثة أعضاء رسميين يعينهم الحاكم و (ج) ١٢ عضوا منتخبين انتخابا مباشرا . ومدة ولاية الجمعية أربع سنوات ما لم تحل قبل ذلك ، وللحاكم سلطة مدّ دور انعقادها أو حلها .

باء — الخدمة العامة

٦ — كانت الخدمة العامة في الاقليم تتكون ، في نهاية عام ١٩٧١ ، كما ورد في تقارير سابقة (د) من ١٢٨ موظفا مغتربا و ٢٩٦ موظفا محليا ، وذكر كذلك أن مرتبات موظفي الحكومة قد زيدت بتاريخ ١ آب/اغسطس ١٩٧٢ بسبب تزايد ارتفاع تكاليف المعيشة وضغط الطلب على الأيدى العاملة في القطاع الخاص .

٧ — أشار الأمين المالي عند تقديم الميزانية في الجمعية التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، الى أحد البنود تحت المصروفات الدورية ، وهو مبلغ ١ر٢ مليون دولار من دولارات جزر كايمان (هـ) ، الذى خصص لاعادة النظر في المرتبات ، وذكر انه قد جرت اعادة النظر في المرتبات وأعد تقرير بمساعدة خبيرين في المرتبات مبعوثين من حكومة المملكة المتحدة ومستشار في المرتبات مبعوث من الامم المتحدة بموجب برامج المساعدة الفنية لكل منهما ، وأضاف أن اعادة النظر في المرتبات ، وهو أدق استعراض للمرتبات أجرته الحكومة حتى الآن ، تم على أساس دراسة وضع الحكومة المالي ودراسة مقارنة بين القطاعين الخاص والعام وجرى التركيز على الحاجة الى تحسين وضع موظفي الخدمة المدنية بدلا من مجرد زيادة مرتباتهم .

٣ — الاحوال الاقتصادية

ألف — صورة عامة

٨ — اتسمت الفترة المستعرضة في هذا التقرير باستمرار الرخاء في جزر كايمان بسبب سرعة نمو

(د) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٨ و ١٩ .

(هـ) كل دولارين من دولارات جزر كايمان يعادلان جنيها استرلينيا . انظر كذلك الفقرتين ١٦ و ١٧ أدناه .

Digitized by UNOG Library

السياحة ، والعمران العقاري والتمويل الدولي ، وهذه هي المجالات التي يعتمد عليها اقتصاد الاقليم الى حد كبير ، ومن أبرز معالم هذا النمو تشييد المباني الجديدة للمصارف والمكاتب والشقق والمساكن والتوسع في مرافق الفنادق . واستمر الكثيرون من البحارة الكايمانيين يجدون عملا على السفن الاجنبية ، وساهمت تحويلاتهم ، رغم تأثرها بتخفيض قيمة دولار الولايات المتحدة ، في اقتصاد الجزر .

٩ — وقد ذكر الامين المالي في بيان الميزانية الذى ألقاه يوم ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ في الجمعية التشريعية أن مجموع الانتاج من السلع والخدمات مقيسا بالناتج المحلي الاجمالي ارتفع من ٣ر١٠ مليون دولار من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٠ الى ما يقدر بنحو ٢٢ مليون دولار من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٣ ، وحسب هذه الارقام يكون متوسط دخل الفرد قد زاد من ٩٤٥ دولارا من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٠ الى ١٦٨٠ دولارا من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٣ ، وهذا يمثل زيادة سنوية يبلغ متوسطها ٢١ في المائة ، وهو معدل نمو اقتصادى مذهب. وأضاف الامين المالي انه على الرغم من أن اكثر من نصف هذا النمو يمثل التضخم في الاسعار ، فقد كان النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو حوالي ١٠ في المائة سنويا ، اعلى منه في اى مكان آخر في الكاريبي .

١٠ — وللزراعة والصيد البحرى والغابات والصناعة التحويلية دور صغير في الحياة الاقتصادية للاقليم. فعلى الرغم من بعض الاهتمام بالزراعة نجد ان الارض الصخرية والاحوال الجوية ومعدل الانماء وحالة العمالة الكاملة ، علاوة على نقص الطرق المؤدية الى المناطق الداخلية ، كل ذلك حد من العودة الى زراعة الارض . وتفيد التقارير ان معظم انواع الثروة الحيوانية تتزايد بسرعة . وأكبر صناعات التصدير في جزر كايمان هي مزرعة " The Green Turtle Farm " التي تديرها شركة " Mariculture " المحدودة ، وتستخدم حوالي ١٠٠ شخص ، وقد أصدرت Mariculture مؤخرا اسهما بقيمة ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل عملياتها الانمائية ، وكان يتوقع انفاق حوالي ٢ر٥ مليون دولار من هذا المبلغ على مزرعة ثانية .

١١ — قدرت الصادرات في عام ١٩٧٢ بما قيمته ١٣٥٤٠٠ دولار من دولارات جزر كايمان ، في مقابل ٧٤٣٣ دولارا من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧١ ؛ وبلغت الواردات في هذين العامين ١٢ر٨ مليون دولار و ٩ر١ مليون دولار من دولارات جزر كايمان على التوالي ، جاءت بصفة رئيسية من الولايات المتحدة . وقد تكونت معظم الواردات من المواد الغذائية ومواد البناء والنسيج وزيت الوقود ؛ أما الصادرات فكان قوامها لحم السلحفاة المائية المجفف وأصدافها .

١٢ — وقال الامين المالي في بيان الميزانية ان عدد السياح الوافدين والدخل من السياحة قد زادا زيادة كبيرة ، كما ان العمليات المالية المنفذة قريبا من الشاطئ والتي لها مقار محلية ، وهي مصدر كبير للعوائد المباشرة للحكومة ، قد نمت بدرجة هائلة ، وهي علامة على استمرار ثقة المستثمرين القوية في استقرار جزر كايمان . أما فيما يتعلق بالتضخم الذى أثر على الاقتصاد منذ عام ١٩٧٢ فقد ذكر الامين المالي انه سيوصي باتخاذ تدابير معقولة وعملية في عام ١٩٧٤ .

Digitized by UNOG Library

باء ـ التطورات المالية

أعمال المصارف والتمويل

١٣ ـ استحوذ الاقليم ، بسبب سهولة الوصول اليه واستقراره وعدم وجود اى نوع من الضرائب المباشرة ، على مركز الملاذ من الضرائب ، فهو يقدم تسهيلات لادارة أعمال التمويل الدولية عن طريق الشركات المعفاة والشركات العادية التي لها مقار في الجزر . كما أن شركات كثيرة تحصل على تراخيص من الاقليم ، باعتباره مركزا ماليا دوليا مهما ، لانشاء مصارف أو شركات ائتمان أو كليهما لتشغيل اعمال مالية خارج الاقليم .

١٤ ـ وقد تم تسجيل ١ ١٥٥ شركة جديدة في الفترة من ١ كانون الثاني /يناير الى ٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٣ وبذلك بلغ مجموع المؤسسات المالية في الاقليم ٥ ٠٧١ مؤسسة (٤ ٠٠٠ مؤسسة مالية في عام ١٩٧٢) . وعلاوة على ذلك منحت تراخيص الى ٥٦ مصرفا وشركة ائتمان جديدة في الفترة من كانون الثاني /يناير الى تشرين الاول /اكتوبر من تلك السنة ، وبذلك وصل المجموع الى ١٣٨ .

١٥ ـ وفيما يلي بعض المصارف الدولية وشركات الائتمان الكبرى العاملة في الجزر : بنك باركليز انترناشيونال ، ليمتد ؛ بنك أوف مونتريال ترست كوربوريشن (كايمان) ، ليمتد ؛ كانيديان امبيريال بنك أوف كومرس ؛ كانيديان امبريال بنك أوف كومرس ترست كومباني (كايمان) ، ليمتد ؛ فيرست ناشيونال سيتي بنك ؛ رويال بنك ترست كومباني (كايمان) ، ليمتد ؛ سويس بنك أند ترست كوربوريشن ليمتد ؛ بنك أوف نوفا سكوتشيا ؛ بنك أوف نوفا سكوتشيا ترست كومباني (كايمان) ليمتد ؛ رويال بنك أوف كندا ؛ وورلد بنكنج أند ترست كوربوريشن (كايمان) ، ليمتد ، التابع لبنك أوف أمريكا ؛ نورثوسترن بنك أوف نورث كارولينا . ويزداد عدد الكايمانيين العاملين في قطاع التمويل ، رغم أن غالبية الوظائف العليا لا يزال يحتلها الاجانب .

العملة

١٦ ـ من الجدير بالذكر (و) انه قد بدأ التعامل بعملة جديدة في الاقليم هي دولار جزر كايمان وذلك اعتبارا من أيار/مايو ١٩٧٢ . وسعر الصرف لها هو ٢ر٠ دولار من دولارات جزر كايمان للجنيه الاسترليني ، كما يذكر ان الحكومة قررت في حزيران /يونيه ١٩٧٢ ، على أثر تحرير المملكة المتحدة للجنيه الاسترليني من سعره الثابت ، تعويم العملة الجديدة مع الجنيه الاسترليني الى ان تتحقق العودة الى سعر ثابت للصرف .

١٧ ـ وأعلنت الحكومة رسميا في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٤ ان الدولار الكايماني سيرتبط بدولار الولايات المتحدة بدلا من الجنيه الاسترليني . وقد اتخذ هذا الاجراء ، كما ذكر بيان الحكومة ، من أجل

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع باء ، الفقرات ٢٧ — ٣٠ .

Digitized by UNOG Library

تخفيف ارتفاع مستوى التضخم ؛ وفضلا عن ذلك فقد اثر التخفيض المستمر للجنيه الاسترليني اثناء فترة التعويم الحالية لاسعار الصرف تأثيرا كبيرا الضرر على أسعار الواردات . وقال البيان ان دولار جزر كايمان سيعاد تقييمه ويصبح سعر الصرف الجديد للعملة هو ١ دولار كايماني لكل ١٫٢٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وسيسمح بتعويم دولار جزر كايمان مقابل الجنيه الاسترليني وجميع العملات الاخرى عدا دولار الولايات المتحدة والعملات المرتبطة به . وكشف البيان النقاب عن أن الحكومة ستسنّ تشريعا تعدّل بموجبه قانون العملة في جزر كايمان كي يسمح لها بالتعامل بدولار الولايات المتحدة والاحتفاظ بودائع بهذه العملة .

جيم — السياحة

١٨ — استمر التوسع في السياحة بسرعة في الاقليم ، وتواصل برنامج النهوض بالسياحة لعام ١٩٧٣ محققا نتائج طيبة ، وكشفت أرقام السياح الوافدين عن زيادة ملحوظة عن العام السابق ، وكانت هذه الارقام أعلى من المتوسط في هذه المنطقة . ونتيجة لذلك ارتفع شغل الفنادق بنسبة ١٠ في المائة . ولم يخطط لانشاء فنادق جديدة في عام ١٩٧٣ ، ولكن حدثت تجديدات في عدة فنادق قائمة ، كما كان العمل يسير سيرا حسنا في توسيع فندق غراند كايمان هوليداى إن من ١٢٥ حجرة الى ١٨٣ حجرة .

١٩ — وبلغ مجموع ما أنفقه الزوار في عام ١٩٧٣ مبلغ ١٠ ملايين دولار من دولارات جزر كايمان . وقد زار الجزر حوالي ٤٠٠٠٠٠ سائح في عام ١٩٧٣ ، ويقدر ان يرتفع الرقم الى ٥٠٠٠٠٠ في عام ١٩٧٤ .

٢٠ — وقد أنشأت الحكومة ادارة السياحة بناء على تقرير قدمه مستشارو المسح السياحي ، وكان من المقرر ان تخرج هذه الادارة الى الوجود في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ . وقد اقترح الامين المالي في بيان الميزانية تخصيص مبلغ ٣٦١٠٧٤ دولارا من دولارات جزر كايمان لنفقات الادارة في عام ١٩٧٤ . والقصد من زيادة مبلغ ١٠١٠٧٤ دولارا من دولارات جزر كايمان على ميزانية ١٩٧٣ هو مواجهة التكاليف المتزايدة في الانفاق الدورى والمساعدة في انشاء مكتب سياحي جديد في شيكاغو .

٢١ — وأصدرت حكومة جزر كايمان في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بيانا عن السياحة كانت أبرز نقاطه ما يلي :

(أ) سيمارس الاقليم سياسة الانماء الموجه بالنسبة للسياحة . فالنمو السريع طفرة واحدة في السياحة قد يودى ببيئة الجزر التي يسهل التأثير فيها ، كما يضع اعباء على كاهل المرافق الاساسية والقوى العاملة المحلية لا قبل لها بها ؛

(ب) ستبنى حجرات الفنادق حسب الحاجة لمواصلة احداث توسع مناسب في صناعة السياحة يوفر الرخاء الاقتصادى للشعب ؛ مع تجنّب الزيادة في المباني فوق الحاجة ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) لن يسمح باقامة كازينوات او دور اخرى للقمار ، ومع ذلك فسترحب الحكومة بطلبات الترخيص الجديدة لمطاعم ومرافق رياضية ومحلات وغير ذلك من المشروعات السياحية ؛

(د) ستبذل الجهود لتأمين وجود رحلات طيران منتظمة تلبي الطلب ، وستنتهج سياسة مفتوحة بالنسبة لتوفير الموظفين لصناعة السياحة . وقد خططت الحكومة لتنفيذ دورات تدريب رسمية لتمكين الكايمانيين مع الوقت من دخول كافة نواحي صناعة السياحة .

دال ـ العمران العقارى

٢٢ ـ استمر ازدهار حركة البناء خلال الفترة المستعرضة في التقرير ، يغذيها الطلب على انشاء المصارف والمكاتب والمساكن والفنادق والمنازل . وواصلت هيئة التخطيط المركزية التي أنشئت عام ١٩٧٢ توجيه العمران العقارى في الجزر بمساعدة مستشار في التخطيط المكاني من الامم المتحدة .

٢٣ ـ وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ذكر رئيس شركة بلو كاريبيان لاند كوربوريشن ليمتد ومديرها الادارى ، وهي شركة كايمانية تشتغل في كافة نواحي عمران الاراضي في الاقليم ، ان أعمال العمران على وشك البدء على نطاق واسع في مقاطعة إيست إند. وتتضمن الخطط ، حسب قوله ، انشاء مرافق سياحية من كافة الأنواع ، وميدان للغولف ، وساحات للتنس ، ورياضات مائية ، خلال العامين أو الاعوام الثلاثة القادمة . ويقال ان الشركة حصلت على ترخيص من هيئة التخطيط المركزية ببناء مجمع لمجمع كوند ومنيوم يتكون من ٥٥ وحدة سكنية ، ويقال ايضا انها تملك ٨٠٠ فدان من الاراضي الداخلية واكثر من ٧٠٠ قدم يطول شاطئ كوليبر وساوث ساوند .

٢٤ ـ وذكر تقرير في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ان شركة روتكوفسكي وبرادفورد وشركاهما ، وهي الشركة التي تولت الهندسة العمارية لمباني الجمعية التشريعية ومباني المحاكم في جورجتاون ، قد عينت لاعمال التخطيط الرئيسية والمعمار والهندسة لأكبر مشروع لانماء المجتمع في كايمان الكبرى ، وهو مشروع ميناء غفرنور . ويقول التقرير ان من المتوقع ان يقدم المخطط الرئيسي الجديد للمشروع الذى يشغل ٤٥٠ فدانا الى سلطات التخطيط في أوائل شباط/فبراير ١٩٧٤ .

٢٥ ـ وفي آب/اغسطس ١٩٧٣ اتم فريق مساحي ، عينته الحكومة لضمان النمو المنتظم في صناعة العقارات ، رسم حدود وتسجيل ٢٧٢١ قطعة ارض في الاقسام الريفية من وست باى في القسم الشرقي من كايمان براك . وكان من المخطط ان يتم العمل في كايمان براك في نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ . وذكر ان تكاليف المسح خلال الفترة المنتهية في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ بلغت ٢٤٩٥٢٦ دولارا من دولارات جزر كايمان ، دفعت منها حكومة المملكة المتحدة ١٥٢٣٥٠ دولارا من دولارات جزر كايمان .

هاء ـ المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٢٦ ـ في عام ١٩٧٢ كان ٥٠ ميلا من الطرق الصالحة لاستعمال السيارات في كايمان الكبرى البالغ

Digitized by UNOG Library

طولها ٨٠ ميلا معبّدة . وكان طول الطرق في كايمان براك حوالي ٢٥ ميلا معظمها معبّد .

٢٧ — ذكر الامين المالي في بيان الميزانية ان العمل الذى ستقوم به ادارة الاشغال العامة في عام ١٩٧٤ سيشمل اعادة بناء حوالي ٢٨ ميلا من الطرق بين وست باى وبودن تاون ، وتشييد مكاتب جديدة للادارة . ويبلغ مجموع التكاليف ما يزيد على ١ر٥ مليون دولار من دولارات جزر كايمان وستمول من قرض قيمته ١ر٣ مليون دولار كايماني تم الترتيب له بالاتفاق بين مجموعة من ستة فروع محلية لمصارف تجارية دولية .

٢٨ — والمطار الرئيسي في الاقليم هو مطار أون روبرتس في كايمان الكبرى ، وقد ذكر الامين المالي انه ستجرى محاولة للحصول على تكاليف تمويل مبنى المطار الجديد عن طريق قرض معفي من الفائدة من حكومة المملكة المتحدة . وأضاف أن المرحلة الاولى من العمران ، وهي تتضمن اقامة مخزن جديد للبضائع وخزان للمياه ، ستبدأ في أوائل عام ١٩٧٤ ، وستدبر تكاليفها البالغة ١٨٠٠٠٠ دولار كايماني من الضرائب المحلية .

٢٩ — وتربط الخطوط الجوية الكوستاريكية والخطوط الجوية الكايمانية (وهي شركة طيران محلية تملك الحكومة ٥١ في المائة من أسهم رأس مالها) ما بين الاقليم وميامي وجامايكا وكوستاريكا برحلات جوية منتظمة ، كما تقدم الخطوط الجوية الكايمانية خدمات النقل بين الجزر . وقد بلغ عدد المسافرين الذين وصلوا جزر كايمان بطريق الجو ٤٣٤٤١ في عام ١٩٧٢ ، مقابل ٣٥٢٢٠ في العام السابق .

٣٠ — ولا توجد خطوط ملاحية كبرى تخدم الاقليم ، ولكن عددا من البواخر الكايمانية وبواخر الولايات المتحدة يعمل بانتظام بين موانئ ميامي وتامبا بفلوريدا وجزر كايمان ، وتربط الاقليم بمواصلات بحرية . وتبحر بعض البواخر بين الجزر وجامايكا ، كما تقوم سفن أصغر برحلات غير منتظمة من هندوراس حاملة الفواكه والخضروات والاخشاب .

٣١ — وذكر الامين المالي في بيان الميزانية ان مصرف الانماء الكاريبي سيمول ٨٠ في المائة من تكاليف تحسين مرافق الميناء في جورج تاون ، التي تبلغ ٩٧٥٠٠٠ دولار من دولارات جزر كايمان ، وستقدم الحكومة باقي التكاليف . وتتضمن الخطة ، المتوقع استكمالها في عام ١٩٧٥ ، توسيع ميناء جورج تاون ليتسع للسفن الأكبر حجما . وقد بلغ وزن البضائع التي وصلت الجزر عن طريق ميناء جورج تاون في عام ١٩٧٣ حوالي ٤١٠٠٠ طن (٢٢٠٠٠ طن في ١٩٧٠) .

٣٢ — وتواصل التوسع في خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية القومية والدولية في الاقليم . وقد زاد عدد المشتركين في خدمات التلكس الدولية في عام ١٩٧٢ الى ٥٢ مشتركا ، معظمهم من المؤسسات المالية العاملة في الاقليم . وحدث توسع في نظام الهاتف كذلك ، كما ذكر أن سعة خدمات البرق ستزداد من ١٢ الى ٢٤ قناة .

٣٣ — وتزود شركة المنافع الكاريبية المحدودة جزيرتي كايمان الكبرى بالكهرباء أما كايمان براك فتزودها بالكهرباء شركة كايمان براك للكهرباء والاضاءة ، ولا تعمل اى شركة اخرى للمرافق العامة في الاقليم . وتتكون مصادر المياه الحالية من الآبار وخزانات تجميع مياه الامطار فوق الاسطح .

Digitized by UNOG Library

واو ـ التمويـــل العـــام

٣٤ ـ بلغت تقديرات الايرادات المنقحة لعام ١٩٧٣ مبلغ ٦ر٢ مليون دولار من دولارات جـــزر كايمان ، وبلغ مجموع تقديرات المصروفات المنقحة ٦ر٥ مليون دولار كايماني . وقد اشار الاميـــن المالي في بيان الميزانية امام الجمعية التشريعية الى عام ١٩٧٣ على أنه " عام ناجح جدا مـــن الناحية المالية " ، وذكر كذلك ان دائرة الجمارك ودائرة البريد قد أعيد تنظيمهما لتحسين كفاءتهما .

٣٥ ـ وبالنسبة لميزانية الاقليم لسنة ١٩٧٤ قال الامين المالي انه لن تتخذ تدابير جديدة لجباية الضرائب في الدورة الحالية للجمعية ، وذكر ان الزيادة على ضريبة التبغ والمشروبات الكحولية ، التي أقرت في الجلسة السابقة للجمعية ، ستكمل متطلبات الدخل لعام ١٩٧٤ ، وأنه سيجرى البحث عن سبل أخرى لجباية الضرائب في هذه الأثناء .

٣٦ ـ وتبلغ تقديرات الايرادات لعام ١٩٧٤ ، كما ذكر الامين المالي ، ١ر٧ مليون دولار مـــن دولارات جزر كايمان ، وهذا المبلغ يمثل معدل نمو يبلغ ١٥ في المائة زيادة على تقديرات الدخـــل المعدلة لسنة ١٩٧٣ . وتبلغ تقديرات المصروفات (بما فيها المصروفات الدورية والأساسية التي تمول من الايرادات المحلية) ٣ر٨ مليون دولار من دولارات جزر كايمان ، وتتكون المصروفات الأخرى من مشروعات المعونة الانمائية التي تقدمها المملكة المتحدة (٣٧٤ ٨٦٤ دولارا من دولارات جـــزر كايمان) والمشروعات التي تمول بمقتضى ترتيبات تسليف (٥ر٢ مليون دولار كايماني) ، وبذلك يبلغ مجموع المصروفات المقدرة ٧ر١١ مليون دولار كايماني . ويسمح قانون اعتماد مخصصات الميزانيـــة انفاق مبلغ ٥ر١١ مليون دولار كايماني خلال السنة المالية ١٩٧٤ . أما الفرق (وهو مبلغ أقـــل من الشيء من ٠٠٠ ١٦٠ دولار كايماني) فقد صدر اذن به فعلا بموجب قوانين اخرى . وقـــد خصصت معظم الميزانية لتحسين مرافق الاقليم الصحية والتعليمية ومرافق الشرطة والخدمات الاخـــرى والارتفاع بمستواها . كما خصص مبلغ كبير لاعادة النظر في المرتبات تحت بند المصروفات الدوريـــة (انظر الفقرة ٧ آنفا) .

٣٧ ـ وذكر الامين المالي أن حكومة المملكة المتحدة قررت عام ١٩٧٣ ، بعد اعادة تقييم الوضع الاقتصادي لجزر كايمان ، أن الاقليم ، باعتباره اقليما غنيا نسبيا ، لم يعد مؤهلا لتلقي منحـــة معونة مالية مجانية من المملكة المتحدة بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٧٤ ، وان حكومة المملكة المتحـــدة ستقدم عوضا عن ذلك مساعدة في شكل قروض معفاة من الفائدة بنفس المستوى الحالي للمنحة الماليـــة وذلك لمدة السنوات الثلاث التالية اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٧٤ . وهذه القروض ستكون قابلة للسداد على مدى ٢٥ سنة مع فترة اعفاء لمدة ست سنوات يبدأ بعدها السداد .

٤ ـ الاحوال الاجتماعية

ألف ـ اليد العاملة

٣٨ ـ ان مصادر اليد العاملة في الاقليم محدودة ، ويرجع ذلك من ناحية الى العوامل المكانيـــة

Digitized by UNOG Library

مثل المساحة الصغيرة للجزر وقلة سكانها ، ومن ناحية أخرى الى تنافس الطلب على مهارات معينة قليل توفرها نتيجة لشكل الانماء في الاقليم وسرعته خاصة في السنوات الخمس الاخيرة .

٣٩ — ويخضع جميع العمال المهاجرين لقانون الحماية الكايماني لعام ١٩٧١ ، وهناك نقابتا عمال مسجلتان هما اتحاد البحارة العالمي (٦٠٠ عضو في عام ١٩٧٢ ، منهم ٧٫٥ في المائة من الكايمانيين) ورابطة سائقي سيارات الاجرة بجزر كايمان ، المسجلة في عام ١٩٦٥ .

باء — الصحة العامة

٤٠ — يشرف على الخدمات الصحية رئيس الادارة الطبية ، وهو جراح ، ويتولى ادارة المستشفى الحكومي في كايمان الكبرى . ويساعده طاقم موظفين يتكون من أربعة أطباء وطبيب أسنان ومفتش صحة وممرضات وموظفين في مجالات طبية أخرى . وفي عام ١٩٧٣ عين مدير اداري للمستشفى للعمل مع رئيس الادارة الطبية في تحسين الخدمات الطبية بصفة عامة .

٤١ — والمستشفى الحكومي به ٣٦ سريرا ، وهو مجهز تجهيزا حسنا بمعدات حديثة للقيام بالرعاية الطبية العادية والطارئة . وقد بني في كايمان براك مستشفى صغير بدون طاقم طبي مقيم وجهز من تبرعات طوعية . ويوجد كذلك ستة مراكز صحية (أربعة في المقاطعات النائية في كايمان الكبرى واثنان في كايمان براك) .

٤٢ — وتعتبر عودة بعوضة الحمى الصفراء الى كايمان الكبرى بعد غيبة عشرين عاما ، على حد قول الامين المالي ، نكسة كبيرة لوحدة البحوث الخاصة بالبعوض ومقاومته ، ولكن الوحدة متفائلة من امكانية القضاء عليها مرة أخرى في عام ١٩٧٤ ان لم يرد المزيد منها من الخارج .

٤٣ — وحسب بيان الامين المالي سيرتفع الانفاق الدورى على الخدمات الصحية بمقدار ٨٠٠٠٠ دولار كايماني في عام ١٩٧٤ بحيث تبلغ الخدمات الجديدة والمصروفات الرأسمالية في هذا القطاع ٢٧٠٠٠٠ دولار كايماني .

٥ — الاحوال التعليمية

٤٤ — يشرف على النظام التعليمي في الاقليم مجلس التعليم ، وهو مسؤول عن رسم السياسة التعليمية وتنظيم ادارة المدارس الحكومية . والتعليم اجبارى لجميع الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ و ١٥ سنة .

٤٥ — وكان مجموع التلاميذ المقيدين في المدارس الابتدائية الحكومية والمدرسة الثانوية المتعددة المناهج (وتضم مدرسة اعدادية في كايمان براك) ٢١١١ في عام ١٩٧٢ . وبالاضافة الى هذه المدارس توجد خمس مدارس خاصة تشرف عليها الكنيسة ، اثنتان منها فيهما اقسام ثانوية .

٤٦ — ولا يستطيع الاقليم توفير جميع المدرسين اللازمين للأغراض التعليمية ، ولذلك يجرى تدبير

Digitized by UNOG Library

بعض المدرسين من منطقة الكاريبي ومن المملكة المتحدة وكندا ، ومعظم المدرسين المحليين تم تدريبهم في معاهد المعلمين في جامايكا .

٤٧ — أما التعليم العالي فتقدمه الكلية الدولية في جزر كايمان ، وهي تعمل برخصة مؤقتة مدتها خمس سنوات وتمنح شهادة جامعية ، على ان معظم طلبة جزر كايمان الذين يواصلون تعليمهم العالي يدرسون في معاهد في الخارج . وتسهم حكومة جزر كايمان في مصاريف جامعة جزر الهند الغربية . ويتلقى بعض الكايمانيين منحا دراسية من صندوق المساعدة الذى تقدمه المملكة المتحدة لتمكينهم من حضور دورات في المملكة المتحدة .

٤٨ — وذكر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ان برنامج المعونة الانمائية الذى تقدمه المملكة المتحدة قد قدم منحة قدرها حوالي ٢٧٨ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لاستكمال المدرسة الثانوية الكايمانية ، وهي مدرسة ثانوية كبيرة وشاملة وتخدم الجزر الثلاث في الاقليم .

٤٩ — وسيبلغ الانفاق الحكومي الدورى على التعليم ، حسب بيان الامين المالي ، مبلغا يقدر بـ ٧٤٠ ٠٠٠ دولار كايماني في عام ١٩٧٤ ، وهو مبلغ يمثل اكثر من ١١ في المائة من مجموع الانفاق الدورى في الميزانية .

Digitized by UNOG Library

جيم — مونتسيـرات *

المحتويات

	الفقـــرات
١ — صورة عامة	١ — ٢
٢ — التطورات الدستورية والسياسية	٣ — ١٤
٣ — الاحوال الاقتصادية	١٥ — ٤٥
٤ — الاحوال الاجتماعية	٤٦ — ٥٠
٥ — الاحوال التعليمية	٥١ — ٥٦

* صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.944 .

Digitized by UNOG Library

١ ـ صورة عامة

١ ـ ترد معلومات اساسية عن مونتسيرات (أ) في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) ، وفيما يلي بعض المعلومات التكميلية .

٢ ـ كان عدد سكان الاقليم في التعداد الاخير الذى أجرى في نيسان/ابريل ١٩٧٠ ، ١٢ ٣٠٠ نسمة ، معظمهم من أصل أفريقي او مختلط . وفي عام ١٩٧١ ، وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات ، قدر عدد السكان بما مجموعه ١٣ ٠٧٦ نسمة ، وكان طائفة السكان البيض هناك تتكون من حوالي ٣٠٠ ساكن . وبالاضافة الى هذا العدد كان الكثيرون من المونتسيراتيين يعيشون خارج البلاد ، ومن هؤلاء ٢١٦ يعملون في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٢ ـ التطورات الدستورية والسياسية

ألف ـ الدستور

٣ ـ ظلت الترتيبات الدستورية للاقليم على ما جاء وصفه في التقرير الاخير للجنة الخاصة (ج) . وموجز القول ان الهيكل الحكومي يتكون من : (أ) حاكم تعينه الملكة ؛ و (ب) مجلس تنفيذى يتكون من الحاكم رئيسا ، ورئيس الوزراء ، وثلاثة وزراء آخرين ، وعضوين بحكم منصبيهما (رئيس الدائرة القانونية والامين المالي) و (ج) مجلس تشريعي يتكون من الحاكم ، وهو الذى يرأس المجلس ، وعضوين بحكم منصبيهما (رئيس الدائرة القانونية والامين المالي) وعضو معين ، وسبعة أعضاء آخرين ينتخبون من الدوائر الانتخابية التي يمثلها شخص واحد على أساس الانتخاب العام للبالغين .

باء ـ الانتخابات

٤ ـ أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ عن فوز الحزب الديمقراطي التقدمي بجميع المقاعد السبعة التي تشغل بالانتخاب في المجلس التشريعي ، وعلى أثر الانتخاب عين السيد برسيفال اوستين براميل ، رئيس الحزب الديمقراطي التقدمي ،

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من التقارير المنشورة ومن المعلومات المرسلة الى الامين العام من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم .

(ج) المرجع نفسه ، الفقرة ٥ .

Digitized by UNOG Library

رئيسا للوزراء . وفي أواخر عام ١٩٧٢ استقال السيد ج . أ . اوزبورن ، وزير الزراعة والتجارة والأراضي والاسكان لمعارضته ممارسة تحديد الاسعاركوسيلة من وسائل مكافحة التضخم ، والسيد جون دبلن وهو عضو منتخب في المجلس التشريعي ، من الحزب الديمقراطي التقدمي .

٥ — وفي ٧ آب/اغسطس ١٩٧٣ دعا السيد برامبل الى انتخابات مبكرة لتفادى اى مواجهة عنصرية خطيرة في الاقليم ، حيث أبلغ عن وقوع عدد من الأحداث ضد البيض خلال الاثنى عشر شهرا السابقة . وقد دعا السيد برامبل الناخبين ،في اذاعة بالراديو على أثر حل المجلس التشريعي ، الى اعطائه سلطة " تحريم العنصرية " ، وهي مسألة ضحت الحكومة في سبيلها بنصف مدة ولايتها تقريبا حسب قوله . وأضاف أن أنشطة العنصريين خلقت " جوا من عدم الاطمئنان يمكن أن يعيق جهود الانماء ، بل ويجعل من الصعب للغاية على هذا البلد ، ان لم يكن من المستحيل ، تحقيق الطفرة الاقتصادية الضرورية لاستمرار حياة شعبنا " . ولذلك حث الناخبين على " اتخاذ موقف واضح وحاسم دفاعا عن بقائكم ذاته " .

٦ — وشدد السيد برامبل على أنه يجب على الاقليم " ان ينتهج في وضوح واقناع سياسة عادلة ومتزنة تحرم العنصرية " ،والا نفر الاستثمار والمعونة الاجنبيان اللذان تحتاجهما البلاد من أجل الانماء . وأشار في هذه المناسبة الى قرار حكومته بمنع تقسيم الاراضي لصالح الاجانب واشتراطها اشتراك القطاع المحلي بنسبة ٥١ في المائة في الاعمال الجديدة ، والى سياسة تصاريح العمل التي تهدف الى ضمان تمتع المونتسيراتيين بفرص العمل في الاقليم . وحذر قائلا " اننا لن نسمح بالخلط بين سعينا لهذه الاهداف وأنشطة العنصريين الهدامة لأن موقف الحكومة يمكن أن يساء فهمه اذا سار كلا النشاطين جنبا الى جنب وبذلك تصبح البلاد في نظر العالم خارجة على القانون " .

٧ — ولم تتنافس في انتخابات المجلس التشريعي التي أجريت في ٢٠ أيلول/سبتمبر اى أحزاب سوى الحزب الديمقراطي التقدمي ، رغم ان ثمانية اشخاص دخلوا الانتخابات كمستقلين . وقد بني الحزب الديمقراطي التقدمي حملته الانتخابية على اساس الوطنية والقومية ومناهضة العنصرية . وكان السيد برامبل قد صرح في اجتماع عام عقد في وقت سابق من ذلك الشهر ان جهود الحكومة للتدقيق في السماح للأجانب باقامة مشروعات تجارية ولحماية مصالح اصحاب المشروعات المحليين لا تعني عدم الترحيب بالمستثمرين الاجانب . ويقال ان بعض المنافسين من الحزب الديمقراطي التقدمي قد وجهوا النظر بشكل خاص الى أن التهديد العنصرى لا يكاد يذكر وانه لا توجد اية حركة " قوة سوداء " منظمة في مونتسيرات .

٨ — وقد فاز الحزب الديمقراطي التقدمي في النتائج النهائية للانتخابات بخمسة مقاعد من المقاعد السبعة التي تشغل بالانتخاب ، بينما ذهب مقعدان للمستقلين فاز بهما السيد ج .أ . اوزبورن ، الوزير السابق للزراعة والتجارة والاراضي والاسكان ، والسيد جوشوا ويكس . وبمجرد اعلان النتائج دعا الحاكم السيد برامبل الى تشكيل حكومة جديدة .

٩ — وقال السيد برامبل ، تعليقا على فوز حزبه ، ان نتائج الانتخابات كانت مشجعة جدا ، وانه ، مع وضع علاقته الخاصة بالعضوين المستقلين اللذين انتخبا مؤخرا في الاعتبار ، يرى أن النتائج تدل على " رفض شعب مونتسيرات الكامل لأى شكل من أشكال العنصرية " . وانه يعتقد ،

Digitized by UNOG Library

بناء على ذلك ، انه قد تم ارساء أساس للتعاون بين السكان الاجانب والسياح والمونتسيراتيين . ولاحظ ان وزراء الحكومة قد زادوا جميعا من النسبة المئوية للأصوات التي حصلوا عليها بالمقارنة بالانتخابات السابقة ، وقال ان الحكومة قد نجحت في الحصول على تأييد عام لموقفها .

١٠ — وأشار الحاكم ، في كلمة ألقاها في الجلسة الاولى للمجلس التشريعي الجديد يوم ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ، الى السلطة التي سعت الحكومة للحصول عليها لتحريم العنصرية في مونتسيرات بقوله :

" ستسعى الحكومة الى تأمين أحوال من العدالة الاجتماعية عن طريق تبني مشاورات لدراسة التركيب الاجتماعي لمجتمعنا سعيا منها لتحديد التغيرات الاجتماعية التي تدعو الحاجة اليها . وستتخذ الحكومة كذلك خطوات عملية للقضاء على أى مظاهر في مجتمعنا يمكن أن تهدد سلم أى فرد او جماعة من الافراد تشكل جزءا من مجتمعنا ، أو تمس سعادتهم او حقوقهم أو رفاهيتهم " .

ثم أوضح خطوط السياسات التي ستنتهجها الحكومة الجديدة بهدف تحسين النواحي الاخرى للحالة في الاقليم . وفيما يلي موجز لهذه السياسات .

جيم — الاصلاح الدستورى

١١ — قال الحاكم في كلمته المشار اليها أعلاه ان الحكومة تنظر في مسألة الاصلاح الدستورى وتسعى الى الحصول على موافقة حكومة المملكة المتحدة على : (أ) انتخاب رئيس للمجلس التشريعي من خارج المجلس ليحل محل الحاكم في منصب رئيس المجلس ، و (ب) تعيين عضو آخر في المجلس ، يعين بمشورة رئيس الوزراء .

دال — التطورات الاخرى

١٢ — مما يذكر (د) انه قد تم التوقيع ، في ختام المؤتمر الثامن لرؤساء حكومات الكومنولث الكاريبي الذى عقد في جورجتاون بغيانا خلال شهر ابريل ١٩٧٣ ، على اتفاق جورجتاون الذى وقعه جميع أعضاء رابطة التجارة الحرة في الكاريبي ما عدا أنتيغوا ومونتسيرات (وقد وقع المستر برامبل على الاتفاق بعد ذلك في ١٠ كانون الاول / ديسمبر) . وينص الاتفاق ، في جملة أمور ، على انشاء المجتمع الكاريبي ، ليضم السوق الكاريبية المشتركة ؛ وعلى تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا بين الاعضاء على مدى عدد من السنين ، وعلى تنسيق السياسة الخارجية ، وعلى تحقيق التعاون الوظيفي في مجالات معينة .

(د) المرجع نفسه ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٩ — ٤٠ .

Digitized by UNOG Library

١٣ — وقد وقعت الدول الاربع المستقلة (بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وغيانا) على معاهدة انشاء السوق الكاريبية ،في شاغوارامس ،بترينيداد وتوباغو ،في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، وبدأ العمل رسميا بهذه السوق الكاريبية يوم ١ آب/اغسطس . وقد انضمت مونتسيرات ،بعد موافقة مجلسها التشريعي ، الى خمسة أعضاء آخرين في رابطة التجارة الحرة في الكاريبي (هي بليز ودومينيكا ، وغرينادا ،وسانت فنسنت ،وسانت لوشيا) في التوقيع على المعاهدة في كاستريس ، بسانت لوشيا ، في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، وبذلك أصبحت هذه البلدان مؤهلة لعضوية السوق الكاريبية المشتركة اعتبارا من أول آيار/مايو . ولم توقع سانت كتس — نفيس — انغويلا ، وهي عضوا آخر في رابطة التجارة الحرة في الكاريبي ، على المعاهدة . وأوضح رئيس وزرائها ان حكومة المملكة المتحدة لن تسمح لحكومته بالتوقيع على المعاهدة بالنيابة عن جزيرة أنغويلا (هـ) ، الا انه طلب من أعضاء السوق الكاريبية المشتركة محاولة ايجاد طريقة لادخال بلاده في السوق الكاريبية المشتركة بدون عضوية رسمية . وقد أصدرت الحكومات الموقعة على المعاهدة قرارا فيما بعد تعلن فيه عن عزمها على الحفاظ على أوثق الروابط الاقتصادية الممكنة مع اقليم سانت كتس — نفيس — أنغويلا .

١٤ — وفي تقرير اصدرته الحكومة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، أوصى السيد هارولد والر من المملكة المتحدة ،وكان قد عين مفوضا لاعادة النظر في المرتبات — بزيادة عامة في مرتبات موظفي الحكومة . واذا أقرت هذه الزيادة (وهي اول زيادة منذ ١٩٦٩) فستكلف الحكومة مبلغا اضافيا قدره ٨٣٥ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي (و) في السنة . وقد حث المفوض حكومة المملكة المتحدة على تزويد الاقليم بالمزيد من المساعدة للميزانية كي يمكن دفع مرتبات تنافسية للفنيين المونتسيراتيين لحفزهم على البقاء والعمل في بلدهم بدلا من الهجرة . ومن أهم التوصيات الأخرى تقصير أسبوع العمل وانشاء نظام منفصل للخدمة يستوعب كل الموظفين غير المثبتين حاليا . وقد ذكر متحدث حكومي أنه ستجرى دراسة التقرير ولكن المشكلة هي في نقص الاموال اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة فيه .

٣ — الاحوال الاقتصادية

ألف — صورة عامة

١٥ — حقق اقتصاد الاقليم تقدما كبيرا في الستينات ،كما ورد في موضع سابق (ز) ، ولكن التوسع

(هـ) استعادت حكومة المملكة المتحدة المسؤولية المباشرة عن شؤون أنغويلا بمقتضى أحكام قانون أنغويلا لسنة ١٩٧١ .

(و) العملة المحلية هي دولار شرق الكاريبي ، والجنيه الاسترليني يعادل ٤٫٨٠ دولارا من دولارات شرق الكاريبي .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ،المرفق ، الفرع جيم، الفقرة ١٠

Digitized by UNOG Library

بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢ كان بمعدل أبطأ من ذلك بكثير . فقد زاد الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة من ١١ر٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي الى ١٤ر١ مليونا ، بينما انخفض معدل النمو السنوى من ٢٠ر٥ الى ٥ره في المائة . وارتفع نصيب السياحة والتشييد بمعدل أسرع منه في أنصبة الحكومة (زاد في السياحة والتشييد من ٢ر٨ مليون الى ٣ر٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي ، وفي أنصبة الحكومة من ٢ر٦ مليون الى ٣ر٠ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي) وارتفعت تجارة التجزئة من ١ر٨ مليون الى ٢ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي ؛ والزراعة من ١ر٩ مليون الى ٢ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي ، كما حققت قطاعات اخرى من قطاعات الاقتصاد ، بما فيها الصناعة التحويلية والمرافق العامة والنقل ، بعض التقدم وان كانت مساهمة كل منها بسيطة .

١٦ — والاقليم متخصص في انتاج عدد محدود من السلع الزراعية للتصدير ، وهو يعتمد اعتمادا كبيرا على السلع المستوردة (بما فيها بعض المواد الغذائية) في تلبية الاحتياجات المحلية . وتزيد قيمة الواردات عادة عن قيمة الصادرات ، ولكن العجز يغطي عادة من معونة من المملكة المتحدة والانفاق السياحي والعقارات التي يشتريها الاجانب وتحويلات المهاجرين . وبلغت قيمة الواردات ١٢ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٧٢ (كانت ٨ر٦ مليون دولار في عام ١٩٧١) ، أما الصادرات فبلغت ٣٦٩ ٧٤١ دولارا من دولارات شرق الكاريبي (مقابل ٣٠٣ ٤٩٤ دولارا في عام ١٩٧١) ، ومعظم تجارة الاقليم تتم مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والبلدان والاقاليم الاخرى في منطقة الكاريبي .

١٧ — واستعرض رئيس الوزراء ، السيد برامبل ، الوضع الاقتصادى في مونتسيرات ، في بيان الميزانية الذى ألقاه في المجلس التشريعي في أوائل ١٩٧٣ فذكر أن الهبوط المستمر في النشاط الزراعي في عام ١٩٧٢ قد أضعف الوضع التجارى في الاقليم ، ومع ذلك فقد واصل الاقتصاد بمجمله نموه كما يتضح من ازدياد التحسن في صناعات اعمال المصارف والسياحة والتشييد . وقال ان الحكومة سعيا منها للتقليل من اعتماد مونتسيرات الكبير على الاستثمار والمعونة الاجنبيين وعلى السياحة ، قد انتهجت سياسة تهدف الى توسيع قاعدة اقتصادها . وتقوم هذه السياسة التي كشفت عنها الكلمات التي ألقاها مؤخرا رئيس الوزراء والحاكم ،على اساس أربع نقاط هي : (أ) الاستفادة الى أقصى حد من المصادر البشرية والطبيعية ، و (ب) فرض رقابة أكبر على البيئة الاقتصادية في مونتسيرات ، و (ج) الاستفادة على النحو الأمثل من المزايا المستخلصة من الاستثمار المحلى والاجنبي و (د) زيادة ملكية المونتسيراتيين لانشطة الاعمال و / أو الاشتراك فيها ، ما كان ذلك ممكنا .

١٨ — وقد وقع في الآونة الاخيرة تطوران هامان في المجال الاقتصادى هما : (أ) انشاء مؤسسة التمويل الانمائي والتسويق ، في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ ، بمساعدة من مصرف الانماء الكاريبي والمملكة المتحدة ، للنهوض بالانماء الزراعي والصناعي و (ب) اعادة تنظيم اللجنة التخطيطية والاستشارية بأن عهدت اليها مسؤولية النهوض بتخطيط وتنسيق مشروعات الانماء الحكومية وزيد عدد أعضائها لتضم رؤساء المصالح الحكومية وأحد الاقتصاديين .

١٩ — ورغم جهود الحكومة للحد من الارتفاع التضخمي المتزايد فقد تواصل ارتفاع تكاليف المعيشة في مونتسيرات ، ففي الفترة من نيسان /ابريل ١٩٧٢ الى آذار/ مارس ١٩٧٣ وصل الرقم القياسي

Digitized by UNOG Library

لسعر التجزئة الى ١٧٩٫٤ نقطة (١٠٠ في نيسان/ابريل ١٩٦٤) ، ثم استفحل التضخم بسبب نقص الوقود الذى وصفه السيد برامبل بأنه أزمة قومية . وقد اتخذت الحكومة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر تدابير للاقتصاد في الوقود وغيرها من الاجراءات لتخفيف العجز ، ولكن دلائل المستقبل الاقتصادى لعام ١٩٧٤ لا تبدو مطمئنة بسبب حالة الوقود .

باء ـ الاراضي ، والعمران العقارى ، والسياحة

٢٠ ـ تفيد المعلومات المقدمة من حكومة المملكة المتحدة عن سنة ١٩٧٢ بأن مجموع مساحة أراضي الاقليم هو ٢٥ ٣٣٠ فدانا ، مصنفة على النحو التالي : أراض زراعية : ١٧ ٥٥٩ فدانا ، غابات : ٥ ٠٠٠ فدان ، طرق وقرى واراض بور ١ ٣٨٩ فدانا ، مناطق العمران الحضرى والعقارى : ١ ٣٨٢ فدانا .

٢١ ـ ولا يسمح لغير المونتسيراتيين بامتلاك الاراضي الا في المناطق المخصصة للعمران العقارى والنية المعلنة للحكومة هي عدم زيادة هذه المناطق ، ومنع تقسيم الاراضي لصالح الاجانب. وقد أنشئت مصلحة الاراضي لادارة الاراضي الحكومية بما فيها الاراضي الواقعة في المناطق العقارية ، ويدير المصلحة مجلس ادارة مشكل بموجب تشريع برلماني من سكان محليين . وقد بيعت في السنوات الاخيرة ٣ ٥٠٠ قطعة أرض لأناس من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وفي عام ١٩٧٢ كانت الحكومة منهمكة في تقسيم أراض للاسكان ، ووفرت ٣٤٠ قطعة سكنية للبيع للجمهور . وجرى بناء مائة وسبعين منزلا ، بعضها لا يزال في طور التشييد ، وبذلك أصبح المجموع ٤٠٩ منازل . ويعتقد انه من المحتمل أن يستمر الازدهار في حركة البناء خلال عام ١٩٧٥ . كذلك تتقدم عملية تشييد المساكن والدور المتوسطة التكاليف ، للراغبين في العيش في الجزيرة بعد تقاعدهم ، تقدما سريعا .

٢٢ ـ وترتبط صناعة السياحة في مونتسيرات ارتباطا وثيقا بالعمران العقارى ، فقد انخفض عدد زوار الجزيرة من ٨ ٣٨٠ في عام ١٩٧٠ الى ٧ ٢٧٠ في عام ١٩٧١ ولكنه زاد الى ١٢ ٥٢٩ في عام ١٩٧٢ ، وأقام عدد كبير منهم في مساكن مستأجرة من ملاك يقضون معظم وقتهم خارج البلاد ، ويرجع نمو هذا النوع من السياحة جزئيا الى عدم توفر الفنادق الكافية . وكان عدد أسرّة الفنادق عام ١٩٧٣ في الجزيرة ١٢٠ سريرا (مقابل ٨٠ سريرا في عام ١٩٧١) .

٢٣ ـ وأعلن الحاكم في كلمته الاخيرة عن عزم الحكومة على تشجيع انماء السياحة وتولى السكان المحليين امورها ، ويقال ان التركيز ينصب على تشييد فنادق صغيرة يمتلكها ويديرها الاهالي المحليون .

جيم ـ الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الاسماك

٢٤ ـ مما يعوق الانماء الزراعي أن الأراضي القابلة للزراعة محدودة ، كما يعوقه سوء توزيع الاراضي ، وصغر حجم العمليات الزراعية ، وعدم ملاءمة الاحوال الجوية والطبوغرافية ، والنقص

Digitized by UNOG Library

في تسهيلات الائتمان والتسويق . وفي عام ١٩٧٢ خصص ٢٥٧٢ فدانا للمحاصيل الحقلية و ١٩٥ ٣ فدانا للمراعي و ٣٠٠ فدان لمحاصيل الاشجار و ٤٩٢ ١١ كانت غير مستغلة ، وتتكون بصفة رئيسية من مناطق هامشية . ويستغل الارض قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ مزارع قروى بموجب ملكية مطلقة المدة بصفة عامة ، ويقل متوسط الحيازة عن فدانين ، وتمتلك الحكومة حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ فدان أغلبها قابل للانماء كمراع .

٢٥ — وكانت قيمة الصادرات الزراعية الرئيسية في عام ١٩٧٢ كما يلي : الفلفل ٠٦٩ ٢٨ دولارا من دورات شرق الكاريبي ، القطن الطبي وبذور القطن ٦٨١ ٢٥ دولارا من دولارات شرق الكاريبي، التمر الهندى ٨٣٧ ١١ دولارا من دولارات شرق الكاريبي ، الطماطم ٢٤٩ ٧ دولارا من دولارات شرق الكاريبي ، الليمون الحامض ٢٥٤ ٢ دولارا من دولارات شرق الكاريبي ، المانجو ١٨٣ ٢ دولارا من دولارات شرق الكاريبي . ولأول مرة يبز الفلفل القطن كأثمن محصول للتصدير (وكان القطن يوما مصدر الدخل الرئيسي للفلاح) ، وقد تضاءلت أهمية القطن بسرعة على الرغم من جهود الحكومة للتوسع في زراعته وتحسينه . وتناقص انتاج المحاصيل من مجموع ٠٦٣ ١١٣ رطلا الى ٨٩١ ١٦ رطلا ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى نقص اليد العاملة لجمع المحصول يدويا وما تبع ذلك من تجزؤ الممتلكات العقارية السابقة الى حيازات صغيرة . وتوجه الحكومة جهودها بصفة خاصة نحو الزراعة الكثيفة لمحاصيل الخضر والفاكهة .

٢٦ — وقد لفت السيد برامبل الانتباه في حديثه الاخير (انظر الفقرة ١٧) الى سوء توزيع الاراضي ، وقال ان الكثيرين من المونتسيراتيين الراغبين في العمل في الزراعة لا يملكون أية أراض ، بينما الكثير من الأراضي المتاحة يمتلكها قلة قليلة ليس لها اهتمام بالزراعة . وقد بدأت الحكومة ، واضعة ذلك في اعتبارها ، في اجراء مفاوضات تهدف الى احداث توزيع للأرض يكون أكثر انصافا ، وترتيبات لايجار الاراضي تلاقي قبولا أكبر في أنحاء الاقليم . وتتوخى الحكومة الاستيلاء على مناطق زراعية مناسبة ، على أن تنتهج هذه السياسة بحزم متى توفرت الموارد المالية وغيرها .

٢٧ — وبخصوص المشروعات الزراعية الكبرى قال السيد برامبل ان العمل قد بدأ في خطة استيطان الاراضي في أتواى (١١٢ حيازة مختلفة الاحجام وتصل مساحة بعضها الى ٤٠ فدانا) وان كان لا يزال أمامها الكثير ، وانه يجرى النظر في الطرق والوسائل المناسبة لتوفير تسهيلات الرى للمزارع المتخصصة ، وان تخطيط استخدام الاراضي من أجل استيطان زراعي مجد في هرميتاج وترانتس يسير في طريقه المرسوم وسيبدأ توزيع الحيازات في وقت قريب .

٢٨ — وتطرق السيد برامبل الى الانتاج الزراعي فشدد على الحاجة الى جعل العمل الزراعي اكثر جاذبية للشباب عن طريق ادخال أساليب الزراعة العلمية العصرية . وستعيد الحكومة ادخال نظام المشروعات التعاونية بطريقة مرحلية منظمة للمساعدة في الانماء الزراعي . وذكر أخيرا أنه ينتظر ان تنشئ مؤسسة الانماء والمال والتسويق نظاما للاقراض الزراعي وان تستحدث تنظيما كفؤا للتسويق وهذا من شأنه أن يخدم اى نظام حسن التخطيط للانتاج الزراعي . وقال ان مؤسسة التمويل الانمائي والتسويق قامت خلال الشهور الستة الاولى من انشائها بشراء وبيع انتاج زراعي قيمته ٠٠٠ ٣٥٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي ، وأقرت ، حتى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، ما مجموعه ٣٤ قرضا تصل قيمتها الى ٨٠٠ ٦٢ دولار من دولارات شرق الكاريبي من اجل الانماء الزراعي .

Digitized by UNOG Library

٢٩ — وباضمحلال مركز القطن حدث تحول في اتجاه الانتاج الحيواني خاصة أبقار اللحم ، ويهدف انتاج اللحوم حاليا الى توفيرها للسوق المحلية ، ولكن يجرى بين الحين والحين تصدير الحيوانات الحية . ويتوقع زيادة الطلب على الثروة الحيوانية بسبب نمو السياحة .

٣٠ — وفي عام ١٩٧٢ كان يوجد في مونتسيرات ٣ ٠٤٢ رأسا من الغنم و ٢ ٧٩٠ رأسا من الماعز و ٢ ٢٥٠ خنزيرا و ١ ٨٦١ رأسا من الأبقار ، وقد شرعت الحكومة في تطبيق برنامج للقضاء على الآفات والأمراض ، وخطة للثروات الحيوانية تهدف الى تحسين السلالة والمراعي وموارد المياه ولاسيما بغرض مساعدة المستأجرين في مناطق اعادة الاستيطان . وقد وافق مؤخرا قسم الانماء البريطاني في الكاريبي ، وهو امتداد لوزارة الانماء لما وراء البحار في المملكة المتحدة ، على منحتين مجموعهما ٨٥٠ ٧٥ دولارا من دولارات شرق الكاريبي ، وذلك لانشاء وحدة للثروة الحيوانية في برود بركس إستيت ، كمرحلة اولى في خطة الحكومة للثروة الحيوانية . كما اقترحت الحكومة اقامة وحدة أخرى من هذا النوع في ووتوركس إستيت . ومن أجل مساعدة مربى الدواجن تسعى الحكومة الى تطوير بدائل محلية للعلف المستورد الغالي الثمن .

٣١ — ولا يزال صيد الاسماك محصورا في عمليات الصيد بقوارب صغيرة في المناطق المحاذية للشاطئ . وقد بلغ مجموع الصيد ١٤٠ ٣٦٧ رطلا في عام ١٩٧٢ ، بزيادة ٤٦ ٧٩٠ رطلا عن سنة ١٩٧١ . وقد منحت مؤسسة التمويل الانمائي والتسويق ١٢ قرضا مجموعها ٢٨ ٢٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي خلال المدة من كانون الثاني / يناير الى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، لشراء قوارب ومعدات للصيد . وتتعرض منطقة الصيد المجاورة للشاطئ للافراط في الاستغلال ، وقد تستنفذ مواردها في المستقبل القريب . وتخطط الحكومة لوضع برنامج لتدريب الصيادين على الصيد في المياه العميقة ، وستغطي تكاليف هذا البرنامج (٤٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) الى حد كبير من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٣٢ — وتعتزم الحكومة كذلك ، حسب قول الحاكم ، الاضطلاع ببرامج أخرى معينة تشمل : (أ) مواصلة ترشيد ملكية الاراضي ؛ و (ب) محاصيل البساتين ؛ و (ج) خطة للتوسع في الانتاج الحيواني ؛ و (د) زيادة التمويل من مؤسسة الانماء والمال والتسويق .

دال — الصناعة

٣٣ — قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد قطاع صغير ، يتكون من صناعات خفيفة موجهة نحو تلبية احتياجات السوق المحلي ، ومن أهداف مؤسسة التمويل الانمائي والتسويق تشجيع نمو هذا القطاع . وقد قدم مصرف الانماء الكاريبي قرضا مقداره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي لاستخدامه في توفير اماكن للمصانع ولتقديم قروض للصناعات الصغرى . وستدار المبالغ بمعرفة المؤسسة . وقد وافقت المؤسسة على أربعة قروض صناعية مجموعها ٨٣ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي خلال المدة من كانون الثاني / يناير الى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ . ومن التدابير الاخرى التي اتخذتها الحكومة للنهوض بالانماء الزراعي التخفيضات الجمركية وحوافز ضرائب الدخل .

Digitized by UNOG Library

٣٤ — وذكر المستر برامبل في بيان الميزانية الاخير ان الحكومة تحاول تشجيع انشاء عدد من الصناعات القائمة على الزراعة ، وأشار الى ان احد خبراء منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة يقوم بتقديم المشورة للحكومة بشأن امكانية اقامة مدبغة ، والى توقع وصول خبير في الصناعات الغذائية الى الاقليم في أوائل ١٩٧٤ في مهمة تدوم سنتين . وقال ان الحكومة تبذل جهودا للنهوض بالحرف اليدوية (بمساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي) ولاجتذاب شركات اجنبية قادرة على اتاحة فرص العمل وخاصة للنساء ، لأنهن المجموعة الكبرى الوحيدة التي تعاني من بطالة خطيرة في الوقت الحاضر . وقد عقدت الحكومة محادثات مع شركة كاريبية كبيرة في هذا الصدد . وأوضح السيد برامبل انه سيطلب الى اى شركة من الشركات عبر القومية المهتمة بالاضطلاع باستثمارات في الاقليم ان تبيع جزءا كبيرا من أسهمها الى أشخاص مونتسيراتيين أو الى الحكومة ما كان ذلك ممكنا .

٣٥ — وذكر الحاكم في كلمته التي ألقاها مؤخرا (أنظر الفقرة ١٠ اعلاه) ان الحكومة ستتخذ التدابير اللازمة لتحسين جاذبية الاقليم كمقر لبعض الصناعات ، وانها ستعين خبيرا في التخطيط الصناعي بمساعدة احد البلدان الاكثر نموا في المجتمع الكاريبي . وقد ذكر في آذار/مارس ١٩٧٤ ان خبيرا في التخطيط وآخر في الانماء الصناعي قد عينا من جامايكا وترينداد وتوباغو ، وان وصولهما الى مونتسيرات كان متوقعا في وقت قريب . وفي نفس الشهر أرسلت منظمة العمل الدولية خبيرا الى الاقليم في مهمة مدتها عام واحد لدراسة امكانية تطوير صناعة الجلود .

هاء — اعمال المصارف

٣٦ — في أيار/مايو ١٩٧٢ انضم مصرف تجارى دولي الى مجموعة مصارف بلايموث وبذلك اصبح عدد المصارف العاملة في الاقليم ثلاثة هي : باركليز بنك انترناشيونال ليمتد وريال بنك اوف كندا وتشيس مانهاتن بنك من الولايات المتحدة . وواصلت هذه المصارف التوسع في عملياتها ، على حدّ قول رئيس الوزراء ؛ وقد زادت الاصول والودائع والقروض لدى هذه المصارف فيما بين تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧١ وتشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٢ بنسبة ٣٥ و ١٨ و ٣٫٥ في المائة على التوالي .

واو — المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٣٧ — بلغ طول الطرق المفتوحة للمرور خلال الفترة المستعرضة حوالي ١٥٠ ميلا منها ٩٠ ميلا صالحة للسير في جميع الاحوال الجوية . وبلغ عدد المركبات المرخص بها ١٢٢١ مركبة في عام ١٩٧١ و ١٢٣٩ في عام ١٩٧٢ . وقد أعلنت شعبة الانماء البريطانية في الكاريبي في شهر آب/اغسطس ١٩٧٣ انها قد اعتمدت مبلغ ٢٤٩٩٢٦ دولارا من دولارات شرق الكاريبي لاستكمال مشروع انشاء طريق كان العمل به قد بدأ في عام ١٩٧١ .

٣٨ — وذكر في آذار/مارس ١٩٧٤ ان الحكومة ، توقعا منها لزيادة حادة في حركة النقل الجوى خلال السنوات القليلة التالية نتيجة لعمليات الانماء في الاقليم ، قد طلبت من شعبة الانماء البريطانية في الكاريبي ان تجرى دراسة لتقييم جدوى توسيع مدرج مطار بلاكبورن القريب من بلايموث ، والبالغ

Digitized by UNOG Library

طوله ٤٠٠ ٣ قدم ،أو اعادة تخطيطه ، بحيث يتسع للطائرات الاكبر حجما . وتسيّر شركة ليوارد ايلاندز للنقل الجوى رحلات جوية دولية . وفي سنة ١٩٧٢ هبطت في المطار ٢٠٥٨ طائرة وبلغ عدد القادمين ١٧ ٤٣٦ والمغادرين ١٦ ٤٨١ ، في مقابل ١٦٥٣ طائرة هبطت في المطار و ١٥ ٥١٤ مسافرا قدم و ١٥ ٣٢١ مسافرا غادر المطار في عام ١٩٧١ .

٣٩ — وبلايموث هي الميناء الوحيد ، وفي عام ١٩٧٢ دخلته ٤٥٦ سفينة ودفعت ما عليها من رسوم ، وأفرغت ٢٩ ٩٧٧ طنا من البضائع وشحنت ٣٢٩ طنا ، وكانت أرقام ١٩٧١ هي ٤٠٨ سفينة و ٢٣ ٨٢٣ طنا واردة و ٤٦٩ طنا صادرة . وقد ذكر في آذار/مارس ١٩٧٤ أن الحكومة تنظر في خطتين لانماء الميناء ،الاولى وهي من اعداد كود وشركاه وتهدف الى استكمال حاجز المياه الحالي على مراحل وانشاء حاجز مماثل بتكاليف تقدر بمبلغ ١ر٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي . أما الخطة الثانية التي وضعها ديريك براون ، مدير الاشغال العامة ، فتقترح اكمال عمليات الدعم السفلي للحاجز الحالي ومدّه ليصبح رصيفا لرسو السفن بغاطس ١٨ قدما تقريبا . وقيل ان الحكومة عبرت عن رأيها بأن خطة براون تمتاز بأن تكاليف التشييد والصيانة أقل وان تخطيط الميناء سيوجه نحو استيعاب السفن حاملة أوعية الشحن الكبيرة . ويعتقد ان العمل في بعض المشروعات الصناعية ، ومنها مصنع للتعليب ، يتوقف بصفة اساسية على استكمال مرافق الميناء المحسنة.

٤٠ — وقد زاد مجموع عدد أجهزة الهاتف التي ركبتها شركة البرق واللاسلكي (لجزر الهند الغربية) المحدودة ، من ٦٨٣ في عام ١٩٧١ الى ٨٨٣ في عام ١٩٧٢ ، وتقدم الشركة كذلك خدمات الهاتف والبرق والتلكس الدولية .

٤١ — اما الطاقة الكهربائية فتقدمها شركة الخدمات الكهربائية لمونتسيرات المحدودة ، وتملكها الحكومة بالاشتراك مع مؤسسة انماء الكومنولث ، وقد وفرت الشركة ما مجموعه ١١ر٧ مليون كيلووات في عام ١٩٧٢ (٢٣ر٦ مليون كيلووات في عام ١٩٧١) . وذكر متحدث باسم الحكومة في آذار/مارس ١٩٧٤ ان مصرف الانماء الكاريبي يدرس تقريرا أعده خبير من الامم المتحدة بشأن امكانيات وجود الطاقة الحرارية الارضية في مونتسيرات ، وانه ستجرى مناقشة امكانية اقامة مشروع لاستغلال هذه الطاقة مع فريق من الخبراء الكنديين المسؤولين عن معونة الانماء الدولية .

٤٢ — وقد نقلت ادارة مرفق المياه في الاقليم من ادارة الاشغال العامة الى هيئة المياه اعتبارا من أول نيسان/ابريل ١٩٧٢ . وقدمت الحكومة الكندية ما يقرب من ١ر٠ مليون دولار كندى خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٢ لتمويل برنامج لانماء المياه . ويرمي البرنامج الى تخفيف نقص المياه في مونتسيرات الناتج عن نقص كمية الامطار ومياه الينابيع . وتم تركيب ١٧ خزانا للمياه في نقاط استراتيجية في الجزيرة ،وكان من المتوقع أن يبدأ تشغيلها في آب/اغسطس ١٩٧٣ .

زاى — التمويل العام

٤٣ — تدل تقديرات الميزانية المعتمدة من المجلس التشريعي لسنة ١٩٧٣ على أنه كان من المتوقع ان تصل عوائد الايرادات الدورية الى ٤ر٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي (بما فيها

Digitized by UNOG Library

مساعدة من حكومة المملكة المتحدة قدرها ٣ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) ، وان يبلغ الانفاق ٢ره مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي . وقدرت العوائد المحلية ، ومعظمها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، بمبلغ ٥ر٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي . وبنود الانفاق الرئيسية هي : الخدمات الاجتماعية ٧ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي ، المواصلات والاشغال ٧ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي ، والشرطة ٧٠٠ ٣٩٢ دولار من دولارات شرق الكاريبي ، والزراعة والتجارة والاراضي والاسكان ٦٦٠ ٣٧٨ دولارا من دولارات شرق الكاريبي . وقد انشئ صندوق للانماء لأول مرة في عام ١٩٧٣ وضعت فيه كل الايرادات ويدفع منه كل الانفاق الرأسمالي . وكان لتقديرات ميزانية صندوق الانماء مصدران رئيسيان للدخل هما : الرصيد الذى لم ينفق من منح الانماء الجارية التي تقدمها المملكة المتحدة (٢٥٠ ٩٩٦ دولارا من دولارات شرق الكاريبي) ومخصصات المعونة المقدمة من المملكة المتحدة في ١٩٧٣/١٩٧٤ (٦ر٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) . وتضمنت تقديرات الميزانية اعتمادات لمشروعات مثل الاشغال العامة (٦ر٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) والمصادر الطبيعية والاسكان (٧٥٠ ٣٩٢ دولارا من دولارات شرق الكاريبي) والخدمات الاجتماعية (٢٠٠ ١٣٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي) والخدمات المتفرقة والمشروعات الصغرى (٢٠٠ ٣٦١ دولار من دولارات شرق الكاريبي) .

٤٤ — ذكر السيد برامبل عند تقديم تقديرات الميزانية الى المجلس التشريعي انه على الرغم من ان المصروفات المقترحة تزيد زيادة كبيرة عنها في أى سنة سابقة فهي لا تعكس سوى الاحتياجات الضرورية للاقليم . وان الحكومة تقدر الزيادة الضخمة في منحة المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة ولكنها لم يكن بوسعها الموافقة على احد التغييرات التي تقترحها . وان الحكومة تشعر بقلق متزايد ازاء عدم قدرتها ، بسبب قلة الامكانيات المالية ، على متابعة الاتصالات والمبادرات في مجال النهوض بالصناعة . وشدد السيد برامبل على أهمية الحصول على الوسائل المالية للاستفادة من الاتصالات التي أجريت بالفعل ، وذكر ان الحكومة ستثير الموضوع من جديد مع المملكة المتحدة . وقال السيد برامبل ، لافتا النظر الى عدم توفر مبالغ كافية لتمويل البرنامج الرأسمالي لسنة ١٩٧٣ ، ان الاستفادة الكاملة من مصادر رأس المال المتاحة تتطلب القدرة على تعديل البرنامج بسرعة وسهولة لتلافي آثار التأخير غير المتوقع في اعداده وتنفيذه ، وان ادراج عدد من المشروعات لا ينتظر أن تتوفر لها مبالغ في الحال يوفر هذه القدرة على التعديل . وأخيرا أعلن السيد برامبل أن الحكومة مصممة على مواصلة سياسة اقتصادية واجتماعية حصيفة علاوة على الاستمرار في الادارة الكفؤة والفعالة لشؤون مونتسيرات المالية .

٤٥ — وقد ظلت المشروعات التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في منطقة الكاريبي (بما فيها مونتسيرات) حتى عام ١٩٦٩ تمول على أساس طارئ ، وفي الاعوام من ١٩٦٩ الى نهاية ١٩٧١ خصصت أرقام مستهدفة للبلدان ، ثم خصصت عن المدة ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ أرقام التخطيط الارشادى كما أقره مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٤ عن المدة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ ، تبعا لذلك . وبلغ مجموع المبالغ المتاحة للاقليم للمدة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ مبلغ ٠٠٠ ٣٣١ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بينما بلغت المساعدة المتوخاة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ما مجموعه ٠٠٠ ١٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٤ ـ الاحوال الاجتماعية

ألف ـ اليد العاملة

٤٦ ـ في سنة ١٩٧٢ كان مجموع السكان العاملين في الاقليم ٣٧٦٩ ، غالبيتهم العظمى عمال غير مهرة وشبه مهرة ، وكان ١١٦٧ من مجموع العاملين يشتغلون في تقديم الخدمات ، و ٨٧٩ في التشييد والتركيب ، و ٧٦٨ في الزراعة وصيد الاسماك ، و ٣٨٢ في الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الصحية ، و ٢٠٤ في الصناعة التحويلية وعدد مماثل في النقل والتخزين والمواصلات ، و ١١٥ في التجارة . وتشكل البطالة بين النساء ، حسب قول رئيس الوزراء ، مشكلة خطيرة (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه) .

٤٧ ـ وتحاول الحكومة ، كما ذكر في القسم السابق ، توسيع فرص العمالة عن طريق اتخاذ سلسلة من التدابير للتعجيل بالانماء الاقتصادى ، وفضلا عن ذلك فهي تدعو الى انتهاج سياسة تهدف الى توفير تدريب صناعي محسّن للعمال المحليين (انظر الفقرة ٥٤ أدناه) .

٤٨ ـ وادارة العمل هي المسؤولة عن النهوض بالصالح العام للعمال وعن تأمين السلم الصناعي وعن التفاوض بشأن أى نزاعات بين العمال واصحاب العمل . وقد ارسلت منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٣ مستشارا الى الاقليم للمساعدة في اعادة صياغة تشريعات العمل ذلك ان الكثير منها قد فات أوانه .

باء ـ الصحة العامة

٤٩ ـ وفي عام ١٩٧٢ كانت الصحة العامة وخدمات حفظ الصحة تحت اشراف رئيس الادارة الطبية ، يساعده طبيبان اقليميان وجراح وطبيب اسنان ، وكان بالاقليم كذلك ثلاثة أطباء عموم . ويخدم الاقليم مستشفى عام (٦٠ سريرا) وثلاثة مراكز صحية وتسعة مستوصفات في مقاطعات الاقليم ودار للعجزة . وقد ذكر الحاكم في كلمته التي ألقاها مؤخرا أن الحكومة ستوفر خدمات علاجية وطبية محسنة وان العمل سيبدأ في الحال في تشييد مستشفى جديد (٦٧ سريرا) . وذكر ان شركة بوستلمان انترناشيونال ليمتد قدمت عطاء للمستشفى الجديد في نيسان/ابريل ١٩٧٤ .

٥٠ ـ ويقدر أن الانفاق الدورى على الخدمات الطبية والعلاجية قد ارتفع من ٤٠١ ٤٨٤ دولارا في عام ١٩٧٢ الى ٥٣٦ ٥٤٤ دولارا من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٧٣ .

٥ ـ الاحوال التعليمية

٥١ ـ ذكر الحاكم في كلمته التي ألقاها مؤخرا أن الحكومة تعتزم زيادة استثمارها في التعليم مرة أخرى .

Digitized by UNOG Library

٥٢ — ويبين الجدول التالي الحالة بالنسبة للمدارس وقيد التلاميذ في عام ١٩٧٢ :

	المدارس	عدد التلاميذ المقيدين
التعليم الابتدائي	١٦ (أ)	٢٨٥٣
التعليم الاعدادى	١	١٣٥
التعليم الثانوى	١	٢٤٦
التدريب الفني والمهني	٢	٤٩

(أ) منها مدرستان تتلقيان المعونة ومدرستان لا تتلقيان المعونة اما باقي المدارس في الاقليم فجميعها تديرها الحكومة .

٥٣ — والتعليم الابتدائي والاعدادى مجاني لجميع الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٥ سنة وتقدم المدرسة الثانوية برنامجا أكاديميا للتلاميذ بين الذين تتراوح اعمارهم بين ١١ و ١٩ سنة . ويوصل هذا البرنامج التلاميذ الى شهادة الثانوية العامة (G.C.E.) لكامبريدج (المستوى المتقدم) وقد بدأ تنفيذ خطط لاعادة تنظيم الخدمات التعليمية تتضمن بناء ثلاث مدارس اعدادية يلتحق بها التلاميذ الذين تتراوح اعمارهم بين ١٢ و ١٥ سنة من الذين لم يحصلوا على مكان في المدرسة الثانوية ، وقد بدأت احدى المدارس الاعدادية العمل في أيلول /سبتمبر ١٩٧٢ ، وعند استكمال المدارس الاخرى سيكون التعليم الابتدائي قاصرا على فئة العمر ٥ — ١١ سنة .

٥٤ — ومن التطورات الاخرى المهمة في مجال التعليم خلال عام ١٩٧٢ افتتاح كلية مونتسيرات الفنية الجديدة في أيلول /سبتمبر ، ونتيجة لذلك أغلقت المدرسة التجارية الصغيرة . وتقدم الكلية برامج دراسية مدة كل منها عامان في حرف البناء وفي فنون المكاتب ، ومع تركيب المعدات الجديدة ستبدأ دورات اضافية تشمل الكهرباء وميكانيكا السيارات والتبريد ، ويوجد كذلك مركز للدراسة الخارجية .

٥٥ — ويعتبر تدريب عدد كاف من المدرسين المونتسيراتيين من أكبر المشاكل في الانماء التعليمي ، ففي عام ١٩٧٢ كان هناك ١٢٠ مدرسا في المدارس الابتدائية والاعدادية ، منهم ٧٠ مساعدا من غير المؤهلين . وكان في المدرسة الثانوية ١٨ مدرسا (منهم ٣ مساعدين من غير المؤهلين) . وكان التركيز منصبا خلال العام على الاحتفاظ بالمستوى الحالي للتدريب في الكلية وزيادة مجالات التدريب اثناء العمل . وكان ١٥ مدرسا يواصلون برامج تدريب مختلفة في الخارج ، والتحق ٢٥ مدرسا بدورات في مركز تدريب كورك هيل حيث كانوا يشتركون كذلك في برنامج تدريبي خاص أثناء العمل يضطلع به مدربون قدمتهم حكومتا كندا والمملكة المتحدة .

٥٦ — وقد قدّر ان الانفاق الحكومي على التعليم قد زاد من ٢١٠ ٨٠٨ دولارات (بما فيها منح الانماء) في عام ١٩٧٢ الى ١٫٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٧٣ (بما فيها منح الانماء) .

Digitized by UNOG Library

دال — جزر تركس وكايكـــــوس *

المحتويات

	الفقـــرات
١ — صورة عامة	١ — ٢
٢ — التطورات الدستورية والسياسية	٣ — ٢٦
٣ — الاحـــوال الاقتصادية	٢٧ — ٥٢
٤ — الاحوال الاجتماعية	٥٣ — ٥٧
٥ — الاحوال التعليمية	٥٨ — ٦٠

* صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.931 و Add.1 .

Digitized by UNOG Library

١ — صورة عامة

١ — ترد معلومات اساسية عن الاقليم (أ) في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) ، وفيما يلي بعض المعلومات التكميلية .

السكان

٢ — في التعداد الاخير الذى أجرى في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ كان عدد سكان الاقليم ٦٧٥ ٥ نسمة ، أغلبيتهم من أصل أفريقي ، والباقون من أصل مختلط أو أوروبي ، يضاف اليهم ما بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ نسمة من سكان جزر تركس وكايكوس كانوا يعيشون في الخارج ، منهم ٣ ١٨٥ في جزر البهاما . ويقع مقر الحكومة في كوكبورن تاون في جزيرة ترك الكبرى التي بلغ عدد سكانها ٢ ٣٠٠ نسمة . وقد ظل عدد سكان جزر تورك وكايكوس بدون تغيير يذكر خلال العقد الماضي بسبب الهجرة وبسبب معدل الوفيات في الأطفال المرتفع نسبيا مما عادل معدل الزيادة الطبيعية في السكان وهو معدل سريع نسبيا .

٢ — التطورات الدستورية والسياسية

ألف — الدستور

٣ — تضمن تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين (ج) الخطوط العريضة للترتيبات الدستورية الواردة في الأمر (الدستورى) لجزر تركس وكايكوس لسنة ١٩٦٩ . وبالنظر الى أن حصول جزر البهاما على استقلالها كان وشيك الوقوع ، فقد عدل هذا الامر في نيسان / ابريل ١٩٧٣ لانهاء تعيين حاكم البهاما حاكما على جزر تركس وكايكوس ولانشاء وظيفة منفصلة لحاكم الاقليم . ونص التعديل كذلك على وجود محكمة عليا منفصلة ومحكمة استئناف للاقليم .

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من المصادر المنشورة ومن المعلومات المرسلة الى الامين العام من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، بتاريخ ٢١ آب/اغسطس ١٩٧٣ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع دال .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق الاول (و) ، الفقرات ٧ — ١٤ .

Digitized by UNOG Library

وعلى اساس التعديل ادى السيد أ . غ . ميتشل ، المدير الادارى السابق للاقليم ، اليمين القانونية باعتباره أول حاكم لجزر تركس وكايكوس ، وذلك في يوم ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٣ . وفي يوم ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٣ ادى كل من السيد و . ف ـ هاتون ، الامين الاول ، والسيد س . تريز ، الامين المالي ، اليمين القانونية باعتبارهما عضوين رسميين في مجلس الدولة بالاقليم .

٤ ـ وللحاكم أن يسن القوانين بمشورة وموافقة مجلس الدولة ، مع احتفاظ التاج بسلطة عدم اجازة القانون أو رفض الموافقة عليه . وعلى الحاكم التشاور مع مجلس الدولة في رسم السياسة وفي ممارسة الوظائف الموكلة اليه ، عدا في الحالات الاستثنائية ، ولكن له سلطة التصرف دون مشورة المجلس حسب تقديره للأمور . ويتكون مجلس الدولة من رئيس المجلس وثلاثة أعضاء رسميين وعضوين أو ثلاثة معينين وتسعة أعضاء منتخبين .

٥ ـ ويعطى الدستور بصيغته المعدلة في عام ١٩٧٣ للحاكم سلطة انشاء لجنة أو أكثر لمجلس الدولة ويجوز له ان يكلف هذه اللجان بمسؤولية عن موضوعات معينة فيما عدا المسؤوليات المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة والخدمة العامة ، فهو يحتفظ لنفسه بالمسؤولية عنها . وللحاكم كذلك سلطات معينة في الرقابة المالية بغرض تأمين الالتزام بشرط مرتبط بالمساعدة المالية المقدمة من حكومة المملكة المتحدة او بموازنة ميزانيتها السنوية أو غير ذلك .

باء ـ تعيين المفوض الدستورى

٦ ـ طلب مجلس الدولة في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢ ، من حكومة المملكة المتحدة ، اعادة النظر في دستور الاقليم الصادر سنة ١٩٦٩ . وعقب ذلك أبلغ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة حاكم الاقليم بأن اللورد اكسفورد ، ايرل اوف اكسفورد آند اسكويث ، قد عين مفوضا دستوريا ، وانه سيصل الى الاقليم في وقت لاحق من العام لدراسة خطوط التغييرات الدستورية الممكنة لجزر تركس وكايكوس .

٧ ـ وبالنسبة لاختصاص اللورد اكسفورد ، ذكر بيان حكومي أن المفوض الدستورى قد عين " لدراسة مختلف طرق التطوير الدستور الممكنة للاقليم ، مع مراعاة رغبات الشعب وواقع الحالة المحلية ، ولتقديم المشورة الى حكومة صاحبة الجلالة في ضوء ذلك ، بشأن ماهية التغيرات المتطلبة في الدستور . وسيقوم ، في اجراء هذه الدراسة ، بالتشاور مع الحاكم وأعضاء مجلس الدولة والمنظمات ذات المصلحة وأفراد الجمهور ، بتقديم تقرير عن ذلك " . وأكد البيان الحكومي أن اختصاص المفوض الدستورى يطلب منه بشكل محدد ان يأخذ رغبات الشعب في الاعتبار وبناء عليه فان آراء كل فرد من أفراد المجتمع في الاقليم ستلقى الترحيب .

٨ ـ وقد وصل اللورد اكسفورد الى جزر تركس وكايكوس يوم ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر . وفي اجتماع عام عقد في يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في ترك الكبرى عرض بشكل موجز عددا من الاسئلة التي يريد النظر فيها قبل اعداد تقريره ، وعلى اثر ذلك ، وبناء على طلب بعض المتحدثين في الاجتماع ، سجلت الاسئلة التي أثارها ونشرت لمساعدة الجمهور في تقديم وجهات نظرهم بشأنها .

٩ ـ وكانت النقاط والاسئلة المختلفة التي أشار اليها اللورد اكسفورد تدور بشكل رئيسي حول ما يلي :

Digitized by UNOG Library

(أ) الطريقة الدستورية التي يحكم بها الاقليم والوسائل التي تتخذ عن طريقها القرارات؛

(ب) الاطار العام للحكومة ؛

(ج) ما اذا كان نظام مجلس الدولة هو النظام الأكفأ والأنسب للجزر ؛

(د) الأمور التي ينبغي للحاكم ان يستشير فيها مجلس الدولة ؛

(هـ) الامور المتعلقة بترتيبات الانتخابات (سن الانتخاب ، مؤهلات الاقامة ، عدد الاعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي ، والترتيبات المتعلقة بالدوائر الانتخابية) ؛

(و) مدى الاشراف النهائي على حكومة الاقليم الذى ترى حكومة المملكة المتحدة أن من الضرورى ان تحتفظ لنفسها به .

١٠ — وبالنسبة للنقطة الاخيرة قال المفوض الدستورى كذلك " اذا كنتم تريدون الاستقلال التام فان الحكومة البريطانية قد يكون لديها الاستعداد لاعطائكم اياه ، وربما كان هذا موضوعا آخر قد تودون التفكير فيه . لكن اذا كنتم لا تريدون الاستقلال وانما تريدون الاستمرار في الحصول على حماية ودعم بريطانيا العظمى فعليكم الاعتراف بأن الحكومة البريطانية هي المسؤولة في النهاية عن حسن حكم هذه الجزر وهي التي تتحمل تبعاته ولذلك يجب أن تتاح لها ممارسة نوع من الاشراف النهائي عن طريق الحاكم " . وأضاف اللورد اكسفورد قائلا " وأيا كان التغيير الذى يطرأ على الدستور فلابد من وجود نوع من الرقابة المالية " .

جيم — مركز الاقليم في المستقبل

١١ — قدم السيد ماكس سولتمان ، أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الجديد المعارض في البرلمان الكندى ، يوم ١٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ، مشروع قانون خاص الى البرلمان يقضي بجعل الاقليم جزءا من كندا ، اما باعتباره الولاية الحادية عشرة فيها ، أو كمقاطعة من مقاطعات نوفاسكوتشا . وهي أقرب الولايات جغرافيا لجزر تركس وكايكوس . كما يقضي بأن ينشئ الحاكم ، مع أخذ رأى المجلس، لجنة لدراسة الموضوع تتكون من موظفين حكوميين لمقابلة ممثلين لمجلس الدولة في الاقليم .

١٢ — وقال الحاكم ميتشل في بيان نشر يوم ١٤ كانون الثاني /يناير تعليقا على المشروع المذكور، انه توجد في الجزر عاطفة قوية تجاه كندا يعود تاريخها الى الروابط التجارية الوثيقة التي كانت بينهما يوما ما والتي " اختفت " منذ اغلاق صناعة الملح في الاقليم . وأضاف أن سكان الجزر الذين يتقاضى كل واحد منهم مساعدة مالية من المملكة المتحدة تصل الى حوالي ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا يتلقون واحدة من " أعلى المساعدات " في العالم ، وانهم قد يكونون مبالغين في تقدير المزايا الاقتصادية للارتباط مع كندا . وأوضح أنه " لن يتخذ موقف رسمي محليا الى أن يتضح موقف الحكومة الكندية ويتحدد نوع الارتباط المقترح " .

١٣ — وفي ٢٨ كانون الثاني /يناير قام وفد من جزر تركس وكايكوس يتكون من ثلاثة أعضاء من مجلس الدولة بزيارة الى كندا لتعزيز الجهود التي يذلها السيد سولتمان تجاه ضم الاقليم لكندا ،

Digitized by UNOG Library

وبعد يومين من عودة الوفد الى الاقليم انعقد المجلس لمناقشة هذا الموضوع ، وعلى أثر ذلك وجه الاعضاء المنتخبون في المجلس التماسا الى الحاكم الذى أحاله بناء على طلبهم الى السير أليك دوغلاس هيوم وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة للنظر فيه .

١٤ — ويعكس الالتماس ، حسب قول أعضاء المجلس ، مشاعر الأغلبية الكبرى للشعب في الاقليم . وذكروا أيضا أن المعونة المالية السخية التي تقدمها المملكة المتحدة في ظل الروابط الحالية ليست كافية لمواجهة احتياجات الانماء في جزر تركس وكايكوس ، وانهم يعتزمون انماء الاقليم ويطمحون الى ذلك حتى لا يكون الاقليم معتمدا على هذه المعونة التي يعتبرونها "عبئا" على المملكة المتحدة .

١٥ — وقال أعضاء المجلس الثلاثة ، مشيرين الى روابط التجارة بين كندا وجزر تركس وكايكوس ، ان الارتباط بكندا سيجعل الجزر على اتصال مباشر بالمصادر الكندية في مجالات التجارة والصناعة والسياحة . وأضافوا انهم على ثقة من أن شعب كندا وحكومتها سيرحبون بالارتباط مع جزر تركس وكايكوس سياسيا او اقتصاديا او في المجالين معا .

١٦ — وتنص الفقرة الاخيرة من الالتماس على ما يلي :

" ولذلك فيكن معلوما اننا نحن الاعضاء المنتخبين لمجلس الدولة نلتمس من أجل أنفسنا وشعبنا ، وبالأصالة عن أنفسنا وشعبنا ، بكل تواضع ولكن بكل جدية ، من حكومة صاحبة الجلالة منحنا حق السعي الى الارتباط . . . مع كندا ، ونلتمس علاوة على ذلك بقوة وجدية من حكومة صاحبة الجلالة أن تعمل كل ما في استطاعتها لتحقيق الارتباط والتعجيل بما يقتضي الامر من مفاوضات . . . " .

١٧ — وفي ٢ شباط/فبراير ، ذكر أن وزارة الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة قالت انها لم تتلق من الاقليم " أى طلب رسمي للتباحث " ولكنها على اتصال بالحكومة الكندية حول الموضوع . وذكر أيضا انه لا يبدو ان لدى السير اليك ولا لدى وزير الخارجية الكندى " اى رغبة في بدء مفاوضات حول اى تغيير في مركز المستعمرة " .

١٨ — وفي ١٠ نيسان/ابريل ادلى وزير الخارجية الكندى بتصريح في مجلس العموم الكندى حول مسألة الارتباط بين كندا وجزر تركس وكايكوس ، وفيما يلي نص التصريح :

" أعير اهتمام كبير مؤخرا لارتباط مقترح بين كندا وجزر تركس وكايكوس التي تقع الى الجنوب الشرقي من جزر البهاما . وروج لهذا الاقتراح على نطاق واسع كما دار حوله الكثير من التخمينات سواء في كندا أو في الجزر . وان مسألة اقامة روابط سياسية وثيقة بين كندا وجزر الهند الغربية تثار على فترات منذ اقامة الاتحاد ، واعطاها سير روبرت بوردين اهتماما وثيقا خاصا قرب بداية الحرب العالمية الاولى ، ولكن لم يسجل منذ ذلك الوقت ان اعارت اية حكومة كندية هذا الموضوع تفكيرها . وان كندا لم تسع الى مد اقليمها وراء حدودها الحالية .

" ومن وجهة نظر سكان جزر تركس وكايكوس ، الذين لا يزيد عددهم على ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ نسمة ، سوف يعني ارتباطهم بكندا بالضرورة ان ينهال عليهم الزوار من

Digitized by UNOG Library

الشمال حتي يصبحوا غرباء في أرضهم . وان التعقيدات التي يخلقها الضم أو الارتباط الرسمي لسكان الجزر وللكنديين يمكن ان تصل الى مجالات كثيرة كالتعريفة الجمركية والضرائب والدفاع والهجرة وعلاقات الجزر وكندا مع منطقة الكاريبي ، وسينتج عن ذلك امتداد كندا الى منطقة الكاريبي وفصل جزر تركس وكايكوس عن باقي المنطقة ، وستطبق القوانين والانظمة الكندية ، على سبيل المثال ، على حركة الأهالي .

" وبصفة عامة سوف يدخل الامتداد الكندى الى الكاريبي بالطريقة التي يريدها البعض عنصر عدم استقرار الى المنطقة ، خاصة اذا كان يعطي عددا صغيرا من الناس ، امتيازا ، من الناحية المالية ، على جيرانهم الذين يصل عددهم الى عدة ملايين . ان مشكلة التباينات بين الدول الغنية والدول الأفقر منها يجب حلها عن طريق التعاون في داخل المناطق وفيما بين المناطق . وقد كانت تلك دائما سياسة الحكومات الكندية المتعاقبة ، ولا يمكن أن يأتي الرد على هذه التباينات بفعالية عن طريق ايجاد علاقات جديدة قد يصورها البعض على أنها استعمار جديد .

" ان الحكومة الكندية تعتبر : أنه ليس من الواضح بأى شكل ان هذا الارتباط سيكون ذا فائدة متبادلة اذا قورن بالعلاقات الودية القائمة حاليا ؛ وأن كندا لا ينبغي لها ان تسعى لتغيير حدودها الحالية ؛ وأنها ، انصافا للجميع ، لا ينبغي لها لذلك متابعة مسألة الارتباط مع جزر تركس وكايكوس " .

دال ـ الاحزاب السياسية

١٩ ـ انتخب السيد هيدلي دورهام عضو مجلس الدولة ، زعيما لحزب العمال في تركس وكايكوس ، في اجتماع الحزب السنوى في آذار/مارس ١٩٧٣ ، خلفا للسيد كلارنس ت . جولي ، مؤسس الحزب (في كانون الثاني /يناير ١٩٧٢) وهو الحزب السياسي الوحيد في الاقليم . ويقال ان الخلافات بين زعماء حزب العمال في تركس وكايكوس قد نشأت بسبب أمور مالية معينة . وادعى السيد جولي ان الانتخابات لم تكن قانونية نظرا لعدم توفر برهان مقنع بأن الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم قد دفعوا اشتراك العضوية كاملا .

٢٠ ـ وقال زعيم الحزب الذى انتخب مؤخرا في مقابلة أجريت معه : " هذه أول انتخابات تعقد لهذا الحزب الديمقراطي ، وقد دعا اليها اغلبية الاعضاء الذين كانوا ساخطين لعدم وجود محاضر وحسابات سليمة " . وقال كذلك ان هدف الحزب ومقاصده الرئيسية هي دعم وتشجيع جميع المستثمرين الذين يمكنهم المساعدة في انماء الاقليم . وان حزب العمال سوف يجعل آراء المستثمرين بشكاواهم مسموعة وسيحاول اعطاءهم حماية مناسبة لاستثماراتهم .

Digitized by UNOG Library

هاء ـ الخدمة العامة

٢١ ـ وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ شكل موظفو الخدمة المدنية في الاقليم رابطة موظفي الخدمة المدنية . والهدف الرئيسي للرابطة هو اعطاء موظفي الخدمة المدنية في جزر تركس وكايكوس اعترافا رسميا لتمكينهم من اقامة اتصالات على اساس المساواة مع هيئات الخدمة المدنية في الأقاليم . وقد شكلت لجنة من سبعة اعضاء لاعداد مشروع النظام الاساسي للرابطة على غرار نظم الرابطات المماثلة في جزر كايمان وجامايكا . وتهدف الرابطة الى حماية مصالح أعضائها ورفاهيتهم واقامة علاقات طيبة بين موظفي الخدمة المدنية والجمهور .

واو ـ مركز مواطني جزر تركس وكايكوس المقيمين في جزر البهاما

٢٢ ـ يقدر ان ٢٠٠٠ من مواطني جزر تركس وكايكوس الذين يعيشون في جزر البهاما ، والبالغ عددهم ٣٠٠٠ نسمة (انظر الفقرة ٢ أعلاه) (د) ، يعملون بصفة أساسية في نيوبروفيدنس وبهاما الكبرى . وتعتبر الاموال التي يكسبها هؤلاء العمال مهمة لاقتصاد جزر تركس وكايكوس ، وتمثل تحويلاتهم مصدرا مهما للدخل بالنسبة لأقربائهم في بلادهم .

٢٣ ـ وقد صدر قانون الجنسية في جزر البهاما في ١٠ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، وهو مبني على أحكام الدستور الجديد لجزر البهاما . وتؤثر بعض أحكام القانون التي تتعلق بالجنسية والأشخاص المشمولين بالحماية البريطانية على أهالي جزر تركس وكايكوس المقيمين في جزر البهاما . ويعرّف القانون الشخص المشمول بالحماية البريطانية بأنه الشخص الذى تنطبق عليه شروط الشخص المشمول بالحماية البريطانية لأغراض قانون الجنسية البريطانية للمملكة المتحدة لسنة ١٩٤٨ . وعلى أى حال فان الأثر الرئيسي للقانون على أهالي جزر تركس وكايكوس المقيمين في جزر البهاما يتعلق بجنسيتهم . فقد كان عليهم أن يقرروا في موعد لا يتجاوز ٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ ما اذا كانوا سيطلبون من جنسية جزر البهاما أو سيحتفظون بمركزهم الحالي . ويقضي الدستور الجديد لجزر البهاما بعدم السماح بالجنسية المزدوجة ، ولكن ليس هناك ما يمسّ حق أى من أهالي جزر تركس وكايكوس في العودة الى محل ولادته ، رغم ان حقوقه السياسية في الاقليم قد تخضع للمؤهلات الدستورية الخاصة بالاقامة والمقر الدائم .

زاى ـ القواعد العسكرية

٢٤ ـ تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بقاعدة للصواريخ الموجهة ومرافق بحرية مساحتها ٥٧٥ فدانا في تركس الكبرى وبمحطة لحرس سواحل الولايات المتحدة في كايكوس الجنوبية . وكان ٨٠ من

(د) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع دال ، الفقرة ١٩ .

Digitized by UNOG Library

سكان الجزر يعملون في هاتين المنشأتين العسكريتين في عام ١٩٧٠ (هـ). وتفيد التقارير أنه تم الاتفاق في عام ١٩٧١ على فتح المطار الذى يديره السلاح الجوى للولايات المتحدة في الاقليم للطائرات الخاصة والتجارية .

٢٥ — وعلى أثر المحادثات التي عقدت بين رئيس وزراء جزر البهاما ، ليندين و . بندلينغ ، وحكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، ذكر انه تم التوصل الى تفاهم على أنه اذا طلبت حكومة المملكة المتحدة ، باسم جزر تركس وكايكوس ، اعادة النظر في اتفاق القواعد الذى يحكم قواعد الولايات المتحدة في الاقليم ، فسيعاد النظر فيه . والأمور المحتمل اعادة النظر فيها هي تقديم القواعد لخدمات اضافية (عوضا عن الايجار) تتضمن مرافق في الرصيف الجنوبي والتوسع في استخدام مطار ترك الكبرى . وقد ذكر أيضا أن القاعدتين الرئيسيتين للولايات المتحدة في ترك الكبرى تجرى بهما تغييرات واصلاحات واسعة .

٢٦ — وذكر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ان قائد قاعدة الولايات المتحدة الجوية في ترك الكبرى يستعد لمناقشة مختلف الامور المتعلقة بالعلاقات بين القواعد العسكرية وحكومة وشعب جزر تركس وكايكوس مع رؤسائه وستجرى مناقشة نقطتين على وجه الخصوص في اطار الاستعراض المستمر لاتفاقية القواعد التي ينتهي أجلها في عام ١٩٧٧ ما لم يتم التوصل ، بصورة محددة الى اتفاق مشترا على تجديدها ، وهما : استخدام الرصيف الجنوبي في ترك الكبرى ، والسماح بدخول مؤسسات المنطقة الحرة في القاعدتين لغير موظفيهما ، وهو أمر يدعي بعض أصحاب الفنادق والتجار في ترك الكبرى أنه سيضرّ بأعمالهم . ويضيف التقرير أن اجتماعات عقدت بين الحاكم وقائد القاعدة وأصحاب الفنادق حول هذا الموضوع .

٣ — الاحوال الاقتصادية

ألف — صورة عامة

٢٧ — نظرا للفقر العام للتربة وانخفاض منسوب المطر وخطر التلف الناجم عن الأعاصير ، فان امكانيا الاقليم الزراعية محدودة وتقتصر الزراعة على الزراعة المعيشية . ونتيجة لذلك تستورد معظم احتياجات الاقليم من الاغذية والمنتجات الزراعية الاخرى . وتكاد لا توجد زراعة في جزر تركس وكايكوس الجنوبية . وتزرع الذرة والفاصوليا وغيرهما من المحاصيل عادة بكميات تكفي لسد الاحتياجا المحلية في جزر كايكوس الاخرى ، على أنه ليس هناك ما يحفز الزراع على انتاج فائض عن حاجتهم . وتربية الماشية ، وبصفة رئيسية البقر والخنازير والدواجن ، منتشرة في معظم المستوطنات لتكملة المؤن الغذائية .

٢٨ — وما فتئت صناعة صيد الاسماك ذات اهمية اقتصادية كبيرة للاقليم . وتمثل صادرات جراد البحر المجمد والمطهي مصدر الجزء الاكبر من دخل الاقليم من العملات الاجنبية . وقد زادت

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8423/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق الاول (واو) ، الفقرات ١٤ — ١٦ .

Digitized by UNOG Library

الصادرات من الصناعات الغذائية بنسبة ٥ر٧ في المائة فوصلت الى ٦١٨ ٦٦٦ ذيلا في عام ١٩٧٢ (٤١٥ ٦١٦ ذيلا عام ١٩٧١) ، أما صادرات المحار المجفف الى هايتي فقد اضمحلت في السنوات الاخيرة .

٢٩ — يقوم مستشار في المصايد موفد للاقليم بموجب خطة بريطانية للمساعدة الفنية بتقديم المساعدة الى مصلحة صغيرة لمصايد الاسماك وهي المسؤولة عن تنفيذ سياسة مجلس الدولة بشأن صناعة صيد الاسماك . وتشرف المصلحة على الصيادين وعلى مصانع تعليب الاسماك الثلاث كما تنفذ برنامجا للبحوث . ويهتم مجلس الدولة بألا تستنفد امدادات جراد البحر ، ولذلك اتخذ سياسة متحفظة ازاء اصدار تصاريح التصدير . وظلت صناعة الملح تدار في ١٩٧٢ بنفس المستوى تقريبا الذى كانت عليه في السنوات السابقة (انظر الفقرة ٣٩ أدناه) .

٣٠ — تعتمد جزر تركس وكايكوس اعتمادا اساسيا على الواردات نظرا لفقر مواردها الطبيعية وقلة الصناعة فيها . والواردات الرئيسية هي الاغذية والمشروبات والسلع الاستهلاكية الاخرى . على أن الواردات من المواد الخام قد زادت زيادة كبيرة . وتزيد قيمة الواردات على الصادرات ، ولكن العجز يغطي عادة بمعونة المملكة المتحدة وشراء الاجانب للأراضي وانفاق موظفي القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة والتحويلات من المهاجرين . وقد بلغت الواردات في عام ١٩٧٢ (باستثناء الواردات الحكومية) حوالي ٣ ملايين دولار جامايكي (و) (٤٠٠ ٠٠٠ دولار جامايكي من المملكة المتحدة و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار جامايكي من اجزاء اخرى من الكومنولث و ٢ر٣ مليون دولار جامايكي من الدول الاخرى) ، وبلغ مجموع الصادرات في نفس السنة حوالي ١ر٠ مليون دولار جامايكي معظمها من جراد البحر الذى بلغت الصادرات منه ١٨٠ ٩٧٠ دولارا جامايكيا . أما الصادرات الاخرى فهي المحار المجفف والمجمد ولحم السمك والملح .

٣١ — وبلغ الانفاق الحكومي عام ١٩٧٢ ما مجموعه ٢ر٣ مليون دولار جامايكي . وقدرت منحة المعونة المقدمة من المملكة المتحدة بمبلغ ٩٠٥ ٥٠٠ دولار جامايكي ومنحة رأس المال بمبلغ ٥٥٢ ٠٩٧ دولارا جامايكيا . وقدرت الايرادات المحلية بمبلغ ٧٦٥ ٩٨٣ دولارا جامايكيا . وفي سنة ١٩٧٣ اعتمد مبلغ ٣ر٠ ملايين دولار جامايكي تقريبا لمجموع الانفاق الحكومي المقدّر ، وذلك في دورة الميزانية التي عقدها مجلس الدولة في أيار/مايو من ذلك العام . ومن هذا المبلغ كان ٢ر٢ مليون دولار جامايكي للنفقات الدورية و ٨٢٦ ٣٤٣ دولارا جامايكيا لانفاق رأس المال . وكان الانفاق الحكومي الرئيسي في مجال التعليم (انظر الفقرة ٦٠ أدناه) . وقدرت منحة المعونة المقدمة من المملكة المتحدة بمبلغ ١ر١ مليون دولار جامايكي ، والدخل المحلي بمبلغ ٩٨٨ ٠٠٤ دولارات جامايكية يأتي بصفة رئيسية من الجمارك على الواردات .

٣٢ — قال حاكم الاقليم وهو يتحدث في دورة الميزانية التي عقدها مجلس الدولة في أيار/مايو ١٩٧٣ ان الحكومة قد قبلت في عام ١٩٧٢ مجمل خطة الانماء التي أعدتها شركة شانكلاندكوكس

(و) الدولار الجامايكي يعادل ١ر١ دولار من دولارات الولايات المتحدة (انظر كذلك الفقرات ٥٠ — ٥٢ أدناه) .

Digitized by UNOG Library

وشركاه للاقليم (ز) ، وأضاف ان الحكومة وهي تترجم خطة الانماء الى ميزانية رأسمالية ، قد بدأت في اجراء التغييرات اللازمة لتزويد الاقليم بالمرافق من أجل اجتذاب المستثمرين ولاسيما المستثمرين في صناعة السياحة .

٣٣ — وفي أثناء الفترة المستعرضة صدر قانون تشجيع الانماء لتشجيع كل من الاستثمار المحلي والاجنبي ، ووافق مجلس الدولة على انشاء مؤسسة للانماء بموجب تشريع برلماني لتدبير مبالغ القرض المقدم بشروط سهلة من مصرف الانماء الكاريبي . وتدرك الحكومة العواقب غير المستحسنة لمعدل عمران الأراضي السريع بدون تخطيط ولذلك كانت حذرة في هذا الاتجاه ، وهي تعتزم كذلك التركيز بشكل متزايد على تحسين المواصلات ومرافق الرعاية الاجتماعية ، والتعليم والتدريب . ومن التطورات المهمة في المصارف والنظام المالي تغيير وحدة العملة في الاقليم من الدولار الجامايكي الى دولار الولايات المتحدة (انظر الفقرات ٥٠ — ٥٢ فيما يلي) .

باء — العمران العقاري والسياحي

٣٤ — في عام ١٩٧١ استكملت الاحكام القضائية بشأن الاراضي في جميع الجزر واصبح من الممكن التحقق من ملكية جميع الأراضي في الاقليم . ومعظم الاراضي هي من أراضي التاج ، والجزء الأكبر من الباقي مملوك ملكية مطلقة المدة . وتستخدم اراضي التاج عادة في أغراض الانماء باتاحتها للمشترين بموجب عقد شراء مشروط . وتؤجر الارض اولا ، ولا يحصل المشترى على حق الملكية المطلقة المدة الا بعد عمران الارض حسب احكام وشروط عقد الايجار . وفي حالة الحاجة الى اراضي التاج للأغراض الزراعية فلا تتاح الا للايجار شريطة ان تكون الارض صالحة للزراعة . وقد تمت ٨٨٠ معاملة تسجيل أراض عام ١٩٧٢ ، بمبلغ ١ر٣ مليون دولار جامايكي ، وهو رقم قياسي .

٣٥ — وذكر في نيسان/ابريل ١٩٧٣ ان هيئة التخطيط والانماء قد وافقت دون قيد او شرط على ٥٠ طلبا للبناء في مختلف المناطق بلغت قيمتها ٦٤٦ ٨٠٠ دولار جامايكي . وأحد هذه الطلبات خاص ببناء حوض لاصلاح السفن في بروفيدنسيالس ، يتكلف انشاؤه ١٠٠ ٠٠٠ دولار جامايكي .

٣٦ — وزار الاقليم ٦٧٠ ٤ سائحا عام ١٩٧٢ ، وانفقوا هناك مبلغا يقدر بـ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار جامايكي . وكان المتوقع وصول ٦ ٠٠٠ زائر الى الجزيرة في عام ١٩٧٣ . ومن التطورات المهمة انتشار الغوص تحت الماء ، ويقال انه مجال عمل يتسع بسرعة وتشير كل الدلائل الى ان هواة الغوص سيشكلون أكبر عنصر منفرد في صناعة السياحة بالاقليم .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع دال ، الفقرة ٦

Digitized by UNOG Library

٣٧ — وزادت مرافق اقامة السياح من ٩٤ سريرا بالفنادق عام ١٩٧٠ الى ١٣٠ سريرا عام ١٩٧٢ ، واستمر التوسع في مرافق السياحة والمرافق المرتبطة بها في عام ١٩٧٣ . وكان من المتوقع استكمال انشاء فنادق تضم اكثر من ستين حجرة اضافية قبل موسم السياحة التالي ، ومنها المريديان كلوب في باين كي ، وتوسيع فندق كيتينا في ترك الكبرى ، وكذلك فنادق اخرى وشاليهات في كايكوس الشمالية والجنوبية .

٣٨ — وهيئة السياحة ، التي أنشئت عام ١٩٧١ وأعيد تشكيلها عام ١٩٧٣ ، عضو نشيط في رابطة السياحة في الكاريبي ، ومن وظائفها اجتذاب المزيد من السياح الى الاقليم عن طريق الاعلان والنشر وغيرهما من الوسائل . على ان الاقليم لم يستطع رغم الجهود المبذولة للتوسع في المرافق السياحية ، مواكبة العدد المتزايد من الزوار ، ويقال ان هيئة السياحة قد بدأت ، نتيجة لذلك ، تحد من اعلاناتها في الجزء الاخير من عام ١٩٧٣ . وكان مقدرا لانفاق هيئة السياحة ٣٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ ، بزيادة ١٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن عام ١٩٧٣ .

جيم — الصناعات

٣٩ — لا توجد في الواقع أية صناعات في الجزر منذ اغلاق صناعة الملح عام ١٩٦٤ فيما عدا مصانع تعليب الأسماك الثلاثة المشار اليها سابقا (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه) وقدر محدود من الصناعات اليدوية . ولا يزال انتاج الملح مستمرا في سولت كاى ، ولكن باعانة كبيرة من الحكومة لايجاد فرص عمل لسكان الجزيرة ، وبلغت صادرات الملح ٢٣٥ ٢ طنا في عام ١٩٧٢ ، قيمتها ٥٤٥ ٧ دولارا جامايكيا ، ودفعت الحكومة اعانات بلغت ٢٦٤ ٤٣ دولارا جامايكيا عام ١٩٧٢ .

٤٠ — كما ذكر في السابق (ح) ، عقد ممثلون لمجلس الامة والحكومة الاقليمية وحكومة المملكة المتحدة محادثات في نيسان/ابريل ١٩٧٣ مع ممثلي شركة إسو إنتر — أمريكا بشأن امكانية انشاء مصفاة للنفط في جزيرة كايكوس الغربية غير المأهولة . وفي أيار/مايو ١٩٧٣ قال الحاكم في خطاب الافتتاح الرسمي لدورة الميزانية في مجلس الدولة ان تقريرا عن المفاوضات مع شركة إسو بشأن انشاء مصفاة للنفط قد قدم الى مجلس الدولة عام ١٩٧٢ . واتضح أن الدراسات التي أجرتها إسو كانت أكثر تعقيدا وصعوبة مما كان متوقعا في حينها ، وأضاف أن سياسة حكومة الولايات المتحدة المتعلقة بالوقود والطاقة في المستقبل كانت احد العوامل الكثيرة التي يتوقف عليها القرار النهائي . ومع ذلك فقد وضعت أسس اتفاق يمكن اقامة المصفاة على أساسه ، ووافق مجلس الدولة على اعطاء شركة إسو إنتر — أمريكا حق تنفيذ الاتفاق خلال مدة معينة .

٤١ — وقد ذكر في حزيران/يونيه ١٩٧٣ ان شركة إسو قد دفعت ١٠٠٠٠٠ دولار من دولارات

(ح) المرجع نفسه ، الفقرات ٣٥ — ٣٧ .

Digitized by UNOG Library

الولايات المتحدة الى الحكومة لتعويض تكاليف تخطيط المصفاة التي قد تقام ، ودفعت الى الحكومة كذلك مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء ارض على شاطئ المحيط في كايكوس الغربية . وضمنت إسّو بدفعها هذا المبلغ أن تحتفظ لنفسها حتى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ بحق تنفيذ بناء مصفاة للنفط على هذه الجزيرة . وقد عرضت إسّو ان تبني مع المصفاة مساكن وخدمات أخرى متصلة بها في بروفيدنسيالس . وأوضحت حكومة الاقليم أن هذا العمران يجب ان يكون متكاملا بشكل تام مع مجتمع الجزيرة .

دال ــ المواصلات والخدمات الاساسية الاخرى

٤٢ ــ معظم الجزر المأهولة بها أماكن لهبوط الطائرات . وتسيّر خطوط ماكاى الجوية العالمية ، انك ، رحلة جوية مرتين في الاسبوع بين ميامي وترك الكبرى ، وتتوقف كذلك في كايكوس الجنوبية حيث يوجد بها مكان لهبوط الطائرات وبه مرافق لتزويد الطائرات بالوقود وللهبوط الليلي . وتقوم شركة آوت آيلاند ايروايز ، عن طريق فرعها " الخطوط الجوية لجزر تركس وكايكوس " الذى يوجد مقره في الاقليم ، بتسيير رحلات جوية منتظمة الى الجزر المأهولة في الاقليم والى بورت ــ أو ــ برنس . وفي عام ١٩٧٢ اجريت تحسينات كبيرة على مهبط سولت كاى ومدرج مطار كايكوس الجنوبية .

٤٣ ــ وفي الاقليم ثلاثة موان تجارية عاملة : ترك الكبرى ، وهي أكبرها ، وميناء كوكبورن ، وبروفيدنسيالس ، وتمر بواخر شركة الملاحة الكاريبية وشركة ملاحة وندوارد بموانى الاقليم كل شهر حاملة اليها مواد غذائية طازجة وشحنات مختلفة من ميامي . وتسيّر الحكومة سفينة صغيرة في رحلات دورية منتظمة تحمل البضائع بين ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية ، كما تمر سفن شركة البواخر الملكية الهولندية وشركة الملاحة الباسيفيكية (باسيفيك ستيم نافيغيشن) بميناء ترك الكبرى في رحلاتها بين أوربا والولايات المتحدة على فترات تتراوح بين شهرين وثلاثة شهور .

٤٤ ــ وقد زار الاقليم مؤخرا خبير من الامم المتحدة لدراسة طرق ووسائل تحسين مرافق الموانى . وتفيد التحاليل الاحصائية التي أجراها الخبير لحركة البضائع في ترك الكبرى ان مجموع حجم السلع التي وردت للميناء أو صدرت منه بلغ ١٨ ٢٩٩ طنا ، منها ١٠ ٦٤٩ طنا من الوقود السائل والحمولة الجافة وصلت لاستعمال قواعد الولايات المتحدة في الاقليم .

٤٥ ــ ومعظم الطرق في ترك الكبرى مرصوفة بالحصباء . وبعض الطرق الفرعية في ترك الكبرى وكذلك طرق سولت كاى مغطاة بشوائب الملاحات ، وهي مواد تعطي سطحا صلبا قوى الاحتمال . وذكر في أيار / مايو ١٩٧٣ ان وصول المعدات الجديدة المستخدمة في نقل التربة سيعطي انماء المواصلات دفعة كبيرة الى الامام حيث سيبدأ العمل في أكبر مشروعات الاقليم وهو وصل كايكوس الوسطى وكايكوس الشمالية بطريق مرتفعة .

٤٦ ــ وتقوم شركة البرق واللاسلكي (لجزر الهند الغربية) المحدودة ، التي تعمل بموجب رخصة من حكومة الاقليم ، بتوفير خدمات البرق العالمية والتلكس . وتم تركيب شبكة الهاتف الآلي في ترك الكبرى عام ١٩٧٢ ، وفي نفس الوقت كان يجرى تركيب شبكات مماثلة في كايكوس الجنوبية وبروفيدنسيالس .

Digitized by UNOG Library

٤٧ — وتوجد في ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية مرافق كهرباء عامة أصبحت ملكا للحكومة منذ ١٩٧٢ ، وتديرها شركة تجارية بموجب عقد مع الحكومة . وقد وسعت الشبكة وطورت عام ١٩٧٢ ، كما خصصت مبالغ في برنامج المعونة الرأسمالية لعام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ لانشاء مرافق كهرباء عامة في جزر الاقليم الاخرى .

٤٨ — وذكر في أيلول /سبتمبر ١٩٧٣ ان قسم الانماء البريطاني للكاريبي وافق على طلب من حكومة الاقليم لتخصيص مبلغ ٢٤١ ٤٥ جنيها للمساهمة في انماء مرافق المياه بالاقليم . وستقام في ترك الكبرى خزانات لتخزين المياه وأخرى لتجميع مياه الامطار ونظام لتنقية المياه بالتنافذ العكسي . وفي كايكوس الشمالية التي تأثرت بشكل حاد بالجفاف ، سيقام حقل آبار صغير مزود بمضخات ووسائل توصيل المياه .

هاء — أعمال المصارف والعملة

٤٩ — يوجد في الاقليم مصرف حكومي للادخار له ثلاثة فروع . كما أن مصرف باركليز الدولي ليمتد ، وهو مصرف تجارى ، له مكتب رئيسي في ترك الكبرى وفرعان في كايكوس الجنوبية وبروفيدنسيالس .

٥٠ — ومما يذكر (ط) ان الحكومة الجامايكية اعادت في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ تحديد سعر ثابت للدولار الجامايكي (الذى كان وحدة النقد في جزر تركس وكايكوس كذلك) على اساس أن كل ١٫٠٠ دولار جامايكي يساوى ١٫١٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . ونتيجة لهذا الاجراء أصبح الوضع النقدى في الجزيرة غير مستقر . وفي حزيران /يونيه صدر اعلان يقول ان جزر تركس وكايكوس ستتوقف عن استخدام الدولار الجامايكي عملة رسمية لها ، واقترح ان تحذو الجزر حذو جزر كايمان وتنشئ لنفسها عملة خاصة بها . على أن متحدثا باسم الحكومة قال في ذلك الوقت ان هذا ليس مجديا بالنظر الى قلة سكان الاقليم وغير ذلك من العوامل بما فيها الحاجة الى وجود غطاء لمثل هذه العملة والتكاليف المرتفعة لطباعة اوراق العملة وصنع العملات المعدنية . وكان من رأى الغرفة التجارية في الاقليم ان العملة القانونية للجزر يجب ان تكون نفس عملة احدى مناطق التجارة الكبرى كالولايات المتحدة أو كندا .

٥١ — وبعد عدة مناقشات اعلن رسميا في ٢٩ حزيران /يونيه ان مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة ليس له اعتراض على استخدام دولار الولايات المتحدة في جزر تركس وكايكوس كعملة قانونية . وفي اوائل تموز /يوليه وافق مجلس الدولة في الاقليم على قانون بتغيير العملة من الدولار الجامايكي الى دولار الولايات المتحدة اعتبارا من ١ آب/اغسطس ١٩٧٣ . وحدد سعر الصرف على اساس ان كل ١٫٠٠ دولار جامايكي يساوى ١٫١٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، كما وقعت السلطات المختصة في الاقليم امرا يتعلق بتخفيف انظمة الرقابة على العملة .

(ط) المرجع نفسه ، الفقرات ٤٨ — ٥٢ .

Digitized by UNOG Library

٥٢ — وذكر في ١٠ آب/اغسطس ان تغيير العملة ، وهي عملية قام بها مصرف باركليز الدولي ، قد تمت بشكل سلس جدا ، وان رجال الاعمال كانوا مسرورين بصفة عامة لهذا التغيير ، ولا سيما اولئك الذين يسعون لادارة اعمال قريبة من الشاطئ في الاقليم . كما ذكر ان التغيير سيكون له آثار هامة على اقتصاد الاقليم خاصة في تشجيع الاستثمار المباشر من امريكا الشمالية .

٤ — الاحوال الاجتماعية

ألف — اليد العاملة

٥٣ — أدى نمو السياحة في الاقليم الى خلق عمالة في الجزر . ومن أكبر المستخدمين الآخرين شركة مصدرى جزر تركس المحدودة ، وقواعد الولايات المتحدة العسكرية في ترك الكبرى ، وصناعة صيد الاسماك التي توفر معظم العمالة في كايكوس الجنوبية وبروفيدنسيالس وصناعة الملح التي تدعمها الحكومة ماليا لتوفير العمالة في سولت كاى ، وشركتان للانماء في كايكوس الجنوبية وبروفيدنسيالس . وتشير التقارير الى ان بعض اهالي جزر تركس وكايكوس يعودون الى بلادهم من جزر البهاما ، ولكن لا توجد شكاوى جدية من البطالة .

٥٤ — أنشئ مكتب تجارى للعمل وتبادل العمال في ١٩٧٢ ، وبدأ اعداد سجلات لأصحاب العمل والعمال . ويحمي قانون النقابات حق انشاء نقابات للعمال . وقد قدمت حكومة المملكة المتحدة خدمات مستشار في التدريب المهني بموجب خطتها للمساعدة الفنية لعام ١٩٧٢ ، ليقدم المشورة بشأن انشاء مركز للتدريب المهني . وقد خصصت مبالغ المعونة الرأسمالية لبناء المرحلة الاولى من المركز في برنامج المعونة الرأسمالية ١٩٧٣/١٩٧٤ .

باء — الصحة العامة

٥٥ — تعمل الادارة الطبية والصحية العامة تحت اشراف رئيس الادارة الطبية ، ومقره في ترك الكبرى . ويقوم مستشفى عام به ١٦ سريرا في ترك الكبرى بتقديم الخدمات الطبية في الاقليم . وبالمستشفى حجرة عمليات صغيرة وجهاز للأشعة السينية ومختبر بسيط . وتضم مباني المستشفى مستوصف به ١٠ أسرة تقوم بالعمل فيه ممرضات ، وهو تحت نفس ادارة المستشفى ، وتوجد كذلك أربع عيادات طبية في جزر تركس وكايكوس . وليس بالاقليم اى مرافق تدريبية وانما يقدم التدريب الاضافي عادة المملكة المتحدة وجزر البهاما وجامايكا .

٥٦ — وتفيد التقارير ان مشروعات خطط قد اعدت لانشاء عنبر جديد للاطفال بالمستشفى وتحسين الاستفادة من المبنى الحالي حتى يمكن انشاء قسم للحوادث ومختبر جديد وتحسين الاحوال المعيشية للموظفين . ومن المخطط تحسين الخدمات الصحية في مجموعها لمجتمع الجزر وذلك بمساعدة منظمة الصحة العالمية عن طريق جمع البيانات الاساسية وبرنامج للتطعيم ضد الامراض وتحسين عمليات تنقية المياه وتصريف المجارى والرقابة على الاطعمة . ويذكر ان الادارة الطبيعة تعمل في تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية وكلية الطب بجامعة جزر الهند الغربية .

Digitized by UNOG Library

جيم ـ الاسكان

٥٧ ـ تخضع جميع عمليات الانماء لموافقة هيئة التخطيط والانماء . وقد اعارت الامم المتحدة مهندسا للتخطيط المكاني لاعداد خطة عمرانية رئيسية للجزر . وقد اتخذت الحكومة اجراء احتياطيا بتقسيم مساحات معينة وتخصيصها لأهالي جزر تركس وكايكوس دون غيرهم ، حيث يمكنهم شراء قطعة أرض بسعر مخفض لبناء مساكنهم . ولا توجد في الاقليم تسهيلات للاقراض الطويل الاجل أو الرهن العقاري ، ولكن يؤمل البدء في خطة لبناء المساكن المنخفضة التكاليف بمساعدة مصرف الانماء الكاريبي .

٥ ـ الاحوال التعليمية

٥٨ ـ يدير النظام التعليمي في الجزر مجلس التعليم . والتعليم مجاني في المدارس الحكومية ، وفي عام ١٩٦٩ أصبح التعليم الزاميا في جميع الجزر . وفي عام ١٩٧٢ كان عدد المدارس الحكومية الابتدائية ١٤ مدرسة والمستقلة اثنتان ، تضم ١٠٧ مدرسين و١٧٣٢ تلميذا . أما المدرستان الثانويتان (احداهما حكومية والاخرى مستقلة) ففيهما ١٥ مدرسا و ٣٤٦ تلميذا . وقد افتتحت مدرسة اعدادية في كايكوس الشمالية عام ١٩٧٣ ، وكان المتوقع استكمال مركز التدريب المهني في كايكوس الشمالية عام ١٩٧٣ ، وكان المتوقع استكمال مركز التدريب المهني في كايكوس الجنوبية في ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ . ويفيد احد التقارير ان ما مجموعه ١٥ طالبا في معاهد المعلمين كانوا يتدربون في كليات خارج الاقليم .

٥٩ ـ ذكر في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٣ ان حكومة المملكة المتحدة قدمت منحة تبلغ ٤٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ضمن برنامجها للمعونة الانمائية لاجراء توسيع كبير في مدرسة ترك الكبرى الثانوية ، وستتسع المدرسة بعد استكمالها لحوالي ٣٠٠ طالب .

٦٠ ـ وكان معظم الانفاق الحكومي في مجال التعليم ، وكان من المقرر ان تنفق ادارة التعليم في عام ١٩٧٤ مبلغ ٨٠٠ ٥٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بزيادة ٦٠٠ ٨٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن عام ١٩٧٣ .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس والعشرون

[A/9623/Add.6 (Part II)]

جزر فلكلاند (مالفيناس)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٤	١٢٧
باء — قرار اللجنة الخاصة	٥	١٢٧

المرفقات

المرفق الأول — ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة	١٢٨
المرفق الثاني — رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ وجهها الى الأمين العام الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة	١٤٠

Digitized by UNOG Library

ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ ـ نظرت اللجنة الخاصة مسألة جزر فلكلاند (مالفيناس) في جلستها ٩٨١ ، المنعقدة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ .

٢ ـ ولدى نظرها في هذا البند ، راعت اللجنة الخاصة أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك خاصة القرار رقم ٣١٦٣ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذى طلبت الجمعية العامة في الفقرة الثانية منه ، الى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) و ٢٦٢١ (د ـ ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام ، بصفة خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين . وكذلك راعت اللجنة أحكام قرار الجمعية العامة رقم ٣١٦٠ (د ـ ٢٨) المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن الاقليم .

٣ ـ وكان بين يدى اللجنة ، لدى نظرها البند المشار اليه ، ورقة العمل التي أعدتها الأمانة (انظر المرفق الأول لهذا الفصل) والمتضمنة معلومات عن آخر التطورات فيما يتعلق بالاقليم .

٤ ـ كما كانت أمام اللجنة أيضا رسالة من الممثل الدائم للأرجنتين الى الامم المتحدة ، مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ وموجهة الى الأمين العام بشأن البند قيد البحث (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير) .

باء ـ قرار اللجنة الخاصة

٥ ـ قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، في جلستها ٩٨١ المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ، عقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.981) ، أن تحيل الوثائق المشار اليها في الفقرتين ٣ و ٤ الى الجمعية العامة لتيسر بذلك نظر اللجنة الرابعة للبند في دورتها التالية ، وقررت النظر في البند في دورتها التالية ، مع عدم الاخلال بما يمكن أن تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها التاسعة والعشرين .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامـــة

المحتويات

		الفقـرات
١ —	معلومات عامة	١ — ٢
٢ —	التطورات الدستورية والسياسية	٣ — ٢٣
٣ —	الأحوال الاقتصادية	٢٤ — ٣١
٤ —	الأحوال الاجتماعيـة	٣٢
٥ —	الأحوال التعليميـة	٣٣ — ٣٤

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.964 .

Digitized by UNOG Library

١ — معلومات عامة

١ — وردت المعلومات الأساسية حول جزر فلكلاند (مالفيناس) (أ) في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) . ونورد فيما يلي معلومات تكميلية .

٢ — بلغ عدد سكان الاقليم ، في آخر تعداد أجرى عام ١٩٧٢ ، باستثناء التوابع ١٩٥٧ نسمة ، كانوا جلهم تقريبا من سلالة أوروبية ، وبصفة أساسية من أصل بريطاني . ومن هذا المجموع ، يعيش ١٥٧٩ في بورت استانلي ، العاصمة . وكان العدد المقدر للسكان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، ١٨٧٤ نسمة . وفي المدة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ كان متوسط معدل المواليد أكثر من متوسط معدل الوفيات بمقدار اثنين ونصف في الألف تقريبا . وتبين أرقام السكان هذه أن الهجرة الى الجزر المعنية استمرت في تجاوز معدل الزيادة المرتفعة الى حد ما ، وهو الاتجاه الذى استمر منذ عام ١٩٥٣ . وكان متوسط كثافة سكان الاقليم بنهاية عام ١٩٧٣ ، وهو أقل البلدان سكانا في العالم ، ٠٫٣٩ نسمة بواقع الميل المربع .

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من تقارير نشرت من قبل ومن معلومات احالتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ التطورات الدستورية والسياسية

ألف ـ الدستور

٣ ـ يرد موجز الترتيبات الدستورية الخاصة بالاقليم ، والتي أدخلت في عام ١٩٤٩ ، وعدلت في عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٤ ، في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين (ج) ، وفي ايجاز ، يتألف الجهاز الحكومي من : (أ) حاكم تعينه الملكة ؛ (ب) مجلس تنفيذي يتألف من عضوين غير رسميين يعينهما الحاكم ، وعضوين منتخبين من أعضاء المجلس التشريعي يختارهما الأعضاء المنتخبون والمستقلون لذلك المجلس يشاركهم في ذلك عضوان آخران بحكم منصبيهما هما (الأمين الأول والأمين المالي) ؛ (ج) مجلس تشريعي يتألف من الحاكم ، الذي يرأسه ، وعضوين بحكم منصبيهما هما (الأمين الأول والأمين المالي) وعضوين مستقلين مسميين وأربعة أعضاء آخرين ينتخبون على أساس الاقتراع العام للبالغين ؛ (د) محكمة استئناف أنشئت في تموز/يوليه ١٩٦٥ لتستمع الى القضايا المستأنفة من محاكم الاقليم وتفصل فيها .

باء ـ الاصلاح الدستوري

٤ ـ اعتمد المجلس التشريعي بالاجماع ، في اجتماع عقد يوم ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، الاقتراح التالي الذي قدمه الأمين الأول ، السيد ت. ج. لينغ :

" يوصي هذا المجلس سعادة الحاكم بوجوب تعيين لجنة مختارة من الأعضاء المنتخبين للمجلس التشريعي ، تكون مهمتها التحقق من آراء الناخبين حول موضوع تعديل الدستور ، ومن ثم ترفع التوصيات (اللازمة) الى المجلس التشريعي حول الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه التغييرات الدستورية " .

٥ ـ وعند تقديم هذا الاقتراح طلب السيد لينغ تكوين اللجنة المعنية لاستطلاع آراء الشعب حول التعديلات التي ستدخل على الدستور ؛ وقال انه يأمل أن ترفع اللجنة تقريرا الى المجلس ، وأن يحال هذا التقرير ، بالاضافة الى آراء الحاكم حوله ، الى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة للاجراء اللازم ؛ وأن التعديلات الدستورية التي تقر على هذا النحو سوف يتم تقديمها في الوقت المناسب للانتخابات العامة التالية التي يزمع اجراؤها في عام

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8023/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل التاسع عشر ، المرفق ، الفقرات من ٤ الى ٧ .

Digitized by UNOG Library

١٩٧٥ . وأشار السيد لينغ ، وهو يسترعي انتباه أعضاء المجلس الى عدد من الاقتراحات التي قدمت (انظر أدناه) الى أن تساؤلا قد أثير عما اذا كان ينبغي تقسيم مدينة بورت ستانلي الى دوائر انتخابية . وفيما يتعلق بالنقد الذى دار حول اللامبالاة السياسية المفرطة في الاقليم ، قال السيد لينغ انه ينبغي اعطاء سكان الاقليم الفرصة لاطلاع اللجنة على شكل الحكومة الذى يرغبونه .

٦ — وعقب اعتماد الاقتراح ، عين الحاكم اللجنة المختارة التي تتألف من أعضاء المجلس المنتخبين الأربعة مع الأمين الأول بوصفه رئيسا لها . وقامت اللجنة ، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير الى ٢١ نيسان/ابريل ، بعقد سلسلة من الاجتماعات في بورت ستانلي وفي ثمانية أماكن أخرى . وقد حضر هذه الاجتماعات حوالي ٢٧٠ شخصا أكدوا كلهم الحاجة الى تغييرات دستورية ؛ كما كان هنالك اتفاق عام حول وجوب الغاء تقليد الأعضاء المستقلين المعينين في المجلس ، وحول اعطاء الموظفين المدنيين حق الترشيح للانتخاب ، ولكن يجب الابقاء على تقليد الودعات التي يدفعها المرشحون والتي تبلغ ٢٥ جنيها (د) ، ولم يشأ أغلب المشتركين في هذه الاجتماعات أن يضعوا حدا أعلى لسن عضوية المجلس أو أن يقترحوا انشاء مجلس للحاكم يمارس الوظيفتين ، التنفيذية والتشريعية ، معا ؛ وكانوا منقسمين في الرأى حول مسألة زيادة أعضاء المجلس بالتناسب مع عدد السكان ، على سبيل المثال ، أن تمثل بورت ستانلي بأربعة أعضاء وبقية الاقليم بثلاثة . وبالاضافة الى ذلك ، اقترح عديد من المشتركين انشاء نظام قضائي مستقل ، وتقسيم الاقليم الى دوائر انتخابية ووجوب اعطاء كل شخص بلغ من العمر ١٨ عاما حق التصويت ، شريطة أن يكون مقيما (في الدائرة الانتخابية المعينة) لمدة عام واحد . كما رأى البعض الآخر وجوب ممارسة جزر فلكلاند (مالفيناس) للتحكم الكامل في شؤونها الداخلية ، مع احتفاظ المملكة المتحدة بسلطات معينة ، خاصة فيما يتعلق بالدفاع عن الاقليم وبالشؤون الخارجية ، وتغيير شرطي السن والاقامة فيما يختص بعضوية المجلس . وسوف تقدم اللجنة تقريرا الى المجلس التشريعي في الوقت المناسب .

جيم — المحادثات بين حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة

٧ — في رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٣ ، وموجهة الى الأمين العام (A/9121 و Corr.1) أشارت اليها اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (هـ) ، قدم الممثل الدائم للارجنتين لدى الأمم المتحدة تقريرا حول التقدم الذى أحرز في المفاوضات التي تمت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٦٥ (د — ٢٠) ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ واتفاقات الرأى اللاحقة للجمعية العامة بشأن ايجاد حل سلمي للنزاع الذى نشب حول السيادة على الاقليم . وقال الممثل الدائم للأرجنتين أنه يأسف " لأن المفاوضات قد شلت عمليا نتيجة للموقف الذى اتخذته حكومة المملكة المتحدة" .

(د) العملة المحلية هي الجنيه الاسترليني .

(هـ) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل السابع والعشرون ، الفقرة ٤ .

Digitized by UNOG Library

٨ — كما قدم ممثل الأرجنتين المعلومات التالية التي بنى عليها هذا الاستنتاج ؛ فقال : "كان من الواضح سلفا " ، أثناء المفاوضات التي أجريت خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، أن موضوع النقاش لا يمكن الا أن يكون مسألة الاعتراف بسيادة الأرجنتين على الجزر وارجاعها الى التراث الاقليمي للأرجنتين مع اقتران ذلك بالاستعداد الكبير الذى أبدته حكومتي للاعتراف بالكيانات والضمانات التي تحمي مصالح سكان هذه الجزر " . ومضى ممثل الأرجنتين قائلا : " ان التقدم الملموس الذى أحرزته المفاوضات على ما يبدو ، جعل من الممكن في ذلك الحين الوصول الى صيغة مشتركة كانت ستمثل ، في أغسطس عام ١٩٦٨ ، خطوة عملية الى الأمام نحو ايجاد حل ، لولا أن حكومة المملكة المتحدة قد رفضت في نهاية الأمر أن تسمح لذلك الحل بأن يتجسد حقيقة واقعة " . واستطرد فقال : وبالرغم من ذلك ، قررت الأرجنتين " دون أن يغيب عن بالها الهدف النهائي للمفاوضات ، وورغبة في تحسين ظروف حياة سكان الجزر " أن تعقد محادثات خاصة حول الاتصالات بين الأرجنتين ، الأم ، وبين هذه الجزر . ونجم عن تلك المحادثات ، التي أجريت في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، أن اتخذت الأرجنتين سلسلة من التدابير (بما في ذلك اقامة روابط جوية واقتصادية وتجارية وثقافية مع هذه الجزر ، وتزويد سكانها بخدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات الطبية)وفقا للبيان المشترك لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٧١ (انظر A/8368 و A/8369) .

٩ — ومضى ممثل الأرجنتين قائلا : وبناء على اقتراح قدمته الأرجنتين ، نص في البيان المشترك الموقع في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢ على عقد جولة أخرى من المحادثات في لندن خلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ عملا بالقرار رقم ٢٠٦٥ (د — ٢٠) واتفاقات الرأى اللاحقة للجمعية العامة ؛ غير أن حكومة المملكة المتحدة أكدت ، حسب الرسالة المشار اليها في الفقرة ٧ أعلاه ، أن هذه الجولة من الاجتماعات لا يمكن أن تسمى "مفاوضات" ، اذ أنها ، في رأى حكومة المملكة المتحدة ، لا تشتمل الا على " محادثات " أو " مناقشات " . وخلص ممثل الأرجنتين الى القول بأنه كان في " نية حكومة المملكة المتحدة أن لا تقلل من شأن المفاوضات فحسب ، وانما تغير كذلك من طبيعتها الحقيقية . . " وبالاضافة الى هذا ، أكدت سلطات المملكة المتحدة بأن " مسألة الاتصالات وثيقة الصلة بالقضية الأساسية " وانه " تبعا لذلك ، فان المحادثات حول الاتصالات تمس ، في حقيقة الأمر ، مسألة السيادة ، وهو رأى لا تشاطرها اياه حكومة الأرجنتين ولا تقبله بالطبع " .

١٠ — واستطرد الممثل الدائم للارجنتين فقال في هذا الصدد :

" لقد شعرت بلادى على الدوام أن المفاوضات كانت تسير على نحو ثابت وفقا لنص وروح القرار ٢٠٦٥ (د — ٢٠) ، الذى يعترف بوجود نزاع حول السيادة على الاقليم . وكما هو واضح من المذكرات المشتركة التي أرسلت الى الأمم المتحدة ، لئن تكن المحادثات المرتبطة بالموضوع (و) حول الاتصالات تدخل في اطار القضية الأساسية ، الا أنها لا يمكن أن تستبعد النظر في هذه القضية . . .

(و) المرجع نفسه ، المرفق ، الفقرة ٦ .

Digitized by UNOG Library

" ان حكومة الأرجنتين تشعر بأنها مضطرة أن توضح بأن الفشل في حل هـــذا النزاع خلال فترة قصيرة ومعقولة سيحتم اعادة تقييم شاملة للسياسة التي كانت تنتهجهـــا حتى الآن . . . " .

١١ — وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٣ ، اتخذت اللجنة الخاصة قرارا بشأن الاقليم أعلنت فيـــه ، في جملة أشياء أخرى ، الحاجة الى التعجيل بالمفاوضات التي دعا اليها القرار ٢٠٦٥ (د — ٢٠) بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ، وذلك من أجل الوصول الى حل سلمي للنزاع القائم بينهما حول مسألة السيادة على جزر فلكلاند (مالفيناس) . وقد أقرت الجمعية العامة فيما بعد هذا القرار في دورتها الثامنة والعشرين (انظر الفقرة ١٩ أدناه) .

١٢ — كذلك أرسل الممثل الدائم للمملكة المتحدة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٣ ؛ رسالة الى الأمين العام (A/9124) ذكر فيها ما يلي :

" لقد كان ولا يزال الهدف المشترك لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة منـــذ اتخاذ الجمعية العامة للقرار رقم ٢٠٦٥ (د — ٢٠) هو تحرى كل الوسائل الممكنة ، وفقا لذلك القرار ، لايجاد حل سلمي للمشكلة التي حددها ذلكم القرار . وعليه ، فان الرسائل التي بعث بها اليكم والى سلفكم خلال السنوات التي تلت ذلك ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة ، الـــتي كان آخرها تلك الرسائل المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧١ (A/8368 و A/8369) تمثل سجلا للتقدم المحرز اجازته كلا الحكومتين ، ومازالت حكومة صاحبة الجلالة في المملكـة المتحدة تعتبره السجل الحقيقي والصحيح للمراسلات التي تمت بين الحكومتين حتى ذلـــك التاريخ " .

١٣ — وأضاف الممثل الدائم لحكومة المملكة المتحدة ، فقال :

" وفي الاجتماعات التي تمت منذ ذلك التاريخ ، لم يكن هنالك أساس للافتراض بأن أي تغيير قد حدث في الموقف الثابت الذى اتخذته حكومة المملكة المتحدة . كل ما هنالك ، أن الوفد الارجنتيني رفض ، عقب اعادة بيان آراء حكومة المملكة المتحدة في الاجتماع الذى عقد في لندن في نيسان/ابريل ١٩٧٣ ، أن يواصل الاجتماع ، أو على وجه الدقة ، أن يدرس الصيغة التي يمكن أن يصاغ بها ، على أساس اتفاق ، تقرير بالتقدم الذى تم حـــتى ذلك التاريخ ، كما جرت العادة في السنوات السابقة حتى ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧١ . . " .

واستطرد الممثل الدائم للمملكة المتحدة فقال في ختام رسالته :

" ان حكومة المملكة المتحدة تحيط علما برغبة حكومة الارجنتين في ايجاد حل عاجل للمشكلة . وتكرر من ناحيتها استعدادها لاستئناف المناقشات واضعة نصب عينيها وجوب اعتراف أى قرار يتخذ بحق سكان جزر فلكلاند في تقرير المصير وأن يتيح لهم التعبير عن رغباتهم في هذا الصدد ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ قرار الجمعية العامة رقـــم ١٥١٤ (د — ١٥) " .

Digitized by UNOG Library

١٥ — وفي الجلسة العامة رقم ٢١٣٩ للجمعية العامة ، المنعقدة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ (ز) ، تكلم مرة أخرى وزير الشؤون الخارجية للأرجنتين عن الاختلافات البارزة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة فيما يختص بالاقليم فقال :

" ان بلادى قد التزمت — ومازالت تلتزم — باتباع طريق المفاوضات مع الدولة المحتلة ، ولكنها اضطرت الى أن تعلن أن هذا الاجراء لا يمكن اطالته الى أمد غير محدود ليكون بذلك أداة للمحافظة على الحالة الراهنة . فلو أدى بنا الموقف السلبي لحكومة المملكة المتحدة الى الوقوع في مأزق ، فان حكومة الأرجنتين سوف تضطر الى اعادة النظر في السياسة التي قامت حتى الآن على حسن النية واحترام مبادئ ميثاق وقرارات منظمتنا ! ... ومضى وزير الشؤون الخارجية للأرجنتين قائلا : ثم انه من واجبي أن أعلن أن الأرجنتين ، حكومة وشعبا ، سوف لن تتراجع عن استعادة ذلك الجزء من اقليمنا القومي والذى انتزعته منها المملكة المتحدة بعمل من أعمال الامبريالية ، وهو عمل قد أدانه التاريخ ... " .

١٦ — وفي رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٧٣ ، وموجهة الى الأمين العام (A/9247) ، أشار الممثل الدائم للمملكة المتحدة الى بيان وزير الشؤون الخارجية للأرجنتين المبين أعلاه ؛ فقال معلقا على ملاحظته بأن المناقشات بين الحكومتين المعنيتين قد وصلت حالة " الركود " اذا كانت هذه هي الحال ، فانها لم تحدث بقصد من حكومتي . ولفت الانتباه ، في هذا الصدد الى الايضاح الذى ورد في خطابه المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) . وكرر في رسالته من جديد أن حكومة المملكة المتحدة على استعداد لاستئناف المناقشات في تاريخ مبكر وأنها تواصل تحرى كل الوسائل الممكنة مع حكومة الأرجنتين ، عملا بالقرار رقم ٢٠٦٥ (د — ٢٠) ، لايجاد حل للمشكلة التي حددها ذلك القرار ، كما ترحب باعلان الوزير عن عزم حكومة الأرجنتين التزام طريق المفاوضات . وأضاف الممثل الدائم للمملكة المتحدة في خطابه قائلا ، بعد أن ذكر بأن كلتا الحكومتين قد أحرزتا تقدما كبيرا خلال المناقشات التي جرت بينهما في السنوات الأخيرة ، انه ينبغي أن يقاس هذا التقدم ليس فقط بالنجاح الذى حدث على مائدة المؤتمر ، وانما بنفس القدر بالانجاز الذى تم فيما يتعلق باقامة الاتصالات لاسيما بين الأرجنتين والاقليم المذكور ، على أن توضع في الاعتبار ، في جملة أشياء أخرى ، الحقوق التي لا تقبل التصرف لسكان الاقليم في تقرير المصير . وقال ، مؤكدا أن حكومة المملكة المتحدة لا يخالجها الشك في أمر سيادتها على الاقليم انه مهما كانت آراء حكومة الأرجنتين حول هذه المسألة ، يشق عليه الاعتقاد " بأن حكومة جمهورية الأرجنتين ترغب في أى حل للخلافات بين حكومتينا على نحو يناقض الامنيات التي عبر عنها سكان جزر فلكلاند " . وأعرب الممثل الدائم للمملكة المتحدة في ختام رسالته عن أمل حكومته في أن " تستمر المناقشات المقبلة بالروح البناءة التي اتسمت بها للمذكرات المتبادلة بتاريخ ٥ آب/أغسطس (ح ١ ،

(ز) الوثيقة A/PV.2139 ، صفحة ٩٦ .

(ح) A/8368 و A/8369 .

Digitized by UNOG Library

والترتيبات المتصلة بالموضوع بين الحكومتين والتي تنص على مزيد من الاتصالات والمراسلات والمخابرات بين جزر فلكلاند وجمهورية الأرجنتين " .

١٧ — وفي رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ وموجهة الى الأمين العام علق الممثل الدائم للأرجنتين على مفاهيم معينة وردت في الرسالتين كان الممثل الدائم للمملكة المتحدة قد وجههما الى الأمين العام في ٢١ آب/أغسطس و ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ (انظر الفقرات من ١٢ الى ١٤ وكذلك الفقرة ١٦ أعلاه) . وفي هاتين الرسالتين ، لاحظ الممثل الدائم للأرجنتين أن " حكومة المملكة تسعى ، متذرعة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د — ١٥) ، الى جعل " الحل العاجل " لمسألة جزر مالفيناس ، مشروطا بالاعتراف بحق السكان في تقرير المصير ، وبالسماح لهم بالتعبير عن ارادتهم " . ومضى الممثل الدائم للأرجنتين قائلا ، بعد أن استشهد بالفقرة الأولى من القرار رقم ٢٠٦٥ (د — ٢٠) ، انه لم ترد اشارة في ذلك القرار الى أمنيات السكان أو حق تقرير المصير ، وأن الجمعية (العامة) " وضعت بحكمة الأساس لحل منطقي لمشكلة لها سمات خاصة . . . " . وقال انه يرى أن " هذا الاهتمام ، الذى يأتي في غير زمانه ومكانه ، بشأن احترام حق تقرير المصير سيكون جديرا بالثناء وشرعيا لو أن المملكة المتحدة كانت قد استشارت السكان الأصليين لجزر مالفيناس حول امنياتهم قبل أن تشردهم بالقوة وتحل مكانهم مستوطنين بريطانيين في عام ١٨٣٣ نتيجة لضمها لذلك الاقليم " . وقال انه يرى كذلك :

" . . . ان هنالك حالات استثنائية ينبغي أن يدرس ويطبق فيها حق تقرير المصير على نحو ينسجم مع مبادئ أخرى ذات أهمية مماثلة أو أهمية أكبر في سياق حالة معينة . ففيما يتعلق بجزر مالفيناس ، لا ينبغي لهذا الحق أن يطغى على السلامة الاقليمية ، مادام تطبيق العكس يتضمن تبريرا لعمل غير شرعي من أعمال القوة لم يسبق لبلادى أن ارتضته وهو ، على وجه التحديد ، مناقض لميثاق الأمم المتحدة والقرار رقم ١٥١٤ (د — ١٥) والقواعد التي تنظم المجتمع الدولي " .

١٨ — ثم أشار ممثل الأرجنتين الى اصرار المملكة المتحدة على انكار مسؤوليتها عن شل المفاوضات بشأن السيادة ، والتي نص عليها قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٦٥ (د — ٢٠) ، وأعاد تأكيد النقاط التالية التي وردت في رسالته السابقة (A/9121 و Corr.1): (أ) منذ نهاية عام ١٩٧٢ ، طرأ " تغيير كبير " على موقف المملكة المتحدة بشأن طبيعة المفاوضات ، مما جعل " من المستحيل الاستمرار في المفاوضات حول الموضوع الأساسي " ؛ (ب) ان ما ذهبت اليه حكومة المملكة المتحدة من أن جولة الاجتماعات المزمع عقدها في عام ١٩٧٣ لا يمكن أن يطلق عليها " مفاوضات " ، هو " انتهاك " للنصوص الصريحة للقرار رقم ٢٠٦٥ (د — ٢٠) . ومن رأيه أنه يجب أن تتناول المفاوضات مسألة السيادة على الجزر ، كما يجب التعجيل بها مثلما نادى بذلك قرار حديث اتخذته اللجنة الخاصة (انظر الفقرة ١١ أعلاه) . وكرر ممثل الأرجنتين من جديد استعداد حكومته لاستئناف المفاوضات حول القضية الأساسية ودعا المملكة المتحدة الى بذل الجهد اللازم حتى يتسنى لهذه المفاوضات ان تتم وان تؤتي أكلها . وفي ختام رسالته ، ذكّر ممثل الأرجنتين بأنه :

Digitized by UNOG Library

"على الرغم من أن تقدما كبيرا قد أحرز باقامة الاتصالات بين الاقليم الأم والجز
المعنية — على أساس الاعمال التي اضطلعت بها حكومة الارجنتين في هذا الصدد ، —
"غير غائب عن بالها ... مصالح سكان جزر مالفيناس"— فلا ينبغي لهذه المشكلة
التابعة للمفاوضات حول مسألة السيادة ، أن تؤثر في استمرار واكمال تلك المفاوضات ، أو
أن تحل محلها ،على أقل تقدير" .

١٩ — وفي الجلسة ٢٢٠٢ ، المنعقدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، اتخذت الجمعية
العامة القرار ٣١٦٠ (د — ٢٨) بشأن مسألة جزر فلكلاند (مالفيناس) ، وحثت بموجبه الحكومتين
المعنيتين ، في جملة أشياء أخرى ، على البدء دون تأخير في المفاوضات وفقا لأحكام القرارات المتـ
بالموضوع ،وذلك بغية انهاء الحالة الاستعمارية . أعلن ممثل الأرجنتين ، وعقب اتخاذ هذا القـ
مباشرة ، عن اقتناعه (ط) بأن المملكة المتحدة تشاطر الأرجنتين في أن المفاوضات التي تجرى بحسـ
نية هي الطريقة المثلى لتسوية نزاعهما الذى طال أمده ، وانها (أى المملكة المتحدة) ستتخـ
الخطوات الضرورية نحو استئناف المفاوضات المشار اليها والوصول بها الى خاتمة ناجحة .

٢٠ — وفي اجتماع عقد في ٤ كانون الثاني /ديسمبر ١٩٧٤ ، اعتمد المجلس التشريعي للاقلـ
الاقتراح التالي :

"ان هذا المجلس يعترض بشدة على اجراء أية مفاوضات أو محادثات مع الحكوـ
الارجنتينية ، قد تعني سيادة هذه المستعمرة ضد رغبات سكانها ، دون علم شعب جز
فلكلاند المسبق التام" .

٢١ — وفي ٢٥ كانون الثاني /يناير ، أكد السيد جوليان أمرى ، وزير الدولة للشؤون الخارجية
وشؤون الكمنولث حينئذ ، في معرض الاجابة على الأسئلة التي طرحت في مجلس العموم بالمملكـ
المتحدة انه لن يكون هنالك تغيير في السيادة على جزر فلكلاند دون الموافقة التامة لسكان هذ
الجزر . وأكد كذلك أن عقدا سوف يمنح عما قريب لبناء مطار دائم في كيب يمبروك ، بالقرب م
بورت ستانلي ، وسينتهي العمل فيه خلال ٢٤ شهرا من ذلك التاريخ ، بالرغم من أن المطـ
يمكن أن يكون صالحا للعمل قبل انتهاء عملية البناء .

٢٢ — وأعلن في حزيران / يونيه ، أن حكومة المملكة المتحدة قد أقرّت اعانة مقدارها ٤٫٢ مليون
جنيه استرليني من أجل بناء المطار ومنحت العقد الخاص به لشركة جنسون للتشييد . وأصدـ
حكومة المملكة المتحدة كذلك اعلانين اضافيين ، أولهما (أ) انه سينظر قريبا في امكانية تكليف البـ
الأرجنتينية بتأمين خدمة لنقل المسافرين والبضائع بين الأرجنتين ، وبين الاقليم ؛ وثانيهما
(ب) انه من المتوقع أن يوقع خلال الشهر نفسه عقد بين حكومة المملكة المتحدة وشركة الأرجنتين
الحكومية للبترول(YPF) بشأن بناء هذه الشركة مستودعا لتخزين المنتجات النفطية السائبة تضطلع
الأخيرة في اقليم جزر فلكلاند (مالفيناس) بتكاليف تقدر بـ ... ٤٠٠ دولار ، وذلك لبيع الوقود
بنفس أثمان التجزئة السائدة في الأرجنتين .

(ط) A/PV.2202 ، صفحة ٣١ .

Digitized by UNOG Library

٢٣ — وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ما يلي : " لقد قمنا ، بموافقة المجلس التنفيذي لجزر فلكلاند ، بالاتصال بالحكومة الارجنتينية بشأن الاستئناف المحتمل للمناقشات بين حكومتينا وفقا لقرار الامم المتحدة ٣١٦٠ (د — ٢٨) . ولو استؤنفت المناقشات ، فسوف توجه الدعوة لممثلي سكان الجزيرة للانضمام الى وفد المملكة المتحدة " .

٣ — الأحوال الاقتصادية

٢٤ — تعتمد اقتصاديات الاقليم بصفة كلية تقريبا على تربية الغنم : اذ تدل الارقام الاحصائية التي قدمتها الدولة القائمة بالادارة على انه كان هنالك في سنة ١٩٧١/١٩٧٢، وهي السنة الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات كاملة ، ٦٣٤ ١٦٣ رأسا من الضأن موزعة على الوجه التالي : فلكلاند الشرقية ٣٥٩ ٥٦٨ رأسا ؛ فلكلاند الغربية ٢١٠ ٠٠٠ وبعض الجزر الصغيرة الأخرى ٦٤ ٥٩٠ .

٢٥ — لذا فان ثمن الصوف ، الصادر الأساسي (الذى يمثل ٩٧ بالمائة من اجمالي الصادرات القومية في سنة ١٩٧٢) ، هو أهم عنصر اقتصادى مؤثر في حياة الاقليم . لهذا اعلن الحاكم ، في مقابلة معه أجريت في أواخر عام ١٩٧٣ ، بأن اقتصاديات الاقليم قد اصبحت ، نتيجة ارتفاع أثمان الصوف ، افضل بكثير مما كانت عليه في السنتين السابقتين عند ما كانت الاسعار من التدني بحيث اصبحنا نشك شكا كبيرا في صمود الاقليم اقتصاديا . ويقدر الارتفاع في اسعار صادرات الصوف بين ١ر١ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٢ر٢ مليون في عام ١٩٧٤ ، مما يدل على الاستمرار في ازدهار اقتصاديات الاقليم خلال هذه المدة .

٢٦ — وقد بلغ ما تملكه شركة جزر فلكلاند من الغنم في عام ١٩٧١/١٩٧٢ ٢٨٣ ٧٣٧ رأسا من اصل ٦٣٦ ١٦٣ رأسا ، فهي اكبر منتج للصوف في الاقليم . هذا ، وقد ارتبط تطور الاقليم ارتباطا وثيقا بشركة فلكلاند هذه ، المسجلة في المملكة المتحدة عام ١٨٥١ ، والتي تتحكم في الكثير من اعمال المصارف المحلية ، واعمال التجارة والشحن . الا ان شركة Dundee, Perth and Secuirities, Ltd. أعلنت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، بعد ان اشترت شركة جزر فلكلاند عن اقتراح بالاندماج مع شركة Charington, Gardner, Locket and Co. Ltd. ، وقد أعرب ٣١ بالمائة من حملة اسهم شركة Dundee, Perth and London, Security عن تأييدهم لهذا الاقتراح . وفي حوالي الوقت نفسه ، كانت شركة جزر فلكلاند في طور نقل اعمالها في التجارة والشحن المحليين الى شركة Falkland Trading, Ltd. وهي شركة محلية تمتلك شركة جزر فلكلاند ٤٦ بالمائة من اسهمها المانحة لحق التصويت . وتشير التقارير الى ان شركة فلكلاند التجارية (المحدودة) تعتزم التوسع في عملياتها ، بما في ذلك انشاء فرع للبيع بالجملة لتزويد المزارع والمتاجر باحتياجاتها .

٢٧ — وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، كانت Sheepowners' Association, Ltd. ، الحديثة التكوين ، ماتزال على اتصال مع الاتحاد الارجنتيني لمنتجي اللحوم وهو شركة تبريد ارجنتينية وذلك في محاولة للتفاوض حول مبيع مزيد من فائض الغنم .

Digitized by UNOG Library

٢٨ — ويتم حاليا استكشاف اربعة مجالات اخرى من مجالات الانماء الاقتصادى الممكن : فقد أنشأت شركة Alginate Industries, Ltd.، المسجلة في المملكة المتحدة، مختبرا تجريبيا في بورت ستانلي لتحديد الطاقة التجارية لتحويل الطحلب المحلي الى مادة كيماوية تستخدم في صناعة المنسوجات والمنتجات الغذائية والمشروبات غير الكحولية . وفي حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، أكد الحاكم ان الشركة ستبني مصنعا صغيرا ، اصغر مما كان قد خطط من قبل ، لانتاج العشب المجفف المطحون ، الذى سيرسل بعد ذلك الى المملكة المتحدة لمزيد من التحضير . كذلك صرح الحاكم عن احتمال وجود البترول بعيدا عن الشاطئ ، وعن الاتجاه الى اتخاذ قرار بايجار مناطق في تلك الناحية للتنقيب عن البترول . وقال ان هنالك مجالا لتطوير خدمات السياحة ، وان مساعي قد بذلت في هذا الصدد للتوسع في تسهيلات السياحة والنقل . وقد زاد عدد الارجنتينيين المسافرين بقصد السياحة والمتعة من ٣٥٠ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ الى حوالي ١٧٠٠ في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٧٤ . واخيرا ، فهنالك امكانية لاقامة صناعة صيد الاسماك في قاع البحر ، اذ يتوقع أن تجرى الشركة اليابانية تايومارو ٨٢ ، خلال معظم ايام السنة الحالية ، ابحاثا في الموارد البحرية للاقليم .

٢٩ — تستورد كل الاحتياجات المحلية للاقليم تقريبا ؛ وقد بلغت قيمة الواردات ٩٧٣ ٦٠٦ جنيها استرلينيا في عام ١٩٧١ و ٥٧٩ ٦٥١ في عام ١٩٧٢ ؛ اما قيمة الصادرات ، والتي تتألف أساسا من الصوف ، فبلغت ما مجموعه ٩٦٧ ٦٧٦ و ٣٧٩ ١١٨ ١ جنيها في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ على التوالي . وكما كان الحال في الماضي ، تستوعب المملكة المتحدة كل صادرات الاقليم وتزوده بأغلب وارداته . وكما سبقت الاشارة اعلاه ، فقد اتخذت الخطوات لاقامة الروابط الاقتصادية والتجارية بين الارجنتين ، وبين هذه الجزر . وبسبب النقص في السلع الاستهلاكية ، ارتفعت تكاليف المعيشة بالاقليم ٣٠ بالمائة في عام ١٩٧٣ .

٣٠ — ويأتي ، بصورة غير مباشرة ، كل دخل الاقليم تقريبا من تربية الغنم ؛ وتتكون بنود الانفاق الاساسية من التعليم والصحة العامة والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والأشغال العامة ، ومن الاعانة المقدمة للنقل البحرى ، والاسفار الى الخارج . ففي السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ بلغ الدخل التقديرى للحكومة ٥٩٠ ٦٥٢ جنيها (بما في ذلك مساعدة الانماء التي تقدمها المملكة المتحدة ، والبالغة ٤٫٣٥٦ جنيها) ؛ وبلغت النفقات ٦٤٣ ٠٩٦ جنيها ، بالمقارنة مع ٥٠٨ ٠٠٠ و ٥٣٣ ٠٠٠ جنيه للدخل والنفقات ، على التوالي ، في السنة المالية السابقة .

٣١ — وفي رد على سؤال أثير في مجلس عموم المملكة المتحدة ، ذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٤ ان حكومة الاقليم قد أقرت خطة انمائية للفترة من ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ١٩٧٧/١٩٧٨ ، وان اكثر من نصف الاموال المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة سوف يتم تدبيره من مساعدة الانماء التي تقدمها المملكة المتحدة . وتنتوى الخطة من النفقات ما مجموعه ٢٥٠ ٥٩٢ جنيها ، يتم تمويل جزء منها من ارصدة الاقليم (٢٥٠ ٢٩٢ جنيها) والجزء الآخر من مساعدة الانماء التي تقدمها المملكة المتحدة (٠٠٠ ٣٠٠ جنيه) . وتتكون المشروعات الأساسية التي تشملها الخطة من المواصلات السلكية واللاسلكية ، ٠٠٠ ١١٥ جنيه ؛ والطرق ٠٠٠ ٩٧ جنيه ؛ ودور الطلبة ٠٠٠ ٨٠ جنيه ؛ واعانة الاسمدة ٠٠٠ ٦٥ جنيه ؛ وطائرة جديدة ٠٠٠ ٦٠ جنيه ؛ وانماء السياحة ٢٥٠ ٣١ جنيها .

Digitized by UNOG Library

٤ — الأحوال الاجتماعيـــة

٣٢ — لم يطرأ خلال الفترة التي يتم استعراضها تغيير هام على الاحوال الاجتماعية في الاقـليم . الا ان الحكومة تدرك هجرة العمال المنتظمة الى البلدان الاخرى . ومن اجل علاج هذه المشـــكلة فقد حاولت توسيع فرص الخدمة باتخاذ العديد من التدابير الرامية الى التعجيل بالانمـــــاء الاقتصادى (انظر اعلاه) . كذلك تدرك الحكومة الحاجة الى تحسين الخدمات الطبية عن طريـــق توسيع ادارة الخدمات الـطبية .

٥ — الأحوال التعليميـــة

٣٣ — ورد موجز السمات الاساسية للنظام التعليمي في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العـــامة في دورتها السابعة والعشرين (ى) . ففي عام ١٩٧٢ بلغ عدد التلاميذ المنتظمين بالمـــــدارس الحكومية ٣٣٥ تلميذا (٣٦١ في عام ١٩٧١) ، والتي كانت كلها ، من حيث المبدأ ، مدارس أوليـــة يعمل بها ٣١ مدرسا ، ومنهم المدرسون المتنقلون (كما كان الحال في ١٩٧١) . غير ان الحكومـــة الارجنتينية قدمت ، عقب توقيع اتفاقية الاتصالات في بوينس ايرس في تموز/يوليه ١٩٧١ ، عـددا من المنح الدراسية (ثماني منح في عام ١٩٧٤) للمدارس في ذلك البلد . وقرر المجلس التنفيـــذى في اواخر ١٩٧٣ ، مسترشدا بالرأى العام في الاقليم ، وجوب تدريس الاسبانية في المدارس بوصفهـــا اللغة الثانية حالما يتم تعيين المدرسين المناسبين . وعملا بهذا القرار ، اعلن المجلس في ١٧ ايار/ مايو ١٩٧٤ عن قبوله لعرض مقدم من حكومة الارجنتين بأن ترسل على نفقتها اثنين من مدرسي اللغـة الاسبانية ، الذين سيقومون بالتدريس في مدارس بورت ستانلي وفي الفصول المسائية لتعليم الكبار ؛ على ان تتحمل حكومة الاقليم النفقات المحلية .

٣٤ — وتقوم سياسة الحكومة على (أ) زيادة الاستثمار في مرافق التعليم ؛ (ب) تحسين مستوى التعليم ، خاصة بتدريب العدد الكافي من المدرسين المحليين ؛ و(ج) تشجيع الطلاب المؤهلين لتلقي المزيد من التعليم في الخارج .

(ى) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرين ، الملحـــق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفقـــــرات من ٢١ الى ٢٣ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني *

رسالة من الممثل الدائم للارجنتين لدى الأمم المتحدة ، مؤرخة في آب/اغسطس ١٩٧٤ ، موجهة الى الأمين العام

يشرفني أن اخاطبكم بشأن قرار الجمعية العامة رقم ٣١٦٠ (د — ٢٨) ، المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، والذى اعلنت فيه الجمعية العامة عن ضرورة الاسراع بالمفاوضات بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فيما يتعلق بمسألة ج فلكلاند (مالفيناس) .

وفي وسعي ان افيدكم بأن الاتصالات قد تمت بين الحكومتين بهدف تنفيذ أحكام القر المذكور اعلاه .

وسوف تعلمكم حكومتي في الوقت المناسب بنتائج هذه المفاوضات .

(توقيع) السفير
كارلس اوتز دو روزاس
الممثل الدائم

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/458 .

Digitized by UNOG Library

الفصـــل السابـــع والعشـرون

[A/9623/Add.6 (Part II)]

بيلـــــيز

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٣	١٤٢
بـاء — قرار اللجنة الخاصة	٤	١٤٢
مرفـق — ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		١٤٣

Digitized by UNOG Library

ألف — نظر اللجنة الخاصـــــة في المسألة

١ — نظرت اللجنة الخاصة مسألة بليز في جلستها رقم ٩٨١ ، المنعقدة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ .

٢ — وراعت اللجنة الخاصة ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك خاصة القرار رقم ٣١٦٣ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديســـمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ والذى دعت الجمعيـــة العامة ، بموجب الفقرة ١١ منه ، اللجنة الخاصة " الى مواصلة التماس الوسائل المناســـبة لتنفيذ قرارى الامم المتحدة ١٥١٤ (د — ١٥) و ٢٦٢١ (د — ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهـــر الاستعمار واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين " . وراعت اللجنـــة كذلك القرار الذى اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، بشأن مسألة بليز (ل) .

٣ — وكان بين يدى اللجنة الخاصة ، لدى نظرها مسألة الاقليم المذكور ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات بشأن التطورات الحديثة المتعلقة بالاقليم .

باء — قرار اللجنـــــة الخاصة

٤ — قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، في جلستها رقم ٩٨ ، المنعقدة في ٥ ايلول/ســـبتمبر ، وعقب بـــيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.981) ، أن تحيل الى الجمعية العامة ورقة العمل المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه ، وذلك من اجل تسهيل نظر اللجنة الرابعة للبند ، وان تنظر هي في البند في دورتها القادمة ، مع عدم الاخلال بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة بهذا الصـــدد في دورتها التاسعة والعشرين .

(ل) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحـــق رقـــم ٣٠ (A/9030) ، " القرارات الأخرى " (البند ٢٣) ، ص ١١١ .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق*

ورقـــة عمـــل أعدتها الأمانـــة العامـــــة

المحتويات

	الفقـــرات
١ — معلومات عامة	١ — ٢
٢ — التطورات الدستورية والسياسية	٣ — ٢٤
٣ — الأحوال الاقتصادية	٢٥ — ٤٥
٤ — الأحوال الاجتماعيـة	٤٦ — ٥١
٥ — الأحوال التعليميـة	٥٢ — ٥٥

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.962 .

Digitized by UNOG Library

١ — معلومات عامة

١ — وردت المعلومات الأساسية عن بليز (أ) ، في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) . ونورد فيما يلي معلومات تكميلية :

٢ — بلغ مجموع سكان بليز ، حسب الاحصاء السكاني الأخير الذى أجرى في عام ١٩٧٠ ، ١١٩٨٦٣ نسمة ، يعيش ٣٣٢ ٣٩ منهم في مدينة بليز ، وفي عام ١٩٧٢ كان يعيش في مدينة بلمبون ، العاصمة الجديدة ، ٠٠٠ ٣ مواطن . ويقدر عدد السكان في ١٩٧٣ب ٠٠٠ ١٣٠ نسمة ، يتألفون بصفة أساسية من الكريوليين والهنود الامريكان (مياس) والكاريبس .

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات المحالة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام وفقا للمادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٧٣ و ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٤ ، للسنتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على التوالي .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الثامن والعشرين ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

٢ — التطورات الدستورية والسياسية

ألف — الدستور

٣ — ورد موجز الترتيبات الدستورية للاقليم ، التي دخلت في حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ ، في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين (ج) . وبناء على اقتراح من الحكومة غير اسم الاقليم في اول حزيران/يونيه من هندوراس البريطانية الى بليز .

٤ — وينص الدستور على حاكم تعينه الملكة وعلى مجلس للوزراء وهيئة تشريعية تتألف من مجلسين : مجلس للشيوخ ومجلس للنواب . ويتولى الحاكم السيد (ريتشارد نيل بوسنت) مسؤوليات الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك القوات المسلحة) والخدمة العامة . كما يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء (السيد جورج برايس) ومن وزراء آخرين (ثمانية في الوقت الحاضر) . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ أعلن رئيس الوزراء ، دون أن يبدى أى سبب ، عن تعديل وزارى شمل اربعة وزراء . هذا ويعين الحاكم ، بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، خمسة من اعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ثمانية ، كما يعين اثنين آخرين بناء على نصيحة زعيم المعارضة (السيد فيليب غولدسن) وواحدا بعد اجراء المشاورات التي يرى الحاكم مناسبة اجرائها . ويتكون مجلس النواب من ١٨ نائبا يتم انتخابهم لمدة أقلها خمس سنوات على أساس حق الاقتراع للبالغين .

باء — الأحزاب السياسية والانتخابات

٥ — في آخر انتخابات عامة أجريت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، حاز الحزب الشعبي الموحد الحاكم ، والذى تأسس في الاربعينات برئاسة السيد برايس ، على ١٧ مقعدا في مجلس النواب من مقاعد المجلس البالغ عددها ١٨ مقعدا ، وكان المقعد المتبقي من نصيب السيد غولدسن ، زعيم حزب الاستقلال القومي ، الذى تأسس في عام ١٩٥٨ . وكان التباين الرئيسي في وجهات النظر القضية الانتخابية الرئيسية بين الحزبين اثناء الانتخابات هي مسألة توقيت الانتخابات : وتشير التقارير الى ان سياسة الحزب الشعبي الموحد هي المطالبة بمنح الاستقلال السريع مع ضمان المملكة المتحدة و " بعض بلدان الكومنولث الأخرى " للأمن ؛ بينما يرى حزب الاستقلال القومي تأجيل الاستقلال لأنه لا يعتقد ان المملكة المتحدة سوف تمنح مثل هذه الضمانة في الظروف الراهنة .

٦ — وبالاضافة الى الحزبين الرئيسيين ، هنالك اربعة احزاب صغرى : حركة تطور الشعب التي أنشأها في عام ١٩٦٩ الاعضاء السابقون في حزب الاستقلال القومي ويتزعمها الآن السيد دين لندو ؛ وحزب جمعية السود المتحد من اجل التقدم الذى تأسس في عام ١٩٧٠ برئاسة

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل العشرون ، المرفق ، الفقرات من ٤ الى ١٠ .

Digitized by UNOG Library

السيد ايفان ايكس هايد ؛ والحزب الشعبي الحر المؤسس في اوائل عام ١٩٧٣ بقيادة السيد هارى لورنس بوصفه رئيسا مؤقتا ؛ وجبهة كوروزال المتحدة التي تأسست في اواخر عام ١٩٧٣ بقيادة السيد عمر فيلوس بوصفه رئيسا لها .

٧ — وفي آب/اغسطس ١٩٧٣ وقع زعماء حزب الاستقلال القومي وحركة تطوير الشعب والحزب الشعبي الحر اتفاقا قامت بموجبه هيئة سياسية جديدة تسمى المؤتمر المتحد (أعيدت تسميته فيما بعد بالحزب الديمقراطي المتحد وذلك بغية اتاحة اختيار حكومة بديلة للاقليم . والأهداف الرئيسية لهذا الحزب هي تشجيع ما يلي : (أ) الديمقراطية البرلمانية وحكم القانون ؛ و (ب) النشاط الحر والتعاونيات والانماء الاجتماعي ؛ و (ج) المشاركة القومية الكاملة في انماء الاقليم؛ و (د) تسوية عادلة لمطلب غواتيمالا في بليز (انظر الفقرات من ١٨ الى ٢١ أدناه) .

٨ — واعلن السيد غولدسن في اجتماع الجمعية الوطنية ، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، انه يتحدث الآن نيابة عن المعارضة باسمها الجديد : الحزب الديمقراطي المتحد . وتنبأ بأن القوى المتضافرة لتغيير طبيعة واسم المعارضة سوف " تجلب منافع ضخمة للشعب وللبلاد بتأليف حكومة من الحزب الديمقراطي المتحد في ١٩٧٤ " .

٩ — وفي الشهر نفسه استقال السيد فيليب سانتياغو ريكالدى من عضوية الحزب الشعبي المتحد وأخلي كذلك مقعده في مجلس مدينة كوروزال " بسبب ضغط الوزراء عليه لتنظيم الحزب في الشمال" ؛ فكسبت جبهة كوروزال المتحدة ، في ٨ شباط/فبراير ١٩٧٤ مقعد السيد فيليب في الانتخابات الفرعية التي أجريت لمجلس المدينة . وفي تجمع النصر الذى نظمه الحزب ، قال رئيسه ، السيد عمر فيلوس ،" ان الانتخابات الفرعية هي الخطوة الاولى في الزحف نحو الديمقراطية والفرص المتساوية لكل أفراد الشعب " . واضاف ان الحزب سيعمل في الانتخابات القادمة ، والتي ينبغي ، بنص القانون ، أن تجرى في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، متضافرا مع قوى المعارضة الأخرى لتأليف حكومة جديدة " تكرس نفسها للديمقراطية ولانماء الشمال " .

جيم — التطورات الدستورية الأخيرة

١٠ — ألغت الملكة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، المادتين ١٤ و ١٥ من براءة هندوراس البريطانية ١٩٦٤ الى عام ١٩٧٣ ، على أثر اصدارها براءة بليز لسنة ١٩٧٤ . وتشتمل البراءة الاخيرة ، التي اصبحت سارية المفعول اعتبارا من يوم ١٨ شباط/فبراير ، على المواد الجديدة التالية : المادة ١٤ ، التي تنص على انه يجوز للحاكم ، بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، أن يعهد الى رئيس الوزراء أو أى وزير آخر بمسؤولية اى عمل من اعمال حكومة بليز ، بما في ذلك تصريف شؤون أية ادارة حكومية . وهنالك احكام تنص على انه لا ينبغي ان يعهد الى وزير ، فيما عدا أغراض تصريف الاعمال في أحد مجلسي الجمعية الوطنية ، بمسؤولية متعلقة بما يأتي : (أ) أية مسائل متعلقة بسلطات الحاكم الاحتياطية التي لم يتم تفويض بها بعد ، (ب) ادارة النائب العام مادام يشغل منصبا عاما .

Digitized by UNOG Library

١١ — وبموجب المادة ١٥ (١) ، تظل سلطات الحاكم الاحتياطية على النحو الموصوف في الفقرة ٤ أعلاه . كما تنص المادة ١٥ (٢) على انه يجوز للحاكم ، بناء على تقديره الخاص ، مع الموافقة المسبقة لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة ، ان يعهد الى أى وزير يعينه بعد التشاور مع رئيس الوزراء ، بأية مسؤولية عن أمور تتعلق بالشؤون الخارجية ، اذا رأى الحاكم ذلك مناسبا وفقا للشروط التي يفرضها هو .

١٢ — هذا وتصدر البراءات الملكية بموجب السلطات الخاصة للملكة في التشريع لحكومة اقليم تديره المملكة المتحدة . وطبقا لذلك ، فان لبراءة بليز ١٩٦٤ — ١٩٧٤ ، قوة القانون في الاقليم. ولا يشترط ان يصدق عليها المجلس التشريعي للاقليم المذكور .

١٣ — وفي ١١ آذار/مارس قدم السيد غولدسن ، زعيم المعارضة ، مذكرة باسم المعارضة الى وزير الدولة متعلقة بالبراءة الملكية لبليز لعام ١٩٧٤ . وفي هذه المذكرة ، احتج السيد غولدسن بشدة على ان المعارضة لم تعلم " بالتوسع الكبير في دستور بلادنا " ولم تجر معها المشاورة حوله . وأشار السيد غولدسن الى انه لئن تكن البراءة الملكية التي صدرت حديثا تحتفظ للحاكم بالمسؤولية عن الشؤون الخارجية ، فهي تخوله ، في ذات الوقت ، أن يعهد بهذه المسؤولية الى وزير يعينه رئيس الوزراء ، وأضاف مؤكدا ان هذا التوسع الجديد في السلطات " انتهاك لقرار مؤتمر لندن المنعقد في تموز/يوليه ١٩٦٣ ... والمتعلق بحدود السلطة الدستورية الممنوحة لحكومة بليز " . لذلك طلب السيد غولدسن سحب المادة المعدلة ، الفقرة ٢ من المادة ١٥ من البراءة الملكية ريثما تتم المشاورة بين الاحزاب الممثلة في الجمعية الوطنية وحكومة المملكة المتحدة بشأن المسائل التالية : (أ) حاجة الحاكم الى تفويض أى من سلطاته المتعلقة بالشؤون الخارجية الى وزير في الحكومة الاقليمية ؛ و (ب) نطاق وشكل هذه السلطات التي يعهد بها الى الوزير . وقال السيد غولدسن في مذكرته انه يعتقد ان وزراء الحكومة الاقليمية من الممكن ان يستغلوا السلطات التي يعهد بها اليهم الحاكم بموجب البراءة الملكية لعام ١٩٧٤ ، في محاولة لتسوية ادعاء غواتيمالا بالاقليم دون علم وموافقة المعارضة والجمعية الوطنية والبليزيين عامة . ولفت النظر الى الرأى الذى عبر عنه قطاع كبير من الشعب البليزى والقائل بأن حكومتهم الحاضرة سوف تقدم ، اذا ما أتيحت لها الفرصة ، على تسوية قضية غواتيمالا بصورة تناقض مصالح الاقليم . وأعاد زعيم المعارضة الى الاذهان تصريحا للحاكم أدلى به حديثا واعلن فيه ان تعديل البراءة الملكية لهندوراس البريطانية للسنوات ، ١٩٦٤ الى ١٩٧٣ له علاقة بانضمام بليز ، في اول ايار/مايو ١٩٧٤ ، الى اتحاد دول البحر الكاريبي (انظر الفقرة ٢٢ ادناه) ، بيد أن السيد غولدسن يرى ، مع ذلك ، ان لا يخول للحاكم ممارسة سلطاته الجديدة الا بعد الانتخابات العامة المقبلة ، وان من حق الناخبين أن يقرروا في المسألة.

١٤ — وأشارت التقارير في ٥ ايار/مايو الى ان السيد جيمس كالاهان ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة قد بعث برسالة عن طريق مكتب الحاكم الى زعيم المعارضة يفيد فيها باستلام المذكرة المشار اليها اعلاه . وقال السيد كالاهان أن الغرض الأساسي من براءة بليز لعام ١٩٧٤ هو تمكين الحاكم من تيسير انضمام بليز الى اتحاد دول البحر الكاريبي اذا قررت بليز القيام بذلك ، على ضوء النقاش في المجلس التشريعي ، أن تفعل ذلك . وأضاف موضحا ان تفويض الحاكم لسلطاته بموجب أحكام البراءة الملكية لا يخل بمسؤولية حكومة المملكة المتحدة

Digitized by UNOG Library

عن الشؤون الخارجية لحكومة بليز ، وان تفويض السلطات لا يمتد ، بصفة خاصة ، الى المسائل المتعلقة بالنزاع مع غواتيمالا . وأشار كذلك الى ان هذه النقطة الاخيرة قد وضحها في ٣١ آذار/مارس ، رئيس الوزراء وذلك في النقاش الذى جرى في مجلس النواب بشأن اقتراح يتعلق بتخويل بليز الانضمام الى اتحاد دول البحر الكاريبي . وقد اعتمد المجلس الاقتراح المشار اليه عقب النقاش (انظر كذلك الفقرات من ٢٢ الى ٢٤ أدناه) .

دال — مركز الاقليم في المستقبل

١٥ — جدير بالذكر انه في المؤتمر الثامن لرؤساء حكومات دول منطقة البحر الكاريبي ، الذى عقد في جورجتاون في نيسان/ابريل ١٩٧٣ ، وقع كل المشتركين اتفاق (مدينة) جورجتاون فيما عدا اثنين من اعضاء رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة (د) ، وحسب الاتفاق ، سيقام اتحاد دول البحر الكاريبي في اول آب/اغسطس ١٩٧٣ ، مع اشتراك الدول المستقلة الأربع : (بربادوس ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وغيانا) . كما نص الاتفاق على حق الدول الست الاخرى الموقعة (بما في ذلك بليز) في ان تصبح اعضاء في اتحاد دول البحر الكاريبي اعتبارا من اول ايار/مايو ١٩٧٤ . وفي المؤتمر نفسه ، اتخذت الدول المستقلة الاربع قرارا بشأن ضرورة وضع نظام للمساعدة المتبادلة ضد العدوان الخارجي الذى يستهدف اى عضو من أعضاء اتحاد دول البحر الكاريبي . وفي هذا القرار ، أشارت الدول المذكورة الى اللجنة الدائمة لوزراء الخارجية التي يزمع انشاؤها بموجب معاهدة دول البحر الكاريبي ، والى اعداد مشروع للمساعدة المتبادلة يكون هدفه حماية الاستقلال السياسي لأعضاء اتحاد دول البحر الكاريبي وسلامة اراضيها وأمن ورفاهة شعوبها . وتلي ذلك أن اعربت وفود سبع دول اخرى (بما في ذلك بليز) عن رغبتها في الاعراب عن موافقتها على الروح التي عبر عنها القرار .

١٦ — وفي ٩ ايلول/سبتمبر ، بعد حوالي شهر من نفاذ اتحاد دول البحر الكاريبي رسميا ، ألقى رئيس الوزراء السيد برايس كلمة عن يوم بليز القومي كرر فيها تصميم الاقليم على تحقيق الاستقلال والانضمام الى اتحاد دول البحر الكاريبي (CARICOM) . وقال "ان الشعب البليزى مايزال مصمما على تحقيق استقلال بليز"، وانه " بغض النظر عمن ينكر علينا تحقيق هدفنا ، ومهما طال نضالنا ، فان عزمنا مايزال ثابتا" . وأشاد السيد برايس بالدول المستقلة الاربعة للتأييد الذى منحته لقضية بليز في جلسات مجلس الأمن التابع للامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية (OAS) وأعرب عن الأمل في أن يكسب قادة دول منطقة البحر الكاريبي ، المشتركين في مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في الجزائر في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، تأييد المؤتمر لقضية استقلال بليز . وفي ختام كلمته ، أشار السيد برايس الى الزيارات التي قام بها وزير الشؤون المحلية والصحة الى بلدان عديدة ، وشكر تلك الدول التي عبرت للوزير عن التأكيدات بالتزامها حيال قضية استقلال الاقليم .

(د) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1)، المجلد الخامس، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ١٩ الى ٢١ .

Digitized by UNOG Library

١٧ — وقال رئيس الوزراء ، مشيرا الى عهد بالدفاع المشترك قطعه اعضاء اتحاد دول البحر الكاريبي على انفسهم منذ وقت قريب (انظر الفقرة ١٥ اعلاه) : " ينبغي على بليز ان تصير عضوا في الاتحاد للتمتع بهذه المزية ، ان لم يكن لأى سبب آخر " ، وهي نقطة أكد عليها مرة أخرى في حديث أدلى به في الجلسة العامة لمؤتمر برلمانات دول الكومنولث المعقود في لندن في ١٨ ايلول / سبتمبر . وقال ايضا ان استقلال بليز قد أجله ادعاء غواتيمالا في السيادة على الاقليم والافتقار الى ضمانة الأمن من المملكة المتحدة .

١٨ — وعلى اثر اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣١١٠ (د — ٢٨) في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، بشأن احالة المعلومات من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة أعلن ممثل غواتيمالا ان وفده قد امتنع عن التصويت على القرار لأن بليز هي " جزء لا يتجزأ من اقليمنا تحتله المملكة المتحدة " واعرب عن " ثقة حكومتنا في أن المملكة المتحدة وغواتيمالا سوف تتوصلان الى حل مرض لهذا الخلاف بالوسائل السلمية ، على نحو سيكون مرضيا لبلادى دون ان يغيب عن بالها مصالح سكان ذلك الاقليم ، الذى هو جزء لا يتجزأ من اقليم جمهورية غواتيمالا " .

١٩ — وفي رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ (A/9466) وموجهة الى رئيس الجمعية العامة ، أحال الممثل الدائم للمملكة المتحدة رسالة بعث بها اليه رئيس وزراء بليز باسم حكومته بشأن البيان آنف الذكر . وقد اعلن رئيس الوزراء في هذه الرسالة :

" ان حكومة بليز ، المنتخبة بالاقتراع الشعبي على اساس حق الاقتراع للبالغين ، سعت باستمرار الى طلب الاستقلال ؛ وقد اعلمتنا حكومة المملكة المتحدة انها راغبة في منحنا اياه ؛ الا ان العقبة الوحيدة التي تحول بيننا وبين ممارسة حق تقرير المصير هي مطالبة غواتيمالا بالسيادة على الاقليم " .

وقال انه علم بقلق من بيان حديث ان ممثل غواتيمالا قد ادعى ان بليز هي جزء لا يتجزأ من جمهورية غواتيمالا واعرب عن أمل حكومته في تسوية سلمية للمشكلة عن طريق المفاوضات ، مع مراعاة هذه التسوية لمصالح شعب بليز .

٢٠ — ومضى رئيس الوزراء معلنا :

" اننا نرفض وننكر ، بصفة قاطعة ، كون بليز جزءا من جمهورية غواتيمالا ، أو انها كانت في اى وقت مضى جزءا منها . وأكد ان بيان غواتيمالا خرق لمبدأ كيان دولة بليز التي لها مصالح عليا معترف بها في المادة ٧٣ نفسها . وفي هذا الصدد ، تود حكومة وشعب بليز ان يؤكدا من جديد حقهما الذى لا يقبل التصرف في تحديد مستقبلهما وتحقيق الاستقلال التام الكامل عن الاستعمار في أية صورة ومن أى مصدر . وأكد رئيس الوزراء انه لا يمكن لأية تسوية بين غواتيمالا والمملكة المتحدة ان تراعي مراعاة تامة مصالح شعب بليز اذا ما أخفقت هذه التسوية في قبول حقنا المطلق في الاستقلال . وقال ان كل ادعاءات السيادة على اقليم بليز ، التي تمس باستقلالنا التام ، لهي مناقضة لأماني البليزيين " .

Digitized by UNOG Library

٢١ — وفي الختام ، طلب رئيس الوزراء الى الرئيس :

"ان يحيط علما وأن يسجل هذا الاحتجاج الرسمي لشعب بليز ضد الادعاء الذى لا أساس له من ممثل جمهورية غواتيمالا الرامي الى الاستيلاء على اقليم شعب محب للسلام لا يرغب في اكثر من ان يعيش في سلم مع جيرانه وان يمارس حقه الأساسي في تقرير المصير وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة " .

هاء — العلاقات مع البلدان الأخرى في رابطة البحر الكاريبي

٢٢ — كما اشير في الفقرة ١٤ اعلاه ، فقد أقر مجلس النواب في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٤ اقتراحا يخول لبليز الانضمام الى اتحاد دول البحر الكاريبي ؛ ورفض المجلس اقتراحا معدلا تقدم به زعيم المعارضة ، ينص على ان يعلم الحاكم الجمعية الوطنية قبيل تفويض السلطات المتعلقة بالشؤون الخارجية ، وان يستشيرها ويحصل على موافقتها في هذا الشأن . وفي احتفال أقيم في كاستيريس بسانت لوسيا ، في ١٧ نيسان/ابريل ، وقع رئيس الوزراء ، برايس ، المعاهدة التي اصبحت بليز بموجبها عضوا في اتحاد دول البحر الكاريبي اعتبارا من اول ايار/مايو ؛ وكانت الحكومة قد خولت رئيس الوزراء ان يفعل ذلك بموجب المادة ١٥ من البراءة الملكية لبليز ، للفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ .

٢٣ — وفي ١٨ نيسان/ابريل ، اطلع السيد ر. أ. فونسيكا ، الحاكم بالنيابة ، زعيم المعارضة على نسخة من التوجيهات المرسلة حديثا من وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة وجاء هذا العمل متسقا مع وعد سابق التزم به الحاكم بوسنت عندما احتج الحزب الديمقراطي الموحد على تعديل البراءة الملكية (انظر كذلك الفقرات من ١٠ الى ١٣ اعلاه) . ونورد فيما يلي موجز هذه التوجيهات .

٢٤ — يجوز للحاكم بالنيابة ، ممارسة للسلطات الممنوحة للحاكم بموجب المادة ١٥ من البراءة الملكية ، وبناء على تقديره الشخصي ، وعلى موافقة مسبقة من وزير الخارجية ، أن يخول رئيس الوزراء سلطة توقيع المعاهدة التي ينشأ بموجبها اتحاد دول البحر الكاريبي ، وتمثيل بليز في أجهزته ومؤسساته مع مراعاة الأحكام التالية :

(أ) اذا اصبحت بليز طرفا في المعاهدة ، فستمارس حقها في التصويت في أجهزة ومؤسسات اتحاد دول البحر الكاريبي على نحو يضمن أن لا يدخل الاتحاد ، في أية معاهدة ، أو أى ارتباط دولي آخر يمس الاقليم ؛ وأن لا يصدر ، هو أو أى من اجهزته او مؤسساته ، أية توصية أو أى قرار بانتهاج سياسة خارجية معينة ، دون علم حكومة المملكة المتحدة وموافقتها المسبقة ؛

(ب) يقوم رئيس الوزراء باعلام الحاكم مسبقا بأية تدابير لها تأثير على الايفاء بهذه الشروط حتى يتسنى للحاكم ، أن يخطر بذلك وزير الدولة في المملكة المتحدة ؛

(ج) يتشاور رئيس الوزراء مع الحاكم قبل ان يطلب الى أى وزير آخر القيام بأية مهمة في اطار المسؤولية المنوطة برئيس الوزراء على النحو المذكور .

Digitized by UNOG Library

٣ — الأحـــوال الاقتصاديـــة

ألف — معلومات عامة

٢٥ — كان اقتصاد الاقليم في الماضي يقوم بصورة كلية تقريبا ، على تصدير منتجات الغـــابات ؛ الا ان الزراعة قد اصبحت منذ منتصف الخمسينات أهم قطاع نتيجة الاستنزاف السريع لموارد الغابات. وقد اتجهت جهود تنشيط الانماء الاقتصادى بالدرجة الاولي الي التوسع في الانتاج الزراعـــي بهدف التصدير والاستهلاك المحلي ،وانماء صناعة صيد الاسماك لأغراض تجارية وانماء الســـياحة وتشجيع المستثمرين الاجانب على الاتجاه نحو الصناعة وغيرها من ضروب الأنشطة التجارية .

٢٦ — وفي عام ١٩٧١ ، بلغ الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل ٨٨ مليون (هـ) دولار بريطاني — هندوراسي ($BH) ، معطيا بذلك ناتجا محليا اجماليا للفرد الواحد مقداره ٧٢٥ دولار بريطاني — هندوراسي . غير ان الارقام الخاصة بالناتج الاجمالي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ لم تتوفر بعد ، فيما تقول مصادر الدولة القائمة بالادارة ، ولكن الحالة الاقتصادية العامة خلال هذه السنوات كانـــت مرضية . وما يزال القطاع الزراعي يوفر الدفع الاساسي للنمو . وبالـــرغم من انه لا يعزى الى هذا العامل سوى ٢٠٫٩ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧١ ، الا ان المنتجات الزراعيـة (المحضرة) وغير المحضرة تشكل حاليا حوالي ٧٥٫٠ بالمائة من اجمالي الصادرات القومية ، حيث يكون السكر وحده ٥٥٫٠ بالمائة تقريبا من هذا الاجمالي .

٢٧ — القطاع التجارى هو المساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي (٢٤٫٧ بالمائـــة في عام ١٩٧١) وذلك لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاد الاقليم . يليه في المرتبة الثالثة قطـــاع الصناعة (١١٫٦ بالمائة في عام ١٩٧١) ، وتتألف اساسا من تحضير المنتجات الزراعية . ولا يكشف القطاع الحكومي (١٠٫٥ بالمائة في عام ١٩٧١) عن تأثير الحكومة على الاقتصاد حيث انها تتحكم ايضا في مشاريع تجارية مثل الطيران المدني والموانئ والكهرباء والبريد والتلغراف والماء .

٢٨ — ويعتمد الاقليم كذلك اعتمادا كبيرا على المصادر الخارجية في انماء الجزء الاكبر من مقوماته الانتاجية وعلى الواردات في سد الاحتياجات المحلية .

٢٩ — قال رئيس الوزراء برايس في الكلمة التي ألقاها حديثا (انظر الفقرة ١٦ اعلاه) انـــه بالرغم من ارتفاع الاسعار وتدهور فرص العمالة ، فان السياسة التي تنتهجها الحكومة ســـليمة . ولفت رئيس الوزراء الانتباه بصفة خاصة الى التقدم الذى أحرز في مجالات الزراعة والصناعة وفـــي المشاركة القومية المتزايدة في الانماء الاقتصادى .

(هـ) كان الدولار البريطاني — الهندوراسي ($BH) هو وحدة النقد السارية) الى أن تغير اسم الاقليم الى بليز في حزيران/يونيه ١٩٧٣ . اربعة دولارات بليزية ($BZE) تعـــادل جنيها استرلينيا واحدا (£1) .

Digitized by UNOG Library

باء — الخطة الانمائيـــة

٣٠ — كان ولا يزال النمو الحديث للاقتصاد متوقفا الى حد كبير على الناتج الرئيسي المصـــدر وهو السكر ؛ بيد أن الحكومة تتوقع ان تكون سياسة التنويع الاقتصادى اكثر فعالية في المـــدة ١٩٧٣—١٩٧٦ ، التي ستشملها خطة انماء هي الآن في طور الاعداد .

٣١ — في عام ١٩٧٣ كانت الخطة الجديدة في طور التنقيح والاعداد في شكلها النهائي . وبمقتضى مشروع الخطة هذا سيبلغ اجمالي النفقات حوالي ٨١ مليون دولار بليزى يمول جزء منها باعانـــات انمائية ، معظمها من المملكة المتحدة وكندا (٣٨ مليون دولار بليزى) ، وجزء بقروض مالية معظمهـا من مصرف الانماء الكاريبي (١٩ مليون دولار بليزى) ويمول جزء من الدخل الحكومي والاقـــتراض المحلي (٢٤ مليون دولار بليزى) . وستشمل الأهداف الاساسية لهذه الخطة ما يلي : (أ) الجهود المكثفـة للتعجيل بالنمو الاقتصادى (انظر الفقرة ٢٥ اعلاه) ، و (ب) التنويع الاقتصادى المســتمر ، و (ج) رقابة اكبر على القطاعات الاقتصادية المهمة ، و (د) التخفيض المطلق للعجز في حســاب ميزان المدفوعات الحالي ، و (هـ) ومزيد من فرص العمالة . وحتى يتم تحقيق هذه الاهـــداف ، اتخذت الحكومة خطوات اضافية لتطوير طاقتها الادارية ومقوماتها الهيكلية .

جيم — الأراضي والزراعة ، والثروة الحيوانية ، والغـــــابات ، وصيد الأسماك

٣٢ — يبلغ مجموع مساحة اراضي الاقليم حوالي ٦٧٤٨٠٠ فدان تشمل اراضي التاج الملكي ٣٧٢ ٣٤٩ ٢ فدان (تغطي الغابات معظمها) ؛ وأراضي في أيدى مالكين في القطاع الخـاص ٢٣٠٢٥٥١ فدانا منها ٢١٥٨٠٠٠ فدان تقريبا صالحة للزراعة و ٣٧٠ ٦٠٨ ٢ فـــدان للتحريج ، والباقي اراضي غير منتجة تغطيها المستنقعات والجبال . وفي عام ١٩٧٣ ، كـــان ١٠ بالمائة فقط من الاراضي الصالحة للزراعة مزروعا او متخذا مراعي . وتتركز معظم اراضي الملكية الخاصة (٣٣٩ ٢ ١٨٢ فدانا) في الايادى الاجنبية . اما فيما يتعلق بأراضي التاج فان السـياسة العامة هي الا تؤجر على اساس التصرف المطلق فيها مالم يكن مقدم الطلب قد قام بتحسينات معينة محددة في عقد الايجار او في سند الملكية المؤقت . وقد سنت الجمعية الوطنية في كانون الاول / ديسمبر ، تشريع الحيازات الاجنبية للاراضي للرقابة على بيع الاراضي للاجانب عن طريق انشـاء نظام للترخيص . وبموجب هذا التشريع ، يسمح للاجنبي ان يحوز او يمتلك اراضي لا تتجاوز نصـف فدان في المناطق الحضرية و ١٠ أفدنة في المناطق الريفية .

٣٣ — تأتي الحمضيات في المرتبة الثانية بعد السكر من حيث اهميتها كانتاج تصديرى . ويتميز انتاج هذين المحصـولين التصديريين بنمط المزارع الكبيرة التي يملكها ويديرها الأجانـــب . ولهذين المحصولين امكانيات كبيرة للتوسـع في انتاجهما مستقبلا . اما ما يتبقى من النشـــاط الزراعي لهو في الغالب لا يتعدى مستوى الكفاف لاستخدامه الوسائل التقليدية للانتاج ، ويتميز تبعا لذلك ، بمستوى انتاجية منخفض نوعا ما . وهنالك خطط للتوسع في تصدير الموز وجوز الهند

Digitized by UNOG Library

والعسل وعنب الهند والفاصوليا الحمراء والارز ، والاستعاضة عن الذرة الشامية بواردات التبغ والفواكه والخضروات . كما يتوقع ان تزداد الماشية (تقدر حاليا بـ ٤٤ ٠٠٠ رأس) زيادة مطردة بعد انشاء سلخانة ومع الاحتمالات المقبلة لتصدير اللحوم . ولم يعد انتاج الخشب مهما بالنسبة للاقتصاد كما كان الحال في السابق ، بيد ان هذه الصناعة قد حققت مؤخرا تقدما ملحوظا . وتسعى الحكومة الى تحسين صناعة صيد الاسماك التجارية عن طريق التوسع في برنامج بحثي ، واقامة نظام فعال لتعاونيات صائدي الاسماك والحؤول بينهم وبين الاستغلال العشوائي لسرطان البحر (اكثر صادر بحرى درا للارباح) .

٣٤ — في عام ١٩٧٣ انتج ٧٠ ١٧٠ طنا من السكر (بزيادة ٢٠٣ اطنان عن انتاج عام ١٩٧٢) وبلغت قيمة السكر وديس السكر ٢٢ر٣ مليون دولار بليزى (١٦ر٩ مليون دولار بليزى منها في التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٧٢) كما زاد انتاج الحمضيات بنسبة ٨ في المائة اذ بلغ ١ر٤ مليون صندوق ؛ وقدرت قيمة صادرات المنتجات المحضرة بـ ٥ر٠ مليون دولار بليزى (٣ر٢ مليون منها في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٧٢) ؛ كما بلغ مجموع قيمة صادرات منتجات الغابات ٣ر٥ مليون دولار بليزى (١ر٠ دولار منها في التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٧٢) . كذلك زادت قيمة ثلاث سلع تصديرية اخرى هي العسل والارز ولحوم البقر ، غير انه قد انخفضت قيمة المنتجات البحرية المصدرة الى ٢ر٧ مليون دولار بليزى ، اى بمقدار ٧٠٠ ٠٠٠ دولار بليزى . وشهدت السوق المحلية توسعا معتدلا في انتاج الفاصوليا الحمراء والذرة الشامية .

دال — الصناعات

٣٥ — ازدادت اهمية الصناعات بمساعدة الحكومة في السنوات الاخيرة ؛ فقد تم من قبل انشاء عدد من الشركات الصغيرة لانتاج عدد كبير الى حد ما من السلع الاستهلاكية ومواد البناء للسوق المحلية . ومن اهم الانشطة الصناعية المعدة للتصدير صناعتا تكرير السكر وتعليب الفواكه .

٣٦ — وفي عام ١٩٧٣ برز الى حيز الوجود مصنعان احدهما للجعة والاخر للراتينج الزيتي ؛ كما كان هنالك توسع كبير في المصانع الثلاثة الموجودة قبلا لصناعة الملابس واثاث الروطان (اسل الهند) ومنتوجات الاخشاب . ومن المتوقع انشاء شركة محلية لانتاج الدقيق وعلف الحيوانات .

٣٧ — وقد انشأت الحكومة كجزء من برنامجها للانماء الصناعي ، شركة لتمويل الانماء (برأسمال من الاسهم يبلغ ٢ مليون دولار بليزى) ، منحها مصرف الانماء الكاريبي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ قرضا ماليا يبلغ ٢٣٢ ٠٠٠ دولار بليزى لتمويل اقامة الاملاك الصناعية للمشاريع التجارية الصغيرة . وبالاضافة الى ذلك ، مد المصرف المؤسسة المشار اليها بقرض يبلغ مجموعه ٣٠٠ ٠٠٠ دولار بليزى خاص بمشروع للصناعات الصغيرة .

٣٨ — كما تقدمت الاشارة (و) ، فقد اعلنت شركة Auschutz Overseas Corporation of the United States وهي احدى الشركات الاربع الحائزة على رخص للتنقيب عن البترول في الاقليم ،

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٣٦ .

Digitized by UNOG Library

في حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، ان احدى عمليات الحفر قد اثبتت للمرة الاولى وجود البترول في مزرعة ملادو ، الواقعة على بعد ٤٨ ميلا من مدينة بليز (و) .

هاء — النقل والمواصلات

٣٩ — تعتبر الملاحة الجوية مهمة لبليز بسبب عدم ملاءمة شبكة الطرق والمواصلات الداخلية . ويستطيع مطار مدينة بليز الدولي ان يستقبل الطائرات النفاثة ذات الحجم المتوسط ، وهو يؤمن عليه سفريات دولية منتظمة ؛ وهنالك ايضا عدد صغير من المهابط الصغيرة للطائرات . وقد بلغ عدد السفريات الجوية في عام ١٩٧٣ ٩ ٧٢٦ سفرية (٦٦٦ ٨ في عام ١٩٧٢) متناولة ٧٠٤ ٩٣ مسافر (١٥٧ ٦٧ في عام ١٩٧٢) . لذا قررت الحكومة في عام ١٩٧٣ ، عقب النظر في دراسة اضطلعت بها شركة خبراء استشاريين من المملكة المتحدة ، التوسع في مرافق المطار ، وهو مشروع سيمول بقروض من كندا والمملكة المتحدة تبلغ ٢ر٧ مليون دولار جامايكي .

٤٠ — تتناول مدينتا بليز ، المرفأ البحرى الرئيسي ، واستان غريك ، وهي مرفأ بحرى آخر ، معا حوالي ١ر٣ مليون طنا من البضائع سنويا . ولم تحل بعد مشكلة رأس المال اللازم لبناء مرفأ عميق لمدينة بليز .

٤١ — في اول تموز / يوليه ١٩٧١ تولت سلطة بليز المقامة حديثا للمواصلات السلكية واللاسلكية المسؤولية عن شبكة الهاتف الداخلية للاقليم من شركة " كيبل اند ويرلس (وست اندز) ليمتد . ومنذ ذلك التاريخ ، منحت شركة " جنرال تليفون اند الكترونك انترناشيونال " عقدا لمدة خمس سنوات لتركيب شبكة حديثة لمواصلات سلكية ولا سلكية ، بنفقات تبلغ ٥ر٥ مليون دولار بليزى . وسينجم عن هذا المشروع ربط كل المدن بجهاز للاتصال المباشر . وقد حصلت شركة " كيبل اند ويرلس (وست اندز)ليمتد " على امتياز (ينتهي في عام ١٩٨١) لخدمات المواصلات السلكية واللاسلكية الخارجية .

واو — التجارة الخارجية

٤٢ — شهدت السنوات الاخيرة توسعا مطردا في تجارة الاقليم الخارجية ، التي يجرى الجزء الاكبر منها مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة . ويتخصص اقليم بليز في انتاج قليل من السلع الزراعية للتصدير ولكنه يعتمد اعتمادا كبيرا على وارد مواد غذائية معينة وبضائع اخرى . وقد تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات على الدوام ؛ لذا يعتقد انه من المحتمل ان يستمر العجز في ميزان المدفوعات كبيرا الى بعض الوقت . وقد اكدت الحكومة على ضرورة تقليص العجز الى حد معقول يمكن لكمية تدفق رأس المال ان تغطيه ، وعلى زيادة المدخرات للمساعدة في الانماء الاقتصادى . وقد اخذت هذه الحالة في الاعتبار عند اعداد خطة الانماء الجديدة للسنوات ١٩٧٣ — ١٩٧٦ (انظر الفقرتين من ٣٠ الى ٣١ اعلاه) . ولا تشير الاحصائيات التجارية لعامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، مع كونها غير مكتملة ، الى اى تغيير في السمات التي ورد وصفها اعلاه .

Digitized by UNOG Library

٤٣ — تتوقع بليز ، نتيجة لانضمامها الى اتحاد دول البحر الكاريبي في اول ايار / مايو ١٩٧٤ ، ان تعزز وتتسع علاقاتها مع الاعضاء الاخرين لاتحاد دول البحر الكاريبي ، وقد اتفقت ايضا مع بعض الاعضاء الاخرين في الاتحاد على اتخاذ نهج مشترك في العلاقات الاقتصادية مع الدول غير الاعضاء في الاتحاد والمنظمات الدولية ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، الاتحاد الاقتصادى الأوروبي ، الذى تتمتع المملكة المتحدة بعضويته . وسيكون لحصيلة المفاوضات بين اتحاد دولي البحر الكاريبي والاتحاد الاقتصادى الأوروبي حول هذه المسألة أثر هام على الموقف التجارى لبليز . غير أن الترتيبات الراهنة للتجارة مع المملكة المتحدة (بما في ذلك التعريفة الجمركية التفضيلية والترتيبات الخاصة بسلع معينة مثل السكر والموز والحمضيات) سوف تظل دون تغيير حتى عام ١٩٧٥ ، حيث يلزم التفاوض حول ترتيبات جديدة . وكان التطور الاضافي الهام في عام ١٩٧٤ هو رفض مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ان يشمل البلدان المنتجة للسكر افي العالم (بما فيها بليز) بالتشريع الخاص بالنظام الحالي "للحصص" المكفولة وللاثمان . وسيتضح اثر هذا العمل على صناعة السكر في الاقليم عندما تنتهي "الحصة" الحالية في عام ١٩٧٥ .

زاى — المالية العامة

٤٤ — يتضمن مشروع ميزانية ١٩٧٤ نفقات قدرها ٣٨ر٤ مليون دولار بليزى (٣٣ر٣ مليون في العام المنصرم) منها ٢١ر٧ مليون دولار بليزى للنفقات الدورية و ١٦ر٧ مليون دولار في الحساب الانتاجي . ومن المتوقع ان يتم تدبير هذه النفقات من المصادر التالية : دخل الاقليم ٢٣ر٦ مليون دولار بليزى ؛ القروض ٢ر٥ مليون دولار بليزى ؛ ومساعدة الانماء ١٢ر٣ مليون دولار بليزى .

٤٥ — ووضعت حكومة بليز ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي برنامجا قطريا للاقليم لفترة السنوات ١٩٧٣ — ١٩٧٦ ، على اساس الرقم الارشادى للتخطيط الذى وضعه برنامج الامم المتحدة الانمائي . وهذا الرقم ، كما اقره مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، هو ١ مليون من دولارات الولايات المتحدة . غير انه نظرا للنفقات التي تحمّلها من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٢ ، فان المبلغ المتاح لفترة السنوات ١٩٧٣ — ١٩٧٦ هو ٦٠٠ ٩٢٥ من دولارات الولايات المتحدة .

٤ — الاحوال الاجتماعية

ألف — العمل

٤٦ — كما اشير في الفقرة ٢٩ اعلاه ، اعترف رئيس الوزراء برايس في اواخر عام ١٩٧٣ بان فرص العمالة في الاقليم في نقصان . واوضحت دراسة اقتصادية نشرها مصرف الانماء الكاريبي في نيسان /

Digitized by UNOG Library

ابريل ١٩٧٤ ان هنالك ٣٨٠ ٨ شخصا عاطلا عن العمل من بين قوى عاملة تبلغ ٠٠٠ ٤١٩ شخص ويمثل ذلك ، على الاقل زيادة ٦ في المائة على معدل البطالة في كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ .

٤٧ — وفيما تقول مصادر الدولة القائمة بالادارة ، فان زيادة السكان تتجاوز الزيادة في فرص العمالة . ويمثل الذين انهوا الدراسة بالمدارس نسبة كبيرة من المتعطلين ؛ كما ان نسبة البطالة بين العمال غير المهرة عالية جدا ولكن ، مع ذلك ، لا يزال هنالك نقص سنوى في عمال الصناعة الزراعية وصناعة التشييد . ونتيجة لذلك ، يشكل المهاجرون من البلدان المجاورة جزءا من اليد العاملة اللازمة لهاتين الصناعتين . ومن ناحية اخرى ، يترك العديدون من البليزيين (بمن فيهم العمال المهرة) الاقليم بحثا عن العمل الذى يدر دخلا اكبر ، وخاصة في الولايات المتحدة . هنالك ايضا بطالة كبيرة ، خاصة في أوساط عمال الموانئ في مدينتي بليز وستان وغريك وعمال صناعة الخشب في مركزى " اورنج ووك " وكايو . ويكره هؤلاء العمال ، بصفة عامة ، قبول اى نوع آخر من العمل عندما لا يكون اختيارهم الخاص متاحا .

٤٨ — لقد اكدت الحكومة ، واضعة حالة العمل هذه في بالها ، على اهمية توسيع فرص العمالة في مشروع الخطة الانمائية لفترة السنوات ١٩٧٣ — ١٩٧٦ (انظر الفقرة ٣١ اعلاه) . ومن ضمن التدابير المنظورة رفع مستوى الكفاءة بالاستمرار في اصلاح النظام التعليمي للوفاء بحاجات الاقليم ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالتعليم الزراعي .

باء — الصحة العامة

٤٩ — بلغ مجموع النفقات على الصحة العامة في عام ١٩٧٣ ٢ر٣ مليون دولار بليزى ، حوالي نفس المبلغ في العام المنصرم . وخلال هذه الفترة توسعت التسهيلات الطبية ، خاصة على اثر افتتاح مستشفى حكومي في بلوموبان والبدء في تشييد مستشفى اخر في مدينة " اورانج ووك " ، مما يجعل العدد الكلي للمستشفيات العامة ثلاثة ، بها ٤١٩ سريرا . وتضم المؤسسات الطبية الاخرى ، الحكومية منها والخاصة ، سبعة مستشفيات ريفية (٢١٨ سريرا) و ٢٣ مستوصفا خاصا بالمرضى الخارجيين . وبالاضافة الى ذلك ، يملك الاقليم ٢٦ عيادة لرعاية الامومة والطفولة ، ومصحة للامراض العقلية ، واخرى للتدرن الرئوى وعيادة تخصصية للامراض التناسلية ووحدة للامراض الاخرى وثلاث وحدات متنقلة . وهنالك ٢٤ طبيبا يعملون مع الحكومة و ١٧ طبيبا مسجلا يعملون لحسابهم الخاص . وكذلك يوجد ١٧٥ ممرضة ، ٨٩ منهن (بمن فيهن ٧٨ يعملن مع الحكومة) تلقين التدريب الكامل و ٨٦ (بمن فيهن ٧١ يعملن مع الحكومة) تلقين تدريبا جزئيا .

٥٠ — وحسب المعلومات التي قدمتها حكومة بليز الى برنامج الامم المتحدة الانمائي (DP/GC/BZE/R.1) هنالك سبعة مستشفيات حكومية — واحد في بلوموبان وواحد في كل من المناطق الست (الاخرى) . والمستشفى العام الوحيد في الاقليم ، المجهز تجهيزا تاما هو مستشفى مدينة بليز ، مع ان المستشفى الجديد في بلوموبان يعتبر هو الاخر مجهزا تجهيزا جيدا ولكنه يعاني من مشاكل نقص الموظفين . وفي العادة ، لا تقدم العناية الطبية في مستشفيات الحكومة

Digitized by UNOG Library

مجانا ، ولكن تقرر الرسوم بالنسبة الى الدخل . وامراض المعدة والامعاء هي سبب ٥٠ في المائة من الامراض في بليز ، كما ان حوالي ١١ في المائة من الوفيات يعزى بصفة اساسية لوسائل التصحاح المتخلفة . لذا ، فان هنالك طلبا مرتفعا في المستشفيات والعيادات الخارجية لعلاج هذه الامراض وكذلك الامراض الناجمة عن نقص التغذية . وقد تقلصت اهمية الملاريا في احصائيات الوفيات منذ ان بدأ في ١٩٥٧ برنامج لاستئصال الملاريا بمساعدة منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة .

٥١ — ويجرى الان ايضا ، بمساعدة هاتين الوكالتين المتخصصتين ، مرة ثانية ، تنفيذ برنامج لتحسين مستويات الصحة العامة وتحسين المستوى الصحي العام للسكان كافة . كما يجرى ايضا تنفيذ برنامج آخر لتطوير كل من الطب الوقائي والطب العلاجي في المجتمعات الريفية ، وتعتزم الحكومة مواصلة تطوير وتوسيع الخدمات الصحية والعلاجية .

٥ — الاحوال التعليمية

٥٢ — بلغت النفقات الدورية للتعليم في عام ١٩٧٣ (٣٫٨٥ مليون) دولار بليزى ، (٣٫٢١ مليون دولار بليزى في عام ١٩٧٢) . ويعتبر التعليم اجباريا للاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٦ و ١٤ سنة .

٥٣ — في عام ١٩٧٣ ، كما في عام ١٩٧٢ ، كانت هنالك ٩ مدارس حكومية اولية و ١٦٢ مدرسة اولية تعينها الحكومة تهيئ التعليم المجاني لـ ٣٢٥٠٨ تلاميذ (٣١١١٦ في عام ١٩٧٢) . وبالاضافة الى ذلك ، يتلقى ١٦٠٠ طفل (١٠٥٠ في عام ١٩٧٢) التعليم في مدارس خاصة تدفع فيها رسوم مدرسية . وبالرغم من ان مشكلة اكتظاظ المدارس الاولية بالتلاميذ ما زالت مستمرة ، الا ان نوعية التعليم في تحسن مطرد لتلقي عدد اكبر من المدرسين البليزيين التدريب محليا او في الخارج .

٥٤ — يتلقى معظم تلاميذ المدارس الثانوية مقررات دراسية لمدة اربع او خمس سنوات تؤدى الى امتحان المستوى العادى لشهادة جامعة كمبردج العامة في التعليم ، او الى امتحان الاداب الذى تنظمه الجمعية الملكية ؛ بيد ان عددا متزايدا من الطلاب آخذ في الدراسة بالصف السادس . ففي عام ١٩٧٣ ، قيد ١٧٠٥ طالبا ، (٤٨٣١ في عام ١٩٧٢) ، اسماءهم في ٢٢ مدرسة ثانوية ، وتلقوا الدراسة على ايدى ٢٩٦ استاذا (٣١٧ في عام ١٩٧٢) . ومن بين هذه المدارس هنالك ٤ مدارس تديرها الحكومة (التعليم مجاني في اثنتين منها) و ١٦ مدرسة تديرها الارساليات ، اما الاثنتان الاخريان فيديرهما افراد يعملون لحسابهم الخاص . وقد ضم طلاب المدارس الثانوية ٣٥٥ طالبا يحوزون على منحات دراسية حكومية (٣٥٨ في عام ١٩٧٢) . وفي العام نفسه ، كان هنالك ٣٦٥ تلميذا في كلية بيليز الفنية ، احدى اربع مؤسسات حكومية ، (٢٦٤ في عام ١٩٧٢) . وتركز الحكومة على التطوير العاجل للتعليم الثانوى عن طريق : (أ) زيادة عدد الأماكن ؛ (ب) تنويع المناهج لمقابلة احتياجات طلاب المستوى الثانوى واستعداداتهم واهتماماتهم المتنوعة على نحو أوفى .

Digitized by UNOG Library

٥٥ — وفي عام ١٩٧٣ كان مجموع الطلاب في كلية بليز للمعلمين ١٢٠ طالبا (١١٨ في عام ١٩٧٢) . ولا توجد مؤسسات تعليمية عليا ، ولكن جامعة جزر الهند الغربية تنظم دروسا بالمراسلة . كما تتوفر الفرص (بما في ذلك عدد من المنح الدراسية لتدريب المعلمين) للطلاب ذوى التأهيل المناسب للالتحاق بالجامعات وغيرها من المؤسسات في الخارج . ففي عام ١٩٧٣ ، كان هنالك ٢٢٤ بليزيا (٢٢٠ في عام ١٩٧٢) يتلقون الدراسة الجامعية بموجب بعثات حكومية .

Digitized by UNOG Library

الفصـــل الثامـــن والعشـــرون

[A/9623/Add.6 (Part II)]

انتيغوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس ـ نيفيس ـ انغيـــلا ، وسانت لوسيـا

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٣	١٦٠
بـــاء ـ قرار اللجنة الخاصة	٤	١٦٠
مرفـــق ـ ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		١٦١

Digitized by UNOG Library

ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ — نظرت اللجنة الخاصة مسألة انتيغوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ، وسانت لوسيا في جلستها رقم ٩٨١ المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ .

٢ — ولدى نظرها في هذا البند ، أخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك خاصة القرار رقم ٣١٦٣ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ والذي طلبت الجمعية العامة بموجب الفقرة الثانية منه الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) و ١٦٢١ (د — ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام ، بصفة خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين " . وكذلك أخذت اللجنة الاعتبار أحكام قرار الجمعية العامة المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، بشأن الاقاليم المعنية (ل) .

٣ — وكان بين يدى اللجنة لدى نظرها البند المشار اليه ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة (انظر المرفق بهذا الفصل) والمتضمنة معلومات عن التطورات الاخيرة الخاصة بالاقليم .

باء — قرار اللجنة الخاصة

٤ — قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، في جلستها ٩٨١ المنعقدة في ٥ أيلول/سبتمبر ، عقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.981) ، أن تحيل الورقة المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه الى الجمعية العامة لتيسر بذلك نظر اللجنة الرابعة في البند ، وقررت النظر في هذا البند في دورتها التالية ، مع عدم الاخلال بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الشأن في دورتها التاسعة والعشرين .

(ل) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرين ، الملحق رقم ٣٠ (A/9030) " القرارات الاخرى " ، (البند ٢٣) ، الصفحة ١١١ .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

ورقة عمل اعدتهـــا الامانـــة العامـــة

المحتويـــــات

		الفقـــرات
١ —	معلومات عامة*	١ — ٤٢
	أ — التطورات السياسية	١ — ٢٣
	ب — التطورات الاقتصادية	٢٤ — ٤٢
٢ —	انتيغـوا	٤٣ — ٧٨
٣ —	دومينيكا	٧٩ — ١٢٦
٤ —	سان كيتس — نيفيس — انغيلا	١٢٧ — ١٧١
٥ —	سانت لوسيا	١٧٢ — ٢٠٦
٦ —	سان فنسنت	٢٠٧ — ٢٤٥

---

* صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.977 .

Digitized by UNOG Library

١ — معلومات عامة (أ)

ألف — التطورات السياسية

مقدمة

١ — اقترحت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في عام ١٩٦٥ ، عقب حل الاتحاد الفدرالي لجزر الهند الغربية في عام ١٩٦٢ والمفاوضات التي تلت حول مركز كل واحد من اقاليم منطقة البحر الكاريبي ، مركزا دستوريا جديدا لستة اقاليم ، هي : انتيغوا ، ودومينيكا ، وغرينادا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ، وسانت لوسيا وبموجب هذا الاقتراح ، الذى اصبح حقيقة واقعة فيما بعد (بالنسبة لانتيغوا ، ودومينيكا ، وغرينادا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ، وسانت لوسيا في عام ١٩٦٧ ، (وبالنسبة لسان فنسنت) في عام ١٩٦٩ ، اصبح كل اقليم (دولة منتسبة الى المملكة المتحدة) تدير بنفسها شؤونها الداخلية وتتمتع بحق تعديل دستورها الخاص ، بما في ذلك سلطة انهاء هذا الانتساب الى المملكة المتحدة ومن ثم اعلان نفسها مستقلة . واحتفظت المملكة المتحدة ، بالسلطات المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع عن الاقاليم . الا أن غرينادا نالت استقلالها في شباط/فبراير ١٩٧٤ بانهاء مركزها كدولة منتسبة ، وبالنتيجة بقيت هنالك خمس دول فقط منتسبة الى المملكة المتحدة .

٢ — وقد ورد في التقرير الاخير للجنة الخاصة وصف للمواقف التي اتخذتها كل من المملكة المتحدة والجمعية العامة بشأن المركز الانتسابي للاقاليم المشار اليها (ب) .

الوحدة الاقليمية

٣ — مما يذكر (ج) ان رؤساء وزراء كل من دومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ؛ وسانت لوسيا ، وغرينادا ؛ وكذلك رئيس وزراء غيانا ، وقعوا في عام ١٩٧١ اتفاقية ، تعرف باعلان غرينادا ، اوجزوا فيها خطة للوحدة السياسية بين بلدانهم ؛ الا ان التطورات السياسية اللاحقة ، والتي ورد وصفها في التقارير السابقة ، حالت دون تحقيق هذا الهدف .

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من تقارير نشرت من قبل .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرتان ٥ — ٦ .

(ج) المرجع نفسه ، الفقرات من ٧ الى ١٨ .

Digitized by UNOG Library

٤ — وقد نظر مجلس وزراء دول جزر الهند المنتسبة في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ في امكانية تكوين اتحاد سياسي بين اقاليم الكمنولث غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي . وعلى اساس قرار اتخذه المجلس ، اعلن السيد ج . ف. ميتشيل رئيس وزراء سان فنسنت ، والذى كان رئيسا للجلسة في ١٩ ايار / مايو انه بناء على توصية منه ، فقد عيّن حاكم سان فنسنت ، لجنة مهمتها اجراء بحث مفصل في امكانية انشاء مثل هذا الاتحاد فيما بعد ، واستعراض المركز الدستورى للدول المنتسبة و (دولة) مونتسيرات (عضو سابق في اتحاد جزر الهند الغربية المنحل) كمرحلة اولى . وطلب الى اللجنة ان تبحث كذلك : (أ) مشكلة الدول الصغيرة في المجتمع الدولي ، آخذة في الاعتبار قضية قابليتها للحياة من الناحيتين المالية والاقتصادية ؛ و (ب) شروط التبادل التجارى المتزايدة سوءا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مع الاهتمام بوجه خاص بالبلدان الاقل نموا في منطقة البحر الكاريبي ؛ و (ج) التدهور الحالي في حالة ميزان مدفوعات الدول الاخيرة المتصل بارتفاع اسعار البترول ؛ و(د) تكاليف الادارة العامة في اطار الهيكل السياسي للدول المنتسبة ومونتسيرات ، مجتمعة وكل على حدة . وتألفت اللجنة من السيد هيو وود بنغ ، رئيس سابق للمحكمة العليا في ترينيداد وتوباغو ، بوصفه رئيسا لها ، ومن ستة اعضاء اخرين (اثنين من دومينيكا واثنين من سانت لوسيا ، وواحد من كل من غرينادا وسان فنسنت) .

٥ — وقال السيد ميتشيل ، لدى ادلائه بذلك التصريح ، ان سان فنسنت ، وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ، وسانت لوسيا قد تعهدت بالمساهمة في البحث ، ولكن غرينادا ومونتسيرات اوضحتا انهما ترغبان في الدراسة الاقتصادية فقط . وفي اواخر ايار / مايو ، افيد أن مساهمة انتيغوا قد اصبحت مشكوكا فيها ، كما افيد ان السيد ادوارد اوينفر لوبلان ، رئيس وزراء دومينيكا ، قد اعلن " بأن التقدم الدستورى لا يمكن ان يكلل بالنجاح الا اذا قام على قاعدة متينة من امانى الشعب" . وانه " لا يستطيع ان يقول ان هنالك اية رغبة او أمنية من هذا القبيل تصدر عن شعب دومينيكا الان " . لذلك ، أعرض عن منح التأييد ، في هذه اللحظة ، لاقتراحات الوحدة السياسية بين الدول المنتسبة . وتلى ذلك ان اصدر حزب الحرية الدومينيكي المعارض (DFP) بيانا رفض فيه اعلان السيد لوبلان على اساس انه لم يقدم هذه الاقتراحات الى شعب الاقليم لتأييدها . وايمانا من الحزب بأن " الرفاهة السياسية للاقاليم تكمن في نهاية المطاف في الوحدة المخططة تخطيطا مرضيا " ، فقد تعهد بتأييده لهذه الغاية .

٦ — وفي ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٤ وقع ستة من اعضاء رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة (د) في كاستريس ، سانت لوسيا ، المعاهدة التي نشأ بموجبها اتحاد دول البحر الكاريبي ، بما في ذلك السوق المشتركة لدول المنطقة ، كما فعلت من قبل الدول الاربع المستقلة في الاتحاد الكاريبي (هـ) ، عندما وقّعت نفس المعاهدة في ٤ تموز/ يوليه ١٩٧٣ في شاغواراماس ، ترينيداد وتوباغو (انظر ادناه) . وفي اجتماع خاص لحكومات المنطقة ، عقد في كاستريس في ١٨ نيسان /

(د) بليز ، دومينيكا ، سان فنسنت ، سانت لوسيا ، غرينادا ، ومونتسيرات .

(هـ) بربادوس ، ترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، وغيانا .

Digitized by UNOG Library

ابريل ١٩٧٤ ، قال السيد جون كومتون ، رئيس وزراء سانت لوسيا ، ان الحركة الرامية الى توحيد المنطقة قد بعثت الامل في السنوات الخمس الاخيرة في اقامة دولة كاريبية واحدة قبل نهاية العقد . وفي أول ايار / مايو ، عندما اصبحت الدول الست الاعضاء في رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة من ضمن الدول الاطراف المتعاقدة في المعاهدة ، اكد الامين العام لاتحاد دول البحر الكاريبي من جديد اقتناعه بان هنالك حاجة للوحدة السياسية بين البلدان ذات النمو المتقدم والبلدان ذات النمو القليل التقدم في منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية . وقال ان هذا الهدف يمكن تحقيقه على نحو افضل في الاطار الاوسع لمجتمع سوف يتسع ليشمل البلدان غير الناطقة بالانكليزية في منطقة البحر الكاريبي .

٧ — كما تقدمت الاشارة (و) ، فقد وقع على اتفاق مدينة جورجتاون رؤساء وفود جميع اعضاء رابطة التجارة الحرة ، فيما عدا انتيغوا ومونتسيرات ، وذلك في المؤتمر الثامن لرؤساء حكومات بلدان منطقة البحر الكاريبي الذى عقد في نيسان / ابريل ١٩٧٣ بمدينة جورجتاون ، غيانا . وفي هذا الاتفاق ، اعترف الموقعون ، في جملة اشياء اخرى ، بأن رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة قد أرست في السنوات الخمس الماضية الاساس لمزيد من التقدم على طريق وحدة المنطقة ، وكذلك اعربوا عن ايمانهم بان الوحدة الاقتصادية الوثقى بين الدول الاعضاء سوف تسهم في خلق اتحاد اقتصادى لبلدان منطقة البحر الكاريبي يكون قابلا للاستمرار ، وعن التزامهم بالبرامج المتسعة دوما للتعاون الوظيفي والخدمات المشتركة ؛ واكدوا من جديد تمسكهم بالتقدم التدريجي نحو تقرير المصير لجميع شعوب منطقة البحر الكاريبي . وحدد الاتفاق جدولا زمنيا لانشاء اتحاد دول منطقة البحر الكاريبي بموجب معاهدة بين الدول الاربع المستقلة مع حق الانضمام الى العضوية لست بلدان اخرى (ز) . واحاطت كل الحكومات الموقعة على الاتفاق علما بالنية المعلنة لحكومتي انتيغوا ومونتسيرات في ان تدرسا على وجه الاستعجال مسألة الانضمام الى الاتفاق .

٨ — وقعت الدول الاربع المستقلة المعاهدة التي نشأ بموجبها اتحاد دول منطقة البحر الكاريبي (CARICOM) في مدينة شاغواراماس ، ترينيداد وتوباغو ، في ٤ تموز / يوليه ١٩٧٣ ؛ وسرى العمل بها رسميا في اول اب/اغسطس . وبعد ان وقعت مونتسيرات الاتفاق في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ، انضمت ، مع خمسة اعضاء آخرين من اعضاء رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة (ح) ، الى معاهدة شاغواراماس في كاستريس ، بسانت لوسيا ، في ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ؛ وبهذا اصبحت هذه البلدان اعضاء في اتحاد دول البحر الكاريبي اعتبارا من اول ايار / مايو . ولكن

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٩ — ٤٠ .

(ز) بليز ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ، وسانت لوسيا ، وغرينادا .

(ح) بليز ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسانت لوسيا ، وغرينادا .

Digitized by UNOG Library

سان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ، العضو الاخر في رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة ، لم توقع المعاهدة ؛ وشرح رئيس الوزراء هذا الموقف قائلا ان حكومة المملكة المتحدة قد أشارت عليه في رسالة تلقاها منها منذ عهد قريب بأن لا يلتزم الان باسم انغيلا " في الوقت الراهن" (ط) ؛ على أنه طلب الى الدول الاعضاء في اتحاد دول البحر الكاريبي ان تحاول ايجاد طريقة تشمل بها بلاده في المعاهدة دون ان تكون عضوا رسميا فيه . واستجابة لهذا الرجاء اصدر الموقعون على المعاهدة قرارا يعبر عن عزمهم على اقامة اوثق العلاقات الاقتصادية الممكنة مع سان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ، الى ان يتمكن الاقليم من الانضمام الى اتحاد دول البحر الكاريبي . وفي وقت لاحق ، افيد بأن السيد رتشارد ف. جيليت ، ممثل حكومة المملكة المتحدة بالنيابة لدى الدول المنتسبة ، اعلن أن حكومته ليست لديها الرغبة في وضع اية عقبات في سبيل اية واحدة من تلك الدول التي ترغب في الانضمام الى اتحاد دول البحر الكاريبي ؛ واضاف ان رأى حكومته " انه من الضرورة السياسية أن يبدى تحفظا بأن لا تمتد المعاهدة لتشمل انغيلا في الوقت الراهن" ، وأن " هذا التحفظ لا يعني اكثر من الاعتراف بالوضع الراهن في انغيلا كما كان الحال للثلاث سنوات الاخيرة ، أى انها تحت ادارة منفصلة" .

٩ — وحضر حفل التوقيع ايضا ممثلون لبلدان اخرى لها علاقة وثيقة مع الموقعين على المعاهدة وممثلون لمؤسسات اقليمية ودولية ، كما مثلت بعض البلدان غير الناطقة باللغة الانكليزية .

١٠ — الا ان انتيغوا لم ترسل ممثلا ؛ فناقشت السوق المشتركة لاتحاد دول البحر الكاريبي مسألة انضمامها الى المعاهدة (انظر ادناه) في اجتماع عقد في اواخر شهر نيسان / ابريل . وحتى ذلك التاريخ كانت انتيغوا ترى انها لم تستفد في اية صورة من الصور من عضويتها في رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة وانها ، لذلك ، لن تنضم الى اتحاد دول البحر الكاريبي دون تحفظات . وفي اثناء مناقشة مسألة انضمامها لفت السيد ب. ج. باترسون ، رئيس الاجتماع ووزير الصناعة والتجارة والسياحة في جامايكا الانتباه الى رسالة تلقاها من حكومة انتيغوا ، تطلب فيها الى المجلس بصفة رسمية ان يصدر توصية باسمها تقول " ان البلاد ليست بعد في وضع يمكنها من توقيع المعاهدة" . الا ان الحكومة اعلنت في الوقت نفسه وفي الرسالة ذاتها انها تستعرض اعتبارات معينة وانه سوف يكون في وسعها ان تصدر بيانا ايجابيا في وقت مبكر . لذا ، وافق المجلس على ان يوصي الدول الاعضاء بوضع الترتيبات اللازمة التي تسمح لها بمواصلة علاقة رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة مع انتيغوا لمدة ثلاثة شهور تبدأ من اول ايار/ مايو. ولدى اصداره هذه التوصية ، اعرب المجلس عن تقديره لالتزام حكومة انتيغوا بالوحدة الاقتصادية لدول البحر الكاريبي ، واكد من جديد رغبته في ان يرى ذلك الاقليم وهو يسهم في حركة توحيد دول المنطقة ؛ وقد امتثلت انتيغوا لهذه الرغبة في ٤ نيسان / ابريل .

١١ — وفي الاجتماع نفسه ، كان عدم اشتراك سان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ايضا موضوعا للنقاش .

(ط) تولت حكومة المملكة المتحدة ، بموجب احكام قانون انغيلا لسنة ١٩٧١ ، المسؤولية المباشرة عن شؤون انغيلا .

Digitized by UNOG Library

فبعد ان اعرب المجلس عن قلقه ازاء هذه المسألة ، وعن رضائه عن الكيان الدستوري لذلك البلد ، وافق على انه من الاهمية القصوى ومن الضروري لاستمرارية تقدم حركة توحيد دول منطقة البحر الكاريبي ان تسهم تلك الدولة المنتسبة اسهاما كاملا في الترتيبات التي تنص عليها المعاهدة . وعليه ، اوصى المجلس ، كأمر عاجل ، تمكينا لسان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا في ان تصبح طرفا متعاقدا في المعاهدة قبل اول ايار / مايو ، بأن توقع على المعاهدة وتصدق عليها ، بنفس النصوص والشروط ، وفي الوقت المناسب ، كما فعلت من قبل الدول المنتسبة الاخرى .

١٢ — وفي عشية احتفال التوقيع في كاستريس ، ذكرت امانة الاتحاد بانه بالرغم من ان جزر البهاما لن تمثل في رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة ، الا انه يتوقع ، مع ذلك ، ان تصبح عضوا في اتحاد دول البحر الكاريبي فقط ـ وليس في السوق المشتركة ـ في اول ايار / مايو ؛ وانها تجرى لهذا الغرض ، دراسة للآثار المترتبة على هذا الانضمام .

١٣ — وفيما يلي موجز لأهم احكام المعاهدة (للاطلاع على الاحكام المتعلقة بالسوق المشتركة كما وردت في مرفق المعاهدة ، انظر الفقرات ٢٣ـ٣٥ ادناه) .

مبادئ عامة

١٤ — تنص المعاهدة على ان تنشئ الدول الاطراف المتعاقدة اتحادا لدول البحر الكاريبي (CARICOM) ، على ان تكون عضويته مفتوحة للدول الثلاثة عشر الانفة الذكر ولأية دولة اخرى من دول منطقة البحر الكاريبي لديها القدرة والرغبة ، كما يرى مؤتمر رؤساء الحكومات ، على ممارسة حقوق العضوية والاضطلاع بمسؤولياتها بموجب نصوص المعاهدة . وعليه ، تعتبر الدول التي توقع حكوماتها المعاهدة وتصادق عليها دولا اعضاء في اتحاد دول البحر الكاريبي . ومن بين هذه الدول الثلاثة عشر ، صنف المؤتمر بربادوس ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وغيانا كبلدان ذات نمو متقدم ، أما البلدان الاخرى ، فيما عدا جزر البهاما ، فقد عرّفت بانها بلدان ذات نمو قليل التقدم الى أن يقرر المؤتمر خلاف ذلك .

١٥ — وفيما يلي الاهداف التي حددها لنفسه اتحاد دول البحر الكاريبي :

(أ) التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء بانشاء سوق مشتركة وفقا للاحكام الواردة في مرفق الاتفاقية استهدافا لما يلي :

' ١ ' تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الاعضاء ؛ وتنسيقها وتنظيمها ؛

' ٢ ' التوسيع المطرد والتكامل المستمر للانشطة الاقتصادية ، مع اقتسام منافع هذه النشاطات بالتساوي ، على ان تراعى ضرورة توفير فرص خاصة للبلدان ذات النمو القليل التقدم ؛

' ٣ ' تحقيق قدر اكبر من الاستقلال الاقتصادي ومن فعالية الدول الاعضاء في التعامل مع الدول ، وتجمعات الدول ، والكيانات الاخرى ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) تنسيق السياسات الخارجية للدول الاعضاء ؛

(ج) التعاون الوظيفي ، بما في ذلك :

'١' سير عمل بعض الخدمات والانشطة العامة سيرا فعالا ؛

'٢' تشجيع المزيد من التفاهم بين شعوب الدول الاعضاء ، وحفز انمائهم الاجتماعي والثقافي والتقني ؛

'٣' التعاون في الانشطة التي حددت المعاهدة مجالاتها .

الاجهزة والمؤسسات

١٦ — يملك اتحاد دول البحر الكاريبي جهازين رئيسيين انشئا بموجب المرفق بالمعاهدة — هما المؤتمر ومجلس السوق المشتركة .

١٧ — ويتولى المؤتمر ، المؤلف من رؤساء حكومات الدول الاعضاء ، المسؤولية الاساسية في تحديد سياسة اتحاد دول البحر الكاريبي . كما يجوز للمؤتمر ان ينشئ ، كلما رأى ذلك مناسبا لتحقيق اهداف الاتحاد ، مؤسسات لاتحاد دول البحر الكاريبي علاوة على المؤسسات الواردة ادناه . كما يجوز له ايضا ان يصدر التوجيهات التي ينبغي على المجلس والمؤسسات الاخرى للاتحاد اتباعها . والمؤتمر هو السلطة العليا في ابرام المعاهدات باسم الاتحاد وفي اقامة العلاقات بين اتحاد دول البحر الكاريبي وبين الدول والمؤسسات الدولية . ويعتبر القرار الذى يتخذه المؤتمر ، وليس التوصية ، ملزما لكل الدول الاعضاء .

١٨ — تشمل مؤسسات اتحاد دول البحر الكاريبي مؤتمر الوزراء المسؤول عن الصحة ، كما تضم اللجان الدائمة المؤلفة من الوزراء المعنيين والمختصة بالزراعة والتعليم والمالية والشؤون الخارجية والعمل والمناجم . فلكل دولة ان تعين وزيرا حكوميا يمثلها في كل واحدة من هذه المؤسسات . ويجوز للمؤتمر ان ينشئ اية مؤسسة اخرى وان يحدد تكوينها ، ويجوز للمؤسسات ، مع عدم الاخلال بالتوجيهات العامة التي يصدرها المؤتمر ان تضع سياسات ، وتمارس وظائف ، في مجال اختصاص كل منها ، كما يمكن لها ان تنشئ من الهيئات الفرعية ما تراه ضروريا ؛ على انه ليست لتوصياتها قوة ملزمة . ويعترف ميثاق اتحاد دول البحر الكاريبي بعدد من المؤسسات بوصفها مؤسسات منتسبة اليه مثل مصرف الكاريبي للانماء ومؤسسة الكاريبي للاستثمار ومجلس وزراء الدول المنتسبة في جزر الهند الغربية ومجلس وزراء السوق المشتركة لمنطقة شرق الكاريبي . ويمكن لهذه المؤسسات ان تقيم من الصلات مع الاتحاد ما يساعد على تحقيق اهدافها .

١٩ — تعرّف الامانة الاقليمية لدول منطقة البحر الكاريبي باسم امانة الاتحاد ؛ وهي تعتبر الهيئة الادارية الاساسية لاتحاد دول البحر الكاريبي بالاضافة الى امين عام يعينه المؤتمر بوصفه الضابط الادارى الاول ، ويقع مقر الامانة في مدينة "جورجتاون" ، غيانا . وتتعهد كل دولة عضو باحترام المسؤوليات ذات الطبيعة الدولية الصرفة للامين العام ولهيئة موظفيه ؛ اذ ان وظائف امانة الاتحاد ادارية بحتة وفنية النطاق .

Digitized by UNOG Library

التنسيق والتعاون الوظيفي

٢٠ — تنص المعاهدة على انشاء لجنة وزارية دائمة تكون مسؤولة عن الشؤون الخارجية ، وتتمتع بصلاحية اصدار التوصيات لحكومات الدول الاعضاء الممثلة فيها . وتقتصر المشاركة في مداولات هذه اللجنة على الدول الاعضاء ذات الاختصاص اللازم بالنسبة للمسائل التي تبحث فيها اللجنة من وقت لآخر . فاذا حدث بعد سريان المعاهدة أن بلغت دولة عضو سيادتها الكاملة ، يكون لهذه الدولة الحق في ان تختار اذا ارادت الالتزام بهذه الاحكام . وتعزيزا لاهداف اتحاد دول البحر الكاريبي ، تتعهد الدول الاعضاء ببذل كافة الجهود للتعاون في المجالات التالية : الشحن ، والنقل الجوى ، وخدمات الارصاد الجوى والوقاية من الاعاصير ، والصحة ، والتعاون التقني بين بلدان المنطقة ، وترتيبات انشاء خدمات عامة في بلدان المنطقة ، والتعليم والتدريب ، والاذاعة ، والاعلام ، والثقافة ، وتنسيق الانظمة القانونية والقضائية في الدول الاعضاء ، ووضع المرأة في مجتمع البحر الكاريبي ، والتنقل داخل المنطقة ، وادارة العمل والعلاقات الصناعية ، والبحث التكنولوجي والعلمي ، والضمان الاجتماعي ، وما اليها من الخدمات المشتركة الاخرى ومجالات التعاون الوظيفي التي يجوز للمؤتمر ان يحددها .

احكام عامة ونهائية

٢١ — يتمتع اتحاد دول البحر الكاريبي بشخصية قانونية كاملة . وبعد ان تصبح المعاهدة نافذة المفعول في اب / اغسطس ١٩٧٣ ، لا يجوز تعديلها الا بقرار من المؤتمر ، الا اذا نص على خلاف ذلك في المرفق . على انه لا يجوز اجراء مثل هذه التعديلات قبل اول ايار / مايو ١٩٧٤ . ويمكن لاية دولة عضو ان تنسحب من الاتحاد بعد تقديم اشعار كتابي قبل موعد انسحابها باثني عشر شهرا . كذلك وضع نص خاص بالدول المنتسبة ؛ واوردت كل الاحكام المتعلقة بالسوق المشتركة في قسم واحد من اقسام المعاهدة — المرفق المتعلق بالسوق المشتركة .

الاجتماع الاول لمؤتمر رؤساء حكومات اتحاد دول البحر الكاريبي

٢٢ — عقد الاجتماع الاول لمؤتمر رؤساء حكومات اتحاد دول البحر الكاريبي في المدة من ١٥ الى ١٨ تموز / يوليه ١٩٧٤ بمدينة كاستريس ، سانت لوسيا ، وحضره ممثلون عن ١١ دولة عضو في اتحاد دول البحر الكاريبي ، و ٢ من البلدان الاخرى لمنطقة البحر الكاريبي (سان كيتس — نيفيس — انغيلا وجزر البهاما) . وحسب البيان الذى اصدرته امانة الاتحاد ، فقد كرست المناقشات لسلسلة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالعمليات الداخلية للاتحاد وبعلاقاته مع العالم الخارجي . ويرد في هذه الوثيقة فيما بعد وصف لتلك القرارات التي اتخذها المؤتمر بشأن بعض المسائل الاقتصادية والتجارية التي تمس السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي (انظر الفقرتين ٤١ و ٤٢ ادناه) . وفيما يلي موجز لبعض القرارات الاخرى .

٢٣ — المؤتمر :

(أ) اتخذ قرارات بشأن سلامة اراضي بليز وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ، ونظر

Digitized by UNOG Library

في مسألة مشاركة الاخيرة في اتحاد دول البحر الكاريبي (للاطلاع على المزيد من المعلومات ، انظر الفقرتين ٤١ و ٤٢ أدناه) ؛

(ب) انتهز الفرصة لايضاح موقف جزر البهاما ، المتضمن التزامها المحتمل بمعاهدة شاغواراماس دون اشتراكها في السوق المشتركة ؛

(ج) احاط علما بالطلب الذى تقدمت به حكومة هايتي لعضوية اتحاد دول البحر الكاريبي واحاله الى امانة الاتحاد لدراسته ؛

(د) عين السيد الستر مالكنيتر ، المدير الحالي لمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية في مدينة مونا ، جامايكا ، بوصفه الامين العام الجديد اعتبارا من اول ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، عندما يتولى سلفه ، السيد ويليام ديماس ، واجباته كرئيس لمصرف البحر الكاريبي للانماء ؛

(هـ) نظر في الكيفية التي يمكن لمصرف البحر الكاريبي للانماء ان يحقق بها على نحو اوفى غرضه في الاسهام في النمو الاقتصادى المتناسق للدول الاعضاء ، ووافق على اقتراحات ستقدمها الدول الاعضاء لمجلس محافظيه ، وذلك للنظر فيها ؛

(و) وافق على منح تجمع شباب منطقة البحر الكاريبي مركزا استشاريا في اتحاد دول البحر الكاريبي ؛

(ز) قرر انشاء لجنتين دائمتين جديدتين من الوزراء المسؤولين عن الصناعة والنقل ؛

(ح) وافق ، من حيث المبدأ ، على انشاء مدرسة الكاريبي للملاحة ؛ على ان تقام في احدى البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛

(ط) دعا الى اقامة وكالة انباء للكاريبي وبرنامج لانماء المكتبة الاقليمية على وجه السرعة ؛

(ى) قرر السماح لمواطني الدول الاعضاء ان يتنقلوا بوثيقة سفر اقليمية ، وان يعتمد بطاقة هجرة موحدة ليستخدمها هؤلاء المواطنون الذين يتنقلون داخل المنطقة ، وأن يقرّ مبدأ الجنسية المزدوجة بين الدول الاعضاء وينفذ ذلك ؛ وقد امتنع عن التصويت على هذا البند وفد ترينيداد وتوباغو ، وذلك لان دستورها موضع اعادة النظر في الوقت الراهن ؛

(ك) وافق على وجوب الاحتفال بيوم اتحاد البحر الكاريبي في ٤ تموز / يوليه اعتبارا من ١٩٧٥ وعلى ضرورة تحرى امانة الاتحاد للمساعدة الفنية في تصميم شعار للاتحاد ؛

(ل) وافق على التعاون الاقليمي بشأن مؤتمر رؤساء وزارات دول البحر الكاريبي الذى سيعقد في جامايكا خلال شهرى نيسان / ابريل وايار / مايو ١٩٧٥ ؛

(م) صادق على اقتراح باجتماع يفضل ان تعقده الدول المستقلة في اتحاد دول البحر الكاريبي مع رؤساء ورؤساء وزارات أمريكا اللاتينية .

Digitized by UNOG Library

باء ـ الانماءات الاقتصادية

مرفق السوق المشتركة

٢٤ ـ فيما يلي موجز للمرفق الخاص بالسوق المشتركة .

مبادئ عامة

٢٥ ـ نص (في ميثاق الاتحاد) على انشاء سوق مشتركة تكون عضويتها مفتوحة للدول الثلاثة عشر الانفة الذكر ، فيما عدا جزر البهاما ، ولأية دولة أخرى من اقليم البحر الكاريبي تستوفى من الاحكام والشروط ما يجوز للمؤتمر تحديدها . وستصبح هذه الدول الاثنتا عشر ، التي حكوماتها أطراف في المعاهدة ، اعضاء في السوق المشتركة . وان اهداف هذه السوق هي نفس الاهداف التي وردت في الفقرة ١٥ (أ) اعلاه .

الاجهزة

٢٦ ـ يعتبر المجلس الذى وردت تسميته في البند ١٦ اعلاه الجهاز الرئيسي للسوق المشتركة . وتشمل مسؤولياته (أ) ممارسة ما يخول له من السلطات واداء ما يفرض عليه من الواجبات بمقتضى احكام المرفق ؛ (ب) ضمان السير والانماء الفعّالين للسوق المشتركة ؛ (ج) ابقاء المرفق قيد الاستعراض الدائم بهدف تقديم الاقتراحات للمؤتمر ، وذلك من اجل الانماء التدريجي للسوق المشتركة ؛ (د) تلقي المعلومات التي تتضمن انتهاكات مفترضة للالتزامات الناشئة عن احكام المرفق ، والنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها ؛ (هـ) تقديم الاقتراحات الى المؤتمر بشأن تسهيل اقامة روابط اقتصادية وتجارية أوثق مع الدول الاخرى وروابط الدول والمنظمات الدولية . كما يجوز له ان ينشىء من اللجان ما يراه ضروريا لاداء وظائفه . وتعتبر قرارات المجلس ملزمة لكل دولة عضو تطبّق عليها هذه القرارات ، اما توصياته فليست لها قوة الزامية .

٢٧ ـ وتعتبر الامانة المشار اليها في الفقرة ١٩ اعلاه الهيئة المسؤولة عن الوظائف الادارية للسوق المشتركة . وقد وردت في المرفق التدابير الخاصة بتسوية اى نزاع داخل السوق المشتركة سواء اكان ذلك بواسطة المجلس ام بواسطة محكمة خاصة مؤلّفة من محكمين يتم اختيارهم من بين رجال القانون المعينين من قبل الدول الاعضاء .

تخفيف القيود التجارية

٢٨ ـ نوجز أدناه الاحكام الرئيسية التي تهدف الى التشجيع على تخفيف القيود التجارية داخل السوق المشتركة :

(أ) تعتبر البضائع التي تستوفى احد الشروط الثلاثة التالية من بضائع السوق المشتركة

Digitized by UNOG Library

'١' وجوب ان لا تحتوى السلعة على مواد خام مستوردة من الدول غير الاعضاء ؛

'٢' وجوب ان لا تتجاوز قيمة مثل هذه الموارد المستخدمة في صناعة السلع المشار اليها ٥٠ في المائة من ثمن تصدير السلعة (٦٠ في المائة في حالة البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛

'٣' وجوب ان تكون البضائع منتجة في داخل السوق المشتركة وفقا لعملية محددة ترد ضمن قائمة العمليات التي يحددها المجلس بقرار منه (وعند تجميع القائمة سوف تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات النمو القليل التقدم) ؛

(ب) من المقتضى ان تزيل الدول الاعضاء رسوم الاستيراد المفروضة على جميع البضائع المستوردة من السوق المشتركة مع مراعاة شروط معينة . وقد اتخذت ترتيبات خاصة يمكن بموجبها للبلدان ذات النمو القليل التقدم ان تزيل تدريجيا الرسوم التالية خلال عشر سنوات ابتداء من ١ ايار / مايو ١٩٧٣ :

'١' رسوم الاستيراد المفروضة على ٣٥ سلعة محددة ؛

'٢' الرسوم المالية المفروضة بقصد الحماية والمطبقة على البضائع المستوردة ؛

(ج) من المقتضى ان تزيد الدول الاعضاء الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المصدرة الى الدول الاعضاء الاخرى ، ولكن هنالك اعفاءات خاصة بقائمة محددة من السلع المدرجة في المرفق ؛

(د) يقتضي ان تقوم الدول الاعضاء ، ما لم يكن قد نص على خلاف ذلك في المرفق ، بازالة القيود الكمية المفروضة على استيراد وتصدير بضائع السوق المشتركة من والى اية دولة عضو اخرى (بصفة اساسية ، رخص الاستيراد والحصص المحددة) ؛

(هـ) تستطيع بعض انواع المساعدات الحكومية ، باعانتها لعمليات الصناعات التصديرية ، أن تعزز الى حد كبير من الموقف التنافسي لهذه الصناعات ضد نظائرها في الدول الاعضاء الاخرى . وحتى يحال ضد نشوء مثل هذه الحالة ، فقد نص على جواز حرمان هذه البضائع التي تتلقى مثل هذه المساعدة من مزايا التجارة الحرة المكفولة بموجب المعاهدة . بيد ان هذا النص لا ينطبق على صادرات البلدان ذات النمو القليل التقدم الى البلدان ذات النمو المتقدم ، باستثناء مثل هذه الصادرات الى بربادوس .

(و) على الدول الاعضاء ان تضمن ، في ممارساتها الرسمية ، ازالة ما يأتي :

'١' التدابير التي تكفل الحماية للانتاج المحلي والتي لا تنسجم مع ما ورد في المرفق في حالة تحقيقها عن طريق الرسوم الجمركية والقيود الكمية او المساعدات الحكومية (لا يطبق هذا الجزء من البند على البلدان ذات النمو القليل التقدم) ؛

'٢' التمييز التجارى على اساس المصدر الاقليمي اذا كان يؤدى الى الحرمان من

Digitized by UNOG Library

المزايا المتوقعة نتيجة ازالة الرسوم والقيود الكمية التي يتطلبها المرفق . الا أنه يستثنى من ذلك تجارة المنتجات الزراعية الى ان يتم الاتفاق على سياسة عامة للسوق المشتركة بشأن انتاج وتسويق هذه المنتجات (بما في ذلك الاعانات) ؛

(ز) ويتضمن المرفق احكاما تنص على منع اجراء فرض القيود او تدابير اغراق الاسواق وعلى تنسيق القوانين والممارسات فيما يتعلق بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع والمعايير والتصنيف . . . الخ ؛

(ح) يجوز للدولة العضو ان تواصل انتهاج سياسة منح الحماية للصناعات المحلية قبل نهاية المدد المحددة بموجب اتفاقيات سابقة مع الصناعيين المعنيين ، ولكن عليها ان تتخذ كل الخطوات المعقولة المتاحة لها للانتظام في سياستها الصناعية وفقا لاحكام المرفق . كما يجوز للدول الاعضاء ان تفرض ، لفترات محددة ، القيود الكمية بهدف معالجة العجز في ميزان مدفوعاتها او الصعاب التي تعاني منها صناعات بعينها . ويجوز لها ايضا ان تقدم على مثل هذه السياسة لعدد من الاسباب الخاصة ، منها : حماية الاخلاق العامة ، او الحؤول دون الفوضى والجريمة ، او حماية حياة الانسان او الحيوان او النبات ، وكذلك ضرورة الوقاية من النقص الخطير في المواد الغذائية او الغوث في حالة وقوع ذلك ، او لحماية الموارد الطبيعية القابلة للاستنزاف .

سياسة مشتركة لها طابع الحماية

٢٩ — توافق الدول الاعضاء على وضع تعريفة خارجية مشتركة وعلى المحافظة عليها فيما يتعلق بجميع السلع المستوردة من بلدان اخرى غير بلدان السوق المشتركة الكاريبية وفقا لخطة ونظام يتم وضعهما لدى بدء سريان العمل بالمرفق . الا ان هذه التعريفة لن تطبق فورا ، وبالنسبة لجميع الدول ذات النمو القليل التقدم ، فيما عدا بليز ومونتسيرات ، فسوف تكون حرة في مواصلة العمل بالتعريفات الجمركية المقررة بموجب اتفاقية السوق المشتركة لمنطقة شرق البحر الكاريبي حتى اول اب / اغسطس ١٩٧٧ . اما بليز ومونتسيرات فيمكنهما الاستمرار في تطبيق تعريفاتهما الحالية ، ولكن عليهما التخلص منها بالتدريج . وعلى مونتسيرات ان تدخل نظام العمل بالتعريفة الخارجية المشتركة في تاريخ لا يتأخر عن اول اب / اغسطس ١٩٨١ ؛ بينما يتوقع ان تشرع البلدان ذات النمو المتقدم في تنفيذ السياسة الخاصة بهذه التعريفة بنهاية مدة ثلاث سنوات من تاريخ سريان العمل بها .

٣٠ — تتعهد الدول الاعضاء منذ الان وحتى عام ١٩٨١ ، باتباع سياسات بشأن القيود الكمية او الواردات من بلدان اخرى غير بلدان السوق المشتركة الكاريبية على النحو الذى ييسر تنفيذ سياسة مشتركة لحماية الصناعات في المنطقة ، باسرع ما يتسنى لها ذلك عمليا عقب انقضاء الفترة الانتقالية ؛ وعليها ، في نفس الوقت ، ان تلتزم بالسعي المتواصل الى تنسيق علاقاتها التجارية مع بلدان اخرى غير بلدان السوق المشتركة الكاريبية او مجموعات مثل هذه البلدان .

Digitized by UNOG Library

المشاريع والخدمات وحركة رؤوس الاموال

٣١ — تقر كل دولة عضو بان القيود المفروضة على انشاء المشاريع الاقتصادية وتشغيلها في هذه الدولة من قبل مواطنين من دولة عضو اخرى ، لا ينبغي ان تطبق بمعاملة هؤلاء الاشخاص معاملة اقل تفضيلا من تلك الممنوحة ، في هذا المجال ، لمواطني الدولة نفسها . بيد انه ، ليس في المرفق ما يمنع دولة عضو من وضع التدابير اللازمة للتحكم في دخول الاشخاص اليها وفي اقامتهم ونشاطهم وخروجهم منها ، وتنفيذ هذه التدابير ، حيثما بررت اسباب متعلقة بالنظام العام والصحة العامة او الاخلاق او الامن القومي لتلك الدولة ، مثل هذه التدابير .

٣٢ — توافق كل دولة عضو ، بالقدر الذى يتسنى لها ذلك عمليا ، على ان تشمل الاشخاص المنتمين الى دولة عضو اخرى بمعاملة تفضيلية ، فيما يتعلق بكفالة الخدمات ، بالمقارنة مع الاشخاص المنتمين الى دول خارج السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي . ويعني مصطلح " خدمات " الخدمات التي تقدم مقابل اجر ، شريطة ان لا تكون خاضعة للاحكام المنظمة للتجارة وحق انشاء المؤسسات او حركة رؤوس الاموال .

٣٣ — وينص المرفق على ان يبحث المجلس في طرق ووسائل وضع مشروع لتنظيم حركة رؤوس الاموال داخل السوق المشتركة ، موليا عناية خاصة لمتطلبات الانماء في البلدان ذات النمو القليل التقدم .

تنسيق السياسات الاقتصادية والتخطيط الانمائي

٣٤ — تعتزم الدول الاعضاء انتهاج سياساتها الاقتصادية والمالية على النحو الذى يؤدى الى تعزيز اهداف السوق المشتركة لدول منطقة البحر الكاريبي . وفي سبيل هذه الغاية ، توافق على : (أ) تنسيق سياساتها الاقتصادية وخدماتها الاحصائية في المجالات التي تؤثر على سير اعمال السوق المشتركة ؛ (ب) اتخاذ موقف مشترك بشأن مسألة التمثيل في الندوات الدولية الاقتصادية والمالية ؛ (ج) تنسيق التشريعات والتدابير التي تؤثر بصورة مباشرة على الحوافز المالية للصناعة ، مع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ (د) اقامة نظم لتنسيق الحوافز المالية في مجالي الزراعة والسياحة ، مع الفوارق التفضيلية المناسبة للبلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ (هـ) البدء بمفاوضات بغية عقد اتفاقات بشأن الضريبة المزدوجة مع البلدان الاخرى غير بلدان السوق المشتركة وابرام اتفاق داخل المنطقة بشأن الضريبة المزدوجة بروح تشجيع الحركة المنظمة لرؤوس الاموال ، خاصة الى البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ (و) تنسيق سياسات النقد والدفع وسعر تحويل العملات ؛ (ز) متابعة دراسة مسألة ملكية الموارد في المنطقة والرقابة عليها ، بهدف زيادة مدى المساهمة القومية في اقتصادات المنطقة والعمل على اتخاذ سياسة مشتركة ، الى الحد الممكن ، بشأن الاستثمار الاجنبي .

٣٥ — وبالاضافة الى ذلك ، ينص المرفق على : (أ) اعداد خطة مستقبلية طويلة الاجل للسوق المشتركة ؛ (ب) المشاورات المستمرة بين الدول الاعضاء بشأن رسم خططها التنفيذية الانمائية المتوسطة الاجل ؛ (ج) ضبط البرمجة الصناعية للتخطيط الصناعي في اطار اقليمي ، للتعجيل بمعدل النمو الاقتصادى وتحقيق التوزيع العادل لمنافع التصنيع ، مع ايلاء عناية خاصة اقامة مزيد من

Digitized by UNOG Library

الصناعات في البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ (د) التزام سياسة تستهدف انشاء مشاريع مشتركة لاستغلال المزيد من الموارد الطبيعية للاقليم ووضع الترتيبات اللازمة للتعاون في مجال تعزيز البحوث وتبادل المعلومات ؛ (هـ) وضع خطة لترشيد الانتاج الزراعي داخل السوق المشتركة بهدف تشجيع التكامل في البرامج الزراعية القومية وتوفير فرص خاصة للانماء الزراعي في البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ (و) اتخاذ التدابير المشتركة فيما يتعلق بتصدير السلع الزراعية غير التقليدية الى بلدان اخرى غير بلدان السوق المشتركة وبانتاج مثل هذه السلع بصورة اكثر فعالية ، مع ايلاء عناية خاصة لمضاعفة الانتاج في البلدان ذات النمو القليل التقدم .

نظام خاص لصالح البلدان ذات النمو القليل التقدم

٣٦ — ينص المرفق على سلسلة من التدابير المرسومة خصيصا لدفع عجلة انماء البلدان ذات النمو القليل التقدم ولتقليص التفاوت بينها وبين البلدان ذات النمو المتقدم . وبخلاف التدابير التي وضعت اعلاه ، فقد نص المرفق على التدابير التالية :

(أ) يجوز للبلدان ذات النمو القليل التقدم ان تضع ، بموافقة المجلس ، التعاريف الجمركية او القيود الكمية على واردات البلدان ذات النمو المتقدم بغية تشجيع صناعة ما في أى من البلدان ذات النمو القليل التقدم . وللاخيرة حق الوصول الى اسواق البلدان ذات النمو المتقدم باستثناء برباروس ، التي يجوز لها ان تتخذ تدابير مماثلة ازاء واردات لها نفس المواصفات من البلدان ذات النمو القليل التقدم .

(ب) توافق البلدان ذات النمو المتقدم على تشجيع تدفق رؤوس الاموال الاستثمارية الى البلدان ذات النمو القليل التقدم ، كما توافق ايضا على توفير فرص استخدام الاخيرة للمعدات التقنية ووسائل البحث الخاصة بالبلدان ذات النمو المتقدم .

(ج) يستعرض المجلس سنويا ضرورة تعزيز الاليات القائمة ، او ادخال آليات جديدة ، لتوفير المزيد من الفوائد للبلدان ذات النمو القليل التقدم .

احكام عامة ونهائية

٣٧ — كما في حالة اتحاد دول البحر الكاريبي ، تتمتع السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي بشخصية قانونية دولية . ولا تسرى التعديلات المدخلة على السوق ، ما لم ينص المرفق على خلاف ذلك ، الا بعد ان يقرها المجلس وتصدق عليها جميع الدول الاعضاء . اما الشروط المتعلقة بانسحاب الدول الاعضاء من السوق المشتركة فهي نفس الشروط السارية على الانسحاب من اتحاد دول البحر الكاريبي ، كما وضح ذلك اعلاه . كذلك تضمن المرفق نصا خاصا بالدول المنتسبة . ولدى سريان العمل بالمرفق ، فسوف تحل احكامه ، بين الاطراف المتعاقدة التي تنطبق عليها هذه الاحكام ، محل احكام اتفاقية رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة .

Digitized by UNOG Library

تنفيذ احكام المرفق

٣٨ — بعض احكام المرفق قد وضعت من قبل موضع التنفيذ ، وتشمل هذه الاحكام : (أ) اتفاقية اقليمية منفصلة لتنسيق السياسات المالية ، تكون للبلدان ذات النمو القليل التقدم الحرية في أن تقدم ، بموجب هذه الاتفاقية ، شروطا اكثر تفضيلا للمستثمرين من البلدان ذات النمو المتقدم ؛ (ب) عقد اتفاق بشأن الضريبة المزدوجة بين المجموعتين ؛ (ج) ترتيبات خاصة بشأن تسويق بعض السلع التجارية المختارة (بما في ذلك منتجات البترول والشحوم ؛ (د) عقد اتفاق بشأن تكوين شركة البحر الكاريبي للاستثمار (ى) لتعزيز انشاء الصناعات في البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ (هـ) مساواة الرسوم المالية بين جميع الدول الاعضاء ، فيما عدا البلدان ذات النمو القليل التقدم التي ستمنح مهلة عشر سنوات (الى عام ١٩٨٣) للاخذ بهذه السياسة فيما يتعلق بصناعة الخمور ؛ (و) اتخاذ موقف موحد بشأن العلاقات الاقتصادية مع الدول غير الاعضاء والمنظمات الدولية (بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، الاتحاد الاقتصادى الاوروبي) ؛ (ز) حل رابطة دول البحر الكاريبي للتجارة الحرة .

٣٩ — وأكد مجلس وزراء دول رابطة البحر الكاريبي للتجارة الحرة ، في اجتماعه الاخير المنعقد في اواخر نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، بان تحويل الرابطة الى السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي اتاح الفرصة لضمان تعاون اقليمي اوثق بشأن عدد متزايد من النشاطات الاقتصادية . كذلك اعتمد المجلس الرأى الذى ذهب اليه السيد باترسون رئيس الاجتماع ، من ان " الحقائق الجديدة في عالم اليوم تقتضي ان نجمع مواردنا البشرية والطبيعية " و " ان نعمل من اجل الاستفادة الى اقصى حد من الفوائد التي يتعين ان نستخلصها من المنطقة " محافظين على "وحدة مشتركة مع الهيئات الخارجية التي نتعامل معها" . وتلى ذلك ان وافق مجلس السوق المشتركة ، في اول اجتماع له ، على وجوب ان يعمل الاقليم الان بمثابرة لاقامة سوق تصدير ولانشاء مناهج زراعية وصناعية قابلة للاستمرار في البلدان ذات النمو القليل التقدم ، وذلك حتى تتمكن هذه البلدان من المساهمة المفيدة في اتحاد دول البحر الكاريبي وسوقه المشتركة .

٤٠ — وفي حزيران / يونيه ، اعلن ان مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة الانمائي (UNDP) قد اجاز مشروعا للتنمية الزراعية في سبع من البلدان ذات النمو القليل التقدم (الدول المنتسبة الخمس وغرينادا ومونتسيرات) . وبهذا فقد اعترف مجلس ادارة الصندوق بأنه من المحتمل ان تبقى الزراعة هي النشاط الاقتصادى الرئيسي في اقليم البحر الكاريبي ، وان تقدمها سوف يساعد في تعزيز اية مساع اضافية تبذل لتحقيق التكامل الاقتصادى للاقليم . ومن المقرر ان يكتمل المشروع في اذار / مارس ١٩٧٥ ، وان يبلغ مجموع نفقاته المقدرة ٢٧٥ ٧٠٣ من دولارات الولايات المتحدة ،

(ى) تهدف المؤسسة الى مد الصناعيين في البلدان ذات النمو القليل التقدم بالقروض ورأس المال الانشائي في حدود مبالغ تتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ الى ٠٠٠ ٢٠٠ بدولارات شرق البحر الكاريبي . ويساوى الجنيه الاسترليني ٤٫٨٠ دولارا من هذه الدولارات .

Digitized by UNOG Library

يوفر منها صندوق الأمم المتحدة الانمائي ١٤٩ ٥٥٠ دولارا وتوفر حكومات البلدان المعنية ١٢٦ ١٥٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة . وأن الهدف البعيد المدى للمشروع هو وضع الاطار الأساسي لمشروع تال كبير تم التفكير فيه أصلا لمساعدة الحكومات المعنية على حفز الانماء الزراعي والتجارة . أما أهداف المشروع المباشرة ، فهي : (أ) التعرف على الموارد المتوفرة في هذه البلدان ؛ (ب) الشروع في الدراسات والأبحاث في مجالات مختارة ؛ (ج) تحديد موقع أو مواقع مشروع المتابعة الكبير ؛ (د) ووضع خطة للمساعدة التقنية اللازمة لمرحلة المتابعة .

٤١ — وناقش مجلس السوق المشتركة ، في اجتماع عقده في كاستريس ، سانت لوسيا ، في يومي ١٢ و ١٣ تموز / يوليه ، مسائل الانماء الصناعي والتبادل التجاري داخل المنطقة والعلاقات الاقتصادية الخارجية . وبعد ان نظر مؤتمر رؤساء حكومات دول منطقة البحر الكاريبي في هذه المسائل ، وغيرها من المسائل الاخرى ، في اجتماعه المنعقد في الفترة من ١٥ الى ١٨ تموز / يوليه قرر انشاء لجنة دائمة من الوزراء المسؤولين عن الصناعة (انظر الفقرة ٢٣ (ز) اعلاه) . وستكون المسؤولية الاولى لهذه المؤسسة الجديدة هي صياغة وتنفيذ برامج الانماء الصناعي لاقليم منطقة البحر الكاريبي . وبالاضافة الى ذلك ، تناول المؤتمر مسألة عمل الترتيبات المناسبة بشأن السلع التي تدخل في تجارة الاقليم وقرر احالة هذه المسألة الى امانة الاتحاد لاجراء المزيد من الدراسات حولها . وفيما يتعلق بالاستثمار القومي والاقليمي والاجنبي وتطوير التقنية في السوق المشتركة ، وافق المؤتمر على احالة هذه المسائل الى فريق عمل للنظر فيها . كذلك وافق المؤتمر ، من حيث المبدأ ، على انشاء مشاريع زراعية اقليمية كأداة لتحقيق قدر اكبر من الترشيد الزراعي ، كما وافق على اعادة تنظيم مركز الابحاث الاقليمي بهدف تمكينه من ان يلعب دورا اكثر فائدة في برامج الانماء الزراعي القومية والاقليمية . وفيما يختص باللجنة الاقليمية المقترحة بشأن الاسعار والمعايير ، فقد قرر المؤتمر اجراء المزيد من الدراسة حول هذا الاقتراح .

٤٢ — واتخذ المؤتمر قرارين هامين بشأن العلاقات الاقتصادية الخارجية : اولا ايد الاقتراح الرامي الى اقامة علاقات رسمية بين امانة الاتحاد وامانات كل من السوق المشتركة لبلدان امريكا الوسطى (السلفادور ، وغواتيمالا ، وكوستاريكا ، ونيكاراغوا ، وهندوراس) والسوق المشتركة لبلدان منطقة جبال الانديز (اكوادور ، وبوليفيا ، وبيرو ، وشيلي ، وفنزويلا ، وكولومبيا) . وثانيا ، اعاد المؤتمر تأكيد التزامه بنهج مشترك داخل مجموعات الدول الافريقية ودول منطقة البحر الكاريبي ودول منطقة المحيط الهادى بشأن العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الاقتصادى الاوروبي . وفي هذا الصدد ، احاط علما بالعرض الذى قدمه الاتحاد الاقتصادى الاوروبي بالسماح بحرية ادخال السلع المصنوعة وشبه المصنوعة واعرب عن قلقه لكون هذا العرض سيكون عديم الفائدة عمليا ما لم يتم التخفيف الى حد كبير من تشدد قوانين المنشأ التي تحدد ما اذا كانت السلع تستوفي شروط الدخول التفضيلي . كما ناقش المؤتمر الموقف بشأن صادرات الموز والسكر ووافق على عدد من الاساليب التي تستهدف المحافظة ، عن طريق المفاوضات ، على وصول هذه السلع المستمر الى اسواق الاتحاد الاقتصادى الاوروبي بافضل الشروط .

Digitized by UNOG Library

٢ — انتيغوا

ألف — لمحة عامة

٤٣ — في آخر احصاء جرى في الاقليم في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٠ بلغ عدد السكان ٧٠ ٠٠٠ نسمة كلهم تقريبا ينحدرون من اصل افريقي او مختلط . وفي عام ١٩٧٣ قدر عدد السكان بـ ٧٢ ٠٠٠ نسمة ، نيف و ١ ٠٠٠ منهم يقطنون في جزيرة باربودا وهي اكبر توابع للاقليم . يضاف الى ذلك ان كثيرا من مواطني انتيغوا يعيشون في الخارج ، بينهم ٢ ٦٤٥ يعملون في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وقد سعت الحكومة الى الحد من النمو السكاني في المستقبل عن طريق تأسيس برنامج لتخطيط الاسرة ، ومراقبة الهجرة وتعجيل الانماء الاقتصادي .

باء — التطورات السياسية

الاحزاب السياسية والانتخابات

٤٤ — جرت آخر انتخابات لشغل مقاعد مجلس النواب السبعة عشر في شباط/فبراير ١٩٧١ . وتتنافس على هذه المقاعد مرشحو كل من الحركة العمالية التقدمية بزعامة السيد جورج والتر ، وحزب العمال الانتيغوي بزعامة السيد في . ل . بيرد ، وحزب الشعب الانتيغوي بزعامة السيد رووان هنري . وقد حصلت جميع هذه الأحزاب — فيما عدا حزب الشعب — على دعم من النقابات العمالية . فنالت الحركة العمالية التقدمية تأييد نقابة عمال انتيغوا في حين نال حزب العمال الانتيغوي تأييد نقابة عمال وحرفيي انتيغوا . وأظهرت النتائج النهائية ، ان هذين الحزبين فازا بثلاثة عشر مقعدا للحركة العمالية التقدمية واربعة مقاعد لحزب العمال الانتيغوي . اما رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الشعب الانتيغوي السيد بيرد فقد هزم في دائرته الانتخابية .

٤٥ — وفي اعقاب الانتخابات عين السيد والتر رئيسا للوزراء ، والسيد ايرنست ويليامز ، وهو من حزب الشعب الانتيغوي ، زعيما للمعارضة . وكانت الوزارة تتألف ، حتى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ من ثمانية وزراء وثلاثة امناء برلمانيين . وفي ذلك الشهر ، جرى عدد من التعديلات الوزارية في الحكومة . فقد اسندت وزارة المالية ، التي كان رئيس الوزراء والتر يتحمل مسؤوليتها ، الى السيد س . ى . برينس ، الذى كان يشغل في السابق منصب وزير الأشغال العامة والاسكان والذى طلب اليه كذلك تولي منصب وزير التجارة والصناعة ، الذى كان يشغله قبل ذلك السيد س . أ . والتر . وقد ازيح هذا الأخير ، والسيد د . ا . س . هالستيد ، الذى كان وزيرا للشؤون الداخلية والعمل ، من منصبيهما الوزاريين وعرض عليهما منصبا وزيرين بلا وزارة في مكتب رئيس الوزراء . ورفض كلاهما هذين المنصبين ولكنهما قررا الاحتفاظ بمقعديهما في مجلس النواب وتأييد سياسات الحكومة . وعين السيد ج . أو . ا . واط ، وزير المرافق العامة والمواصلات السابق ، وزيرا للامن القومي والشؤون القضائية والعمل (وهي وزارة انشئت حديثا) .

Digitized by UNOG Library

مـركـز الاقليم في المستقبل

٤٦ — في ١٣ آب/اغسطس ، وبعد وقت قصير من بدء المجموعة الكاريبية (بما فيها السـوق الكاريبية المشتركة) العمل رسميا أعلن رئيس الوزراء والتر في اجتماع عام ان حكومته قررت عدم الانضمام الى المنظمة الاقليمية الجديدة . وذكر رئيس الوزراء كرة أخرى ان انتيغوا لم تنتفع من عضويتها في الرابطة الكاريبية للتجارة الحرة ايما انتفاع ، وقال انه لا يعتزم التضحية برفاه انتيغوا الاقتصادي من اجل الانماء الاقليمي . وتمسك بهذا الموقف في التصريحات العلنية التي ادلى بها في الشهر التالي وكرر وعده السابق بالسعي الى الحصول على تفويض في الانتخابات العامة القادمة (التي ستجرى في موعد لا يتعدى شهر شباط/فبراير ١٩٧٦) لقيادة انتيغوا نحو الاستقلال الكامل .

٤٧ — واصدر حزب العمال الأنتيغوى المعارض ، لدى علمه بقرار الحكومة ، بيانا دعا فيه الى اجراء انتخابات عامة لعكس مجرى هذا النزوع الأخير نحو الانعزالية والتقوقع ضمن حدود الجزيرة ، وتوجيه الجهود نحو الدمج الاقليمي . وأعلن الحزب ان انتيغوا ، التي تتسم بقلة عدد سكانها وافتقارها الى الموارد الطبيعية ، تحتاج الى الارتباط بكتلة اقتصادية اقليمية . واشار الى ان الاقليم ، بعد انضمامه الى الرابطة الكاريبية للتجارة الحرة قد نجح في انشاء معظم صناعات التصدير الهامة وانه استفاد ايضا من صادراته الى شريكاته في الرابطة . لذلك رأى الحزب انه : " يترتب علينا ألا نسعى فقط لأن نكون مستقلين بل أيضا لأن نترابط مع الآخرين " . وخلال شهر تشرين الثاني /نوفمبر قام ثلاثة من اعضاء حزب العمال الأنتيغوى (بينهم السيد ويليامز زعيم المعارضة) بزيارة مدينة جورج تاون لعرض مشروع قرار على امانة المجموعة الكاريبية . وشدد الحزب في مشروع قراره هذا ، في جملة أمور اخرى ، على حاجة انتيغوا الى سوق موسعة ومتمتعة بالحماية ، لتتمكن عن طريقها من انماء الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ، وتعهد بدعم الحزب الكامل للمجموعة الكاريبية .

٤٨ — وعقب ذلك ، قال رئيس الوزراء والتر أن بلاده لا تستطيع أن تنضم الى معاهدة تشاغواراماس بشكلها الحالي (ك) ، ولكنه أشار الى أن حكومته ليست ضد الوحدة الكاريبية . وفي ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ أعلنت الحكومة قرارها باعادة تقييم موقفها من المعاهدة . وقد اتخذ هذا القرار نتيجة لبعض الاتفاقات التي تم التوصل اليها في اجتماع عقد بين المجلس الوزاري لرابطة دول الهند الغربية والامين العام لأمانة المجموعة الكاريبية (كاريكوم) وفي ١٠ نيسان/ابريل ، أعلن ناطق باسم الحكومة ان الحكومة شكلت لجنة من خمسة أعضاء برئاسة السيد د.ا.س. هالستيد ، وزير الشؤون الداخلية والعمل السابق ، لتقصي امكانية الانضمام الى التجمع الاقتصادي والاقليمي وان اللجنة رفعت لتوها تقريرا الى رئيس الوزراء ، سيقوم مجلس الوزراء بدراسته . واستجابة لطلب من الحكومة قدم مجلس السوق المشتركة للمجموعة الكاريبية ، في وقت لاحق من ذلك الشهر ، توصية

(ك) المعاهدة التي تأسست بموجبها المجموعة الكاريبية (بنصها المنقح في أعقاب اتفاق جورج تاون والموقعة في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٣) . تم التوقيع على هذه المعاهدة في تشاغواراماس ، في ترينيداد وتوباغو في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٣ . انظر أيضا الفقرة ٨ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

تتعلق بوضع الترتيبات اللازمة للسماح للدول الأعضاء بمواصلة العلاقة التي كانت قائمة بين الرابطة الكاريبية للتجارة الحرة وبين انتيغوا لفترة ثلاثة أشهر تبدأ في ١ أيار/مايو (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) .

٤٩ — وفي اجتماع عقدته الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق الكاريبي (ل) في سانت جونز خلال حزيران/يونيه قال السيد والتران بلاده ليست مستعدة للانضمام الى المجموعة الكاريبية (كاريكوم) الا اذا شكلت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق الكاريبي كتلة موحدة في هذه المجموعة ، وأضاف قائلا ان المشتركين الآخرين في الاجتماع قد وافقوا على هذا الرأى بالاجماع . وفي ٤ تموز/يوليه ، أى بعد يوم واحد من موافقة مجلس النواب على قرار الحكومة بالانضمام الى المجموعة الكاريبية (كاريكوم) وقّع السيد والتر معاهدة تشاغواراماس في مدينة سانت جونز . وقال ان هذا الاجراء لن يسفر عن تحسن فورى في الاحوال الداخلية ، ولكن العضوية في المجموعة الكاريبية (كاريكوم) معناها أن انتيغوا تشق طريقها الان نحو الاستقلال .

مسألة الانفصال

٥٠ — بدأ الانفصاليون في باربودا شن حملة ضد الادارة السياسية من انتيغوا منذ عام ١٩٦٨ . وقد رفضت حكومة المملكة المتحدة التماسين رفعهما الانفصاليون اليها (احدهما في ذلك العام والآخر في عام ١٩٧٠) على أساس ان باربودا من الناحية الدستورية جزء من انتيغوا . وأشارت هذه الحكومة ايضا الى ان الانفصال لا يمكن تحقيقه الا بموافقة حكومة انتيغوا .

٥١ — وركدت الحركة الانفصالية بعد ذلك فترة الى ان اعيد بعثها في اواخر ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ . فقد ارسل ١٢٤ من ناخبي باربودا البالغ عددهم ٤٨٠ عريضة الى حكومة انتيغوا يطالبون فيها بوجوب استقالة ممثلهم في المجلس التشريعي للاقليم السيد كلود ايرل فرانسيس أو طرده من منصبه . وقد انتقده موقعو العريضة لامتناعه عن تأييد الطلب الذى قدمه سكان باربودا مؤخرا الى حكومتي انتيغوا والمملكة المتحدة بوجوب استئناف المملكة المتحدة ادارة الجزيرة سياسيا أو الحاقها ببلد كاريبي آخر . وصرّح ناطق بلسان سكان باربودا للصحفيين في سانت جونز بقوله : " انه (اى السيد فرانسيس) لم يفعل شيئا من اجلنا ، وان الحكومة الحالية في انتيغوا لا تضمر لباربودا خيرا . اننا مهملون " .

٥٢ — وعندما زار السيد اى . او . ليرد ، ممثل المملكة المتحدة لدى الدول المرتبطة من جزر الهند الغربية ، جزيرة باربودا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ، رفع المتظاهرون الذين ينشدون التحرر من حكم انتيغوا لافتات كتب عليها " العودة الى بريطانيا " . ولم يصدر أى رد فعل رسمي في سانت جونز تجاه التطورات الاخيرة المتعلقة بالحركة الانفصالية .

(ل) انتيغوا ، دومينيكا ، غرينادا ، مونتسيرات ، سانت كيتس — نيفس — انغيلا ، وسانت لوسيا ، وسان فنسنت .

Digitized by UNOG Library

حريـــة الصحافة

٥٣ — يحتوى تقرير اللجنة الخاصة السابق (م) على معلومات عن هذا الموضوع عن الفترة السابقة لشهر تموز/يوليه ١٩٧٢ . وتجدر الاشارة الى ان تشريعا قد صدر في ١ كانون الثاني /يناير من ذلك العام ، يقضي بأن تدفع كل صحيفة تصدر في الاقليم رسوم ترخيص سنوية مقدارها ٦٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي (ن) وأن تودع لدى الخزينة مبلغ ١٠٠٠٠ دولار من دولارات شرق كاريبي كتأمين ضد الاضرار التي قد تلحقها بالآخرين نتيجة التشهير أو الافتراء . وفي ١٥ حزيران/يونيه أصدر القاضي الان لويزى عضو المحكمة العليا في انتيغوا حكما بأن التشريع الذى صدر حديثا لاغ لأنه يتعارض مع دستور انتيغوا الذى يضمن حق المواطنين الاساسي في حرية الرأى والتعبير . وقد أصدر القاضي لويزى حكمه هذا ، عندما تحدت صحيفة انتيغوا تايمز التي تؤيد حزب الشعب الأنتيغوى الصحة الدستورية لهذا التشريع .

٥٤ — وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٣ رفضت محكمة استئناف الدول المرتبطة من جزر الهند الغربية بأغلبية ٢ الى ١ ، استئناف حكومة انتيغوا لقرار القاضي لويسي مع تحميلها نفقات الدعوى ، اذ رأى القاضي نيفيل بيتركن ان مسألة رسوم الترخيص ليست منافية للدستور ولكنه أعلن ان مسألة التأمين غير دستورية . الا أن القاضي بيرسي سيسيل لويس ، رئيس المحكمة بالنيابة ، والقاضي الفين سانت برنارد أيدا قرار القاضي لويس .

٥٥ — وفي ٢٨ حزيران/يونيه أعلن السيد د.ا.س. هالستيد الذى كان آنذاك وزيرا للشؤون الداخلية والعمل ، والذى كان قد اقترح التشريع في مجلس النواب ، ان الحكومة ستستأنف القضية أمام مجلس الملكة الخاص في لندن .

٥٦ — وفي اواخر شهر تموز/يوليه ، القي القبض على كلارنيس بيلغريم ، وهو صاحب مطبعة تجارية صغيرة في سانت جونز ، بتهمة طبع وحيازة منشورات تحرض على الفتنة ، بعد أن اكتشف البوليس في مطبعته كميات كبيرة من صحيفة سرية تصدر بعنوان المناضلون من اجل الحرية في انتيغوا . ووجهت اليه كذلك تهمة حيازة اسلحة وذخائر بصورة غير مشروعة . وفي اوائل شهر آب/اغسطس مثل امام قاضي التحقيق فيكتور براون ، ولكن جلسة التحقيق في التهم الموجهة اليه أجلت ومنع الافراج عنه بكفالة . ورغم القاء القبض على السيد بيلغريم وتوقيفه ، فقد ذكرت التقارير ان الصحيفة عادت الى الظهور . والجدير بالذكر ان هذه الصحيفة دأبت منذ صدورها لأول مرة في عام ١٩٧١ على انتقاد سياسات الحكومة ، والوزراء ، انتقادا شديدا .

(م) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٤٧ — ٥٠ .

(ن) كل ٤٫٨٠ من دولارات شرق الكاريبي تساوى ما يقرب من ١ جنيه استرليني أو ٢٫٤١ دولار امريكي .

Digitized by UNOG Library

٥٧ — وأعلن رئيس الوزراء والتر في خطاب ألقاه في افتتاح الجمعية الرابعة لاتحاد الاذاعيين الكاريبيين في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ، ان بعض قطاعات الصحافة في انتيغوا تتعمد تشويه الحقائق " بتلوين المعلومات والأحداث بما يتناسب وأغراضها السياسية " . وأعلن أيضا ان مهمة الصحافة هي التحدث بصراحة عن القضايا الحيوية التي تمس المجتمع ، ولكن الحكومة " لا تستطيع أن تسمح لحرية الصحافة بأن تمضي دون تنظيم وبأن تعرض قطاعات كبيرة من المجتمع للخطر ، وأوضح رئيس الوزراء ، في هذا الصدد ، ان قانون الصحافة الآنف الذكر يهدف الى تشجيع وتنمية الشعور بالمسؤولية والنزاهة في المنشورات الصحفية .

جيم — الأوضاع الاقتصادية

لمحة عامة

٥٨ — شهد الاقليم ، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٧ ، توسعا اقتصاديا سريعا استند بصورة رئيسية الى نشاط قطاعي السياحة والبناء . غير ان الركود الاقتصادي الذي حدث في بعض الدول المتقدمة قد ادى الى هبوط الانتاج المحلي الاجمالي في انتيغوا الى ٣٨٫٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٧١ ، كانت نسبة دخل السياحة منها ٨٠ في المائة . اما مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة فكانت ضئيلة نسبيا . وتألفت الصادرات الرئيسية من السكر ، والقطن ، والنفط ، والروم . اما المؤسسات الصناعية الرئيسية في الاقليم فتقوم على تكرير النفط ، وانتاج الأسمنت ، وتقطير الروم ، وصنع الملابس والاثاث . وانتعش الاقتصاد من حيث المجموع في عام ١٩٧٢ وخرج من الركود الذي كان يعانيه في ١٩٧١ ، وذلك الى حد بعيد بسبب تقوية مرفق السياحة وتعزيز وضعه التنافسي . ومع ذلك فقد وجدت الحكومة من الضروري وقف صناعة السكر بسبب الصعوبات التي كانت تعانيها منذ عدة سنوات . ورغم جهود الحكومة الرامية الى تعزيز الانتاج الزراعي وتنويعه ، وتوسيع نطاق قطاعي السياحة والبناء ، فقد ذكر أن الاقليم كان ، في حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، في حالة ركود اقتصادي بالغ وان الهبوط شمل حتى القطاع السياحي . ونتيجة لذلك قدرت نسبة العاطلين عن العمل بخمسة واربعين في المائة من قوة العمل . ومن بين المشاكل الاخرى التي تعاني منها انتيغوا تضخم مالي مستمر وعجز تجاري مزمن . ولقد قال حاكم الاقليم ، في الخطاب الذي ألقاه عند افتتاح الدورة الرابعة للبرلمان في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، ان الحكومة شرعت في تنفيذ خطة انمائية خمسية تهدف الى اعادة تنشيط الاقتصاد وتعزيزه (انظر الفقرات ٧٠ — ٧٢ أدناه) .

السياحة

٥٩ — تعتبر السياحة في انتيغوا متطورة تطورا جيدا نسبيا ، وقدرت طاقة منتجاتها في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ بـ ٢٠٠ ١ غرفة . وفي عام ١٩٧٣ ، انصبت الجهود المبذولة لتوسيع نطاق السياحة ، بصورة رئيسية ، على الاقلال من اعتماد هذا القطاع على الولايات المتحدة (التي هي مصدر ٧٥ في المائة من السياح الذين يؤمون الاقليم) ، وتأسيس مدرسة للتدريب على الاعمال الفندقية ، والاسراع في بناء الفنادق .

Digitized by UNOG Library

٦٠ — وقال السيد والتر ، رئيس الوزراء ، ان الاستثمار في القطاع السياحي في الماضي كان بكامله بوجه التقريب وقفا على مواطني كندا ، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . بيد أن حكومته تسعى بنشاط الى اجتذاب رؤوس اموال خاصة من دول اجنبية اخرى من اجل تحقيق مستوى من الانماء والعمالة لا يتأثر بالتقلبات التي يتعرض لها اقتصاد الولايات المتحدة . وقيل أيضا ان الحكومة تشجع برنامج الامم المتحدة الانمائي على انشاء مدرسة للتدريب على الاعمال الفندقية ، وانها عرضت شراء فندق مايكلز ماونت الموجود في سانت جونز لهذا الغرض .

٦١ — ومن المنتوى اقامة مشروعين سياحيين جديدين يمولهما بصورة رئيسية مستثمرون من جمهورية المانيا الاتحادية . المشروع الاول هو مشروع بناء مركز الجزر الخمس ، السياحي الذى من المقرر الشروع في تنفيذه في صيف ١٩٧٤ والذى يتوقع ان تبلغ تكاليفه ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وفي نيسان/ابريل ، اعلن السيد كريستوفر كلاين رئيس شركة ويكجيمينشافت باو ، وهي شركة انشاءات المانية ، ان المشروع في مرحلته الاولى سيوفر الامكنة اللازمة لاستضافة عدد يتراوح بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ سائح في أكواخ تبنى على مساحة ٢٠٠٠ فدان تمتد على شطآن مملوكة للقطاع الخاص تقع على مسافة نحو أربعة أميال من سانت جونز . وستكون المرافق المتوفرة في المركز متاحة ايضا للسكان المحليين . وستكثف الزراعة في المنطقة للحد من استيراد الاغذية وسيتم حوالي اواخر الشهر ايفاد ٢٣ طالبا من الاقليم الى جمهورية المانيا الاتحادية لتلقي دروس في الزراعة وغيرها من المواد . وقال المستر كلاين ايضا ان التأخير في بدء تنفيذ المشروع يعود بصورة رئيسية الى ان حكومته لم تعد تؤيد فكرة تمويل السياحة في البلدان النامية تأييدا قويا .

٦٢ — اما المشروع الثاني فيتعلق ببناء مجمع سياحي أصغر يمتد على مساحة ٢٥٠ فدانا من الاراضي الشاطئية التي تملكها الحكومة في كوكونت هول في الجزء الشمالي الشرقي من انتيغوا ، وقد شرعت شركة فندق وكازينو انتيغوا في تحقيقه منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، وهي شركة مساهمة اسست في مدينة فرانكفورت . وستبلغ تكاليف هذا المشروع ٢٥ر٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ستساهم الحكومة الانتيغوية بمبلغ ٣ر٠ مليون دولار منها ، ويساهم بالباقي مستثمرون من جمهورية المانيا الاتحادية . ويتألف المشروع من فندق يضم ٣٧٥ غرفة ، ومن ملعب للغولف ذى ١٨ حفرة ، على ان تضاف اليه فيما بعد مجمعات سكنية تعاونية .

٦٣ — وذكر ان بنك الانماء الكاريبي ، وافق في حزيران/يونيه ١٩٧٣ على تقديم قرض بمبلغ ٣٧٠ ٤٦٣ دولارا من دولارات شرق الكاريبي لبناء مرفق سياحي اضافي في منطقة حوض نلسون لبناء السفن وان القرض المذكور سيستخدم في تمويل بناء ١٢ شقة سكنية .

الزراعة والماشية ومصائد الاسماك

٦٤ — تحتل الاراضي الزراعية اكثر من ١٨٠٠٠ فدان (٢٨ في المائة) من مساحة اراضي الاقليم. وقبل وقف صناعة السكر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، كان نحو ١٢٠٠٠ فدان من هذه الاراضي مخصصا لزراعة قصب السكر . كذلك تنتج انتيغوا قطن الجزر البحرية وهو قطن طويل التيلة من النوع الممتاز للتصدير . وتزرع في الجزيرة المحصولات الغذائية ، والفواكه ، والخضار . وبالرغم من ان الحكومة تشجع المزارعين على زيادة انتاجهم من المواد الغذائية فان الاقليم لم يحقق بعد الاكتفاء الذاتي

Digitized by UNOG Library

في مجال المواد الغذائية . وقد اصبحت الخضار الان متوفرة بكثرة ويجرى البحث عن اسواق لتصديرها . كذلك يجرى العمل على تطوير ثمرة الاناناس الانتيغوية السوداء ، التي تعتبر اجود السلع في تجارة الفاكهة الطازجة .

٦٥ — لقد واجهت صناعتا السكر والقطن مصاعب ، في السنوات الأخيرة ، بسبب ارتفاع التكاليف ، والجفاف ، وانخفاض الأسعار . وبعد صدور قرار الحكومة بوقف صناعة السكر ، بذلت المساعي لتنويع وتوسيع القطاع الزراعي وذلك بتحويل الاراضي البور والاراضي التي كانت مخصصة سابقا لزراعة قصب السكر ، الى زراعة القطن والمراعي والمحاصيل الاخرى ، وبتحسين نظام التسويق الداخلي .

٦٦ — وتربى الماشية ، المؤلفة في معظمها من الخنازير والدواجن والبقر ، كعنصر مكمل للمواد الغذائية . وفي رد على سؤال طرح في مجلس العموم في المملكة المتحدة ، في ٧ آذار/مارس ١٩٧٣ ، قال وزير الانماء فيما وراء البحار في ذلك الحين ، ان مشروعا واسع النطاق لتربية المواشي في انتيغوا قيد الانشاء لمساعدة مستأجرى الاراضي الذين يعملون في تربية الماشية ؛ وتبلغ تكاليفه ٦٤ ٠٠٠ جنيه استرليني سيتم تأمينها عن طريق قرض يقدمه المصرف الانمائي الكاريبي . وقال ان حكومة المملكة المتحدة ستخصص مبلغ ٣٧ ٠٠٠ جنيه استرليني لمشروع زراعي حيواني في بربودا .

٦٧ — وتسعى الحكومة الى تحديث مرفق صيد الاسماك واضعة في اعتبارها ان هذه الصناعة ، مازالت في معظمها ، متأخرة النمو .

المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٦٨ — تم انشاء بعض المقومات الهيكلية الاساسية لانماء السياحة والصناعات الحفيفة، والى حد ما ، الزراعة ومع ذلك ذكر ان الحكومة تعتزم توسيع وتحسين المرافق الاخرى بما في ذلك شبكتي النقل والمواصلات والمرافق الاخرى من اجل تنشيط النمو الاقتصادى .

٦٩ — وقد حدثت اربعة تطورات هامة خلال عام ١٩٧٣ هي : (أ) بناء الطرق الضرورية لدعم المشاريع السياحية الجديدة المشار اليها أعلاه ؛ (ب) افتتاح خط جوى مباشر من شرق الكاريبي الى انتيغوا وجامايكا على متن طائرات شركة ليوارد آيلاند زاير ترانسبورت (ليات) ، وهي احدى شركات الخطوط الجوية السبعة التي تسيّر رحلات جوية الى الاقليم ؛ (ج) تخصيص حكومة المملكة المتحدة مبلغا يقرب من ١١٢ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي لمشروع شبكة توزيع المياه ، مما رفع مجموع المساعدات المقدمة منذ عام ١٩٦٦ لانماء موارد المياه في انتيغوا الى ٦٫٢٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي ؛ (د) تأسيس هيئتين قانونيتين جديدتين هما — سلطة الموانيء (لادارة شؤون ميناء سانت جونز العميق المياه) وسلطة المرافق العامة (لادارة مصالح المياه والكهرباء والهاتف) .

الخطة الانمائية

٧٠ — تشتمل الخطة الانمائية للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ على نفقات اجمالية تقدر بزهاء ١٢٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي سيتم تمويلها من مساعدات تقدمها كندا ، والمملكة المتحدة ،

Digitized by UNOG Library

والولايات المتحدة الامريكية ، وبلدان اخرى ، فضلا عن فوائض الميزانية والقروض . وستركز الخطة على تعزيز السياحة ، وانشاء صناعات جديدة ، واعادة تنظيم الزراعة وتنويعها ، وعلى توزيع الدخل القومي بطريقة اكثر انصافا .

٧١ — وكان رئيس الوزراء والترقد ذكر في وقت سابق في سياق خطاب القاه بمناسبة العيد القومي للاقليم ان عملية الانماء الهائلة المقترحة تتطلب القيام بعمل منسق من قبل القطاعين العام والخاص . وكمقدمة للخطة ، تم في عام ١٩٧٣ تأسيس وكالتين رئيسيتين هما مؤسسة التسويق المركزية والسلطة المركزية للتخطيط والاسكان . وتضطلع هاتان المؤسستان بمهمة تخفيف تكاليف المعيشة عن طريق جعل الاقليم مكتفيا ذاتيا باللحوم والاسماك وطائفة منوعة من المنتجات الزراعية . وتقومان كذلك بوضع برنامج اسكاني متسارع . يضاف الى ذلك ان الحكومة تخطط لتأسيس وكالات اضافية تتولى شؤون الانماء الزراعي والصناعي والسياحي . واخيرا ، قال المستر والتر ، انه عندما تنجح هذه المؤسسات في مهامها فسيسمح للسكان المحليين بالحصول على اسهم ستقوم هذه المؤسسات باصدارها .

٧٢ — واعلن السيد س . يو . برينس ، وزير المالية لدى عرضه ميزانية الاقليم لسنة ١٩٧٤ على مجلس النواب في ٧ كانون الثاني /يناير من ذلك العام ، ان الخطة تشتمل على اقامة مناطق صناعية ؛ واضافة ابنية جديدة الى مباني مطار كوليدج الذى يقع على مسافة ستة أميال شمال شرقي سانت جونز ؛ كما تشتمل على عدة مشاريع كبيرة اخرى من أهمها انماء تربية الماشية ومصايد الاسماك وانشاء مرافق ترفيهية في منطقة شاطئ فورت جيمز ، وتحسين خدمات الكهرباء والهاتف ، والمحافظة على المياه ، وبناء المساكن والمستشفيات .

المالية العامة

٧٣ — تشتمل تقديرات الميزانية لسنة ١٩٧٤ على نفقات مقدارها ٣٨ر٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي مقابل ٣٩ر٢ مليون دولار في السنة السابقة . وتقدر الواردات بـ ٣٨ر٨ مليون دولار مقابل ٢٨ر٢٠ مليون دولار في السنة السابقة وهي تتألف في الدرجة الاولى من الرسوم الجمركية ، وضريبة الانتاج ، وضريبة الدخل ، وضريبة الاستهلاك ورسوم الرخص .

٧٤ — واجاز مجلس النواب في ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ اجرائين تشريعيين جديدين يتم بموجبهما جمع مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي كل عام عن طريق زيادة بعض الضرائب غير المباشرة وضريبة الاستهلاك . وقال وزير المالية وهو يقدم اقتراحه باتخاذ هذين الاجرائين انهما لن يتسببا للسكان بأى مصاعب .

٧٥ — ولقد كانت المشاريع التي يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بتنفيذها في منطقة الكاريبي (بما في ذلك انتيغوا) ، حتى عام ١٩٦٩ ، تمول من اعتمادات الطوارئ . ومن عام ١٩٦٩ وحتى نهاية عام ١٩٧١ رصدت مبالغ مستهدفة لكل بلد ، ومن عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٦ خصص لها رقم ارشادى للتخطيط غير موزع . وعدل تبعا لذلك البرنامج القطرى للمنطقة ، على اساس الرقم الارشادى للتخطيط ، كما وافق عليه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وقد بلغ مجموع

Digitized by UNOG Library

الاموال المتوفرة للاقليم للفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٣ مبلغ ٦٧٧ ٠٥٠ ٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في حين يصل مجموع المساعدات المقترحة للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ الى مبلغ ٠٠٠ ٧٩٦ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

دال — الاوضاع الاجتماعية

٧٦ — تعتبر نسبة البطالة في الاقليم من اعلى النسب في منطقة الكاريبي وقدرت الدوائر الرسمية نسبة عدد العاطلين عن العمل في شهر تموز/يوليه باربعين في المائة من القوة العاملة في الاقليم التي تضم زهاء ٠٠٠ ٢٢ عامل . وكما اشير سابقا ، توقفت صناعة السكر عن العمل في كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٢ . وكانت هذه الصناعة تشغل ٠٠٠ ٤ من العمال المسنين ، الذين يتوقع ان يواجهوا صعوبات في تأمين اعمال بديلة . ويتبين من احد التقديرات ، ان نسبة البطالة قد ارتفعت الى ٤٥ في المائة من مجموع القوة العاملة بحلول حزيران/يونيه عام ١٩٧٣ ، عندما ازداد الركود الاقتصادي . ونظرا لقلة الفرص المتاحة في الاقليم للحصول على اعمال مأجورة ، يهاجر العديد من سكان انتيغوا للعمل في الخارج . وخلال عام ١٩٧٣ بلغ عدد الانتيغويين الذين يعملون في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وحدها ٢٦٤٥ شخصا . وبموجب قوانين الهجرة التي سنت حديثا ، والتي اشارت اليها اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (س) ، واصلت الحكومة تحديد تدفق العمال الاجانب على الاقاليم . وقال وزير المالية في خطابه الاخير عن الميزانية ان الخطة الانمائية المقررة للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ ستولد نشاطا اقتصاديا كافيا لاستيعاب القوة العاملة في انتيغوا بكاملها .

٧٧ — وخلال عام ١٩٧٤ واصل خبير ، كان برنامج الامم المتحدة الانمائي قد ارسله في وقت سابق الى الاقليم ، تقديم مساعدته لدائرة العمل . واعلن حاكم الاقليم ان المكتب الاحصائي التابع للامم المتحدة سيقوم ، خلال هذا العام ، باجراء مسح احصائي لميزانيات الاسر ، والدخل القومي ، والعمالة والقوى البشرية في انتيغوا .

صاد — الاوضاع التعليمية

٧٨ — لم يطرأ اى تغيير هام على الاوضاع التعليمية في انتيغوا خلال عام ١٩٧٣ .

(س) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٨٠ .

Digitized by UNOG Library

٣ — دومينيكا

ألف — لمحة عامة

٧٩ — بين اخر تعداد جرى للسكان عام ١٩٧٠ ، ان عدد سكان الاقليم كان ٧٠٣٠٢ نسمة ، معظمهم من اصل افريقي او مختلط . ويبلغ عدد سكان العاصمة روزو ما يقرب من ١٦٨٠٠ نسمة . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ قدر عدد السكان الاجمالي بنحو ٧٣٠٠٠ نسمة .

باء — التطورات الدستورية والسياسية

الحكومة

٨٠ — تنص الترتيبات الدستورية السارية المفعول على وجود : (أ) حاكم تعينه الملكة ؛ (ب)وزارة تتألف من رئيس للوزراء ، وخمسة وزراء آخرين كحد اقصى ، الى جانب النائب العام الذى يكون عضوا فيها بحكم المنصب ؛ (ج) مجلس تشريعي يتألف من رئيس ، واعضاء ينتخبون على اساس عضو واحد عن كل دائرة انتخابية (١١ حاليا) ، وثلاثة اعضاء معينين (٢ يعينهم الحاكم بناء على مشورة رئيس الوزراء ، و ١ بناء على مشورة رئيس المعارضة) .

٨١ — وقد قام جناحا حزب العمل الدومينيكي بعيد الانتخابات العامة الاخيرة التي جرت في ٢٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٠ ، باعادة انتخاب السيد ادوارد اوليفر لوبلان زعيما للحزب ،بالاجماع ، وكان الحزب قد فاز نتيجة لتلك الانتخابات بتسعة من المقاعد الاحد عشر التي يشغلها الاعضاء المنتخبون في المجلس التشريعي ، بينما فاز حزب الحرية الدومينيكي بالمقعدين الاخرين . وقد عين السيد لوبلان رئيسا للوزراء والسيد انطوني مويس رئيسا للمعارضة . وتبع ذلك استقالة السيد و . س . ستيفنس من حزب العمل الدومينيكي الحاكم واصبح عضوا مستقلا في المجلس . وقد احتل مقعده السيد بات ستيفنس المستقل عقب انتخاب فرعي جرى في ١٠ ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ .

٨٢ — وفي عام ١٩٧٣ ، تخلى السيد رونالد ارمور ، وكان حينئذ نائبا لرئيس الوزراء ، عن الحقائب الوزارية التي كان يتولاها بسبب خلافات سياسية مع رئيس الوزراء على ما يبدو . وقد شغل منصبه السيد باتريك ر . جون ، الذى كان كذلك وزيرا للمالية والتجارة والصناعة .

٨٣ — واثرت ثلاثة تطورات هامة اخرى على الهيكل الحكومي . وكان اولها صدور مرسوم لجنة الحدود في ٢٥ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٣ الذى قسم بموجبه الاقليم الى ٢١ دائرة انتخابية ترسل كل منها ممثلا الى المجلس ، على ان يصبح هذا القانون سارى المفعول لدى انتهاء ولاية المجلس الحالي عام ١٩٧٥ . ويستند هذا المرسوم الى توصيات لجنة عينتها الحكومة مؤخرا وكلفتها بمهمة اجراء دراسة عن حدود الدوائر الانتخابية القائمة . وكانت اللجنة تتألف من ٥ أعضاء وبرأسها السيد اوستاس فرانسيس ، رئيس المجلس .

٨٤ — اما ثاني التطورات الهامة فقد جرى في ١٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، عندما استقال السيد لوبلان من منصبه كزعيم سياسي لحزب العمل الدومينيكي الحاكم . وقد جرى ترشيح وانتخاب نائب رئيس الوزراء ، السيد جون رئيسا للحزب في اجتماع طارئ دعت الهيئة التنفيذية للحزب الى انعقاده

Digitized by UNOG Library

في ١٢ تموز/يوليه . واستقال السيد لوبلان من منصبه كرئيس للوزراء في ٢٦ تموز/يوليه ، وحل محله فيما بعد السيد جون . وتخلى السيد لوبلان كذلك عن منصبه كنائب في المجلس التشريعي ، ولكن اجراء انتخاب فرعي لشغل المقعد لم يكن متوقعا لان الاعتقاد ساد بانه سيدعى الى اجراء انتخابات عامة جديدة قبل نهاية عام ١٩٧٤ . وذكر ان رئيس الوزراء الجديد اوضح انه سيتخذ موقفا قويا من مسألة القانون والنظام وانه سيسعى الى احتضان عدد من المقترحات التي تتقدم بها المعارضة اكبر مما تبناه سلفه . وتولى رئيس الوزراء الجديد المسؤولية عن شؤون المالية والانماء وعين السيد توماس اتيين وزير الزراعة والتجارة والموارد الطبيعية ، نائبا لرئيس الوزراء . ولم يطرأ تغيير على المناصب الوزارية الاخرى .

٨٥ — وكان الحدث الهام الاخير طرد السيد ارمور من حزب العمل الدومينيكي في اجتماع عقدته الهيئة التنفيذية في ١١ آب/اغسطس . وقد اتخذ هذا التدبير ردا على التصريحات التي ادلى بها ، والتي رأى الحزب انها تضر بمصالحه العليا . وكان السيد ارمور قد أيد قبل ذلك بيومين اقتراحا قدمته المعارضة بتوجيه اللوم الى رئيس المجلس ، وهو اقتراح تقرر أن تستأنف مناقشته في وقت لاحق من ذلك الشهر . وكان السيد آرمور قد طلب من الرئيس التخلي عن رئاسة المجلس بسبب ما له من "مصالح متضاربة" ، مدعيا ان ثمة مخالفات للقواعد والاصول في حزب العمل الدومينيكي ، وواعدا بظهور زعامة جديدة مسؤولة عما قريب . وقد رأى المراقبون السياسيون في دومينيكا ان الحزب سينشق في النهاية الى جناحين ، وتوقعوا حدوث نزاعات مريرة داخل الحزب في الاشهر القادمة .

المعارضة في جزيرة دومينيكا

تحدي الحكومة

٨٦ — تمثلت مجموعات المعارضة الهامة الاخرى للاقليم في الموظفين ، ومنظمات العمال ، والتجار ، وقطاعات أخرى من سكان الريف . وكانت هذه المجموعات هي الأساس في قيام مظاهرات الاحتجاج ضد الحكومة . وفيما يلي وصف للاضطرابات السياسية التي حدثت عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، وللتدابير التي اتخذتها الحكومة لاعادة الهدوء الى دومينيكا .

(أ) الاضراب العام

٨٧ — اعلنت رابطة الخدمة المدنية ، وتتألف من ٧٠٠ عضو ، الاضراب في ١٣ حزيران/يونيه عام ١٩٧٣ ، على اثر القرار الذي اتخذته الحكومة بنقل السيد دانييل كاوديرون ، وهو مذيع ذو شعبية في اذاعة دومينيكا التي تملكها الحكومة ، الى وظيفة على درجة اقل من الاهمية السياسية ، بحجة انه قدم في برنامجه آراء معادية للحكومة . وقد انضم التجار والنقابات العمالية فيما بعد الى المضربين ، مما أدى الى توقف النشاط الاقتصادي توقفا كاملا تقريبا . وفي ١٥ حزيران/يونيه اعلن الحاكم حالة الطوارئ في الاقليم .

٨٨ — واتخذت الحكومة ، بموجب حالة الطوارئ (رفعت في ١٥ اب/اغسطس) ، سلسلة من التدابير للحفاظ على القانون والنظام من بينها التدابير التالية : (أ) منعت الاجتماعات العامة والتظاهرات ؛ (ب) منع بائعو الاسلحة من اقتناء الاسلحة النارية ؛ (ج) سمح للشرطة بالتفتيش والاستجواب دون

Digitized by UNOG Library

تفويض رسمي بذلك ؛ (د) فرضت الرقابة على الصحافة ؛ (هـ) تم اصدار قواعد تحكم اداء موظفي اذاعة دومينيكا لواجباتهم ؛ (و) ورفضت الاقامة الجبرية من الفسق الى الفجر على ثلاثة من اعضاء اللجنة التنفيذية لرابطة الخدمة المدنية ، كما ارغموا على اعلام الشرطة بتحركاتهم . وفي ٢٢ حزيران يونيه ، وبعد خمسة ايام من عودة التجار والنقابيين الى اعمالهم قررت رابطة الخدمة المدنية انهاء الاضراب .

٨٩ — وفي ١٧ تموز/يوليه اعلن القاضي جون بارى بنويك ، قاضي المحكمة العليا في دومينيكا ، اقتراحا بعد النظر في دعوى رفعها الاعضاء الثلاثة في اللجنة التنفيذية لرابطة الخدمة المدنية تشكك في شرعية امر الحكومة المشار اليه في (و) اعلاه ، ان قانون سلطات الطوارئ في قوانين دومينيكا المنقحة ، وكذلك معظم الانظمة الصادرة بموجبه ، امور تتفق مع الدستور . ولكنه أكد عدم دستورية امر الاقامة الجبرية الصادر بحق هؤلاء الاشخاص الثلاثة ، والانظمة المتعلقة بالرقابة على الصحافة . وقد ايدت محكمة الاستئناف لجزر الهند الغربية فيما بعد هذا الحكم .

(ب) التشريعات المؤثرة على الامن الداخلي

٩٠ — اقر المجلس التشريعي في تشرين الاول/اكتوبر مشروعي قانونين متعلقين بالامن الداخلي وانشطة الموظفين . فقد خوّل قانون الاسلحة النارية لعام ١٩٧٣ ، الشرطة صلاحية توقيف وتفتيش الافراد الذين يشك بمخالفتهم للقانون ، دون تفويض ، كما خوّل رئيس الشرطة سلطة تعليق العمل بتراخيص حمل السلاح ، وسلطة مصادرة الاسلحة النارية اذا رأى ذلك ضروريا لحفظ الامن العام . أما قانون الخدمة المدنية لعام ١٩٧٣ ، فانه : (أ) يحد من حق موظفي الحكومة في الاضراب ؛ (ب) يقتضي من الموظفين أن يؤدوا يمين الولاء للحكومة ، وان يلتزموا بالحفاظ على السر فيما يتصل بوظائفهم ؛ (ج) يمنع الموظفين من الاجابة على اسئلة الجمهور المشروعة ما لم يتلقوا تعليمات خاصة في هذا الشأن .

٩١ — وقد تقدمت رابطة الخدمة المدنية ، فيما بين نهاية عام ١٩٧٣ وآب/اغسطس ١٩٧٤ ، بشكاوى عديدة ضد الحكومة ، رغم ان رئيس رابطة الخدمة المدنية الذى انتخب حديثا ، وهو السيد كاوديرون كان يشارك رئيس الوزراء السيد لوبلان رأيه في انه ينبغي للطرفين بذل جهد حقيقي في سبيل العمل بتوافق لصالح الاقليم . وكان من اهم هذه الشكاوى تلك المتعلقة بتطبيق بعض احكام قانون الخدمة المدنية التي اعلنت الرابطة انها غير مقبولة في شكلها الحالي . ومن الشكاوى الرئيسية الاخرى واحدة تتعلق بانظمة ادخلت لمراقبة برامج واذاعات راديو دومينيكا . وتنص الاحكام الاساسية لهذا النظام على أن : (أ) يعرض المضمون الكامل للبرامج على نائب مدير مكتب رئيس الوزراء للموافقة عليه ؛ (ب) تمنع البيانات السياسية والاغاني " الجارحة" او " المستفزة" . وقد استقال مدير اذاعة دومينيكا على اثر ذلك احتجاجا على هذا النظام .

٩٢ — واجاز المجلس ، في ٧ اب/اغسطس ، قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٧٤ ، الذى يهدف بصورة اساسية الى تعزيز الرقابة التي تمارسها الحكومة على خدمات الاتصالات . ويعطي هذا القانون الحكومة سلطة منع نقل اية برقية يبدو لها انها تسيء الى امن الاقليم ، او تنتهك احد القوانين او تتعارض مع النظام العام او الاداب العامة . وفوّض القانون الحكومة كذلك صلاحية قطع اى اتصال هاتفي او برقي خاص للاسباب الثلاثة نفسها . وقد انتقدت المعارضة القانون الجديد انتقادا

Digitized by UNOG Library

شديدا ، وصرحت بانه يشكل تعديا لا مبرر له على الحياة الخاصة ، وانه ليس سوى بداية حملة ترمي الى خنق حرية التعبير لدى المعارضة . واشار رجال الصحافة في دومينيكا الى ان هذا التدبير يرمي الى ابقاء الاقليم في حالة طوارئ دائمة .

(ج) الاضطرابات في غراند باى

٩٣ — في اذار/مارس ١٩٧٤ ، نشبت اعمال عنف في مديرية سانت باتريك ، حيث قاست مجموعة مجهولة الهوية من الافراد بمحاصرة وبنهب مزرعة لجوز الهند اجنبية الملكية في جنيفا ، واعلنوا ملكيتهم لها ثم اندفعوا يقترفون غير ذلك من اعمال التخريب ، ولا سيما في منطقة غراند باى . وقد أعلن الحاكم حالة الطوارئ في المديرية ، في ٣ نيسان/ابريل ، ومنع جميع الاجتماعات والتجمعات العامة باستثناء الاجتماعات الدينية ، كما وظف رجالا مؤقتين للشرطة لمساعدة قوة الشرطة النظامية في حفظ القانون والنظام . وقد اعتقل عشرة شبان على ذمة الاستجواب بشأن اعمال العنف هذه .

٩٤ — وقد ادلى بعد ذلك السيد رالف ستانلي فاديل ، عضو المجلس التشريعي عن الدائرة الانتخابية الجنوبية (التي تضم على منطقة غراند باى) ، بتصريح حول الوضع في المنطقة اعرب فيه عن اسفه لان الحكومة قد سمحت بتدهور الوضع الى هذه الدرجة . وفي ٣١ اذار/مارس ، دعا الى عقد اجتماع حضره ممثلون عن قرية غراند باى . وقد تبين في ذلك الاجتماع ان القرويين في حاجة يائسة الى العمالة والاراضي وان مالك بستان المزرعة في جنيفا يحتفظ بمساحات شاسعة من الاراضي القابلة للزراعة دون ان يستثمرها . وقد وعد السيد فاديل بالتفاوض مع المالك باسم سكان غراند باى ، غير ان التطور السريع للموقف لم يسمح له بذلك .

٩٥ — وقام السيد فاديل ، في ٤ نيسان/ابريل ، بعد التداول مع السيد لوبلان رئيس الوزراء ، بالدعوة الى اجتماع آخر اتخذ فيه بالاجماع ممثلو السكان المعنيين قرارا يطلب الى الحكومة ان تتفاوض بصفة ذلك امرا مستعجلا ، على شراء اراضي جنيفا ليستخدمها سكان منطقة غراناد باى . واقترح كذلك ، في انتظار ان تسفر المفاوضات عن نتيجة ، ان تدار هذه الملكية باعتبارها كيانا يرمي الى التخفيف الفورى من حالة البطالة . وفي ١٠ نيسان/ابريل ، وعد السيد لوبلان بتشكيل (يشتمل على ثلاثة من المندوبين الحاضرين) يكلف بالتفاوض لشراء المزرعة ، واضاف ان الحكومة لم تصبح على وعي بالاحتياجات الشديدة الملحة لسكان غراند باى الا في هذا الاجتماع . وفي الختام اعلن السيد فاديل ان الطريقة التي تصرفت بها قوات الشرطة ، والسلوك المسؤول الذى أظهره سكان غراند باى اثناء حالة الطوارئ ، قد سمحا باعادة الاوضاع الى طبيعتها . وفي ١٣ نيسان/ابريل ، صرح رئيس الوزراء بانه سيكلف سلطة ادارة الاراضي ، عند تلقيه تقرير الفريق التفاوض ، بان يتسلم المزرعة باسم الحكومة ، وبان يكون الجهة التي يسدد السكان المعنيون اليها في النهاية ثمن الاراضي التي اشترتها الحكومة لحسابهم . وكان الحاكم قد كلف قبل ذلك لجنة مؤلفة من اربعة اعضاء بالتحقيق في الاضطرابات التي وقعت في غراند باى .

٩٦ — ويبدو ان احدى المنظمات الصغيرة ، وتدعى حركة دومينيكا الجديدة ، تتمتع ببعض النفوذ في عدد من القرى ، بما في ذلك غراند باى . والهدف الاساسي لهذه المنظمة القيام ببعض الاصلاحات الزراعية ، واحداث تغييرات اخرى اساسية في النظام القائم في الاقليم . وتقيم الحركة صلات وثيقة

Digitized by UNOG Library

مع مجالس الطلاب وفئات من مختلف القرى . وهي تنشر صحيفة اسبوعية ، وتعقد اجتماعات منتظمة في مركزها في غودوبيل ، وتتلقى دعما من انصارها في الخارج .

التنظيمات الحزبية

٩٧ — عقد حزب الحرية الدومينيكي وهو حزب المعارضة ، مؤتمره السنوى في لابلين بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، وفيه انتخب السيد الفين منترادينغ ليحل محل الانسه مارى يوجينيا تشارلز في رئاسة الحزب ، بعد ان عينت هي عضوا في المجلس التشريعي . وقد اتهمت الانسه تشارلز حكومة لوبلان ، في خطاب ألقته امام المؤتمرين الذين بلغ عددهم ٢٠٠٠ شخص بالفشل في "تحديد درجة اولوياتها" وبدفع دومينيكا الى حافة الكارثة . وانتقدت سياسة الحكومة في مجال الانماء وتوظيف الاموال ، كما انتقدت سياستها الزراعية والاقتصادية والاقليمية .

٩٨ — وقد اتهم حزب الحرية الدومينيكي السيد لوبلان ، في قرار اتخذه بالاجماع اثناء المؤتمر ، بانه مسؤول عن : (أ) قانون تنظيم ملكية الاجانب للاراضي ، الذى يحل دون توظيف الاموال الاجنبية في الاقليم ، وبالتالي يسبب البطالة ؛ (ب) تفجر الاحقاد التي تفصل بين البيض وغير البيض ، وبين الاغنياء والفقراء ، والازواج وزوجاتهم ، والابناء ووالديهم في جزيرة دومينيكا ؛ (ج) تعيين شخص غير مؤهل لمنصب وزير الداخلية . وقد اعتمد المؤتمر كذلك بالاجماع قرارا آخرا يطالب رئيس الوزراء بأن يتيح لجميع اعضاء المعارضة مجال العمل في اذاعة دومينيكا ، باعتبارها من المرافق العامة .

٩٩ — وكان حزب الحرية الدومينيكي ، حتى ١٢ تموز/يوليه ، الحزب السياسي الوحيد المعارض في جزيرة دومينيكا . وقد اعلنت المنظمات العمالية في الاقليم ، في اجتماع مشترك عقدته ذلك اليوم ، قرارها بدخول المسرح السياسي بسبب الحالة السائدة في دومينيكا . واعلنت لجنة عاملة نقابية مختلطة تمثل نقابة عمال دومينيكا ، والنقابة الموحدة لعمال دومينيكا ، واتحاد عمال الموانئ والعمال المتحدين ، ورابطة الخدمة المدنية ، في بيان صحفي نشر بهذه المناسبة ، ان الوقت قد ازف كيما تمارس الحركة النقابية دورا اكثر فعالية في السياسة القومية ، وذلك بالنظر الى جو عدم الاستقرار السياسي الناجم عن استقالة السيد لوبلان ، في وقت يواجه فيه الاقليم " ازمة اقتصادية خطيرة " . وقد جاء في البيان الصحفي كذلك :

> " اظهرت انجازات حكومة حزب العمل على مدى السنين انه ينبغي للحركة النقابية ان تحظى بتمثيل هام في المجلس التشريعي اذا اريد وقف ما يسفر عنه البرنامج التشريعي للحكومة من هضم مستمر لحقوق العامل وحمايتها . ولذلك فقد قررت اللجنة النقابية العاملة المختلطة انه ينبغي لكل نقابة من النقابات الاربع التي تتشكل منها اللجنة ان تتقدم بمرشح او عدة مرشحين في الانتخابات العامة القادمة . "

مركز الاقليم في المستقبل

١٠٠ — صرح السيد لوبلان ، خلال مقابلة اجريت معه في اوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، بان الترتيبات الدستورية الحالية تمنحه جميع السلطات اللازمة لممارسة الحكم ، حتى في مجال الشؤون الخارجية ، وانه لا يتعجل الحصول على الاستقلال الكامل ، لان الارتباط الحالي بالمملكة المتحدة

Digitized by UNOG Library

يعني انه يمكن الاعتماد عليها في الحصول على قدر معين من المعونة بوصف ذلك من بين المسؤوليات التي تقع على عاتقها . واعلن السيد لوبلان ايضا ، انه لا يمكن طلب الاستقلال ، بموجب الدستور ، الا اثر استفتاء ينجم عنه موافقة ثلثي عدد المصوتين ، وان مثل هذا الاحتمال مستبعد الوقوع بسبب ما دأب السكان على اظهاره من نفور من التغييرات الجذرية . ولم يشر السيد لوبلان ، في مقابلة اخرى مع الصحيفة المحلية " نيوكرونيكل" ، في اواخر اذار/مارس ١٩٧٤ ، الى اى تغيير في موقف حزبه بشأن مسالة الاستقلال . وقد صرح كذلك بان الانماء الاقتصادى والاجتماعي في هذه المرحلة هو اهم من الحصول على مركز الدولة الكامل ولكنه اعرب عن اعتقاده بان الاقليم قد يضطر الى طلب الاستقلال الكامل في غضون ما يقرب من عشر سنوات .

١٠١ — وقد وقعت الحكومة الاقليمية في ١٧ نيسان/ابريل ، بموجب اتفاق جورج تاون (ع) الذى كانت دومينيكا احد الاطراف الموقعة عليه ، المعاهدة التي انشأت المجتمع الكاريبي . وبذلك اصبح الاقليم عضوا في المجتمع الكاريبي في اول ايار/مايو . وايد الاقليم بعد ذلك اقتراحا من حكومة انتيغوا يرمي الى قيام الاعضاء في السوق الكاريبية الشرقية المشتركة بانشاء كتلة موحدة داخل اطار المجتمع الكاريبي . ورغم تقيد الحكومة الاقليمية بقرارها الانضمام الى المجتمع الكاريبي ، فانها لم تبد اهتماما بالاشتراك في اية تحركات تهدف الى انشاء اتحاد سياسي في نهاية المطاف ، يضم ما تبقى من بلدان الكومنولث الكاريبية غير المستقلة بعد . وقد التزم حزب الحرية الدومينيكاوى ، بعد ان رفض موقف حكومة لوبلان هذا ، بالعمل على مساندة " اتحاد يبنى على اساس مرض" .

١٠٢ — وقد اعادت الانسة تشارلز ، الرئيسة السابقة لحزب الحرية الدومينيكي ، في الخطاب الذى القته في المؤتمر السنوى الاخير للحزب ، بتأكيد موقف حزبها من مسالة التوحيد الاقليمي ، واعربت عن رأيها في ان الدمج المفيد امر ضرورى للبقاء السياسي والاقتصادى والاجتماعي لدويلات منطقة الكاريبي . وتحدثت عن المركز المقبول للاقليم فصرحت بان حزبها يعتزم السير وفقا لرغبات سكان دومينيكا انفسهم ، وبانه لا ينبغي ان يترك للسياسيين امر اتخاذ قرار حول مسالة بمثل هذه الاهمية .

جيم — الاوضاع الاقتصادية

لمحة عامة

١٠٣ — يعتمد الاقتصاد بصورة رئيسية على الزراعة ، والى حد اقل على صناعتي البناء والسياحة . والى جانب عدد الشركات الصغيرة التي يجرى تصدير بعض من منتجاتها ، هناك شركتان اجنبيتان كبيرتان عاملتان في معالجة المواد الاولية المحلية وتصديرها . وهاتان الشركتان هما شركة ل. روز التي تنتج عصير الليم ، وشركة دومينيكا المحدودة للتعدين (دومينيكا ماينغ كومباني ، ليمتد) التي تعمل على استخلاص ومعالجة الخرفش ، وهو المعدن الوحيد الذى ينتجه الاقليم . أما صيد الاسماك وتربية الماشية والصناعة الحراجية فلا تقدم الا مساهمة هامشية في اقتصاد الجزيرة . ويعد

(ع) المرجع نفسه ، الفقرات ١٩ — ٤٠ .

Digitized by UNOG Library

الموز من الصادرات الرئيسية ، وتقوم شركة " غيست اندستريز ، ليمتد " وهي من المملكة المتحدة بشراء الموز وتسويقه . ولكن دومينيكا تعاني عجزا متزايدا في ميزانها التجاري بسبب اعتماد الاقليم الى درجة كبيرة على المواد والسلع الاخرى المستوردة . ويواجه الاقليم ايضا مشاكل التضخم المزمن (الذي يزيده تفاقما حاليا نقص امدادات الوقود) ، والبطالة ، والافتقار الى مقومات هيكلية اقتصادية واجتماعية كافية .

١٠٤ — وقدم السيد باتريك جون في ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ، وكان وقتها نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية والتجارة والصناعة ، بيانا عن الميزانية امام المجلس التشريعي ، فوصف الحالة الاقتصادية في دومينيكا بانها مثبطة للعزائم وقد عزى فقدان النمو الاقتصادي والافتقار الى رؤوس الاموال اللازمة للتوظيف الى " الاضطرابات السياسية " التي شهدها الاقليم خلال السنوات الاخيرة ، والى " اللامبالاة " تجاه البرامج الحكومية ، وسوء النية لدى قطاع الاعمال التجارية . وقال ان الانتعاش الكامل قد لا يكون متوقعا في المستقبل القريب " ، غير ان تقدما جيدا قد تم احرازه على الصعيد الاقليمي . وقد أعرب السيد باتريك جون عما يسببه له من قلق خاص وجود فائض من اليد العاملة ، وسوء حالة ميزان المدفوعات ، وتعهد بمواصلة السياسة الزراعية للحكومة ، و بمنح الاولوية للصناعات الكثيفة اليد العاملة وللصناعات التي تنتج سلعا للتصدير . وانهى السيد جون بيانه الخاص بالميزانية بدعوة الى الوحدة القومية والى تنسيق الجهود الانتاجية للاقليم خلال عام ١٩٧٤ ، وهي دعوة كررها في خطابين اذيعا له بالراديو ، بعد تعيينه رئيسا للوزراء في ٢٦ تموز/يوليه .

الخطة الانمائية

١٠٥ — يوجد لدى دومينيكا خطة انمائية للفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ ، وتفاصيلها واردة في التقرير السابق للجنة الخاصة (ف) . وترمي الخطة بصورة رئيسية الى : (أ) رفع مستوى المعيشة بزيادة الدخل الحقيقي ، وبالسعي الى تأمين توزيع منصف الى أبعد حد ممكن ؛ (ب) توفير العمالة الكاملة للسكان العاملين الذين لا يكفون عن الازدياد . ومن المعلومات التي وردت في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، ان الحكومة أنشأت لجنة تتألف من بعض الممثلين عن القطاعين العام والخاص لدراسة المسائل الانمائية.

النظام العقاري

١٠٦ — عرض الحاكم ، في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧١ ، الخطوط العريضة للسياسة العقارية للحكومة ، ويعود القسم الاعظم من الاراضي ، بموجب هذه السياسة ، الى السكان الاصليين ، بينما يخضع امر حصول اى من الرعايا الاجانب او اى شخص من غير السكان الاصليين على ملكية عقارية للمراقبة ولبعض الحدود . وقد اوردت وزارة الزراعة والاراضي والتعاونيات بعض الايضاحات الجديدة في هذا الصدد فذكرت انه لا يمكن لاى أجنبي او اى شخص من غير السكان الاصليين ان يشترى ارضا دون ترخيص خاص ، وانه لن يرخص للاجانب ، فيما يتعلق بالشركات الزراعية والصناعية والفندقية ، وبالانماء

(ف) المرجع نفسه ، الفقرات ٨٩ و ٩٠ و ٩٨ و ١١٤ .

Digitized by UNOG Library

السياحي ، بان يحصل على اراض الا بموجب عقود ايجار لمدد مختلفة . وقالت الوزارة ، بالاضافة الى ذلك ، ان سياسة الحكومة لا تتعارض مع ضرورة اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الى الاقليم ، وهذا رأى انتقده حزب الحرية الدومينيكي انتقادا شديدا (انظر الفقرة ٩٨ اعلاه) . وقد اشارت الحكومة في نهاية عام ١٩٧٣ ، بصدد حصول الرعايا الاجانب على الاملاك العقارية ، انها قد استمرت في اتخاذ التدابير الرامية الى تمكين الشركات الاجنبية من حيازة الاراضي اللازمة لمشاريعها الانمائية الصناعية وغيرها . ومن الامثلة الهامة في هذا الشأن توقيع اتفاق للاشتراك في مشروع انمائي سياحي يغطي ٣٠٠ هكتار في كبريتس ، وقد جرى ذلك في تشرين الثاني /نوفمبر مع شركة امريكية لتوظيف الاموال والتنمية العقارية (فال — هال — لا) .

١٠٧ — وفي خلال مقابلة اجريت مع السيد جوليان جونسون ، احد الاعضاء البارزين في حركة دومينيكا الجديدة ، في نهاية عام ١٩٧٤ ، ابدى الملاحظات التالية حول ضرورة اجراء اصلاحات في المجال العقاري : ان ١٦٥ ٧٦ فدانا من اصل ٨١٧ ٤٥ فدانا من الاراضي المزروعة ، اى ٦٠ في المائة من المساحة الكلية (وكلها تقع في الوديان) ، يملكها ١٧٥ شخصا تتجاوز ملكية كل منهم ٥٠ فدانا ، بينما يتوزع باقي الاراضي ما يقرب من ٧٠٠٠ شخص (وكلها تقع في الهضاب) . ولذلك فان دومينيكا تعيش في ظل " نظام يفتقر افتقارا شديدا الى التوازن في توزيع الملكية العقارية " . وعلاوة على ذلك ، تترك قطع واسعة من المزارع الواقعة في الوديان بورا ، بينما يضطر الفلاحون الى اعتصار قوتهم من سفوح الهضاب . والأسوأ من ذلك ان عددا كبيرا من مالكي الاراضي يركزون على انتاج جوز الهند . وفي رأى حركة دومينيكا الجديدة ان مثل هذه الحالة لا يمكن ان تستمر .

الزراعة

السياسات والبرامج

١٠٨ — كان من المقرر ان تقدم للمزارعين ، في اطار الخطة الانمائية للفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ ، قروض بفائدة ضئيلة من المصرف الدومينيكي للانماء الزراعي والصناعي (الذى وافق المصرف الانمائي لمنطقة الكاريبي على منحه خمسة قروض يبلغ احدها ٤٧٠ ٧٠٠ من دولارات شرق الكاريبي ، ويقصد به تحسين الزراعة) . وكان من الاحداث الهامة في هذا الصدد اعتماد قانون سلطة ادارة الاراضي لعام ١٩٧٣ ، الذى اصبح ساري المفعول في ٣٠ ايار/مايو من العام نفسه . وسوف تكلف السلطة المذكورة بوضع خطط للاستخدام الرشيد لجميع اراضي الاقليم ، وبشراء اراض تنشأ عليها مزارع نموذجية ، وباستقراض الاموال ، وتقديم قروض للمزارعين ، وتنظيم دروس تدريبية خاصة بهم ، والعمل على تشجيع الانماء الزراعي بوجه عام (بما في ذلك تسويق المنتجات الزراعية) . وللسلطة المذكورة مجلس ادارة يتألف من سبعة اعضاء يعينهم وزير الزراعة . ويقول السيد روبنسون ، رئيس المجلس ، ان هذه السلطة ، قامت حتى الان بانشاء عدد من مشاريع استيطان الاراضي ، وذلك بحيازة ثلاث مزارع تبلغ مساحتها الاجمالية ٣٦٠٠ فدان . وتنتج هذه الاراضي حاليا الموز والحمضيات وجوز الهند ولب النارجيل .

١٠٩ — واعلنت الحكومة ، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، قرارها باعلان عام ١٩٧٤ عاما زراعيا ، وزيادة الانتاج المحلي للسلع الغذائية عن طريق تنويع المحاصيل . وذكرت الانسه تشارلز ، في

Digitized by UNOG Library

الحديث الذى ألقته مؤخرا في المؤتمر السنوى لحزب الحرية الدومينيكي ، ان الحكومة ، رغم اتخاذها هذا القرار ، لم تبد كبير اهتمام بالمزارعين .

الانتاج

١١٠ — ان الزراعة التصديرية الرئيسية هي الموز ، اذ تبلغ مساحة الاراضي المزروعة ١٧٠٠٠ فدان . وكان من المتوقع ، عام ١٩٧٤ ، ان تطرأ زيادة هامة على قيمة ما يصدر من الموز (ولاسيما الى المملكة المتحدة) بالنظر الى الاتجاه العام الى ارتفاع الاسعار في اسواق هذا البلد . فقد ارتفع سعر الطن من الموز من ٩٠ جنيها استرلينيا في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ الى ١٤٢ جنيها استرلينيا في ايار/مايو ١٩٧٤ ، ولكنه انخفض ثانية الى ١٣٦ جنيها استرلينيا في منتصف تموز/يوليه . ويشير تقرير صدر مؤخرا عن رابطة زارعي الموز في دومينيكا الى ان المتوسط الشهرى للصادرات في الاشهر الاربعة الاولى من عام ١٩٧٤ قد بلغ ٢٥٠٠ طن (اى ما يقارب مليونا من دولارات شرق الكاريبي) مقابل ٥٠٠٠ طن في عام ١٩٦٩ (الرقم القياسي) ، وهو التاريخ الذى بدأت فيه زراعة الموز بالتناقص . وقد عزى هذا التناقص بوجه خاص الى انخفاض الاسعار . فقد اصبحت نوعية الانتاج مؤخرا بالفعل افضل نوعيات الانتاج في جزر مهب الريح (Windward Islands) . ومن المتوقع ، لدى تأمين شيء من الاستقرار في الاسعار ، ان يعود المزارعون الدومينيكيون الى زرع كميات كبيرة . وقد امكن عام ١٩٧٣ بفضل قروض مبلغها الاجمالي ٤٩٠٠٠٠٠ من دولارات شرق الكاريبي ، قدمتها الشعبة البريطانية الانمائية لمنطقة الكاريبي ، وهي فرع من وزارة المملكة المتحدة للانماء فيما وراء البحار ، الاضطلاع باعادة زراعة ١٠٠٠ فدان في شمال شرقي دومينيكا عام ١٩٧٣ . وقدمت كندا كذلك اسهاما ماليا في هذه الصناعة ، ولاسيما قرضا بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ من دولارات شرق الكاريبي .

١١١ — ويعتبر جوز الهند ثاني المنتجات التصديرية . ويصدر القسم الاكبر من انتاج دومينيكا الى عدة دول اعضاء في السوق المشتركة في منطقة الكاريبي . كما يصدر ٢ الى ٣ ملايين من الجوز الجاف كل سنة الى المملكة المتحدة . وقد نجحت الحكومة ، على اثر المفاوضات التي اجرتها في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، في الحصول على زيادة قدرها ٢٨ في المائة في سعر لب النارجيل والزيت الخام المستخرج من جوز الهند ، وزيادة قدرها ٣٠ في المائة في سعر الزيت المكرر . ويصدر كل من هذه المنتجات الى بربادوس وجامايكا ، وترينيداد وتوباغو . وقد قررت الحكومة ، في ايار/مايو ، تحديد صادرات جوز الهند الجاف بما لا يزيد عن ١٠ في المائة من الانتاج ، وذلك خاصة لتتمكن من الوفاء بطلبات بلدان المنطقة من الزيت المستخرج من جوز الهند .

١١٢ — وتحتل الحمضيات (الليمون الهندى (الكريب فروت) والليم والبرتقال) المرتبة الثالثة من حيث الاهمية الاقتصادية . وقد اجرى فريق استشارى من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، دراسة استقصائية لهذه الصناعة . واشار هذا الفريق ، في تقريره الذى نشر في اذار/مارس ١٩٧٤ ، الى ان انماء هذه الصناعة خلال السنوات الثلاث او الخمس القادمة يرتبط الى حد بعيد بتنفيذ المشروع الخاص بانشاء مصنع لتعبئة الحمضيات (وهو مشروع من المقرر أن يجرى تمويله بقرض قدره ٤٢٧٣٥٠ من دولارات الولايات المتحدة يقدمه المصرف الانمائي لمنطقة الكاريبي) ، ومصنع عصير الفواكه لشركة ل . روز الذى يعتزم افتتاحه في ١٩٧٤/١٩٧٥ . وقد تمت ، بناء على توصية من الفريق الاستشارى ، صياغة بعض مشاريع القوانين الخاصة بانشاء مجلس يكلف

Digitized by UNOG Library

بوضع قواعد لانتاج وتسويق الحمضيات . وسيكون الهدف الاساسي للمجلس المعتزم انشاؤه مراقبة مختلف الانشطة المتعلقة بتوزيع الاشتال والخدمات الاستشارية وانتاج المحاصيل ، والتعبئة والنقل ، والتسويق ، دون العناية بأمر تحضير الثمار . وسيتألف المجلس من ممثلين عن مختلف القطاعات المعنية ، ومن أعضاء استشاريين .

الصناعة

١١٣ — اشتملت التدابير التشجيعية التي اتخذتها الحكومة لتعزيز الانماء الصناعي ، فيما اشتملت عليه ، على تخفيض الرسوم الجمركية ، وتخفيف الضرائب على الدخل وتشجيع اقامة صناعات ذات قدرة واسعة على استيعاب اليد العاملة ، او صناعات تستخدم المواد الاولية المحلية لتحويلها الى منتجات معدة للتصدير ، وانشاء مصرف دومينيكا للانماء الزراعي والصناعي (الذى قدم له المصرف الانمائي لمنطقة الكاريبي معونة قدرها ٣٠٠ ٣١٧ من دولارات الولايات المتحدة من اجل مشاريع صناعية) . وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ عدد الصناعات الصغيرة على اختلاف ما بلغته من مراحل النمو ، ٢٧ صناعة . ومن بين المشاريع الكبرى التي يمكن ذكرها : (أ) مصنع لتعبئة الحمضيات ، ومصنع عصير الليم (انظر الفقرة ٣٤ اعلاه) ؛ (ب) اتمام المرحلة الرئيسية من مشروع لتخزين الاسمنت ، بكلفة قدرها ٧٥٠ ٠٠٠ من دولارات شرق الكاريبي (رقم تقديرى) ؛ (ج) اعتماد المجلس التشريعي في ٧ اب/ اغسطس ، لقانون يقضي بانشاء التعاونية الانمائية الصناعية لدومينيكا التي تهدف الى تشجيع وتسهيل وتولي الانماء الصناعي .

السياحة

١١٤ — في الاجتماع السنوى العام لرابطة السياحة لمنطقة الكاريبي الشرقية (ودومينيكا عضو فيها) الذى انعقد في روزو بتاريخ ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ، وجه السيد باتريك جون ، وكان حينئذ نائبا لرئيس الوزراء ، دعوة الى جميع الاشخاص المعنيين يطلب فيها اليهم اظهار مزيد من التضامن امام المشاكل التي تواجه السياحة ، ولاسيما ازاء الوضع القلق الناشئ عن نقص المحروقات. وقد ألح على انه ينبغي لمنطقة شرق الكاريبي ان تحافظ على نمط معيشتها الخاص وعلى ثقافتها الخاصة ، مما يشكل اهم ما تتمتع به من جاذبية في اعين الزوار ، وانه ينبغي لحكوماتها ان تمارس دورا حاسما في تشجيع السياحة بما يلي : (أ) جعل السياحة على توافق مع الزراعة والصناعات الاخرى ؛ (ب) رفع مستوى جميع الخدمات السياحية ؛ (ج) السعي الى ارضاء الزوار ؛ (د) تنفيذ برنامج تشجيعي مناسب وكاف . وصرح السيد جون بعد ان اصبح رئيسا للوزراء ، في الحديث الذى القاه امام مجلس دومينيكا للانماء السياحي ، بان الحكومة ستوفر المرافق الاساسية المناسبة ، وتضع الخطط اللازمة لمراقبة نوعية ما يقدم من خدمات سياحية .

١١٥ — ولدى اعلان اغلاق فندق لايو ريفر في ٨ اذار/مارس ، صرح ناطق بان عدد السياح كان يتناقص باستمرار بسبب ما تعرض له الزوار الاجانب مؤخرا من هجمات ، وقالت الانسه تشارلز دعما لهذا التصريح ، وكانت حينئذ رئيسة لحزب الحرية الدومينيكي ، انها تشارك السيد جون ورئيس المعارضة اعتقادهما بان للتوتر العنصرى الحالي اثاره الضارة بالاقليم ، وانه ينبغي القضاء على هذا التوتر العنصرى . وصرح السيد جون ايضا بان الحكومة ستتخذ التدابير المناسبة لاحالة المذنبين

Digitized by UNOG Library

الى العدالة ، وانها ستقدم اقتراحات بقوانين ترمي الى منح الشرطة مزيدا من السلطات لمكافحة اى مظهر من مظاهر العنف العنصرى . وحتى يتم ذلك ، سيجرى انشاء مجلس قومي يتألف من ممثلين عن الحكومة والمعارضة كلتيهما لدراسة مشاكل العلاقات العنصرية . وقد بلغ العدد الاجمالي للسياح الذين زاروا دومينيكا خلال الاشهر الاربعة الاولى من عام ١٩٧٤ ، رغم ازدياد التوتر العنصرى ، ٦٤٩ ٥ سائحا ، اى بزيادة قدرها ٠٤٦ ١ زائرا عن الفترة المقابلة من عام ١٩٧٢ (لا تتوفر ارقام عن عام ١٩٧٣) . وتعزى هذه الزيادة بوجه خاص الى نجاح رحلات القنص المنظمة .

١١٦ — ووقعت الحكومة ، في ٩ ايار/مايو ١٩٧٤ ، عقدا مع شركة انترستيت انز (Interstate Inns Inc.) التابعة للولايات المتحدة ، لانشاء شركة فرعية محلية يشترك الطرفان في ملكيتها . وينص العقد على انشاء فنادق ، وكازينو ، ومرفأ لقوارب النزهة ، ومطار دولي .

المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

١١٧ — من بين المشاريع الكبرى التي بدىء بها او هي قيد الاعداد خلال الفترة موضع الدراسة ، يمكن ذكر المشاريع التالية : (أ) توسيع وتحسين شبكة الطرق ، وهي مشاريع تمول جزئيا عن طريق معونات تقدمها المملكة المتحدة (٣ر١ من ملايين دولارات شرق الكاريبي) ، كما يمول الجزء الاخر عن طريق قروض يقدمها المصرف الانمائي لمنطقة الكاريبي (٨ر١ من ملايين دولارات شرق الكاريبي) ؛ (ب) دراسة جدوى يجريها فريق من الاختصاصيين الفنزويليين عن امكانيات تحسين مطار ملفيل هول ؛ (ج) مشروع لكهربة الريف تمول المرحلة الاولى منه عن طريق معونة تقدمها المملكة المتحدة ، وتبلغ ٠٠٠ ٣٤٤ من دولارات منطقة الكاريبي الشرقية ؛ (د) انشاء محطة تقوية في دومينيكا لشبكة المحطات اللاسلكية الدقيقة الامواج (الميكروويف) التي تعتزم شركة البرق واللاسلكي المحدودة (Cable and Wireless Ltd.) انشاءها في منطقة شرق الكاريبي . ومن المنتظر ان تغطي هذه الشبكة ٠٠ ٨ ميل ، من جزر فيرجن البريطانية الى ترينيداد وتوباغو .

المالية العامة

١١٨ — تعتزم الحكومة ، تبعا للميزانية البرنامجية لعام ١٩٧٤ ، انفاق ٤ر٢٥ من ملايين دولارات شرق الكاريبي (مقابل ٩ر٢٦ من الملايين عام ١٩٧٣) . وتقدر المصروفات المتكررة بمبلغ ٥ر١٦ من ملايين دولارات شرق الكاريبي (اى بزيادة ٠٠٠ ٣٠٠ دولار عن عام ١٩٧٣) ، يوضع ٩ر١ ٥ في المائة منها في حساب الادارة الحكومية ، ويخصص الباقي بصورة رئيسية للزراعة والنقل . وقد حددت المصروفات الراسمالية بمبلغ ٩ر٨ من ملايين دولارات شرق الكاريبي (اى بمبلغ يقل ٨ر١ من ملايين الدولارات عن عام ١٩٧٣) ، ويجرى تمويلها خاصة بفضل قروض ومعونات تقدمها المملكة المتحدة . ومن المقرر ان يخصص القسم الاعظم من هذه المصروفات للانماء الزراعي والتعليم وتوريد المياه .

١١٩ — وعندما قدم السيد باتريك جون الميزانية البرنامجية ، وكان عندئذ نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية والتجارة والصناعة ، اقترح ايضا فرض ضريبة استهلاكية على بعض السلع ، كالمشروبات الكحولية وزيادة الرسوم المفروضة على تصدير المنتجات الزراعية ، باستثناء الموز " في الوقت الراهن" .

١٢٠ — وقد اعلن السيد ارثر واتي ، امين وزارة المالية ، في منشور وجهه الى دوائر الحكومة في

Digitized by UNOG Library

حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، بان : "الوضع المالي للحكومة لا يبشر بالتحسن بل لقد اصبح ، بعكس ذلك ، مثبطا للعزائم الى حد استثنائي ، وينبغي ، تبعا لذلك ، مواصلة تخفيض مصروفات ميزانية التشغيل ."

١٢١ — وحتى عام ١٩٦٩ ، كانت المشاريع التي يتولاها برنامج الامم المتحدة الانمائي في منطقة الكاريبي (بما في ذلك دومينيكا) تمول من اعتمادات الطوارئ . ومن عام ١٩٦٩ الى نهاية ١٩٧١ ، رصدت مبالغ مستهدفة لكل بلد ؛ وفي الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ ، خصص رقم ارشادي للتخطيط ، لم يكن موزعا ، وافق عليه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في بداية عام ١٩٧٤ للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ وعدل تبعا لذلك . وقد بلغ مجموع الاموال الموضوعة تحت تصرف الاقليم للفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٣ مبلغ ٥٧٠ ٦٥٦ من دولارات الولايات المتحدة . ومن المتوقع للمساعدة المقررة ، للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ ، ان تبلغ ٣٠٠ ٣٠٢ من دولارات الولايات المتحدة .

دال — الاوضاع الاجتماعية

اليد العاملة

١٢٢ — كانت الزراعة تستخدم ما يزيد على نصف العدد الاجمالي للسكان العاملين ، الذى بلغ ٢٢٥٠٠ عامل عام ١٩٦٠ ، ولكن هذا العدد قد ازداد بصورة ملحوظة خلال السنوات العشر التالية . وقد ادى استياء الموظفين المدنيين المنظمين الى اضراب عام في حزيران/يونيه ١٩٧٣ . وكان من نتيجة ذلك ان اعلنت الحكومة حالة الطوارئ في الاقليم ، ثم اعتمدت سلسلة من التدابير للسيطرة على الموقف . وقد ظهرت في تموز/يوليه عام ١٩٧٤ اول حركة منظمة للعمال كمجموعة ، بانشاء لجنة عاملة مختلطة تتألف من منظمات العمال الاربع الموجودة في دومينيكا ، وذلك بحجة ضرورة الدفاع عن حقوق العمال ضد برنامج الحكومة التشريعي .

١٢٣ — وفي تموز/يوليه ١٩٧٤ ، بينما كان التدهور الاقتصادى في ازدياد ، شملت البطالة ، حسب بعض التقديرات ، ١٥ الى ٢٠ في المائة من السكان العاملين . وكانت اكثر الفئات تأثرا بهذه الحالة الشبيبة وسكان الريف . وقد أدت تظلمات بعضهم ، في اذار/مارس ، الى اندلاع الاضطرابات في غراند باى (انظر الفقرات ٩٣ الى ٩٥ اعلاه) . وفي الفترة ذاتها تقريبا بدأ التوتر العنصرى يتفاقم (انظر الفقرة ١١٥ اعلاه) . ولكن المشاكل التي تواجه العمال ظلت على حالها . وواصل السكان البحث عن اعمال في الخارج ، ولا سيما في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة حيث وجد ١٠٠ عامل من دومينيكا اعمالا لهم عام ١٩٧٣ .

الصحة العامة

١٢٤ — كان اهم حدث في مجال الصحة العامة هو الاعلان الصادر في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٧٣ ، الذى صرحت فيه حكومة المملكة المتحدة بموافقتها المبدئية على تمويل برنامج مدته ٧ سنوات، يقضي بتوسيع وتحسين مستشفى الاميرة مرغريت ، وهو المؤسسة الطبية الرئيسية في الاقليم . وتشتمل المرحلة الاولى من الاعمال ، التي يتوقع البدء بها في فترة قريبة ، اقامة خزانات للمياه ، ومولد

Digitized by UNOG Library

كهربائي للطوارئ . ومن المشاريع التي كانت موضعا للدراسة كذلك توسيع بعض المنشآت الاخرى ، ومضاعفة عدد أسرّة المستشفيات بحيث يبلغ ٤٠٠ . ومن المتوقع ان يكلف هذا البرنامج ٦ ملايين تقريبا من دولارات شرق الكاريبي .

هاء — الاوضاع التعليمية

١٢٥ — صرح السيد لوبلان ، خلال مقابلة اجراها في اذار/مارس ١٩٧٤ ، بان الحكومة قد سعت الى تحسين التعليم بزيادة مجسوسة في عدد المنح الدراسية التي ستقدم لطلاب المدارس الثانوية المستوفين للشروط المطلوبة ، وانها تبذل جهودها لمواصلة توسيع المؤسسات التعليمية .

١٢٦ — وثمة ثلاثة احداث جديدة تعد اهم ما تم في مجال التعليم خلال الفترة موضع الدراسة ، وهي التالية : (أ) الافتتاح الرسمي للكلية التقنية وكلية تدريب المعلمين ؛ (ب) قرار الحكومة بتحويل احدى المدارس الابتدائية في بورتسماوث الى مدرسة اعدادية تتسع لالف طالب ؛ (ج) اعلان المكتب المركزى البروتستانتي عن مساعدة انمائية قدمتها جمهورية المانيا الاتحادية ، وذلك في شكل قرض قدره ٥٤٠٠٠٠ مارك الماني (اى ٤٢٦٠٠٠ من دولارات شرق الكاريبي) لانشاء مدرسة صناعية للذكور في بورتسماوث تهدف الى تقديم تدريب في مجالات الزراعة والنجارة وميكانيكا السيارات الى ٤٠ من الطلاب غير المتكيفين .

Digitized by UNOG Library

٤ — سان كيتس — نيفس — انغيـــــلا

ألف — نظـرة عامـــة

١٢٧ — بلغ عدد سكان سان كيتس ونيفس ، كما يتبين من تعداد السكان لعام ١٩٧٠ (٤٥٧ ٤٥) نسمة يعيش منهم زهاء (٠٠٠ ١٦) نسمة في " باستير " العاصمة الواقعة في سان كيتس . وبلـــغ عدد سكان انغيلا ، التي لم يشملها تعداد السكان عام ١٩٧٠ ، وفقا لاحصاء اجرى في نيســان/ ابريل ١٩٧٤ ، (٦ ٥٢٤) نسمة ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة زهاء ١١ في المائة عن الرقـــم الذى سجله تعـــداد السكان عام ١٩٦٠ . وينحدر أغلبية سكان الاقليم من أصل افريقـــي أو أصل مختلط .

باء — التطورات الدستورية والسياســـية

الأحزاب السياسية والانتخابات

١٢٨ — ان الحزب السياسي الرئيسي في الاقليم هو حزب العمّال الحاكم الذى يرأسه رئيس الوزراء السيد روبرت برادشو . وتوجد ثلاثة احزاب عاملة في نيفس هي : حزب حركة العمل الشعبي ، الذى يرأسه السيد وليم هربرت ؛ وحزب نيفس الاصلاحي الذى يرأسه السيد سيمون دانيال ؛ وحـــزب الحركة القومية المتحدة الذى يرأسه يوجين والوين . أما المنظمة السياسية الوحيدة في انغيلا فهي حزب الشعب التقدمي الذى يقوده السيد رونالد وبستر .

١٢٩ — تقضي الترتيبات الدستورية النافذة المفعول بقيام مجلس نيابي ينتخب عشرة من اعضائـــه بموجب حق الاقتراع العام للراشدين في دوائر انتخابية يمثل كلا منها عضو واحد ، على النحـــو التالي : سبعة اعضاء في سان كيتس ، وعضوان في نيفس وعضو واحد في انغيلا . وقد نال حـــزب العمال جميع المقاعد السبعة في سان كيتس في الانتخابات العامة الاخيرة التي اجريت في ١٠ أيار/ مايو ١٩٧١ ، وحصل كل من حزب حركة العمل الشعبي وحزب نيفس الاصلاحي على مقعد واحد فـي نيفس . ولم تجر انتخابات في انغيلا بسبب ظروف خاصة تتعلق بهذه الجزيرة سيرد فيما يلي شرحها وفي أعقاب الانتخابات أعيد تعيين السيد برادشو رئيسا لوزراء الاقليم . وذكر في اوائل عام ١٩٧٣ أن السيد كالفين ايفان ديفراس قد استقال من حزب العمال وانضم الى حزب حركة العمل الشـعبي وعين بعد ذلك زعيما للمعارضة .

الحالة الخاصة السائدة في انغيلا

١٣٠ — تضمنت التقارير السابقة التي وضعتها اللجنة الخاصة (ص) وصفا للأحداث التي أعقبـــت

(ص) للاطلاع على أحدث التفاصيل انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الـــدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون

Digitized by UNOG Library

التظاهرات التي جرت في انغيلا خلال عام ١٩٦٧ تأييدا للمطالب الداعية الى الانفصال عن اقليم سان كيتس ـ نيفس ـ انغيلا . وقصارى القول : ان هذه التظاهرات قد أدت الى تدخل المملكة المتحدة والى اجراء سلسلة طويلة من المفاوضات بين الاحزاب المعنية . وكنتيجة لذلك ، تحقق قدر ما من الانفصال وذلك بسن قانون انغيلا عام ١٩٧١ ، والمرسوم الخاص بادارة انغيلا الذى صدر على اساس قانون انغيلا في ٢٨ تموز/يوليه واصبح نافذ المفعول في ٤ آب/اغسطس من ذلك العام . وتتكون ادارة الجزيرة بموجب هذا المرسوم من مفوض تعينه الملكة ، يساعده مجلس باسم " مجلس انغيلا " . ويتألف هذا المجلس منذ اواخر تموز/يوليه ١٩٧٢ من سبعة اعضاء منتخبين : ستة منهم من حزب الشعب التقدمي ، بزعامة السيد رونالد وبستر الذى كان رئيس المجلس السابق . وقال السيد وبستر ، لدى اعادة انتخابه لذلك المنصب ، ان احدى مهام المجلس الرئيسية هي استئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة من أجل تحقيق "انفصال مطلق ونهائي" عن سان كيتس ـ نيفس ـ انغيلا . وقد أبلغت حكومة المملكة المتحدة السيد وبستر في اوائل عام ١٩٧٣ في رد ها على رسالته فيما يتعلق بمركز انغيلا ، انها ستستعرض هذه المسألة في عام ١٩٧٤ كما وعدت بذلك من قبل .

١٣١ ـ ودعا السيد وبستر مرة اخرى ، في اذاعة له بالراديو اذيعت في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٧٣ ، الى قطع العلاقات الدستورية التام بين انغيلا والاقليم ، كما دعا الى توطيد الروابط الراسخة التي تربط الجزيرة بالمملكة المتحدة . واعتقادا منه بأن الشك في مستقبل انغيلا قد يؤثر على الاستثمار الاجنبي ، فقد حثّ حكومة المملكة المتحدة على اتاحة الفرصة لمفاوضات جديدة وذلك باجراء استفتاء في الجزيرة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٧٤ . وقال ان أغلبية الانغيليين يرغبون في ان يكون لهم وضع مماثل لوضع جزر كيمان ومونتسيرات وجزر فرجن البريطانية .

١٣٢ ـ وادلى اللورد غورونوى روبرتس ، الوكيل البرلماني لوزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في بيان رفعه الى مجلس اللوردات في المملكة المتحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٤ ، بالمعلومات التالية حول مسألة انغيلا (انظر ايضا الفقرات ١٣٨ ـ ١٤٣ التالية) . قال ان مجلس انغيلا قد عين في آذار/مارس ١٩٧٤ لجنة خاصة لاستطلاع آراء الانغيليين بصدد الاتجاه الذى يتعين ان يسلكه التطور الدستورى . وكان السيد وبستر قد قدم مشروع دستور كورقة عمل للجنة . وستقوم حكومة المملكة المتحدة ، لدى استلامها تقرير السيد وبستر ، بدراسته والنظر فيه بعناية . وكانت الحكومة السابقة للمملكة المتحدة قد تعهدت بانجاز مراجعتها لمركز انغيلا خلال عام ١٩٧٤ . وكان هذه المسألة قيد نظر حثيث من جانب الحكومة الحالية بيد أنه لم يحدد اى موعد لاجراء هذه المراجعة ريثما يتم استلام مشروع دستور انغيلا . وفي النهاية ،أصدر اللورد غورونوى روبرتس بيانا ضمن فيه بأنه اذا قررت سان كيتس ـ نيفس ـ انغيلا انهاء حالة الارتباط فيما بينها فلن تعود انغيلا بعد ذلك مطالبة بأن تكون جزءا من الاقليم ضد رغبات الانغيليين .

(تابع الحاشية ص)

المرفق ، الفقرات ٩٤ ـ ٩٧ ، المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخاص ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٨٠ ـ ٨٤

Digitized by UNOG Library

١٣٣ — وقالت الآنسة جوان ليستور الوكيلة البرلمانية لوزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في ١٠ حزيران/يونيه ، في رد ها على سؤال ورد في مجلس اللوردات في المملكة المتحدة ، ان موقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسألة اعادة النظر في مركز انغيلا الدستوري مايزال كما اوضحه اللورد غورونوي روبرتس في بيانه الاخير . وتبيّن من التقارير الصحفية ان السيد ديفيد انلز وزير الدولة في المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث قد اكد ايضا هذه النقطة في بيانه امام البرلمان في ١٧ تموز/يوليه ، واضاف قائلا انه ليس لديه ما يدعوه للاعتقاد بأن شعب انغيلا — يوافق على وضع الجزيرة ضمن نطاق نظام الامم المتحدة للوصاية . وذكر في وقت سابق ان حكومة الاقليم قد أعربت عن رأيها القائل بأن انغيلا هي ، من الناحية الدستورية ، جزء من الاقليم ولا تستطيع المملكة المتحدة ان تغير دستور الاقليم من طرف واحد .

مركز نيفس

١٣٤ — ذكر في اوائل آذار/مارس ١٩٧٤ ان المجلس المحلي لنيفس (المؤلف من تسعة اعضاء منتخبين ينتمي ستة اعضاء منهم الى حزب نيفس الاصلاحي وثلاثة اعضاء الى حزب الحركة القومية المتحدة) قد اتخذ قرارا يطالب بفصل الجزيرة عن اقليم سان كيتس — نيفس — انغيلا . وذكر المجلس في قراره ان شعب نيفس كان قد قدم التماسا بالانفصال الى المملكة المتحدة لاول مرة في عام ١٩٦١ وان الانفصاليين من سكان الجزيرة قاموا خلال ذلك العام بمسيرات في شوارع باستير احتجاجا على تولي سان كيتس الادارة السياسية فيها . وقال المجلس ان الحكومة الاقليمية كانت قد اهملت الانماء الاقتصادي والرعاية الاجتماعية في الجزيرة وان شعب الجزيرة يرغب في ان تحكمه حكومة يستطيع هو انتخابها .ولذا دعا المجلس الحكومة الاقليمية الى الامتناع عن ممارسة السيطرة والادارة " التعسفيتين " على نيفس .

١٣٥ — واقر المجلس في اواخر أيار/مايو مشروع دستور لنيفس تتولى المملكة المتحدة ، بموجبه ، من جديد المسؤولية المباشرة عن ادارة الجزيرة . كما ارسل المجلس التماسا بالانفصال مقرونا بمشروع الدستور الى حكومة المملكة المتحدة عن طريق ممثلها لدى رابطة دول جزر الهند الغربية . وطلب المجلس في التماسه من المملكة المتحدة الغاء دستور عام ١٩٦٧ لدولة سان كيتس — نيفس — انغيلا ، بحجة انه قد " ثبت ان هذا الدستور غير مقبول ولا يمكن تطبيقه وان العمل به ، في حقيقة الامر ، معلق كليا " بالنسبة لهذه الدولة ؛ ومن هنا اتت الاشارة الى انفصال انغيلا الفعلي عن الاقليم .

١٣٦ — وقد قام في ٢ حزيران/يونيه حشد من الناس يقدر عددهم بحوالي ٨٠٠٠ نسمة (يؤلفون اكثر من نصف سكان نيفس) بمسيرة طافت شوارع تشارلزتاون ، المدينة الرئيسية في الاقليم ، ملوّحين باللافتات تحمل شعارات تقول " لا حكم لبراد شو بعد الان " و " دعوا شعب نيفس يرعى مصالح نيفس " . وكان يقود المسيرة السيد سيمون دانيال زعيم حزب نيفس الاصلاحي ورئيس المجلس ايضا . واشترك في المسيرة ايضا السيد يوجين ولوبن زعيم حزب الحركة القومية المتحدة الذي كانت له في الماضي روابط بحزب العمال الحاكم .

Digitized by UNOG Library

١٣٧ — وفي ٢٢ حزيران/يونيه أعلن رئيس الوزراء السيد براد شوانه فوض الى السكرتير البرلماني فريدريك باريس تولي ادارة عدد من المصالح الحكومية في نيفس . وأكد من جديد معارضته لامكانية انفصال نيفس عن الاقليم على اسس دستورية . وقال ايضا ان ممثل المملكة المتحدة لدى رابطة دول جزر الهند الغربية قد ابلغ المجلس انه ليس بوسع حكومة المملكة المتحدة ان تتدخل في شؤون الاقليم الداخلية .

الوحدة الاقليمية

١٣٨ — أقر المجلس النيابي في ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ اقتراح الحكومة انضمام الاقليم الى الاتحاد الكاريبي في موعد أقصاه الاول من أيار/مايو . بيد أن سان كيتس — نيفس — انغيلا لم تساهم مع خمسة أعضاء آخرين من اعضاء الاتحاد الكاريبي للتجارة الحرة في التوقيع على معاهدة شاغواراماس في كاستريز في ١٧ نيسان/ابريل . وكان الموقعون على معاهدة شاغواراماس في كاستريز اول من نظروا في مسألة انضمام الاقليم الى المعاهدة ونظر فيها فيما بعد مجلس السوق المشتركة للدول الكاريبية في اجتماع عقد في اواخر ذلك الشهر (انظر ايضا الفقرة ١١ أعلاه) .

١٣٩ — وعندما علم السيد وبستر رئيس مجلس انغيلا بأن رئيس الوزراء براد شو قد احتج على التحفظ الذي أبدته حكومة المملكة المتحدة في انه ينبغي ان لا تشمل المعاهدة انغيلا في الوقت الراهن قال : " ستراق الدماء ان هم حاولوا (اى ادارة سانت كيتس) ثنينا عن عزمنا " وان " ما نريده من بريطانيا هو التزامها بوعدها بأن لا تفعل اى شيء من شأنه ان يضر بموقفنا " . وقال السيد وبستر انه يعتقد ان الاغلبية الساحقة من الانغيليين يحبذون " الانفصال الدائم " عن الاقليم .

١٤٠ — واشار اللورد غورونوى روبرتس ، في بيانه الاخير الى مجلس اللوردات في المملكة المتحدة ، الى موقف حكومته من معاهدة تشاغواراماس ، فقال ان سلطة التوقيع على المعاهدة قد عهدت الى اقليم سان كيتس — نيفس — انغيلا ، بيد ان هذه السلطة اقترنت بتحفظ منبثق من احكام قانون انغيلا لعام ١٩٧١ ، بحيث ان " الاقليم يستطيع ان يوقع على المعاهدة ولكن دون ان يشمل التوقيع انغيلا في الوقت الراهن " . واضاف قائلا ان رئيس الوزراء براد شو قد استاء من ذلك ورفض التوقيع على المعاهدة . ومضى يقول ان مشاورات ستجرى بالتأكيد مع رابطة الدول الخمس ومع الشعب الانغيلي وحكومته بشأن كامل مسألة العلاقة فيما بينهم . وريثما يتحقق ذلك فلن يتخذ اى قرار بشأن مستقبل انغيلا الدستوري .

١٤١ — هذا واتخذ مؤتمر رؤساء حكومات السوق المشتركة للدول الكاريبية المنعقد في كاستريز في الفترة من ١٥ حتى ١٨ تموز/يوليه في جلسته الاولى قرارا بصدد السلامة الاقليمية لسان — كيتس — نيفس — انغيلا . . وقد اعترف المؤتمر في هذا القرار بتمتع حكومة سان كيتس — نيفس — انغيلا بصلاحية الانضمام الى المعاهدة باسم الدولة على نحو ينسجم مع مركزها الدستوري وسلامتها الاقليمية التامة . وقد وافق المؤتمر لذلك على ما يلي :

(أ) تسهم السوق المشتركة للدول الكاريبية ، بالتشاور مع تلك الحكومة ، اسهاما فعالا في التماس وتنفيذ التدابير والوسائل اللازمة للمساعدة على ايجاد حل بناء للمشاكل الدستورية والانمائية لتلك الدولة ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) يطلب الى حكومة المملكة المتحدة ان تتعاون مع السوق المشتركة للدول الكاريبية في جهودها الرامية الى ايجاد مثل هذا الحل والامتناع عن القيام بأى عمل لا ينسجم مع تطوير هذه الجهود والانماء التدريجي لحركة التكامل الكاريبي ؛

(ج) ان استمرار حكومة سان ـ كيتس ـ نيفس ـ انغيلا في قرارها الانضمام الى المعاهدة باسم الدولة بكاملها لا يزال يشكل دليلا آخر على التزام تلك الحكومة منذ عهد بعيد بأهداف الوحدة الكاريبية كما يشكل مصدر ارتياح كبير للاعضاء الاخرين في السوق المشتركة للدول الكاريبية .

١٤٢ ـ وورد في ١٩ تموز/يوليه ان السيد ميشيل مانلي رئيس وزراء جامايكا قال ان المؤتمر لم يتخذ اى قرار بتفويضه وتفويض السيد س . س . رامفل ، وزير الشؤون الخارجية والعدل في غيانا ، بمناقشة المشكلة الانغيلية مع حكومة المملكة المتحدة . واضاف قائلا انه لم يطلب اليهما سوى استخدام مساعيهما لاجراء مناقشات غير رسمية حول تلك المسألة مع ممثلين اثنين من المملكة المتحدة ورئيس الوزراء السيد براد شو خلال بضعة الايام القليلة القادمة حيث يتوقع تواجدهم في جامايكا لحضور اجتماع يعقد بين مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، وبين المجتمع الاقتصادى الاوروبي . وقال السيد وبستر في تعليقه على عمل المؤتمر انه ينبغي ان يترك للانغيليين انفسهم اتخاذ اى قرار بشأن مستقبل انغيلا وان لا يتدخل الزعماء السياسيون الكاريبيون في شؤون الجزيرة .

١٤٣ ـ ووقع براد شو رئيس الوزراء المعاهدة باسم سان ـ كيتس ـ نيفس ـ انغيلا ، في مدينة كينغستاون في ٢٩ تموز/يوليه ، واعلن ان تلك الخطوة قد اتخذت " بعد المراعاة الحقة والتماس النصح اللازم حول صحة اعتراض حكومة المملكة المتحدة من الناحية الدستورية " . وقالت " الادفوكيت نيوز " وهي جريدة تصدر في بربادوس ، في مقال افتتاحي نشر بعد ثلاثة ايام من توقيع المعاهدة انه على الرغم من قيام السيد براد شو بتوقيع المعاهدة باسم انغيلا فما زالت حكومته غير قادرة على اتخاذ اى قرار يمكن ان ينطبق تلقائيا على الجزيرة ، وان الوضع الراهن للجزيرة سيبقى على ما هو عليه حتى تتم (لعل في اواخر عام ١٩٧٤) مراجعة وضع انغيلا من حيث علاقتها مع المملكة المتحدة وحتى يتوصل الى اتخاذ قرار حول ذلك .

١٤٤ ـ واشتملت الاعمال الاخرى التي قامت بها الحكومة الاقليمية على ما يلي : (أ) التصديق على قرار اتخذ في جلسة اخيرة لمجلس الوزراء لرابطة دول جزر الهند الغربية بشأن تعيين لجنة لدراسة امكانية اقامة اتحاد سياسي في المستقبل بين بقية بلدان منطقة البحر الكاريبي المنتسبة للكومنولث وغير المستقلة ؛ (ب) وتأييد اقتراح تقدمت به حكومة انتيغوا بقيام اعضاء السوق المشتركة لبلدان شرقي البحر الكاريبي بانشاء كتلة متحدة ضمن نطاق السوق المشتركة للدول الكاريبية (انظر ايضا للفقرة ٤٩ أعلاه) .

جيم ـ الأوضاع الاقتصادية

معلومات عامة

١٤٥ ـ يعتمد الاقتصاد الى حد بعيد على الزراعة وعلى ايرادات العمال المستخدمين في الخارج ،

Digitized by UNOG Library

وبدرجة اقل على مرفق السياحة . والاقليم بلد مصدر للسلع الزراعية ، واهمها السكر ومستحضرات السكر (التي تنتج بصورة رئيسية في سان كيتس) والتي تشكل زهاء ٩٦ في المائة من جميع الصادرات ولقد ساءت حال القطاع الزراعي لعدة سنوات وعانى صعوبات جمة في تحقيق اهداف الانتاج . واعترافا بأنه مهما كان شكل الاقتصاد مستقبلا ، فلابد للاقليم من ان يعتمد لفترة من الزمن على صناعة السكر فقد تم انشاء مؤسسة استشارية تابعة للمملكة المتحدة للبحث في هذه الصناعة . وقد اتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات هذه المؤسسة بتحسين فعالية هذه الصناعة .

١٤٦ — ويتم الان تطوير السياحة التي كان نموها في الماضي محدودا بسبب نقص المرافق الاساسية اللازمة لها . ولم تقتصر الحكومة على تشجيع بناء فنادق جديدة فحسب ، وانما عملت ايضا على توسيع المقومات الهيكلية لهذا المرفق ولا سيما المطار .

١٤٧ — ويوجد ثمة مجال ، حتى مع شح الموارد الطبيعية ، لان يلعب القطاع الصناعي دورا هاما في تحقيق الامان بالتقدم الاقتصادي . وقد انشأت الحكومة مؤسسة للانماء والتمويل تعمل على تقديم الحوافز السخية وتوفير التسهيلات والمرافق اللازمة التي لا غنى عنها .

١٤٨ — ويستورد الاقليم جميع احتياجاته المحلية على وجه التقريب . ولقد واجه الاقليم في السنوات الاخيرة مشاكل البطالة المتزايدة والتضخم المستمر والعجز التجاري المزمن .

١٤٩ — اما بالنسبة الى انغيلا فان صادراتها الرئيسية هي الكركند (سرطان البحر) والملح والسلع الصغيرة الحجم ومايزال مرفق السياحة في مرحلة نماء اولية . وقد بدئ منذ اواخر عام ١٩٧١ بتنفيذ برنامج انمائي تموله هبات من المملكة المتحدة بلغت خمسة ملايين دولار كاريبي شرقي وذلك في محاولة لتنويع اقتصاد الجزيرة . وكما اشير الى ذلك آنفا ، فمن الاسباب التي ادت الى قيام الحركة الانفصالية في نيفس اتهام الحكومة الاقليمية بالاهمال ، شأنها في ذلك شأن الحركة الانفصالية في انغيلا .

١٥٠ — ولقد تنبأ رئيس الوزراء براد شو ، في رسالة وجهها الى شعب الاقليم في ٢٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، بأن يكون الوضع الاقتصادي للاقليم في عام ١٩٧٤ سيئا وذلك ، في الدرجة الاولى للاسباب التالية : (أ) تضاؤل انتاج السكر الناجم عن جفاف عام ١٩٧٣ الذي ربما كان اسوأ جفاف حدث منذ ٤١ عاما ؛ (ب) وارتفاع الاسعار العالمية للسلع ؛ (ج) ومشاكل المملكة المتحدة الاقتصادية وما يترتب عليها من احتمالات تخفيض المعونة ؛ (د) ورغبة العمال المحليين في الحصول على أجر اعلى مقابل عمل اقل . وقال رئيس الوزراء وهو يؤكد ان " حالتنا الاقتصادية هي من الخطورة بحيث يتوجب علينا ان نواجهها بالعمل " . ان الحكومة تقترح : (أ) تنظيم الشعب ، ان لم يكن تعبئته ، من اجل زيادة الانتاج وتخفيض الاستيراد ؛ (ب) والسعي للحصول على سلطات خاصة للسيطرة على طاقة انتاج الاقليم الكلية بما فيها ، بشكل خاص السيطرة التامة على الاراضي وادارة شؤون العمال ؛ (ج) وتشجيع الشعب على اتخاذ موقف جديد حيال العمل لتمكينه من الوصول الى مستوى معيشي معقول والابقاء عليه ؛ (د) وبذل كل جهد لاجتذاب الصناعات الصغيرة (هـ) والاستمرار في توسيع المرافق السياحية وذلك بتنفيذ البرنامج التطويري لخليج " فريجيت بي " في سان كيتس .

Digitized by UNOG Library

١٥١ — وقد ادرجت هذه الاقتراحات في ميزانية الاقليم لعام ١٩٧٤ التي قدمها السيد سي .أ.بي . ساونويل ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتجارة والانماء والسياحة ، الى المجلس النيابي في ٢١ كانون الثاني /يناير من العام نفسه . وقال ان الميزانية وضعت على انها استراتيجية من اجل البقاء ؛ وركز بشكل خاص على النقاط التالية : (أ) زيادة تدفق مدخرات بلدان السوق المشتركة للدول الكاريبية نحو استثمارات جديدة زيادة كبيرة ؛ (ب) مضاعفة الجهود من اجل تقوية واعادة احياء صناعة السكر ؛ (ج) تخفيض العجز التجارى للاقليم عن طريق فرض قيود على استيراد السلع غير الضرورية والتي يمكن الاستغناء عنها ؛ و(د) توفير التدريب الكافي والمناسب للعمال المحليين .

١٥٢ — وخلافا لما تنبأ به رئيس الوزراء ، فقد ورد انه قد يتحقق تقدم اقتصادى ضخم في عام ١٩٧٤ وذلك لان احتمالات ازدهار صناعة السكر التي يعتمد عليها الاقتصاد اعتمادا رئيسيا قد بدت مشجعة منذ مطلع هذا العام . (انظر ادناه) . ويتوقع الاقليم بعد انضمامه الى السوق المشتركة للدول الكاريبية ان يتلقى مساعدة من بقية الدول الاعضاء لمعالجة مشاكله الدستورية والانمائية .

الزراعة

١٥٣ — يغطي قصب السكر ، في سان كيتس ، زهاء ٨٠ في المائة من الاراضي الزراعية (١١ ٨١٨ فدانا في عام ١٩٧١) ، وتقسم الى ٣٨ مزرعة كبيرة . ويستخدم الباقي من الاراضي المزروعة في زراعة " قطن سي آيلاند " والخضروات (البطاطا واليام في الدرجة الاولى) . وتقوم الزراعة في نيفس بكاملها تقريبا على اساس الملكيات الصغيرة التي يملكها الفلاحون بالرغم من وجود خمس مزارع كبيرة لجوز الهند ومزارع صغيرة لتربية الماشية . اما المحاصيل الرئيسية فهي القطن وجوز الهند وقصب السكر والخضروات . وتتبع الزراعة في انغيلا نمطا مماثلا للنمط الذى تنتهجه نيفس ولو ان تربية الماشية اكثر انتشارا .

السكر

١٥٤ — لابد ان نذكر (ق) انه تم في كانون الاول /ديسمبر عام ١٩٧٢ التوقيع على اتفاق بين الحكومة وبين شركة منتجي السكر في سان كيتس يقضي بتخويل وزير الزراعة والاسكان والعمل سلطة السيطرة على مزارع قصب السكر وادارتها بوجه عام طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ الى نهاية عام ١٩٧٥ . وقد شرع في أيار/مايو ١٩٧٣ في تنفيذ عملية انقاذ صناعة السكر حين اضطلع هذا الوزير بمهام مدير صناعة السكر واضطلع سكرتيره الدائم بمهام الرئيس التنفيذى الاول . وضمنت الحكومة قروضا بلغت في مجموعها ٣٫٦ مليون دولار كاريبي شرقي وذلك للنهوض بصناعة السكر نهوضا يستهدف بلوغ انتاج مستهدف يبلغ ٤٠ ٠٠٠ طن كل عام .

(ق) وثائق الجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/ Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل ٢٦ ، المرفق ، الفقرتان ١٩١ و ١٩٢ .

Digitized by UNOG Library

١٥٥ — وقال رئيس الوزراء براد شو في رسالته الاخيرة ان انتاج السكر في عام ١٩٧٣ كان اقل منه في العام السابق وان النزوع نحو الانخفاض سيستمر حتى نهاية ١٩٧٤ . بيد أنه حدث تطوران هامان بعد ذلك كان لهما اثر جد حميد على صناعة السكر وهما ارتفاع اسعار السكر ارتفاعا كبيرا ومطردا والتوسع الملحوظ في انتاجه . ففي شباط/فبراير ١٩٧٤ ذكرت مجلة " ليبر سبوكسمان " ، وهي مجلة ناطقة بلسان حزب العمال الحاكم ، أن سعر السوق العالمي للسكر قد ارتفع ، بسبب استمرار تزايد الطلب على هذه المادة الى ٩٦٠ دولارا كاريبيا شرقيا للطن الواحد ؛ ولكن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تدفعان ٤٨٠ و ٢٩٢ دولارا كاريبيا شرقيا للطن على التوالي . ولهذا فقد انضم الاقليم الى البلدان الكاريبية الاخرى المنتسبة الى الكومنولث في المطالبة بأن تضمن الدول المستهلكة ولا سيما المملكة المتحدة ، دفع اسعار افضل للسكر . وعلى الرغم مما ذكر من معارضة بعض اعضاء المجتمع الاقتصادي الاوروبي ، فقد اعلنت حكومة المملكة المتحدة في اواخر الشهر قرارها بتحديد سعر سكر الكومنولث بـ ٣٩٨٫٤ دولارا كاريبيا شرقيا لكل طن على ان يكون لهذا القرار مفعول رجعي منذ عام ١٩٧٢ — اى قبل انضمام المملكة المتحدة الى المجتمع الاقتصادي الاوروبي . وقد نشرت جريدة نيويورك تايمز مقالا في عددها الصادر في ١٣ آب/اغسطس قال فيها كاتب المقال ان سعر السكر الخام في سوق نيويورك قد ارتفع من حوالي ٢٣٠ دولارا امريكيا للطن الواحد في الاول من كانون الثاني /يناير الى ٦٤٠ دولارا في آب/اغسطس ، وانه ليس ثمة ما يشير الى ان سعر السكر قد بلغ الذروة ، الامر الذى يبشر بمستقبل حسن لصناعة السكر هذه .

١٥٦ — وبعد انضمام الاقليم الى السوق المشتركة للدول الكاريبية اتفق مع اعضاء السوق الاخرين على اتخاذ موقف مشترك حيال العلاقات الاقتصادية مع الدول غير الاعضاء والمنظمات الدولية ، بما فيها المجتمع الاقتصادي الاوروبي . ويتوقع ان يكون لنتيجة المفاوضات بين السوق المشتركة للدول الكاريبية والمجتمع الاقتصادي الاوروبي حول هذه المسألة ، ولا سيما الترتيبات الخاصة ببعض السلع كالسكر ، اثر هام على كل من الوضع التجارى للاقليم وعلى مستقبل الصناعة فيه بعد ان ينتهي في عام ١٩٧٥ مفعول الاتفاقات المتعلقة بحصص السكر واسعاره التي ضمنتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

١٥٧ — ولقد انتج مصنع السكر في سان كيتس (باستير) ، وهو مصنع السكر الوحيد في الاقليم ، خلال السنة الزراعية التي تنتهي في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، ٢٦ ١٠١ طنا من السكر (اى بزيادة ٢ ٢٤٣ طنا على انتاج العام الماضي) . ويتوقع تصدير ٢٠ ٠٠٠ طن من مجموع انتاج السكر لعام ١٩٧٤ الى المملكة المتحدة بموجب اتفاق الكومنولث بشأن السكر .

التنويع الزراعي

١٥٨ — اقر المجلس النيابي في كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ثلاثة مشاريع قوانين هامة ، يستهدف الاول منها في المقام الاول العمل على رفع مستوى الدخل ، وزيادة فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي افضل للمزارعين والعمال الزراعيين . ويتضمن هذا القانون احكاما تقضي بانشاء سلطة لانماء الاراضي الزراعية تتلقى قروضا تكفلها الحكومة لتمويل انماء كافة الاراضي الزراعية غير المستخدمة في زراعة قصب السكر . وتهدف المهمة الاولى لهذه السلطة الى انشاء وحدات زراعية اقتصادية الحجم تتراوح

Digitized by UNOG Library

مساحتها بين ١٢ فدانا لزراعة الخضروات وبين ١٠٠ فدان لتربية الماشية ، مبتدئة بتقسيم الاراضي الحكومية . ويخول هذا القانون الحكومة سلطة عقد اتفاقات مع المصرف الانمائي الكاريبي بشأن الحصول على قروض لتمويل المشاريع الزراعية . وكان المصرف قد منح الحكومة ، قبل اجازة هذا القانون ، قرضين من هذا القبيل بلغ مجموعهما ٢٤٠ ٩٤ ١ دولارا امريكيا . ويقضي القانون الثاني بانشاء مؤسسة تسويق مركزية تعمل على وضع وتنفيذ برنامج منسق لشراء المنتجات الزراعية غير السكر والقطن وربما في مرحلة اخرى منتجات الحرف اليدوية ، وبيعها وشحنها وتخزينها وتوزيعها ونقلها . وتتمتع الحكومة ، بموجب القانون الثالث بسلطة مراقبة استخدام مبيدات الآفات الزراعية .

١٥٩ — وقد كشف موظفو "عملية انقاذ صناعة السكر" في شباط/فبراير النقاب عن ان التجارب تجرى حاليا في سان كيتس بهدف تحديد المحاصيل التي يمكن ان تكون زراعتها مجزية من الناحية الاقتصادية وكذلك تحديد الاراضي التي يمكن الحصول فيها على افضل الغلال ، وذلك كجزء من مشروع يهدف الى تنويع الانتاج الزراعي . وقد نفّذ مشروع التنويع الزراعي في ما لا يقل عن ١٧ مزرعة من اصل ٣٨ مزرعة في سان كيتس (تخضع ٣١ مزرعة منها مباشرة لسلطة "عملية انقاذ صناعة السكر") . وستمتد التجارب بعد حين الى نيفس حيث يترتب ايلاء اهتمام خاص لزراعة الفول السوداني . وقد بلغت غلة الفول السوداني في سان كيتس ، طبقا لدراسة اجريت مؤخرا ، نحو ٨٠٠ ٠٠٠ رطل انجليزي لكل فدان ، وهو مردود يعتبر جديرا بالثناء . وتتوفر سوق اقليمية واسعة للفول السوداني في اطار منطقة الكاريبي التي تستورد خمسة ملايين طن منه كل عام . وقد وجد المزارعون في سان كيتس بالفعل طرقا لانتاج أنواع اخرى من الخضروات بكميات وفيرة ، وتشمل هذه الخضروات الملفوف والبصل والبطاطا والبندورة واليام بأنواعها .

السياحة

١٦٠ — واصلت الحكومة العمل على تعجيل الانماء السياحي . فقد قامت مؤسسة خليج فريجيت ، التي انشأتها الحكومة لتنفيذ مشروع انمائي سياحي يكلف عدة ملايين من الدولارات (يغطي ٨٦٠ فدانا من الارض) ، في جلستها الافتتاحية التي انعقدت في حزيران/يونيه ١٩٧٣ بتشكيل لجنتين تعنى الاولى منهما بالتشجيع والدعاية وتعنى الاخرى بتصاميم المباني والمناظر الطبيعية . ويشمل المشروع بناء فندق مؤلف من ٤٨ غرفة وانشاء ملعب للجولف بثماني عشرة حفرة ، وتسعة مواقع للفنادق وحوض لرسو السفن ، و (٦٥٠) قطعة وموقعا سكنيين بغرض بناء عمارات مشتركة الملكية (الكوندومينيوم) . ويتوقع ان يكون الفندق وملعب الجولف ، اللذان تقدر تكاليفهما بـ ٢٫٤ مليون دولار كاريبي شرقي ، جاهزين للسكن والاستعمال بحلول نهاية عام ١٩٧٤ .

١٦١ — وذكر أن السيد سي . أ . بي . ساوثويل ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتجارة والانماء والسياحة ، قال بعد عودته في أيار/مايو ١٩٧٤ ، من رحلة قام بها في امريكا الشمالية بقصد الدعاية انه ينظر الى المستقبل السياحي بتفاؤل مشوب بالحذر وقال انه يتوقع ان يكتمل في تشرين الاول/اكتوبر بناء المدرج الجديد لمطار غولدن روك في سان كيتس الذي يبلغ طوله ٧٦٠٠ قدم وان كافة الجهود اللازمة تبذل الان لتأمين تسيير رحلة جوية مباشرة الى الاقليم مرة واحدة على الاقل كل اسبوع .

Digitized by UNOG Library

الصناعة

١٦٢ — لقد انشئت مؤسسة الانماء والتمويل لتشجيع اقامة صناعات جديدة ، ولا سيما تلك الصناعات التي لا تعتمد على المنتجات الزراعية المحلية . ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٣ وافق مصرف الانماء الكاريبي على منح ثلاثة قروض تبلغ في مجموعها ٤١٥ ٦٥٩ دولارا امريكيا الى مؤسسة الانماء والتمويل من اجل الشروع في تنفيذ مشروع انشاء صناعات صغيرة (١٢٥ ٠٠٠ دولار امريكي) وبناء مناطق صناعية ومباني المصانع (٢٩٠ ٦٥٩ دولارا امريكيا) .

١٦٣ — ولفت السيد ساوثويل في بيانيه اللذين القاهما في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٣ وكانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ، الانتباه بشكل خاص الى التطورات التالية : (أ) ان شركة كيرتس ماثيز ، من الولايات المتحدة ، التي تصنع القطع التي تتكون منها اجهزة التلفزيون تنوى توسيع عملياتها ؛ (ب) وان شركة " كاليبسو كلوذ " ، التي تصنع الألبسة قد انضمت الى " شركة كيربالاني " من ترينيداد وتوباغو في وضع خطة لانشاء مصنع للأثاث ؛ (ج) وستستحدث عما قريب صناعة للحرف اليدوية بمساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ (د) وتم انشاء مصنع للأحذية كمشروع مشترك بين المصالح الفنزويلية والمصالح المحلية ؛ (هـ) تبذل الحكومة جهودا جبارة لاجتذاب المزيد من الصناعات الالكترونية الى الاقليم .

النقل والمواصلات

١٦٤ — طرأت في عام ١٩٧٣ تحسينات جديدة على المواصلات الجوية بسبب ما يلي : (أ) افتتاح الخطوط الجوية القومية المحدودة (الخطوط الجوية الجديدة للاقليم) لرحلات منتظمة بين سان كيتس ونيفس وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ؛ (ب) وبناء مطار غولدن روك الجديد بمنح من المملكة المتحدة بلغت في مجموعها ٣ر٥ ملايين دولار امريكي ؛ (ج) وتوسيع مدرج مطار انغيلا الى ٣٦٠٠ قدم يجرى تسديد تكاليفه من المعونة الانمائية المقدمة من المملكة المتحدة والبالغ مجموعها ١ر٥ مليون دولار كاريبي شرقي .

المالية العامة

١٦٥ — قدم السيد ساوثويل في ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ الى المجلس النيابي ميزانية عام ١٩٧٤ التي بلغت ٣١ر٢ مليون دولار كاريبي شرقي وهي تمثل نقصا بمبلغ ٣ر٢ مليون دولار كاريبي شرقي عن ميزانية العام الماضي . وتقدر النفقات المتكررة للعام الجاري بـ ١٦ر٢ مليون دولار كاريبي شرقي تتم تغطيتها بصورة رئيسية من الايرادات المحلية (١٣ر٨ مليون دولار كاريبي شرقي) ومن منح الاعانة المالية التي تقدمها المملكة المتحدة (٢ر٢ مليون دولار كاريبي شرقي) . وتبلغ النفقات الرئيسية ١٥ مليون دولار كاريبي شرقي يتم تمويلها من الايرادات الانتاجية من ناحية (١ر٥ ملايين دولار كاريبي شرقي) ومن ارصدة القروض من ناحية ثانية (٥ ملايين دولار كاريبي شرقي) ومن المعونة الانمائية (٩ر٤ ملايين دولار كاريبي شرقي) ، من ناحية ثالثة .

Digitized by UNOG Library

١٦٦ — ويتوقع ، طبقا لتقديرات الميزانية لعام ١٩٧٤ التي اقرها مجلس انغيلا ، ان تبلغ ايرادات الجزيرة ١ر٨ مليون دولار كاريبي شرقي (بما في ذلك منحة الاعانة المقدمة من المملكة المتحدة والبالغة ٨٧١ ٨٠٠ دولار كاريبي شرقي) وان تبلغ النفقات ١ر٨ مليون دولار كاريبي شرقي .

١٦٧ — وكانت المشاريع التي تولى برنامج الامم المتحدة الانمائي تنفيذها في منطقة الكاريبي (بما فيها سان كيتس — نيفس — انغيلا) تموّل حتى عام ١٩٦٩ على اسس طارئة . ولكن منذ عام ١٩٦٩ وحتى غاية عام ١٩٧١ رصدت ارقام مستهدفة على نطاق القطر ، وعن الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ ، تم وفقا لذلك تعديل الرقم الارشادي للتخطيط غير المخصص الذي أقره مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في اوائل عام ١٩٧٤ عن الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ . وقد بلغت المبالغ المتوفرة للاقليم لفترة ١٩٦٧/١٩٧٣ من حيث المجموع ٢٩٠ ٤٦٥ دولارا امريكيا ؛ في حين تبلغ المساعدة المتوقعة لفترة ١٩٧٤/ ١٩٧٨ ما مجموعه ٥٠٠ ٢٠٥ دولار امريكي .

دال — الأوضاع الاجتماعية

١٦٨ — بلغ عدد العمال في القطاع الخاص من الاقتصاد ، في عام ١٩٧١ وهو العام الاخير الذي تتوفر بشأنه احصائيات العمال ، نحوا من (١٠ ٧٥٠) عاملا (مقابل ٨ ٩٣٥ عاملا في عام ١٩٧٠) . ومن اصل هذا العدد اشتغل ٤ ٣٥٠ عاملا (٤ ٦٠٠ عامل في عام ١٩٧٠) في صناعة السكر التي هي اهم مصدر وحيد للعمالة . واستخدمت الحكومة ، وهي ثاني اكبر رب عمل في الاقليم ، ٢ ٧٧٧ موظفا (مقابل ٣ ٤٢١ موظفا في عام ١٩٧٠) . واشتغل باقي العمال ، بصورة رئيسية ، في مختلف المؤسسات التي تعمل بالتجارة والبناء والسياحة والصناعة والنقل .

١٦٩ — بيد ان الاقتصاد لم يتوسع في السنوات الاخيرة بالسرعة اللازمة لتوفير فرص كافية للعمال المحليين ولا سيما العمال الجدد المنضمون للقوة العاملة . وقد اسفر ذلك عن هجرة العمال المحليين بصورة مطردة الى الخارج من اجل العمل ، ولا سيما في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ؛ وقد ازداد عدد العمال المستخدمين هناك من ٣ ٨٠٠ عامل في عام ١٩٧١ الى ٤ ٢٥٥ في عام ١٩٧٢ والى ٤ ٤٤٠ عاملا في عام ١٩٧٣ . وقد قال السيد ساوثويل في خطابه الاخير حول الميزانية ان الحكومة ، عندما صاغت سياساتها وبرامجها الاقتصادية الحالية ، وضعت في اعتبارها ارتفاع مستوى البطالة وتزايد عدد الذين يتركون المدارس ، وأكد أن الحكومة ملتزمة بتوفير تدريب كاف ومناسب للعمال المحليين وبتحسين الخدمات الطبية وزيادة المكاسب الاجتماعية .

هاء — الاوضاع التعليمية

١٧٠ — ان التطورين الهامين اللذين حدثا في مجال التعليم هما : (أ) الاعلان الذي اصدرته في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ شعبة الانماء البريطانية في الكاريبي بأنه قد تم تخصيص مبلغ ٣٢٧ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي لتشييد مدرسة ابتدائية في سان كيتس وتوسيع مدرستين ثانويتين في نيفس ؛

Digitized by UNOG Library

و (ب) افتتاح مدرسة ابتدائية جديدة في كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ في " ايست اند " في انغيلا ، يكتمل بها تنفيذ برنامج للابنية المدرسية مدته ثلاثة اعوام تم تمويله بواسطة منح من الشعبة الآنفة الذكر اربت على ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي .

١٧١ — وقدرت نفقات الحكومة على التعليم لعام ١٩٧٤ بمبلغ ٢ر٥ مليون دولار كاريبي شرقي ، اى ١٥ر٤ في المائة من مجموع تقديرات نفقات الاقليم المتكررة .

Digitized by UNOG Library

٥ — سانت لوسيا

الف — لمحة عامة

١٧٢ — بلغ عدد سكان الاقليم ، وفقا للاحصاء الاخير الذى اجرى في عام ١٩٧٠ ، ١٠١ ٠٠٠ نسمة (من اصل افريقي في الغالب) يعيش منهم حوالي ٤٥ ٠٠٠ في كاستريز العاصمة . وفي الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧١ زاد عدد السكان بمعدل سنوى متوسط قدره حوالي ٢ر٥ في المائة ؛ ويقدر عدد السكان بما ينوف على ١١٠ ٠٠٠ نسمة . هذا فضلا عن ان كثيرا من اهالي سانت لوسيا يعيشون في الخارج (بما في ذلك ١ ٦١٥ كانوا يعملون خلال عام ١٩٧٣ في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) .

باء — التطورات الدستورية والسياسية

الاصلاح الدستورى

١٧٣ — تجدر الاشارة (ر) الى ان جون كومبتون رئيس الوزراء ورئيس حزب العمال المتحد ايضا اعلن في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ ان الحكومة ستقترح على مجلس النواب انشاء لجنة لدراسة الدستور الحالي لسانت لوسيا في محاولة لوضع انسب نظام حكومة للاقليم ، وانه من المنتظر ان تقدم اللجنة تقريرا عن ذلك قبل الانتخابات العامة التالية .

١٧٤ — وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ اعلن السيد آيرا سيمونز حاكم الاقليم المعين حديثا ان الحكومة ستعتمد لدى تسليم تقرير لجنة الحدود التي تم تشكيلها في الآونة الاخيرة ، الى اقتراح تشريع لاعادة تقسيم حدود الدوائر الانتخابية القائمة .

١٧٥ — وتألفت لجنة الحدود من عضوين من كل من الحزبين السياسيين وحزب العمال المتحد ، وحزب العمل المعارض ، برئاسة السيد مارتين ج . بابتست رئيس مجلس النواب . وعلى اساس تقرير لجنة الحدود ، اعتمد المجلس في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ باغلبية ٦ اصوات مقابل ٣ وامتناع عضو واحد عن التصويت ، اقتراحا بزيادة عدد المقاعد البرلمانية التي يجرى شغلها بالانتخاب من ١٠ الى ١٧ مقعدا في الانتخابات العامة القادمة التي كان من المقرر اجراؤها في ٦ ايار/مايو ١٩٧٤ (انظر الفقرات من ١٨١ الى ١٨٣ ادناه) .

١٧٦ — وقد انهى السيد كومبتون رئيس الوزراء الى المجلس عند اعلانه عن تاريخ اجراء الانتخاب ، انه سيقترح اذا اسفرت الانتخابات عن بقاء حزبه في السلطة ، تعديل الدستور الحالي وذلك بالغاء الحكم الذى ينص على وجود اعضاء معينين في المجلس الحالي وباضافة بند جديد يقضي بانشاء مجلس للشيوخ . ويمكن ان يستدل من ذلك انه قد قرر عدم انشاء اللجنة الدستورية المشار اليها في الفقرة ١٧٣ اعلاه واضعا في الاعتبار الحالة السياسية السائدة في الاقليم .

(ر) المرجع نفسه ، الفقرات من ٢٠٧ الى ٢١٢ .

Digitized by UNOG Library

المعارضة في سانت لوسيا

١٧٧ — تم في ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ انشاء حزب معارضة جديد يسمى "حزب الحركة العمالية" برئاسة السيد جورج اودلم وضم اعضاء سابقين في حزب العمال المتحد وحزب العمل . وكان من بين اعضاء الحزب الاخير السادة جوليان هنت ، ونيفيل سيناك ، وكارليل ج . ن . بابتست . وفي كانون الاول/ديسمبر ، اعلن حزب الحركة العمالية انه تقرر ان يكون السيدان اودلم وهنت اثنين من مرشحيه في الانتخابات العامة القادمة . ولم يمض وقت طويل على هذا الاعلان حتى ذكر ان الحزب بدأ يفقد تأييد كثير من اتباعه السابقين مما حدا به على السعي الى الاتحاد مع حزب العمال .

١٧٨ — بيد ان هذا كان وقتا عصيبا بالنسبة الى حزب العمل ، فقد ذكر ان السيد كينيث فوستر زعيمه السياسي منذ ١٩٦٨ قد رفض طلبا من اللجنة التنفيذية للحزب بالتخلي عن منصبه ، بدعوى ان المؤتمر السنوى للحزب هو السلطة الدستورية الوحيدة التي لها صلاحية ازاحته عن زعامة الحزب. وكان من نتيجة ذلك ان استقال السيد جورج موراى من منصبه كأمين للحزب . ومن المعتقد انه كان القوة الرئيسية وراء الحركات الرامية الى عزل السيد فوستر من منصبه والى الاندماج مع حزب الحركة العمالية. واعيد انتخاب السيد فوستر في المؤتمر السنوى لحزب العمل المعقود في ١ ايار/مايو ١٩٧٣ زعيما سياسيا للحزب ، بعد ان قاد السيد موراى حركة الانسحاب من المؤتمر . وقد ادى هذا الخلاف الى انقسام الحزب الى شقين . فقد رفض السيد موراى الاعتراف باعادة انتخاب السيد فوستر واعلن انه كان اجراء غير دستورى . ولم يجر في المؤتمر بحث مسالة الاندماج المقترح بين حزب العمل وحزب الحركة العمالية ، وهو الاندماج الذى رفضه السيد فوستر فيما بعد .

١٧٩ — وفي حزيران/يونيه ذكر ان حزب الحركة العمالية قد وقع فيما يشبه الازمة باستقالة اربعة من اعضائه الرئيسيين من بينهم السيد هنت والسيد هيلارى موديست احد الاعضاء السابقين في حزب العمال المتحد .

١٨٠ — وفي تشرين الاول/اكتوبر اجتمع شمل شقي حزب العمل المعارض مرة اخرى واندمجا مع حزب الحركة العمالية لخوض الانتخابات العامة القادمة . وعين السيد الان لويزى قاضي الاستئناف بالنيابة سابقا في المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة الذى كان قد ساعد على تحقيق الاتحاد من جديد بوصفه رئيسا للجنة الحملة الانتخابية واحتفظ السيد فوستر بمنصب الزعيم السياسي للتحالف الجديد . ثم امتنع السيد بابتست الذى كان حينئذ زعيما للمعارضة في مجلس النواب عن حضور الاجتماعات العامة التي نظمها حزب العمل في اعقاب احتضانه حزب الحركة العمالية ، واعلن انه قد لا يسعى الى اعادة انتخابه . وقرر السيد هنتر فرانسوا وزير التعليم والصحة سابقا ان ينضم الى حزب العمل وان يخوض الانتخابات على لائحته الانتخابية .

الانتخابات العامة

١٨١ — في ٦ ايار/مايو ١٩٧٤ ، اجريت الانتخابات بموجب الدستور المعدل الجديد لشغل المقاعد السبعة عشر في مجلس النواب التي تنافس عليها بصورة رئيسية حزب العمال المتحد وحزب العمل . وكان السيد كومبتون رئيس الوزراء قد دعا الى اجراء الانتخابات قبل خمسة اشهر من حلول موعدها دستوريا لان حزبه يرغب ، على حد قوله ، في نيل اغلبية الثلثين لاجراء التغييرات الاساسية

Digitized by UNOG Library

اللازمة لانماء سانت لوسيا ولوضع حد للشك الذى يسود صفوف المستثمرين الاجانب المحتملين تجاه الاستثمار في الاقليم . وقال ان بوسع حكومته ،اذا حصلت على ولاية جديدة ، ان تعمل بفاعلية على تشجيع الاستثمار الاجنبي في مجالس السياحة والصناعة الخفيفة اللذين دفعا بعجلة الانماء على نحو اسرع منه في اى بلد اخر من البلدان النامية في المنطقة . وكرر القول بأن هدف حزبه الاساسي هو تحقيق الاستقلال في غضون خمس سنوات ويفضل ان يكون ذلك بالاتحاد مع اقاليم اخرى غير مستقلة في البلدان الكاريبية التابعة للكومنولث (انظر ادناه) .

١٨٢ — وطبقا لنتائج الانتخاب حصل حزب العمال المتحد على ١٠ مقاعد في مجلس النواب الموسع، بينما فاز حزب العمل بسبعة مقاعد . واعيد تعيين السيدكومبتون رئيسا للوزراء . وادلى نحو ٨٣ في المائة من الناخبين باصواتهم في الانتخابات وحصل حزب العمال المتحد على ٥٣ في المائة من الاصوات الصحيحة المدلى بها في الانتخاب . وعيّن الحاكم ، رغم الاعتراضات الشديدة من جانب السيد فوستر زعيم حزب العمل السيد آلان لويسي زعيما للمعارضة في مجلس النواب الجديد . واعلنت ايضا اسماء اعضاء المجلس الثلاثة المعينين .

١٨٣ — واعلن الحاكم ، في خطاب القاه في اول جلسة للمجلس الجديد ، وقد عقدت في ١٤ حزيران/ يونيه ، انه سيعاد تشكيل الجهاز الحكومي لجعله قادرا على الاستجابة لاحتياجات مجتمع سريع التغير وانه سيكون ، في الواقع ، الاداة الرئيسية للبدء في احداث هذا التغيير . كما اوجز ايضا سياسات الحكومة وبرامجها في مختلف مجالات الانشطة التي يرد شرح لها ادناه .

مستقبل مركز الاقليم

١٨٤ — اشار السيد كومبتون رئيس الوزراء في خطاب القاه في المؤتمر السنوى لحزبه بتاريخ ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، الى اتفاق تم ابرامه في حزيران/يونيه ١٩٧٢ بين حكومات غرينادا وسانت لوسيا وسانت فنسنت بشأن الاتحاد المقترح بين الاقاليم الثلاثة (ش) . وقال ان الاتفاق كان مقصودا ان يشكل خطوة اولية نحو تعاون اكثر شمولا على الصعيدين الاقتصادى والسياسي يؤدى الى انشاء وحدة مستقلة من الدول الثلاث المتحالفة ، الا ان قرار غرينادا بتحقيق استقلالها منفردة قد بدد هذا الامل . واضاف انه اذا عادت حكومته الى الحكم في الانتخابات العامة القادمة فانها ستسعى في فترة حكمها التالية الى التوصل الى تفاهم مع واحدة او اكثر من الدول المرتبطة كيما يتسنى لها معا نيل الاستقلال . اما اذا تعذر ذلك فان الحكومة ستتخذ الخطوات اللازمة لتمكين سانت لوسيا من المضى وحدها نحو الاستقلال . وفي الجلسة الختامية اعتمد المؤتمر بالاجماع قرارا بهذا المعنى .

١٨٥ — وكرر الحاكم في كلمة القاها في افتتاح دورة جديدة لمجلس النواب في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ اراء السيد كومبتون واضاف ان سانت لوسيا قد تعهدت بان تصبح عضوا في المجتمع الكاريبي . وفي ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٤ اصبحت سانت لوسيا ، وفقا لقرار اتخذه المجلس ، عضوا في المجتمع الكاريبي . ومن الاجراءات الاخرى التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة المستعرضة

(ش) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٣ و (وو) .

Digitized by UNOG Library

مايلي : (أ) التصديق على قرار اتخذ في اجتماع اخير للمجلس الوزارى لدول جزر الهند الغربية المرتبطة بشأن تعيين لجنة لدراسة امكانية اقامة اتحاد سياسي بين سائر البلدان غير المستقلة من البلدان الكاريبية التابعة للكومنولث ؛ (ب) وتأييد اقتراح قدمته حكومة انتيغوا بشأن قيام اعضاء السوق المشتركة لمنطقة شرق البحر الكاريبي لكتلة موحدة داخل اطار مجتمع الكاريبي (انظر الفقرة ٤٩ اعلاه) .

جيم — الاوضاع الاقتصادية

لمحة عامة

١٨٦ — شهد الاقليم توسعا اقتصاديا سريعا خلال الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٠ ، طرأ عليه هبوط طفيف في عام ١٩٧١ سرعان ما انعكس اتجاهه عام ١٩٧٢ . والزراعة هي دون شك اكبر قطاع في الاقتصاد . والموز هو المحصول الرئيسي ويمثل حوالي ٨٠ في المائة من جميع الصادرات المحلية . اما من حيث معدل النمو فقد اسهمت الانشاءات والهندسة ، والنقل ، والسياحة باكبر نصيب في الاقتصاد . وحتى عهد قريب جدا كان نمو الصادرات الزراعية بطيئا جدا ، بينما اظهرت الزراعة المحلية دلائل على التدهور .

١٨٧ — وقال السيد كومبتون رئيس الوزراء في خطاب الميزانية الذى القاه في مجلس النواب بتاريخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ انه على الرغم مما لعدم الاستقرار الاقتصادى الدولي ونقص الوقود من اثار ضارة فان احتمالات التقدم الاقتصادى لسانت لوسيا في عام ١٩٧٤ ستكون مشرقة . فلقد بدت من صناعة الموز ، مثلا ، التي شهدت تدهورا كبيرا في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ، دلالات تشير الى انها قد تعود في ١٩٧٥ الى معدل الذروة الذى بلغته في ١٩٦٩ وهو ٨٥٠٠٠ طن ، ولكنه حذر في الوقت ذاته من امكانية ارتفاع معدل التضخم ومن انه سيكون هناك مزيد من النقص في الاغذية ما لم يبذل اهالي سانت لوسيا جهودا منسقة لزيادة الانتاج للاستهلاك المحلي . وقال ان الحكومة تعد بتقديم مساعدة اقتصادية ضخمة في هذا الصدد ، وانها تعتزم كذلك الاضطلاع بمشاريع سياحية وانشائية رئيسية (انظر ادناه) .

١٨٨ — واشار السيد كومبتون ايضا الى ان الحكومة تحاول ان تعالج حالات العجز التجارى والبطالة المستمرين وذلك بالاشتراك في حركة التكامل الآخذة في الاتساع في منطقة البحر الكاريبي ولاسيما شرق البحر الكاريبي ، والى انها قد سعت الى الحصول على مساعدة مالية وتقنية من مصادر دولية ، وحصلت عليها . واضاف ان الحكومة تقوم ايضا باعداد المشروع النهائي لخطة انمائية للفترة ١٩٧٤—١٩٧٩ .

سياسة الاستثمار

١٨٩ — وقال السيد كومبتون في خطاب القاه في مؤتمر حزب العمال المتحد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ انه على الرغم من ان الحكومة ستواصل تشجيع الاستثمار الاجنبي في الاقليم فان قرارا قد اتخذ لتوسيع قاعدة هذا الاستثمار وذلك في المقام الاول عن طريق فرض قدر اكبر من السيطرة على الانماء الاقتصادى في سانت لوسيا وزيادة الملكية او المشاركة المحلية او الاثنتين معا في الانشطة التجارية

Digitized by UNOG Library

حيثما امكن ذلك . وذكر عددا من المجالات المخصصة لاهالي سانت لوسيا او للشركات الخاضعة للسيطرة المحلية دون غيرهم ومن بينها : الفنادق والاستراحات السياحية ، وخدمات تأجير السيارات ، والمؤسسات المالية الجديدة التي تتعامل في سوق راس المال المحلي ، وشق وبناء الطرق ، فيما عدا المشاريع الكبيرة التي تستثنيها الحكومة على وجه التخصيص ، وخدمات اصلاح السيارات وغيرها ، والاتجار بالعقار ، والاعلان ، والصحف والاذاعة . وقال ان هناك مجالات اخرى تتضمن المشاريع التي يقل راسمالها عن ٢٥٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي ، والانتاج الزراعي ، وانشطة الاستيراد — والتصدير والتوزيع ، والحرف اليدوية ، والمحاجر ، وتصنيع المنتجات الخرسانية .

الزراعة وتربية المواشي

١٩٠ — الموز هو المحصول الزراعي الرئيسي ويعد معظمه للتصدير . ولب جوز الهند المجفف هو المحصول التصديري الرئيسي الوحيد بعد الموز . ويعتمد الاقتصاد في الوقت الحاضر اعتمادا شديدا على هذين المحصولين ، ولا ينتظر ان تتغير هذه الحالة في المستقبل القريب . وتجرى زراعة بعض المحاصيل الاخرى مثل الكاسافا واليام والخضيات والخضر للاستهلاك المحلي في المقام الاول ، وفي عام ١٩٧٣ زادت قيمة المستوردات من المواد الغذائية على قيمة الصادرات الزراعية بمقدار ٤ر٣ مليون دولار كاريبي شرقي . واعلن رئيس الوزراء كومبتون في خطابه الاخير المتعلق بالميزانية عن برنامج للتوسع الزراعي في ١٩٧٤ سيرصد له مبلغ ٢ر٥ مليون دولار كاريبي شرقي . وقال انه سيجرى تخصيص مليوني دولار كاريبي شرقي من هذا المبلغ لتمويل متطلبات حملة انتاج الاغذية وسيستخدم الباقي في تشغيل محطات زراعية في جميع انحاء الاقليم . واعلن ايضا انه سيجرى القيام بمشروع لتربية المواشي تبلغ تكاليفه ٢٧٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي بغية تخفيف النقص الذى تعاني منه سانت لوسيا في اللحوم . وقبيل هذين الاعلانين بقليل حدثت التطورات الزراعية الثلاثة الهامة التالية : (أ) وقعت الحكومة على اتفاق للتعاون التقني في مجال الزراعة بين سانت لوسيا وفنزويلا ؛ (ب) واقر مصرف الانماء الكاريبي قرضا مجموعه ٢ر٣ من ملايين الدولارات الكاريبية الشرقية لتمويل انشاء طرق للوصول الى مناطق انتاج الموز ؛ (ج) وانشئت مشاتل زراعية باموال من المعونة الانمائية المقدمة من المملكة المتحدة (٦٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي) من اجل ادخال نوعين جديدين من الفاكهة .

١٩١ — وفي اوائل عام ١٩٧٤ فاق انتاج الموز بالاقليم قدرة السفن التي تملكها شركة غيست اندستريز (Geest Industries)(المملكة المتحدة) التي اضطرت الى زيادة عدد مرات قدوم سفنها الى كاستريز . واعلن ايضا ان الحكومة قد انتهت بنجاح من مفاوضات حول زيادة قدرها ٢٠ في المائة في سعرى لب جوز الهند المجفف وزيت جوز الهند الخام المصدرين من سانت لوسيا الى بربادوس ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وغيانا . ومع هذا اعلنت رابطة منتجي لب جوز الهند في سانت لوسيا ان الانتاج كان ضعيفا في الموسم الحالي وانه قد لا يكون باستطاعة الاقليم ان يفي بالتزاماته من لب جوز الهند المجفف في عام ١٩٧٤ ، للبلدان الاخرى الواقعة في منطقة البحر الكاريبي . وذكر الحاكم في كلمة القاها في ١٤ حزيران/يونيه ان الحكومة تعتزم تعزيز القطاع الزراعي ولاسيما عن طريق انشاء وزارة مستقلة للزراعة والبدء في مشاريع للاصلاح الزراعي .

Digitized by UNOG Library

السياحة

١٩٢ — حققت السياحة مكاسب كبيرة منذ اواخر الستينات . وفي خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ قاقت السياحة صادرات الموز بوصفها المصدر الرئيسي للقطع الاجنبي في الاقليم . وكان دخل سانت لوسيا من السياحة في عام ١٩٧٢ ، وفقا لما ذكرته الحكومة ، ١ ملايين من الدولارات الكاريبية الشرقية مقابل ٦ر٥ مليون دولار كاريبي شرقي من صادرات الموز . وبالاضافة الى ما تتمتع به الصناعة السياحية من قدرة على تحصيل القطع الاجنبي ، فانها تعتبر اساسية كوسيلة لتشجيع التنويع الاقتصادي وتهيئة فرص العمالة وتوفير مجال هام لتصريف المنتجات الزراعية . وتتضمن الجهود الرامية الى توسيع نطاق المرافق السياحية وغيرها من المرافق الاساسية زيادة عدد الغرف بالفنادق (٢٠٠ ١ غرفة في عام ١٩٧٢) ، وتوسيع فندقين ، وبناء مجمع من المباني المشتركة الملكية (كوندومنيوم) في مدينة فييو فورت الجنوبية ، ومجمع سياحي وسكني في رودني باى . وتمثل هذه المشاريع استثمارا قدره ٣ر٧٥ من ملايين الدولارات الكاريبية الشرقية لعام ١٩٧٤ ، ومن شانها ان توفر فرص العمالة لما ينوف على ٥٠٠ شخص . وتجدر الاشارة الى انه ذكر ان مديرى الفنادق المحلية والحكومة توصلوا في كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ الى اتفاق يقضي بان تصبح ادارة جميع الفنادق في الاقليم في غضون السنوات الخمس التالية في ايدى اهالي سانت لوسيا (ت) . وفي تموز/يوليه وافقت شعبة الانماء البريطانية في منطقة البحر الكاريبي على تقديم منحة قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي لبناء شعبة جديدة للمهن الفندقية تابعة لكلية سانت لوسيا التقنية وذلك في مورن فورنشن . وكان منتظرا ان توفر المباني الجديدة المرافق اللازمة لتدريب العاملين في الفنادق . وكان من المقرر ان تبدأ الدورات الاولى في ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ . وما زالت احدى المشاكل الرئيسية التي تواجه صناعة السياحة تتمثل في عدم كفاية الخدمات الجوية المباشرة من امريكا الشمالية والمملكة المتحدة والبلدان الأوروبية الاخرى (انظر ادناه) .

الصناعة

١٩٣ — انشأت الحكومة مؤسسة الانماء القومي في محاولة منها للاسراع بمعدل النمو الصناعي . وفي ١٩٧٢ قدم مصرف الانماء الكاريبي لمؤسسة الانماء القومي ثلاثة قروض مجموعها ١ر١ مليون دولار كاريبي شرقي انفق منها مبلغ ٦٨٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي على منطقتين صناعيتين . وفي اوائل عام ١٩٧٤ وافق المصرف على تقديم قرض اخر قدره ٩٥٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي الى مؤسسة الانماء القومي لتوسيع المنطقة الاكبر في فييو فورت .

١٩٤ — وكانت الانشطة الصناعية مقتصرة الى حد بعيد على تحضير المنتجات الزراعية المحلية وعلى صناعات خفيفة معينة تنتج سلعا استهلاكية وغيرها للسوق المحلية في المقام الاول ، ومع هذا فان الصناعة التحويلية في سانت لوسيا ستصل قريبا الى مرحلة من النمو اكثر تقدما منها في الاقاليم الاخرى قيد النظر . وقد اشار رئيس الوزراء كوميتون في الكلمات التي القاها مؤخرا الى نجاح جهود سانت لوسيا في هذا القطاع التي ادت بالفعل الى انشاء بعض المصانع الكبيرة . واكبر مصنعين في الاقليم

(ت) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢٤ .

Digitized by UNOG Library

هما مصنع لانتاج الورق المقوى اقامته شركة ويندوارد ايلندز للتعليب بتكاليف قدرها ٥ ملايين دولار كاريبي شرقي (مشروع مشترك بين حكومات دومينيكا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت ، وغرينادا وشركة بابيليرا الصناعية فنزويلا) ومصنع للبيرة (انشأته شركة هاينكن الهولندية للبيرة بتكاليف قدرها ٧ ملايين من الدولارات الكاريبية الشرقية [تموله شركة هاينكن (٥١ في المائة) وشركة ونديورد ايلندز (٤٩ في المائة)] . وتتضمن الصناعات الاخرى مصنعا لانتاج الصلب المستخدم في الانشاءات ومصنعا للملابس ، وسبعة مصانع جديدة من المخطط اقامتها في المنطقة الصناعية في فييو فورت .

المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

١٩٥ — من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقليم حاجته الى زيادة انماء المقومات الهيكلية الاقتصادية . ولتلبية هذه الحاجة قامت الحكومة في ١٩٧٣ بالمشاريع التالية التي جرى تمويلها جميعا عن طريق قروض من مصرف الانماء الكاريبي : ميناء كاسترز ٥٦٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ؛ طرق فرعية ، ١ ١٢٥ ٥٦٨ من دولارات الولايات المتحدة ؛ جسور ، ٤٦٦ ٦٨٠ من دولارات الولايات المتحدة ؛ شبكات المياه ، ٤٤٣ ٩٦٠ من دولارات الولايات المتحدة ؛ ومبنى للمسافرين في مطار فجي ، ٢٥٨ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

١٩٦ — وذكر السيد بيتر برغاس رئيس مجلس السياحة ، في مؤتمر صحفي عقد في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ، انه بالنظر الى عدم كفاية الخدمات الجوية بين سانت لوسيا وامريكا الشمالية والمملكة المتحدة والبلدان الاوروبية الاخرى فان الاقليم يعتمد اعتمادا كبيرا على الرحلات المستأجرة لاشغال الغرف في الفنادق . واضاف ان السياح الذين يفدون الى الاقليم في هذه الرحلات لا يمضون فيه الا فترات قصيرة ولا يقدمون الكثير من الناحية المالية لسانت لوسيا . واذا استمر هذا الوضع فانه قد يؤدى الى خسارة قدرها ٢ مليون دولار كاريبي شرقي في دخل السياحة في فصل الشتاء . واوضح ان شركة الخطوط الجوية البريطانية هي الوحيدة التي تسيّر رحلات جوية الى الاقليم على اساس رحلات ذات مواعيد محددة (مرتان اسبوعيا من لندن ونيويورك) وانها لم توافق بعد على زيادة رحلاتها الى سانت لوسيا . وذكر ايضا ان بعض الفنادق المحلية قد ابلغت بالفعل عن تكبدها خسائر تصل الى ١٠٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي نتيجة لالغاء الحجوزات السابقة .

١٩٧ — وحدثت في اوائل عام ١٩٧٤ ثلاثة تطورات هامة هي : (أ) قرار اتخذته شركة كابل آند وايرليس المحدودة بان تنشئ في سانت لوسيا محطة لاستقبال واعادة ارسال الاتصالات على موجة دقيقة تعتزم اقامتها في منطقة شرق البحر الكاريبي ؛ وصممت هذه الشبكة بحيث تغطي مسافة ٨٠٠ ميل ، من جزر فيرجن البريطانية الى ترينيداد وتوباغو ؛ (ب) وتخصيص حكومة المملكة المتحدة لمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي للابحاث الحرارية الجوفية ؛ (ج) وانشاء مبنى للمسافرين في مطار هيوانورا الدولي بمساعدة كندا وبتكاليف تقدر بنحو ٣ ملايين من الدولارات الكاريبية الشرقية .

١٩٨ — وفي ٢٧ تموز/يوليه اعلن السيد كومبتون رئيس الوزراء ان الحكومة تعتزم السير قدما بالمخططات الرامية الى الافادة من الطاقة الحرارية الجوفية التي يقال انها متوفرة بكميات كبيرة في منطقة سوفرير الجبلية ، وانها تحتاج الى ما يقرب من ١٠ ملايين دولار كاريبي شرقي لتمويل المشروع واستنادا الى ما قاله رئيس الوزراء فان الانتهاء من المشروع بنجاح من شانه ان يجعل سانت لوسيا

Digitized by UNOG Library

تتمتع بالاكتفاء الذاتي في مجال الكهرباء بحلول عام ١٩٧٧ ، وان يمكنها من ان تصبح مرشحا رئيسيا للانماء الصناعي مما يؤدى بالتالي الى احداث ثورة في اقتصاد الاقليم .

١٩٩ — وفي تموز/يوليه وافقت حكومة كندا رسميا على تقديم مبلغ ٣ر٥ مليون دولار كاريبي شرقي لسد تكاليف المرحلة الثانية من مشروع تطوير شبكة المياه في كاستريز وليدء العمل في مشروع مماثل في فييو فورت . وكانت الحكومة الكندية قد قدمت في السابق ما مجموعه ٧ ملايين من الدولارات الكاريبية الشرقية لتمويل المرحلة الاولية من مشروع كاستريز (ث) .

المالية العامة

٢٠٠ — في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، قدم السيد كومبتون الى الهيئة التشريعية ميزانية قياسية لعام ١٩٧٤ قدرها ٥ر٤٩ من ملايين الدولارات الكاريبية الشرقية ، بزيادة قدرها ٧ ملايين دولار كاريبي شرقي عن ميزانية ١٩٧٣ . وقال ان من المقرر ان يتم تمويل الميزانية عن طريق الدخل المحلي (٤ر٢٩ مليون من الدولارات الكاريبية الشرقية) من ناحية ، والمساعدة الانمائية المقدمة من المملكة المتحدة (٧ ملايين من الدولارات الكاريبية الشرقية) من ناحية ثانية ، والقروض (٧ ملايين من الدولارات الكاريبية الشرقية) التي يتم الحصول على معظمها من مصرف الانماء الكاريبي من ناحية ثالثة . وقال ان من المتوقع ان ترتفع نفقات الخدمات الادارية بما قيمته ٨ر٣ مليون دولار كاريبي شرقي الى ٦ر٢٥ مليونا من الدولارات الكاريبية الشرقية . واضاف انه ستعطى اولوية عالية للسياحة ، والمواصلات والاشغال ، وانماء الطاقة الحرارية الجوفية وشبكات المياه ، وكهربة المناطق الريفية ، والعمران الحضرى ، والصحة العامة ، والتعليم والانشطة الاستجمامية .

٢٠١ — ولقد كان تمويل المشاريع التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في منطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك سانت لوسيا) يتم ، حتى سنة ١٩٦٩ ، على اساس طارئ ، الا انه تم خلال الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧١ تخصيص ارقام قطرية مستهدفة . وفيما يتصل بالفترة ١٩٧٤—١٩٧٦ وافق المجلس الادارى للبرنامج على رقم تخطيط توجيهي غير موزع جرى تعديله في وقت لاحق فيما يتصل بالفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ . وبلغ مجموع الاموال المتاحة للاقليم للفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٣ ، ٣٣٠ ٧٠٧ من دولارات الولايات المتحدة ويصل مجموع المساعدة المزمعة للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ الى ٨٠٠ ٦٠٨ من دولارات الولايات المتحدة .

دال — الاوضاع الاجتماعية

٢٠٢ — توفر كل من صناعتي الموز والانشاءات وكذلك الحكومة المصادر الرئيسية للعمالة في سانت لوسيا . وعلى الرغم من ان عددا من الوظائف لا يزال شاغرا فان هناك مستوى مرتفعا من البطالة وبصفة اساسية بين الشباب في المناطق الريفية . ومع ان كلية تقنية قد انشئت فان هناك افتقارا تاما الى التدريب على الوظائف الاشرافية في كافة قطاعات الاقتصاد تقريبا . ولهذا فان الحكومة والقطاع

(ث) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢٩ .

Digitized by UNOG Library

الخاص المتزايد النمو مضطران الى توظيف اجانب لاداء هذه الوظائف الاشرافية . هذا بالاضافة الى ان كثيرا من العاملين المحليين يغادرون الاقليم ايضا بحثا عن عمل في الخارج ولاسيما في جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة . وقد ارتفع عدد سكان اهالي سانت لوسيا العاملين في ذلك الاقليم من ١٥٤٠ فردا في عام ١٩٧٢ الى ١٦١٥ فردا في عام ١٩٧٣ .

٢٠٣ — وفي حزيران/يونيه ١٩٧٣ عينت الحكومة لجنة تحقيق مؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة السير كينيث ستوبى الرئيس السابق للمحكمة العليا في بربادوس لدراسة هيكل اجور العمال الزراعيين وظروف توظيفهم . وقد جاء انشاء هذه اللجنة في اعقاب ما قامت به الحكومة من محاولات فاشلة لانهاء اضراب قام به لمدة ستة اسابيع حوالي ٣٠٠ من العمال في منطقتين كبيرتين لزراعة الموز تمتلكهما شركة غيست اندستريز وهي من المملكة المتحدة . وفي التقرير الذى نشر خلال شهر ايلول/سبتمبر وجهت اللجنة النقد للسيدين جورج اودلم وبيتر جوسي عضوى حزب الحركة العمالية لاطالتهما امد الاضراب بعد ان تم التوصل الى تسوية . وحذرت اللجنة من ان الاستجابة الى " مطالبهما المفرطة" من شأنه ان يقوض دعائم هذه الصناعة مع مراعاة انهما قد طالبا بزيادات تصل الى ١٠٠ في المائة في معدلات اجور العمال . واعلن الحاكم في الخطاب الذى القاه بتاريخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ان الحكومة تعتزم المحافظة على السلم الصناعي عن طريق انشاء مجلس استشارى للعلاقات الصناعية . وشدد الحاكم ايضا على اهمية توسيع نطاق فرص العمالة باتخاذ خطوات لتعزيز الاقتصاد (انظر اعلاه) . وبتشجيع اهالي سانت لوسيا على احراز المؤهلات اللازمة للاضطلاع بقدر متزايد من المسؤولية التقنية والاشرافية .

٢٠٤ — وتضمنت التدابير الاخرى التي اتخذتها الحكومة في عام ١٩٧٣ مايلي : (أ) تقديم قروض بواسطة مصرف انماء الاسكان ؛ (ب) وانشاء اربع مناطق للاسكان ؛ (ج) وانشاء مؤسسة للتعمير الحضرى ؛ (د) والبدء في برنامج طبي من المتوقع ان تصل تكاليفه الى ٣٫٨ مليون دولار كاريبي شرقي .

هاء — الاوضاع التعليمية

٢٠٥ — وافقت حكومة كندا ، في اوائل عام ١٩٧٤ ، على تقديم ١٫٥ مليون دولار كاريبي شرقي في صورة مساعدة مالية لتوسيع ثلاث مدارس ثانوية متوسطة . وفي نفس العام افتتحت في كاستريز مدرسة شاملة تمول ايضا بواسطة منحة كندية قدرها ٨ ملايين من الدولارات الكاريبية الشرقية . وتتسع المدرسة لالف تلميذ وتقدم مجموعة واسعة من المناهج الاكاديمية والتقنية . وهناك ايضا ٩٠ مؤسسة تعليمية تضم ٣٣٨٥٢ طالبا و ١٠٥٣ معلما (من بينهم ٦١٣ من اهالي سانت لوسيا المؤهلين) . ويجرى الان تدريب ما ينوف على ٢١٩ معلما . وتنتهج الحكومة سياسة ترمي الى توفير المعلمين المدربين في كافة المدارس .

٢٠٦ — وفي عام ١٩٧٤ بلغت النفقات المتكررة في مجال التعليم ٣٫٩ مليون دولار كاريبي شرقي .

Digitized by UNOG Library

٦ — سـان فنسـنت

ألف — نظـرة عامـة

٢٠٧— في التعداد الاخير الذى اجرى في عام ١٩٧٠ ، كان عدد سكان الاقليم ٨٩ ٦٣٢ نسمة ، جميعهم تقريبا من منبت افريقي او مختلط . وكان عدد سكان مدينة كينغستاون العاصمة ، ٢٣ ٦٤٥ نسمة . وقد قدر عدد السكان في عام ١٩٧٣ بنحو ٠٠٠ ٩٥ نسمة منهم ٦٠ في المائة دون سن الخامسة والعشرين . وكانت سان فنسنت تتمتع باعلى معدلات للولادة في منطقة الكاريبي الناطقة بالانجليزية . ولقد أدى ذلك ليس فقط الى وجود نسبة مئوية كبيرة من الشباب في تكوين السكان ، وانما ادى ايضا الى تفاقم مستوى البطالة ، وهو عال تقليديا . وفي اواخر نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، تم وضع برنامج لتخطيط الاسرة على نطاق الاقليم ، تموله منحة قدرها ٠٠٠ ١٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي ، تدفع من صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، وذلك لكبح تزايد السكان . وفضلا عن ذلك اتخذت الحكومة خطوات ترمي الى تخفيف حدة مشكلة البطالة . وفي الفروع ذات العلاقة من هذا التقرير عرض للخطوط العامة لهذه الخطوات .

باء — التطورات السياسيـة

الحكومـة

٢٠٨— يوجد في الاقليم حزبان سياسيان : حزب عمال سان فنسنت ، ويتزعمه السيد ر . ميلتون كاتو ، رئيس الوزراء في الحكومة السابقة ، وحزب الشعب السياسي ، ويتزعمه السيد ايبانيزر ت . جوشوا . وفي الانتخابات العامة الاخيرة التي اجريت في آذار/مارس ١٩٧٢ ، فاز كل حزب منهما بستة مقاعد في مجلس النواب ، وفاز بالمقعد الآخر السيد ج . ف . ميتشيل ، وهو مستقل . وبالاضافة الى الاعضاء الثلاثة عشر المنتخبين ، يضم المجلس الجديد ٣ أعضاء معينين وعضوا واحدا بحكم المنصب (هو النائب العام) . ولما دخل السيد ميتشيل في حلف مع حزب الشعب السياسي دعاه الحاكم الى تشكيل حكومة ائتلافيه جديدة . ويضم مجلس الوزراء ، في تشكيله الحالي ، رئيس الوزراء و ٥ وزراء آخرين والنائب العام وهو عضو بحكم منصبه .

٢٠٩— قال الحاكم ، في خطاب القاه في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ في الدورة الثانية للمجلس منذ قيام الحكومة الجديدة ، انه تجرى حاليا دراسة نماذج من قوانين جديدة للانتخابات أقرب ملائمة للعصر بهدف تحسين نظام الانتخابات القائم .

٢١٠— وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عقد المجلس دورة طارئة لمناقشة اقتراح بعدم الثقة في الحكومة مقدم من المعارضة ؛ فقطع كل من السيد ميتشيل والسيد كلايف ل . تانيس ، وزير الشؤون الداخلية والعمل والسياحة ، زيارته في الخارج ليعود الى الاقليم لحضور هذه المناقشة وهزم الاقتراح باغلبية ٧ أصوات مقابل ٦ أصوات .

Digitized by UNOG Library

الوحدة الاقليمية

٢١١ — اعلن الحاكم في الخطاب الذى القاه مؤخرا ، عن عزم الحكومة على تنفيذ اتفاق جورج تاون (انظر الفقرة ٧ أعلاه) والانضمام الى السوق المشتركة للدول الكاريبية قبل ١ أيار/مايو ١٩٧٤ . ولهذه الغاية أضاف ان سان فنسنت ، الى جانب غيرها من الدول المرتبطة الموقعة على هذا الاتفاق ، ستقدم اشعارا بالانسحاب من رابطة التجارة الحرة للدول الكاريبية وان الحكومة ستواصل سعيها لتحقيق الوحدة السياسية في منطقة شرق الكاريبي .

٢١٢ — وكرر رئيس الوزراء السيد ميتشيل ، في بيانات عامة ادلى بها في كانون الاول/ديسمبر ، الدعوة الى الوحدة السياسية الكاريبية كما دعا الى انشاء حكومة مركزية قوية للدول المرتبطة لان لا معنى في رأيه ، لان تستمر هذه الدول في انعزالها . واكد على انه ، لكي يكون هناك اى تحديد عام للهدف في الدول الكاريبية ككل ، لابد من وجود نوع من المساواة بين الدول المصنفة على هذا النحو . وكان من رأيه ان " من الصعب ان يتبين المرء كيف يمكن تحقيق ذلك دون تشكيل تجمع للدول المرتبطة الصغيرة أولا ليكون لها صوت سياسي واحد يمثل وجهة نظر واحدة داخل المنطقة وخارجها " .

٢١٣ — وبناء على هذه الاعتبارات ، اتخذت حكومة سان فنسنت الاجراءات التالية خلال النصف الاول من عام ١٩٧٤ : (أ) تعيين لجنة للنظر فيما اذا كان يمكن للبلدان الكاريبية غير المستقلة التابعة للكومنولث ان تكوّن اتحادا سياسيا ؛ (ب) وتوقيع معاهدة في سانت لوسيا تنضم سان فنسنت بموجبها الى السوق المشتركة للدول الكاريبية ؛ (ج) وتأييد اقتراح مقدم من حكومة انتيغوا بأن يشكل اعضاء السوق المشتركة لدول شرق الكاريبي كتلة موحدة داخل السوق المشتركة للدول الكاريبية (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه) .

جيم — الاحوال الاقتصادية

نظرة عامة

٢١٤ — يعتمد الاقتصاد الى حد كبير على الانتاج الزراعي والى حد اقل على انماء السياحة . فالقطاع الزراعي يوفر حوالي ٥٠ في المائة من العمالة في الاقليم ، والصادرات كلها ومعظم المواد الغذائية الاساسية . ولقد بذلت جهود لتوسيع الانتاج الحيواني . ولم يسهم صيد الاسماك والحراجة الا بجزء هامشي من الاقتصاد . وكان التطور الصناعي متواضعا واقتصر بالدرجة الاولى على الصناعات المعنية بتحضير المنتجات الزراعية .

٢١٥ — اما الكساد الاقتصادى في عام ١٩٧٠ فقد اعقبته فورة في ١٩٧١ و ١٩٧٢ . ففي خلال تلك الفترة ارتفع متوسط دخل الفرد ، وان كان لا يزال ادنى متوسط في دول شرق الكاريبي ، من ٢٠٥ الى ٢٧٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة . وبالرغم من التحسن في الحالة الاقتصادية ، لا تزال مشكلة التضخم خطيرة جدا . ولقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات لمواجهة هذه المشكلة من بينها فرض الرقابة على الاسعار والقيود على استهلاك الوقود .

Digitized by UNOG Library

٢١٦— وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٤ اعرب السيد اياتيزرت. جوشوا ، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاعلام ، حينما قدم الميزانية للسنة المالية الجارية ، عن قلقه من استمرار التضخم والضغوط التضخمية الظاهرة في الاقتصادات الرئيسية في العالم . وذكر من بين العوامل المسهمة في ارتفاع الاسعار بشكل متواصل النقص في الاغذية ، وعدم استقرار النقد وازمة الطاقة بوجه خاص . وقال السيد جوشوا . ان وسيلة الدفاع الوحيدة لدى الاقليم هي زيادة أسعار الفائدة للحيلولة دون تدفق الاموال الى خارج الاقليم .

٢١٧— وفي محاولة لمواجهة المشاكل التي يسببها استمرار العجز التجارى والبطالة المرتفعة ، ضاعفت الحكومة ، ولا تزال ، جهودها لتعزيز التكامل الاقتصادى والسياسي في منطقة الكاريبي، ولا سيما منطقة شرق الكاريبي (انظر اعلاه) . واتخذت كذلك سلسلة من التدابير استهدفت انعاش النمو الاقتصادى في سان فنسنت ، وفي الفقرات ذات العلاقة الواردة أدناه وصف لهذه التدابير .

الارض والزراعة والثروة الحيوانية والغابات

السياسات والبرامج

٢١٨— يبلغ مجموع مساحة الارض في الاقليم (بما فيها جزر غرينادين التابعة لسان فنسنت) ١٩٢ ٩٦ فدانا ، منها جزء صغير نسبيا (حوالي ٢٧ ٠٠٠ فدان في عام ١٩٧٣) تملكه الدولة ، اما الباقي فيملكه الافراد ملكية حرة . وكل الارض القابلة للزراعة في أيدى الاهالي المحليين وتنقسم بالتساوى تقريبا بين عقارات كبيرة وملكيات صغيرة .

٢١٩— في اذاعة بالراديو يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، قال السيد ميتشيل رئيس الوزراء ، والذى هو ايضا وزير التجارة والزراعة وشؤون جزر غرينادين ، ان الحكومة تنوى ادخال اصلاحات تتعلق بالاراضي بغية التأكد من ضمان الارض على اساس دائم ؛ للاسر انتاج الغذاء ووقف اى مزيد من تحويل موارد الارض الخصبة والمحدودة في سان فنسنت عن الانتفاع الزراعي الصحيح ؛ وان هناك خطة يجرى اعدادها للتفريق بدقة بين المناطق المخصصة للزراعة والحراجة وبين المناطق المخصصة للاغراض السياحية .

٢٢٠— وفي ٨ آب/اغسطس اقر مجلس النواب اقتراح الحكومة مواجهة جزء من تكلفة عدد من المشاريع (تبلغ في مجموعها اكثر من ١٠ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي) عن طريق بيع سندات قيمتها ٦٫٥ ملايين دولار . وتشمل هذه المشاريع : (أ) الشروع بخطة للاصلاح الزراعي ؛ (ب) وانشاء مزارع صغيرة ؛ (ج) وتخصيص اراض لمحاصيل الاشجار وتربية الحيوانات ؛ (د) وبناء مرافق جديدة لاستلام السلع الزراعية وتعبئتها وخزنها وشحنها . وخلال الشهر نفسه ، تم تحويل عقار خاص الى ارض زراعية في أول خطوة للحكومة في تنفيذ الخطة .

٢٢١— وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، شرعت الحكومة ببرنامجها للانعاش الزراعي للسنة الجارية ، وكان الهدف الاساسي هو انشاء نظام متطور على النحو الصحيح للانتاج الزراعي والحيواني ؛ وذلك بمساعدة ادارة الزراعة والمصرف الزراعي والتعاوني (وهو مؤسسة عامة انشئت في ١٩٦٩) ومجلس

Digitized by UNOG Library

التسويق . وفي أوائل آذار/مارس ، اى بعد مرور حوالي شهر على قيام الحكومة بحظر استيراد عدد من السلع ، معظمها من الاغذية ، جاء في التقارير ان المزارعين يعملون بجد ، وقد قلت مشترياتهم وزاد ادخارهم ، مما يدل على ان البرنامج كان يؤثر تأثيرا قيّما . واعلن السيد جوشوا ، في خطابه الذى القاه مؤخرا بشأن الميزانية ، خططا لدفع الانماء الزراعي الى الامام ، مع اهتمام خاص بزيادة انتاج الاروروت والموز ومحاصيل النباتات الجذرية والخضر . واضاف ان الهدف هو استعادة الانتاج الى المستوى اللازم للوفاء بالالتزامات المحلية والخارجية ، من حيث النوع والكم معا . واعلن كذلك ان الحكومة ستتخذ خطوات ايجابية لتوسيع انتاج الثروة الحيوانية الذى ينخفض الآن ، كما بينت احدى الدراسات الاستقصائية . وسيكون من هذه الخطوات مايلي : (أ) تنفيذ مشروع لتربية الحيوانات بغية زيادة انتاج المواشي والخنازير ووضع قيود على تصدير اصناف معينة من المواشي ؛ (ب) ووضع تشريع لحظر ذبح صغار الحيوانات أو اناثها الحوامل . ويجرى التفكير الآن في زيادة سعر اللبن الحليب لتشجيع انتاج المزيد منه . وقال مشيرا الى رأس المال اللازم ، انه سيأتي بالدرجة الاولى من المملكة المتحدة والمصرف الانمائي الكاريبي ، وقد تم الحصول على زيادة في المساعدة التي يقدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي في القطاع الزراعي وقطاع تربية المواشي (انظر الفقرة ٢٤٠ أدناه) .

الانتاج

٢٢٢ — في شهر آذار/مارس ١٩٧٤ ، جاء في الانباء ان السيد تانيس ، وزير الداخلية والعمل والسياحة ، قد اجرى محادثات مع الوكالة الكندية للانماء الدولي بشأن مسألة انعاش صناعة السكر . وجاء ايضا ان سان فنسنت قد تعود الى زراعة النوع الخاص بها من القطن المعروف باسم "قطن سي أيلند" وذلك في اعقاب محادثات جرت بين الحكومة وبين مشتر من المملكة المتحدة . واشار السيد ميتشيل رئيس الوزراء الى ان قرار الحكومة سيتخذ على اساس تحليل سعر جديد قدره ٣٫٢٠ من دولارات شرق الكاريبي للرطل الواحد .

٢٢٣ — بالرغم من ان تقدما كبيرا قد أحرز في انماء محاصيل النباتات الجذرية ، لا يزال الاروروت والموز أهم المحاصيل التصديرية .

٢٢٤ — ويجرى الآن مزيد من التركيز على زراعة الاروروت لانه قد اكتشفت استخدامات جديدة لنشائه في طلاء الورق لصناعة الحاسبات الالكترونية ويقدّر ان السوق تستطيع الآن ان تستوعب حوالي ٢٥٠ برميل من النشاء سنويا . وينتظر ان تبلغ الصادرات ١٠٠٠ برميل في موسم سنة ١٩٧٢/١٩٧٣ . وفي أواخر ١٩٧٣ ، قبلت كل من الحكومة ورابطة الاروروت التوصيات الواردة في تقرير اعده فريق الامم المتحدة الاستشارى للانماء ، الذى قام بتحليل تفصيلي لحالة هذه الصناعة . وشملت هذه التوصيات زيادة الارباح للمزارعين وزيادة مساحة الارض المزروعة وميكنة الحصاد وزيادة الكفاءة في تحضير المنتجات وتوسيع الخدمات على نحو كاف ، ودراسة يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي للطلب العالمي ، وتنشيط البحث عن نوعيات سهلة الحصاد بالآلات .

٢٢٥ — يكاد محصول الموز بأكمله يصدر الى المملكة المتحدة . ففي ١٩٧٢ ، شغل هذا المحصول

Digitized by UNOG Library

حوالي ٨٠٠٠ فدان قام صغار المزارعين ، بزراعة ٧٠ في المائة منها . وقد واجهت صناعة الموز بعض الصعوبات في نهاية تلك السنة ، ولكنها اظهرت بعد ذلك ، وما تزال ،علامات نقاهة مشجعة ، مردها بالدرجة الاولى الى الارتفاع المضطرد في السعر في سوق المملكة المتحدة . وكجزء من جهود الحكومة لانقاذ هذه الصناعة وتمهيد السبيل لتوسيعها في المستقبل ، بدئ باعادة غرس أشجار الموز في ١٠٠٠ فدان في وادى ماریاكا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ . ويمول هذا المشروع من منحة قدرها ١٤٠٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي من شعبة الانماء البريطانية في منطقة الكاريبي . وتجرى اعانة المزارعين بقروض وأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية .

٢٢٦ــ وفي الاجتماع السنوى العام العشرين ،الذى عقدته رابطة زراع الموز في سان فنسنت في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، اعلن رئيس الرابطة أن هذه الصناعة تمر بأعظم فترة رواج لها في تاريخها الحديث وبأسعار أفضل بكثير من اسعارها في السنة السابقة .وحث المزارعين على بذل كل جهد ممكن لزيادة الانتاج من اجل الاستفادة من الاسعار المرتفعة الحالية والاحتفاظ بمكانة سان فنسنت بوصفها المورد التقليدى للمملكة المتحدة . وفي الاجتماع ذاته ، قال السيد ميتشيل ، رئيس الوزراء ، انه ما كان لجزر ويندورد (بما فيها سان فنسنت) ان تحصل على سعر جيد منتظم لموزها لولا حماية هذه الصناعة خارج الكاريبي عن طريق المفاوضات مع المملكة المتحدة والمجتمع الاقتصادى الاوروبي والتحكم بحجم الكميات الواردة من شتى انحاء العالم . وفي نيسان/ابريل ، بدأت شركة جزر ويندورد للتعبئة ، التي تملك الحكومة حصة فيها ، بتشغيل مصنعها الجديد الذى ينتج الكرتون المموج لشحن هذه الفاكهة .

السياحة

٢٢٧ــ سجلت السياحة ، وهي اهم الصناعات في سان فنسنت ، انخفاضا طفيفا خلال الفترة المستعرضة .

٢٢٨ــ ففي آذار/مارس ١٩٧٣ اعلنت المؤسسة الانمائية ، وهي هيئة عامة ، عن خطة لانماء السياحة في جزيرتي كانوان وسان فنسنت . وتنص الخطة على زيادة توسيع المرافق الاساسية الاقتصادية ؛ وانشاء ثلاثة فنادق ؛ ووضع خطة للعقارات . وفيما بعد ، عدلت الخطة لتنص على بناء فندقين ، احدهما يبنى بكلفة أدنى مما كان مقررا في الخطة الاصلية . وكانت الخطة المنقحة ستمول بالدرجة الاولى من معونة تقدمها المملكة المتحدة ومن بيع السندات الحكومية . وتقدمت الحكومة أيضا الى المصرف الانمائي الكاريبي بطلب قرض قدره مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لسد جزء من تكلفة الفندق الاكبر .

٢٢٩ــ واعلن السيد تانيس في اذاعة له يوم ٢٢ تشرين الاول /اكتوبر ، عن عزم الحكومة على تأمين ادارة جميع الفنادق والمرافق السياحية بموظفين محليين ولفت الانتباه الى التدابير التالية التي يجرى اتخاذها لتعزيز وضع هذه الصناعة : (أ) القيام بحملة اعلامية قوية للتعريف بالرحلات المنظمة الممتازة التي تنظمها سان فنسنت للسياح ؛ (ب) وانشاء اسواق في بعض البلدان الكاريبية لتوفير الاغذية للزوار في غير موسم السياحة ؛ (ج) وحماية الشواطئ من التلوث ؛ (د) وتوسيع

Digitized by UNOG Library

برامج التدريب على اعمال الفنادق على كل المستويات . وفيما يتعلق بانماء السياحة ، قال السيد جوشوا في الخطاب الذى القاه مؤخرا في تقديم الميزانية ان الانماء السياحي سينظم بحيث يتكامل مع الزراعة . وقال ان الحكومة تسعى ايضا الى الحصول على مساعدة من كندا لصناعة السياحة .

٢٣٠ــ وفي شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، قام السيد وولتر لاوف ، رئيس وكالة سياحية مقرها في الولايات المتحدة ، بتقديم مساعدة الى مجلس السياحة في سان فنسنت في شكل دراسة استطلاعية قام بها تستهدف تحسين تسويق السياحة .

الصناعة

٢٣١ــ لا تزال الصناعات التحويلية في الاقليم في مراحلها الاولى . وتتسم هذه الصناعات بغلبة الانتاج الضيق النطاق ، وتقوم به اساسا مؤسسات خاصة . وتعمل المؤسسات الصناعية في تحضير الآروروت والكسافا ولب جوز الهند المجفف ، وتقطير شراب الروم وتعبئة المياه الغازية في زجاجات ، وترميم اطارات السيارات وصناعة السجائر والاثاث .

٢٣٢ــ لقد استمرت المؤسسة الانمائية في تشجيع انشاء صناعات خفيفة لاستخدام المنتجات الطبيعية المحلية . ففي عام ١٩٧٣ ، اعتمدت المؤسسة الانمائية قروضا بلغ مجموعها ٣٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي للمشروعات الصناعية والتجارية الصغيرة . وقد منحت كل هذه القروض بموجب برنامج الصناعات الصغيرة الذى مول بعضه بقرض من المصرف الانمائي الكاريبي قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي ومول البعض الآخر من أموال حكومية بلغ مجموعها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار .

٢٣٣ــ وفي أوائل شهر شباط/فبراير ، دمر حريق مصنع الاروروت في سان سوسي ، وهو اكبر مصنع في الاقليم (يصنع حوالي ثلث محصوله) . وفي آخر ذلك الشهر ، اجتمع السيد ميتشيل ، رئيس الوزراء ، بممثلين عن المصرف الانمائي الكاريبي والمؤسسة الانمائية ورابطة الاروروت لمناقشة مسألة بناء مصنع جديد بتكلفة تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي . وبعد المناقشات ، اعلنت الحكومة ان هذا المشروع سيمول من قبل المصرف . وكان يجرى كذلك التماس المعونة الكندية فيما يتعلق بانشاء مصانع اخرى للاروروت ومعامل جديدة للتعليب .

٢٣٤ــ وفي الشهر الذى تلاه ، كشفت المؤسسة الانمائية النقاب عن ان المبنى الاول من مباني المصانع الاربعة في المنطقة الصناعية في كامبدين بارك يوشك على الانتهاء . وان هناك قدرا كبيرا من الطلب على اماكن لانشاء المصانع في هذه المنطقة الصناعية ، وان المشاريع المقترحة تمتد من صناعة الملبوسات حتى صناعة قوارب الزجاج الليفي . ولقد يسّر تعمير المنطقة الصناعية ان الحكومة خصصت ٣٠ فدانا من الارض للمؤسسة الانمائية ، مع قروض أولية من المصرف الانمائي الكاريبي ، يبلغ مجموعها ٥٤٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي .

٢٣٥ــ وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ (خ) ، منحت الحكومة الشركة العامة للزيت الخام

(خ) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥٢ .

Digitized by UNOG Library

والمعادن بالولايات المتحدة (General Crude Oil and Mineral Company of the United States) الحق في التنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي في الاقليم . وفي نهاية عام ١٩٧٣ ، اعربت الشركة عن تفاؤل متسم بالحذر فيما يتعلق بوجود الزيت في جزر غرينادين في سان فنسنت . الا ان عمليات الحفر كانت تتأخر بسبب نقص الانابيب .

المواصلات وغيرها من المرافق الاساسية

٢٣٦ — لقد سعت الحكومة الى تعزيز المزيد من تنمية المرافق الاساسية الاقتصادية . ولقد حدثت أربعة تطورات هامة خلال ١٩٧٣ ، هي : (أ) قيام المملكة المتحدة باعتماد ثمانية ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي لبناء الطرق ؛ (ب) وتوسيع رصيف عميق المياه في كينغستاون يغطي تكاليفه قرض من المصرف الانمائي الكاريبي ؛ (ج) وتنفيذ دراسات اولية لامكانية انشاء مطار دولي في سان فنسنت ومطار مناسب في بيكويا ؛ (د) وقيام شركة سان فنسنت للخدمات الكهربائية ، المحدودة (وهي شركة تملها المؤسسة الانمائية للكمنولث) ببناء محطة للطاقة الكهربائية في جزيرة يونيون بكلفة قدرها ٢ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي .

٢٣٧ — ومن المشاريع الاساسية المقررة لعام ١٩٧٤ مايلي : (أ) بناء مهبط للطائرات في جزيرة كانوان بمنحة من المملكة المتحدة قدرها ٨٨٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي ؛ (ب) وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تمديد المياه الممول بمعونة انمائية من كندا ، يبلغ مجموعها ٦٥ر١ مليون دولار كندي ؛ (ج) وبناء شبكة مجارى في كينغستاون بأموال حكومية تبلغ ٢٨ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي .

المالية العامة

٢٣٨ — في ٢٧ آذار/مارس ، عرض السيد جوشوا على الهيئة التشريعية ميزانية قياسية قدرها ٩ر٣١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للسنة المالية الجارية ، وتمثل زيادة على ميزانية السنة السابقة قدرها ٨ر١ مليون دولار ، وقال ان معونة المملكة المتحدة للميزانية ستنخفض بمقدار ٤٨٠ ٠٠٠ دولار ، وذلك يتطلب جهودا لايجاد ايرادات محلية اضافية . واقترح لهذه الغاية : (أ) زيادة الرسوم البريدية ؛ (ب) وفرض ضريبة قدرها ١٠ في المائة على صادرات زيت الطعام والسمك والمواشي ؛ (ج) ومطالبة جميع ذوى المهن الفنية العاملين لحسابهم الخاص أن يدفعوا رسوما عن رخصهم ؛ (د) وتحسين جباية الضرائب المتأخرة .

٢٣٩ — وتقدر النفقات المتكررة بـ ٨ر١٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي (أو بزيادة ٥ر٢ مليون على نفقات السنة السابقة) يخصص ٣٧ في المائة منها للادارة ، و٣٣ في المائة للخدمات الاجتماعية ، و ١١ في المائة لخدمة الديون العامة ؛ و ٩ في المائة للاشغال العامة . وحددت النفقات الرأسمالية بـ ١٢ر١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي (أو أقل من رقم ١٧٣ ١/١٧٤ ١ بـ ٨٣٠ ٧٥١ دولارا) وستغطى بمنح انمائية من المملكة المتحدة (٩ر٥ مليون دولار) وقروض (٦ ملايين دولار) . ومن هذه الاخيرة سيتم الحصول على ١ر١ مليون دولار من المصرف الانمائي الكاريبي و ٦٣٥ ٠٠٠ دولار من كندا .

Digitized by UNOG Library

٢٤٠— حتى عام ١٩٦٩ ، كانت المشاريع التي اضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في المنطقة الكاريبية (بما فيها سان فنسنت) تمول على اساس الطوارئ . ومنذ عام ١٩٦٩ حتى غاية ١٩٧١ ، كانت هناك أرقام مستهدفة مخصصة لكل قطر ، وعن الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ ، استعمل رقم ارشادي للتخطيط كان قد اعتمده المجلس الاداري لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في اوائل ١٩٧٤ للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ وعدل تبعا لذلك . اما مجموع المبالغ المتاحة للاقليم عن الفترة ١٩٦٧—١٩٧٣ فقد بلغت ٣٣٣ ٣٣٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ؛ وتبلغ المساعدة المتصورة لفترة ١٩٧٧ / ١٩٧٨ ما مجموعه ٧٩٤ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

دال — الاحوال الاجتماعية

٢٤١— ان مايقرب من ٥٠ في المائة من مجموع القوى العاملة ، اى حوالي ٣٢ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٣ ، يعملون في الصناعة والحراجة وصيد الاسماك ، وما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة عاطلون عن العمل . وكان النقص في العمالة أشد مايكون حدة في المناطق الريفية ، وفي هذه المناطق أيضا اكثر من غيرها يفتقر العاطلون عن العمل الى المهارات . وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتوسيع فرص العمالة ، لم يظهر اى انخفاض ذى قيمة في عدد الاشخاص العاطلين عن العمل خلال اوائل عام ١٩٧٤ . وفضلا عن ذلك ، كان العمال يواجهون تضخما اعلى بكثير ومصاعب اقتصادية اخرى . واحتجاجا على هذه الاحوال ، سارت جماعة من العمال في مسيرة اخترقت كينغستاون في ١١ و ١٢ شباط/فبراير . وبمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، اعلنت الحكومة عن خطط لمعالجة المشاكل التي تجابه العمال .

٢٤٢— وتابعت الحكومة سياسة تستهدف توفير المساكن المناسبة لفئات الدخل الاقل في جميع انحاء الاقليم . وقال الحاكم في خطاب القاه مؤخرا ان برنامجا كبيرا سينفذ لاسكان الطبقة العاملة في المناطق الحضرية . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، تم وضع المشروع الاسكاني في لانغلي بارك ، ويشمل ١٩ بيتا في كل منها غرفتا نوم تم بناؤها بأموال بلغ مجموعها ٤٥٠ ١١٢ دولارا من دولارات شرق الكاريبي من شعبة الانماء البريطانية لمنطقة الكاريبي .

٢٤٣— وفي اجتماع لمجلس ادارة منظمة الصحة لعموم امريكا ، عقد في واشنطن خلال تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ ، اشار السيد فيكتور ى . كوفي ، وزير الصحة والاسكان والحكم المحلي ، الى ان صحة الامهات والاطفال وتنظيم الاسرة وسوء التغذية ومشاكل الالتهابات المعدية المعوية هي من الامور موضع الاهتمام في سان فنسنت .

٢٤٤— وفي آذار/مارس ١٩٧٤ ، عقد المجلس التشريعي مناقشة حول الميزانية للسنة المالية الجارية ، وفي اثناء المناقشة وجه زعيم المعارضة كاتو انتقادا الى الحكومة لعدم نشرها تقريرا عن الخدمات الصحية والطبية لسان فنسنت ، اعدته لجنة للتحقيق عينها الحاكم في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ . واشار السيد كاتو ايضا الى الاحوال السيئة في مستشفى كينغستاون العام وفي العيادات الطبية . وفي أيار/مايو ١٩٧٤ ، اى بعد افتتاح العيادة

Digitized by UNOG Library

الطبيـــة في بـــارك هيل ، اعلنت الحكومـة عن خـطط لبنـاء مستشفـى جديد في لارغو هايتـس، التي تبعد ميلين الى الشمال عن كينغستاون .

هـــاء ـ الاحوال التعليمية

٢٤٥ـ كانت اهم التطورات التعليمية خلال الفترة المستعرضة تطوران هما : (أ) القرار الـــذى اتخذته حكومـة الاقليـم في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ بادخال التعليم الالزامي قبل عـام ١٩٧٦ ؛ (ب) والاعلان الصادر في نيسان / ابريل ١٩٧٤ بان الحكومة الكندية ستزود الاقليم بمساعدة ماليـة يبلغ مجموعها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار كندى للشروع بالمرحـلة الاولى من برنامج لخمس سنوات لتطويـــر التعليم ، بما في ذلك بنـاء مدرسـة اعداديـــة جديدة فـي بيتي بوردیل ، وتوسيـع مدرســـة مماثلـة في باروالي .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع والعشرون

(A/9623/Add.7)

المعلومات المرسلة بمقتضى الفقرة (هاء) من المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٦	٢٣٠
باء — قرار اللجنة الخاصة	٧	٢٣١

الموفقات

الموفق الأول — تقرير الأمين العام	٢٣٣
الموفق الثاني — رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة	٢٣٨

Digitized by UNOG Library

ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ — نظرت اللجنة الخاصة في جلستيها ٩٧٨ و ٩٧٩ ، المنعقدتين في ٢٨ و ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، في مسألة المعلومات المرسلة بمقتضى الفقرة هاء من المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة والمسائل المتصلة بها ، عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٢ — وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند احكام القرار ٣١٦٣ (د — ٢٨) الصادر عن الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، والمتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واخذت اللجنة الخاصة أيضا في الاعتبار القرارات الاخرى المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة فيما يتصل بالمعلومات المرسلة بمقتضى الفقرة هاء من المادة ٧٣ من الميثاق والمسائل المتصلة بها عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وخاصة القرار ١٩٧٠ (د — ١٨) الصادر في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، الذى قررت فيه الجمعية العامة ، من جملة ما قررت ، حل لجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ونقلت بعض اختصاصاتها الى اللجنة الخاصة ، والفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٣١١٠ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الذى رجت فيه اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د — ١٨) وفقا للاجراءات المستقرة (١) وان تعلم الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين .

٣ — وكان امام اللجنة الخاصة اثناء دراسة هذه المسألة تقرير الامين العام (انظر المرفق الاول بهذا الفصل) المتضمن معلومات عن التواريخ التي وردت فيها ، بالنسبة لسنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، المعلومات الخاصة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المعنية ، والمطلوبة بمقتضى الفقرة هاء من المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة . وكان امام اللجنة الخاصة ايضا رسالة مؤرخة في ١٤ اب/اغسطس ١٩٧٤ ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للبرتغال لدى الامم المتحدة (انظر المرفق الثاني بهذا الفصل) .

٤ — وكان امام اللجنة الخاصة بالاضافة الى ذلك مشروع قرار عن البند (A/AC.109/L.970) ، الذى اقترحه في النهاية كل من : اثيوبيا ، افغانستان ، ايران ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، ساحل العاج ، سيراليون ، العراق ، مالي ، الهند ، يوغوسلافيا .

٥ — وفي الجلسة ٩٧٩ ، المعقودة في ٢٩ آب/اغسطس ، درست اللجنة الخاصة واعتمدت مشروع القرار دونما اعتراض (انظر الفقرة ٧ أدناه) (A/AC.109/PV.979) ، وادلى كل من ممثل الدانمرك والصين ببيان (A/AC.109/PV.979) .

٦ — وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ، احيل نص القرار الى الدول القائمة بالادارة لكي تطلع عليه .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق الثامن ، القسم الاول (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

باء — قرار اللجنة الخاصة

٧ — يرد فيما يلي نص القرار (A/AC.109/460) ، الذى اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٧٩ ، المنعقدة في ٢٩ آب/اغسطس ، والذى سبقت الاشارة اليه في الفقرة ٥ أعلاه .

" ان اللجنة الخاصة ،

" وقد نظرت في تقرير الامين العام عن هذا البند (٢) ،

" واذ تشير الى القرار ١٩٧٠ (د — ١٨) الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٣ ، الذى رجت فيه الجمعية العامة من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ان تدرس المعلومات المحالة الى الامين العام بمقتضى الفقرة هاء من المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة وأن تأخذ هذه المعلومات بالاعتبار التام لدى دراسة الحالة فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان .

واذ تشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٣١١٠ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ الذى رجت فيه اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب القرار ١٩٧٠ (د — ١٨) ،

" واذ تشير علاوة على ذلك الى أحكام الفقرة ٥ من القرار ٣١١٠ (د — ٢٨) الذى رجت فيه الجمعية العامة من الدول المعنية القائمة بالادارة ، موافاة ، او مواصلة موافاة الامين العام بالمعلومات المتوجبة بمقتضى المادة ٧٣ هاء من الميثاق ، وكذلك بأوفى المعلومات عن التطورات السياسية والدستورية في الاقاليم المعنية ،

" واذ تلاحظ مع الارتياح تأكيد الحكومة البرتغالية التزاماتها فيما يتعلق بالفصل الحادى عشر من الميثاق (٣) والتصريح بعزمها على أن " تقدم كل المعلومات المطلوبة في المادة ٧٣ من الميثاق وان تنفذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) والقرارات الأخرى المتصلة بالاقاليم الخاضعة لادارة البرتغال " (٤) .

" ١ — واذ تأسف أشد الأسف لأنه بالرغم من التوصيات المتكررة من الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فان بعض الدول الاعضاء المسؤولة عن ادارة اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي قد توقفت أو

---

(٢) انظر المرفق الاول بهذا الفصل .

(٣) A/9694-S/11419 .

(٤) S/Pv.1791 ؛ أنظر ايضا المرفق الثاني بهذا الفصل .

Digitized by UNOG Library

قصرت في ارسال معلومات بمقتضى الفقرة هاء من المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة ، أو أنها أرسلت معلومات ناقصة أو بعد فوات الأوان ؛

" ٢ ـ تؤكد من جديد انه ، ما لم تصدر الجمعية العامة نفسها قرارا مفاده أن اقليما ما من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال قسطا كاملا من الحكم الذاتي وفقا لمنطوق الفصل الحادى عشر من الميثاق ، ينبغي على الدولة القائمة بالادارة المعنية أن تستمر في ارسال معلومات بمقتضى الفقرة هاء من المادة ٧٣ من الميثاق فيما يخص هذا الاقليم ؛

" ٣ ـ وترجو الدول المعنية القائمة بالادارة موافاة ،أو مواصلة موافاة الامين العام بالمعلومات المتوجبة بمقتضى المادة ٧٣ هاء من الميثاق ، وكذلك بأوفى المعلومات عن التطورات السياسية والدستورية في الاقاليم المعنية ، وتكرر رجاءها بأن ترسل الدول القائمة بالادارة هذه المعلومات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر على الأكثر بعد انقضاء السنة الادارية في الاقاليم المعنية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

" ٤ ـ وتقرر مع عدم الاخلال بأى قرار قد تتخذه الجمعية العامة في هذا الصدد ، أن تستمر في الاضطلاع بالمهام التي عهد بها اليها بمقتضى القرار ١٩٧٠ (د ـ ١٨) الصادر عن الجمعية . طبقا للاجراءات الموضوعة ."

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول*

تقرير الامين العام

المعلومات المرسلة بمقتضى الفقرة (هاء) من المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة

١ — ادرجت في التقرير السابق حول هذا الموضوع (أ) للامين العام التواريخ التي أرسلت فيها معلومات الى الامين العام بمقتضى الفقرة (هاء) من المادة ٧٣ من الميثاق حتى تاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٣ . ويتضمن الجدول الوارد في آخر هذا التقرير التواريخ التي وردت فيها المعلومات ، بالنسبة لسنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، حتى ١٩ آب / اغسطس ١٩٧٤ .

٢ — تتبع المعلومات المرسلة تنفيذا للفقرة (هاء) من المادة ٧٣ من الميثاق على العموم الشكل النموذجي الذى أقرته الجمعية العامة وتتناول بيانات عن الجغرافيا والتاريخ والسكان والظروف الاقتصادية والاجتماعية ومعالة التعليم . وبالنسبة للاقاليم الواقعة تحت ادارة اسبانيا ، واستراليا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الامريكية تتضمن كذلك التقارير السنوية عن الاقاليم معلومات عن المسائل الدستورية . كما ان ممثلي اسبانيا، واستراليا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة قد قدموا معلومات اضافية عن التطورات السياسية والدستورية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتهم اثناء جلسات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . كما وفرت المملكة المتحدة ونيوزيلندا معلومات تكميلية فيما يتعلق بالاقاليم الواقعة تحت ادارتهما .

٣ — ولم يتلق الامين العام معلومات عن الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية التي اعتبرتها الجمعية العامة ، في قرارها ١٥٤٢ (د — ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٠ ، اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في الفصل الحادى عشر من الميثاق . ويلاحظ الامين العام في هذا الصدد ان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة صرح من جملة أمور أخرى في الجلسة ١٧٩١ لمجلس الامن المنعقدة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، بما يلي : "ان الحكومة البرتغالية على استعداد لكي تزيد من توسيع عملية انهاء الاستعمار ، وتوفر جميع المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة ٧٣ من الميثاق وتنفذ القرار ١٥١٤ (د — ١٥) الصادر عن الجمعية العامة والقرارات الاخرى المتصلة بالموضوع بشأن الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية (ب).

---

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/455 و Add.1 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق .

(ب) S/PV.1791 .

Digitized by UNOG Library

٤ — لم يتلق الامين العام ايضا معلومات عن انتيغوا ودومينيكا وسان كيتس — نيفيس — انغيلا ، وسانت لوسيا وسان فنسنت . وفي هذا الصدد اعلن ممثلو حكومة المملكة المتحدة خلال الدورات السالفة للجمعية العامة ان هذه الاقاليم ، بعد ان اكتسبت مركز الدول المرتبطة ، نالت قسطا كاملا من الحكم الذاتي (ج) . ومن ناحية اخرى ، فان الامين العام لم يتلق اية معلومات عن بروني منذ تسلمه الاشعار الذي بعثت به اليه حكومة المملكة المتحدة في ١٩٧٢ مبلغة اياه بأن بروني تتمتع منذ الآن ، بمقتضى الاتفاق الموقع عليه في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ ، " بالاستقلال الداخلي الكامل " (A/8827) ، وفي ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣١٥٩ (د — ٢٨) الخاص بهذا الاقليم .

دراسة المعلومات المرسلة بمقتضى الفقرة (هاء) من المادة ٧٣ من الميثاق

٥ — تطبيقا لاحكام الفقرة ٥ من القرار ١٩٧٠ (د — ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٣ والقرارات الاخرى المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ومنها بصورة خاصة القرار ٣١١٠ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ ، تواصل الامانة العامة استخدام المعلومات الواردة اليها لكي تضع وثائق عمل للجنة الخاصة .

(ج) انظر ايضا الوثائق A/AC.109/341 ، A/C.4/725 ، A/AC.109/PV.762 و Corr.1 ، A/C.4/SR.1752 و A/C.4/SR.1867 .

Digitized by UNOG Library

جـــدول

تواريخ الابلاغ بالمعلومات المنصوص عليها في الفقرة (هاء) من المادة ٧٣ من الميثـــاق عـن سنتـي ١٩٧٢ و١٩٧٣ (أ)

	١٩٧٢	١٩٧٣
اسبانيا (السنة التقويمية)		
الصحراء الاسبانية	٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٣	٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٤
استراليا (١ تموز / يوليه — ٣٠ حزيران / يونيه) (ب)		
جزر كوكوس (كيلينغ)	٢٠ حزيران / يونيه ١٩٧٣	٢٢ تموز / يوليـــه ١٩٧٤
بابوا غينيا الجديدة	١٦ آيار / مايـــو ١٩٧٣	١ آيار / مايـــو ١٩٧٤
البرتغال		
الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية	—	—
فرنســـا (السنة التقويمية)		
أرخبيل كومورو (ج)	—	—
الصومال الفرنسي (ج) (د)	—	—

(أ) للاطلاع على القائمة الاولية للاقاليم التي ينطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار ١٥١٤ (د — ١٥) الصادر عن الجمعية العامة) ، انظر الوثائـــق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٤ (A/5514) ، القسم الاول ، المرفق الثاني .

(ب) الفترة الممتدة من ١ تموز / يوليه من السنة الفارطة الى ٣٠ حزيران / يونيه من السنـــة المذكورة في القائمة .

(ج) في ٢٩ آذار / مارس ١٩٥٩ ، ابلغت الحكومة الفرنسية الامين العام ان هذا الاقليم قد نال الاستقلال الداخلي ، ومن ثمة فان ارسال المعلومات الخاصة به قد توقف ابتداء من سنة ١٩٧٥ .

(د) الاسم الجديد للاقليم هو اقليم العفار والعيسى الفرنسي (نشرة المصطلحات رقـم ٢٤٠ (ST/CS/SER.4/240) المؤرخة في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٦٨) .

Digitized by UNOG Library

	١٩٧٢	١٩٧٣
نيوهبريد (ادارة مشتركة مع المملكة المتحدة)	١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤	
نيوزيلندا (١ نيسان / أبريل — ٣١ آذار / مارس) (هـ)		
نيـــووى	١٠ آب / أغسطس ١٩٧٣	٢٦ تموز / يوليه ١٩٧٤
جزر توكيلاو	١٠ آب / أغسطس ١٩٧٣	٢٦ تموز / يوليه ١٩٧٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (السنة التقويمية)		
انتيغوا	—	—
برمودا	١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢	
بروني	—	—
بليز	٢٠ آب / أغسطس ١٩٧٣	٣٠ ايار / مايو ١٩٧٤
بيتكيرن (و)	٩ آب / أغسطس ١٩٧٣	١٠ ايار / مايو ١٩٧٤
جبل طارق	٩ آب / أغسطس ١٩٧٣	٩ آب / أغسطس ١٩٧٤
جزر تركس وكايكوس	١٦ آب / أغسطس ١٩٧٣	٢٣ ايار / مايو ١٩٧٤
جزر جلبرت واليس	١٤ آب / أغسطس ١٩٧٣	
جزر سليمـــان	٩ آب / أغسطس ١٩٧٣	٢٢ تموز / يوليه ١٩٧٤
جزر فرجن البريطانية	٩ آب / أغسطس ١٩٧٣	٢١ ايار / مايو ١٩٧٤
جزر فولكلاند (مالفيناس)	١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣	
جزر كايمان	٩ آب / أغسطس ١٩٧٣	١٠ ايار / مايو ١٩٧٤
نيوهبريد (ادارة مشتركة مع فرنسا)	٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣	
رودسيا الجنوبية	٩ آب / أغسطس ١٩٧٣	٩ آب / أغسطس ١٩٧٤

(هـ) الفترة التي تناولتها الاجزاء المتعلقة بالنواحي المالية تتصل بالسنة الماليـة من ١ نيسان / أبريل الى ٣١ آذار / مارس.

(و) الفترة التي تناولتها الاجزاء المتعلقة بالنواحي المالية تتصل بالسنة المالية مـن ١ نيسان / أبريل الى ٣١ آذار / مارس، وليس بالسنة التقويمية.

Digitized by UNOG Library

	١٩٧٢	١٩٧٣
سان فنسانت	—	—
سانت لوسيا	—	—
سان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا	—	—
سانت هيلانه	١٠ تشرين الاول / اكتوبـــر ١٩٧٣	
سيشيل	٩ آب / اغسطس ١٩٧٣	٢٢ تموز / يوليه ١٩٧٤
الولايات المتحدة الامريكية (ب)	(١ تموز / يوليـــه — ٣٠ حزيران / يونيه)	
غـــوام	١٩ تشرين الاول / اكتوبـــر ١٩٧٣	٩ آيار / مايو ١٩٧٤
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الامريكية	٢٣ تشرين الثاني / نوفمبـــر ١٩٧٣	١٩ آب / اغسطس ١٩٧٤
جزر ساموا الامريكية	١٩ تشرين الاول / اكتوبـــر ١٩٧٣	٢٢ تموز / يوليه ١٩٧٤

Digitized by UNOG Library

المرفق الثانـــى *

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، موجهة الى رئيـــس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

طبقا للبيان الذى أدليت به في مجلس الامن في ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٤ (S/PV.1791) ، وكما هو مبين في المذكرة المؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٤ الموجهة الى الامين العام من حكومـــة بلدى (A/9694-S/11419) يشرفني ان أبلغكم ان الحكومة البرتغالية تعتزم أن تمد اللجنـــة الخاصة بالمعلومات المطلوبة بمقتضى المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة ، وفقا للاجراءات المقررة .

(التوقيع) جوزى فيفاسيماو
الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحـــدة

---

* سبق نشر نص هذه الرسالة تحت الرمز A/AC.109/456 .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 11.00
(or equivalent in other currencies)

35859 — August 1976 — 450

GA/XXIX, Suppl. 23

Digitized by UNOG Library